# السوق العربية المشتركة

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

# السوق العربية المشتركة

## (المجلد الثانى)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٢ السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)

| العنوان / المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
|---|---|---|---|
| التمسك بالسلام على اساس الشرعية | | | |
| شريف رياض | الاخبار | ٢١١ | ٩٧-٠٥-١٥ |
| المؤتمر البرلمانى يوصى بخصخصة المشروعات العربية المشتركة | | | |
| ماجد كريم | العالم اليوم | ٢١٦ | ٩٧-٠٥-١٥ |
| صناعة المعلومات العربية وبداية طيبة | | | |
| ابراهيم نافع | الاهرام | ٢١٨ | ٩٧-٠٥-١٦ |
| التجمع الاقتصادى العربى ضرورة | | | |
| ----- | المصور | ٢٢٢ | ٩٧-٠٥-١٦ |
| السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية | | | |
| عبد الناصر عارف | الاهرام | ٢٢٤ | ٩٧-٠٥-١٧ |
| حكاية احياء السوق المشتركة بعد دعوة مبارك | | | |
| فاطمة بركه | اخبار اليوم | ٢٢٥ | ٩٧-٠٥-١٧ |
| مبارك والحسن خطوة الى السوق المشتركة | | | |
| رجب البنا | اكتوبر | ٢٢٨ | ٩٧-٠٥-١٨ |
| نحو اتفاقية للشراكة العربية | | | |
| ----- | الاهرام | ٢٣١ | ٩٧-٠٥-١٨ |
| مواجهة اخطر تحد للامة العربية | | | |
| ----- | مايو | ٢٣٢ | ٩٧-٠٥-١٩ |
| السوق العربية المشتركة كيف ؟ | | | |
| سالم وهبى | الاهرام الاقتصادى | ٢٣٤ | ٩٧-٠٥-١٩ |
| نافتا ظالمة ام مظلومة ؟! | | | |
| نزيرة الافندى | الاهرام الاقتصادى | ٢٣٨ | ٩٧-٠٥-١٩ |
| عمار يامصر .. المقاولات .. والسوق العربية المشتركة | | | |
| صلاح حجاب | الاهرام | ٢٤٢ | ٩٧-٠٥-٢٠ |
| لغز السوق العربية المشتركة | | | |
| رياض سيف النصر | الجمهورية | ٢٤٣ | ٩٧-٠٥-٢٢ |

مجلد رقم ٢ السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)

| العنوان | المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| السوق العربية المشتركة والطريق الى القدس | محمد الباز | العالم اليوم | ٢٤٩ | ٩٧-٠٥-٢٢ |
| شرايين الحياة العربية ومحاولة جادة لاعادة التحامها | ابراهيم نافع | الاهرام | ٢٥٢ | ٩٧-٠٥-٢٣ |
| السوق المشتركة .. ورقة رابحة فى اعادة التضامن العربى | نصر زعلوك | الاهرام | ٢٥٥ | ٩٧-٠٥-٢٤ |
| خلال ايام .. قرار جمهورى بالانضمام لاتفاقية تيسير التجارة العربية | مجدى الحسينى | العالم اليوم | ٢٥٦ | ٩٧-٠٥-٢٤ |
| نفقات التسلح تلتهم ٢٥% من الانفاق العام | محمد قناوى | العالم اليوم | ٢٥٩ | ٩٧-٠٥-٢٥ |
| رؤية عربية موحدة لاقامة السوق العربية المشتركة | نصر زعلوك | الاهرام | ٢٦٢ | ٩٧-٠٥-٢٦ |
| التكامل الاقتصادى خير دفاع عن الامن القومى العربى | فوزى مخيمر | الاخبار | ٢٦٣ | ٩٧-٠٥-٢٦ |
| عبد المجيد يطالب بتنشيط العمل الاقتصادى اعربى المشترك | سحر ضياء الدين | الوفد | ٢٦٤ | ٩٧-٠٥-٢٦ |
| السوق المشتركة .. امل كل العرب | يوسف سعداوى | مايو | ٢٦٥ | ٩٧-٠٥-٢٦ |
| عقد قمة اقتصادية لاقامة السوق العربية | ----- | الاهرام الاقتصادى | ٢٧٠ | ٩٧-٠٥-٢٦ |
| التمسك بوحدة الصف واقامة السوق المشتركة | ----- | الاهرام الاقتصادى | ٢٧١ | ٩٧-٠٥-٢٦ |
| التضامن العربى (الضرورة - المبادىء - الخطوات) | ----- | الاهرام | ٢٧٢ | ٩٧-٠٥-٢٧ |
| التكامل العربى فى مجال الدواء ضرورة فى المرحلة القادمة | عبد المحسن سلامة | الاهرام | ٢٧٤ | ٩٧-٠٥-٢٨ |
| المخاطر الاقتصادية والطموحات النيابية | احمد البطريق | الاهرام | ٢٧٦ | ٩٧-٠٥-٢٨ |
| السوق الحرة مع سوريا .. والسوق العربية المشتركة | ----- | الاخبار | ٢٧٧ | ٩٧-٠٥-٣٠ |
| منطقة التجارة العربية الحرة ... الخيار الوحيد لمواجهة النظام العالمى الجديد | ----- | الاهرام | ٢٧٨ | ٩٧-٠٥-٣١ |

مجلد رقم ٢ السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)

| المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
|---|---|---|---|
| **العنوان:** الخيارات الاقتصادية لمواجهة عصر التكتلات | | | |
| ابراهيم نافع | الأهرام العربى | ٢٧٩ | ٩٧-٠٥-٣١ |
| **العنوان:** المطالبة بدور اكبر لصناديق التمويل العربية لدعم السوق المشتركة | | | |
| خالد حسن | العالم اليوم | ٢٨٤ | ٩٧-٠٥-٣١ |
| **العنوان:** القذافى يدعو لكيان اقتصادى عربى | | | |
| ----- | الكفاح العربى | ٢٨٥ | ٩٧-٠٦-٠٢ |
| **العنوان:** مناطق التجارة الحرة .. هل تفتح الباب المغلق للتعاون العربى ؟ | | | |
| زينب ابراهيم | الاهرام الاقتصادى | ٢٨٦ | ٩٧-٠٦-٠٢ |
| **العنوان:** افاق السوق العربية المشتركة | | | |
| ----- | الاهرام | ٢٩١ | ٩٧-٠٦-٠٣ |
| **العنوان:** سوق عربية مشتركة لدول اعلان دمشق الـ٨ | | | |
| ----- | الكفاح العربى | ٢٩٢ | ٩٧-٠٦-٠٣ |
| **العنوان:** القذافى يؤكد رغبة مبارك فى السوق العربية المشتركة | | | |
| عدلى المولد | صوت الأمة | ٢٩٣ | ٩٧-٠٦-٠٣ |
| **العنوان:** احياء مشروع السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية | | | |
| محمد مبروك | الاهرام | ٢٩٤ | ٩٧-٠٦-٠٣ |
| **العنوان:** وثيقة مصرية - سورية لاقامة سوق عربية مشتركة | | | |
| جيلان جبر | العالم اليوم | ٢٩٥ | ٩٧-٠٦-٠٣ |
| **العنوان:** التكامل التجارى الضرورة والتحديات | | | |
| حلمى النمر | الاهرام | ٢٩٦ | ٩٧-٠٦-٠٤ |
| **العنوان:** السوق العربية المشتركة فى عيون مصرية | | | |
| احمد عبد الخالق | الاهرام المسائى | ٢٩٧ | ٩٧-٠٦-٠٤ |
| **العنوان:** الفضل للرئيس مبارك | | | |
| ----- | الاهرام | ٣٠٠ | ٩٧-٠٦-٠٤ |
| **العنوان:** حلم السوق العربية المشتركة كيف يتحقق | | | |
| سميرة صادق | الجمهورية | ٣٠١ | ٩٧-٠٦-٠٥ |
| **العنوان:** نتائج قمة مبارك والقذافى بطبرق | | | |
| ----- | الاهرام المسائى | ٣٠٦ | ٩٧-٠٦-٠٥ |
| **العنوان:** اجراءات لتنشيط النظام الاساسى للسوق العربية المشتركة | | | |
| رشا ابو المجد | الاهرام | ٣٠٧ | ٩٧-٠٦-٠٥ |
| **العنوان:** المطالبة بتحرير التجارة فى الدول | | | |
| على صالح | العالم اليوم | ٣٠٨ | ٩٧-٠٦-٠٥ |

مجلد رقم ٢ السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)

| العنوان<br>المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
|---|---|---|---|
| النكامل الاستثمارى<br>حلمى النمر | الاهرام | ٣٣١ | ١١-٠٦-٩٧ |
| السوق العربية ... المخرج والامل<br>----- | الجمهورية | ٣٣٣ | ١١-٠٦-٩٧ |
| خطوط فاصلة<br>سمير رجب | الجمهورية | ٣٣٤ | ١١-٠٦-٩٧ |
| الصحف السورية تبرز تصريحات مبارك بسان السوق العربية المشتركة<br>أ.ش.أ | الاهرام المسائى | ٣٣٥ | ١١-٠٦-٩٧ |
| الناتج القومى للدول العربية اقل من اسبانيا<br>علاء الدين مصطفى | اخر ساعة | ٣٣٦ | ١١-٠٦-٩٧ |
| مؤتمرات القمة العربية ضرورة لتحقيق السوق المشتركة<br>----- | الاهرام | ٣٣٩ | ١٢-٠٦-٩٧ |
| سوريا تدفع باتجاه السوق العربية المشتركة<br>----- | الأهرام العربى | ٣٤٠ | ١٢-٠٦-٩٧ |
| مفاوضات مع ٦ دول عربية لاقامة مناطق تجارة حرة<br>خالد حسن | العالم اليوم | ٣٤٢ | ١٢-٠٦-٩٧ |
| التعاون العربى يدعم مشروع السوق العربية<br>----- | الاهرام | ٣٤٣ | ١٣-٠٦-٩٧ |
| مبارك والسوق العربية المشتركة<br>سمير رجب | المساء | ٣٤٤ | ١٤-٠٦-٩٧ |
| ٣٣ مليار دولار حجم التجارة الخاجية لدول السوق العربية المشتركة<br>خالد حسن | العالم اليوم | ٣٤٦ | ١٤-٠٦-٩٧ |
| باقامة السوق العربية المشتركة<br>----- | الاهرام | ٣٤٧ | ١٥-٠٦-٩٧ |
| نواة السوق العربية المشتركة<br>----- | الاهرام | ٣٤٨ | ١٥-٠٦-٩٧ |
| مصر وليبيا .. نواة للسوق العربية المشتركة<br>----- | السياسى المصرى | ٣٤٩ | ١٥-٠٦-٩٧ |
| قمة مبارك .. القذافى والطريق الى السوق العربية المشتركة<br>----- | اكتوبر | ٣٥٠ | ١٥-٠٦-٩٧ |
| السوق العربية !! والوحدة السياسية !!<br>مصطفى كامل مراد | الاحرار | ٣٥١ | ١٥-٠٦-٩٧ |

مجلد رقم ٢ السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)

| العنوان | المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| محاضرة عن الجدوى الاقتصادية للسوق العربية المشتركة | ----- | الحياة | ٣٠٩ | ٩٧-٠٦-٠٦ |
| التكامل الاقتصادى العربى | ----- | الاهرام | ٣١٠ | ٩٧-٠٦-٠٧ |
| الوثيقة المصرية - السورية هدفها الاسراع باقامة السوق العربية المشتركة | ----- | الاهرام | ٣١١ | ٩٧-٠٦-٠٧ |
| تسوية الخلافات العربية .. وحرية الانتقال .. اولى خطوات انشاء السوق | طلعت المغربى | الوفد | ٣١٢ | ٩٧-٠٦-٠٧ |
| وزراء اعلان دمشق يناقشون السوق العربية المشتركة فى اجتماعهم القادم | ربيع شاهين | العالم اليوم | ٣١٥ | ٩٧-٠٦-٠٧ |
| الخضرى .. مصر تؤيد انشاء السوق العربية | ----- | الحياة | ٣١٦ | ٩٧-٠٦-٠٧ |
| سفير مصر .. السوق المشتركة | ----- | الكفاح العربى | ٣١٧ | ٩٧-٠٦-٠٧ |
| السوق العربية المشتركة وخطوة مهمة على الطريق | ابراهيم نافع | الاهرام | ٣١٨ | ٩٧-٠٦-٠٨ |
| السياسى المصرى | ----- | السياسى المصرى | ٣٢٢ | ٩٧-٠٦-٠٨ |
| سوق عربية مشتركة على الورق فقط ! | صلاح عزازى | العربى | ٣٢٣ | ٩٧-٠٦-٠٩ |
| لقاء اسرائيل - قطرى حول مؤتمر الدوحة | ----- | الكفاح العربى | ٣٢٤ | ٩٧-٠٦-٠٩ |
| السوق العربية بين الواقع والخيال | ----- | الوفد | ٣٢٥ | ٩٧-٠٦-١٠ |
| الوحدة لن تتحقق طالما هناك شكوك بين الدول العربية | ----- | الاهرام | ٣٢٦ | ٩٧-٠٦-١٠ |
| مبارك يجدد الدعوة لاقامة السوق العربية المشتركة | ----- | الحياة | ٣٢٧ | ٩٧-٠٦-١٠ |
| مبارك ايد اقتراح دمشق | ----- | الكفاح العربى | ٣٢٨ | ٩٧-٠٦-١٠ |
| الصفقة تخدم المشروع الشرق اوسطى على حساب السوق العربية المشتركة | جورج الحاج | الكفاح العربى | ٣٢٩ | ٩٧-٠٦-١٠ |

مجلد رقم ٢ السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)

العنوان

| المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
| --- | --- | --- | --- |
| نتائج قمة مبارك والقذافى جاءت معبرة عن طموحات الامة العربية | | | |
| بدرالدين ادهم | الاخبار | ٣٥٢ | ٩٧-٠٦-١٥ |
| موسى .. سوق عربية مشتركة بين دول اعلان دمشق | | | |
| ----- | الاهرام | ٣٥٣ | ٩٧-٠٦-١٦ |
| السوق العربية المشتركة .. لاتبدأ من الصفر !! | | | |
| صليب بطرس | الاخبار | ٣٥٤ | ٩٧-٠٦-١٦ |
| الاشقاء يمتنعون ! | | | |
| محمود مراد | روزاليوسف | ٣٥٦ | ٩٧-٠٦-١٦ |
| خطوات على طريق التكامل الاقتصادى العربى | | | |
| ----- | الجمهورية | ٣٥٩ | ٩٧-٠٦-١٧ |
| العرب .. والسوق المشتركة | | | |
| ----- | الاهرام المسائى | ٣٦٠ | ٩٧-٠٦-١٧ |
| مصر .. وليبيا .. والسودان | | | |
| الشافعى بشير | الشعب | ٣٦١ | ٩٧-٠٦-١٧ |
| تحركت التوائم الثلاثة للعمل العربى المشترك | | | |
| يحيى المصرى | العالم اليوم | ٣٦٣ | ٩٧-٠٦-١٧ |
| لا مقاطعة .. مع السوق العربية المشتركة | | | |
| يحيى المصرى | العالم اليوم | ٣٦٤ | ٩٧-٠٦-١٧ |
| الامن العربى والسوق المشتركة | | | |
| ----- | الاهرام | ٣٦٦ | ٩٧-٠٦-١٨ |
| التعاون الاقتصادى العربى .. المبادىء والتحديات | | | |
| حلمى النمر | الاهرام | ٣٦٧ | ٩٧-٠٦-١٨ |
| حبم السوق العربة المشتركة ... هل يرى النور ؟ | | | |
| اسامة عجاج | اخر ساعة | ٣٦٩ | ٩٧-٠٦-١٨ |
| اتفاق مصرى - سورى على اقامة السوق العربية المشتركة | | | |
| ابراهيم نافع | الاهرام | ٣٧٤ | ٩٧-٠٦-١٨ |
| السوق العربية المشتركة خيار عربى لا مفر منه | | | |
| فاروق البربير | الحياة | ٣٧٥ | ٩٧-٠٦-١٩ |
| فى الممنوع ..... | | | |
| مجدى مهنا | الوفد | ٣٧٦ | ٩٧-٠٦-٢٠ |
| اباظة .. الربط الكهربائى العربى اولى خطوات السوق المشتركة | | | |
| علاء البنا | الاحرار | ٣٧٧ | ٩٧-٠٦-٢١ |

| العنوان / المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
|---|---|---|---|
| منطقة التجارة الحرة تدعم التعاون العربى | | | |
| كرم جبر | الكفاح العربى | ٣٧٨ | ٩٧-٠٦-٢١ |
| المنطقة الحرة .. سنة اولى سوق عربية | | | |
| احمد عبد الخالق | الاهرام المسائى | ٣٧٩ | ٩٧-٠٦-٢١ |
| السو ق المشتركة | | | |
| مصطفى كركوتى | المجلة | ٣٨٠ | ٩٧-٠٦-٢٢ |
| السوق ؟ اللا مشتركة" | | | |
| لميس الحديدى | العالم اليوم | ٣٨٤ | ٩٧-٠٦-٢٢ |
| تجربة تكاميلة اقتصادية مبكرة اخفقت لماذلا ؟ | | | |
| صليب بطرس | الاخبار | ٣٨٥ | ٩٧-٠٦-٢٣ |
| حلم لا يريد ان يتحقق اسمه .. السوق العربية المشتركة | | | |
| ------ | الاحرار | ٣٨٧ | ٩٧-٠٦-٢٣ |
| خورى .. السوق المشتركة امل العرب الوحيد | | | |
| ----- | الكفاح العربى | ٣٩١ | ٩٧-٠٦-٢٤ |
| دول اعلان دمشق تمتلك امكانية البدء بالسوق | | | |
| العزب الطيب الطاهر | الاهرام | ٣٩٢ | ٩٧-٠٦-٢٥ |
| الجودة شرط من اجل تنفيذ المشروع | | | |
| ----- | الاهرام | ٣٩٣ | ٩٧-٠٦-٢٥ |
| السوق العربية المشتركة هل تخرج من دائرة المستحيل ؟ | | | |
| ----- | الاهرام | ٣٩٤ | ٩٧-٠٦-٢٥ |
| الورقة المصرية فى اجتماعات اللاذقية تركز على قيام سوق عربية مشتركة | | | |
| مجدى الحسينى | الاهرام | ٣٩٥ | ٩٧-٠٦-٢٥ |
| التعاون الاقتصادى ضرورة لقيام السوق العربية المشتركة | | | |
| ----- | الاهرام المسائى | ٣٩٦ | ٩٧-٠٦-٢٥ |
| السياحة .. بوابة العبور للسوق العربية المشتركة | | | |
| عبد الناصر محمد | الاهرام المسائى | ٣٩٨ | ٩٧-٠٦-٢٥ |
| مبارك نجح فى لفت الانظار لاهمية هذه السوق | | | |
| تهانى البرتقالى | الاهرام | ٤٠٠ | ٩٧-٠٦-٢٥ |
| السوق العربية ... | | | |
| عبد الرحمن عقل | الاهرام | ٤٠١ | ٩٧-٠٦-٢٦ |
| السوق العربية المشتركة ضرورة ومسئولية | | | |
| ----- | الاهرام | ٤٠٢ | ٩٧-٠٦-٢٦ |

| مجلد رقم ٢ | السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى) | | |
|---|---|---|---|
| العنوان | | | |
| المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
| هل نحتاج الى قمة اقتصادية عربية | | | |
| سمية عبد الرازق | الجمهورية | ٤٠٣ | ٢٦-٠٦-٩٧ |
| السوق المشتركة .. حلم العرب | | | |
| محمد على ابراهيم | المساء | ٤٠٦ | ٢٨-٠٦-٩٧ |
| السوق المشتركة .. وقوة العرب | | | |
| ----- | الاهرام المسائى | ٤٠٨ | ٢٨-٠٦-٩٧ |

اختتام أعمال المؤتمر البرلماني السابع:

# التمسك بالسلام على أساس الشرعية الدولية والأرض مقابل السلام

# المؤتمر يحمل اسرائيل مسئولية نتائج فشل العملية السلمية

## لجنة برئاسة سرور وعضوية مصر وسوريا والمغرب ولبنان والكويت لمتابعة تنفيذ القرارات

## توسيع السوق العربية المشتركة ودعوة كل الدول للانضمام للسوق

اكد البيان الختامى للمؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى التمسك بعملية السلام فى الشرق الاوسط باعتباره خيارا استراتيجيا يتحقق فى ظل الشرعية الدولية.. وحمل المؤتمر اسرائيل مسئولية نتائج فشل عملية السلام بسبب السياسات الرامية الى تكريس احتلال الاراضى العربية فى فلسطين وسوريا ولبنان.

وطالب المؤتمر بعقد القمة العربية بصفة دورية باعتبارها مؤسسة دائمة لمتابعة تنسيق مواقف الدول العربية

واكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة النظام العربى وعدم استبعاد اى دولة من دوله والالتزام الصارم بعدم تدخل بلد عربى فى الشئون الداخلية لاى بلد عربى اخر.

وشكل المؤتمر لجنة برئاسة رئيس الاتحاد (د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصرى) وعضوية مصر وسوريا والمغرب ولبنان والكويت لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر

وطالب الحكومات العربية بوضع خطة شاملة للحفاظ على الهوية العربية والاسلامية لمدينة القدس الشرقية وطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضى العربية التى احتلت يوم ٥ يونيو ٦٧ بما فيها القدس وتمكين الشعب الفلسطينى من تقرير مصيره

واكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة اراضى العراق ورفع الحصار عنه ودعوته لتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين تمهيدا للاسراع لرفع الحصار عن الشعب العراقى فى اقرب وقت ممكن

واكد المؤتمر سيادة الامارات على الجزر الثلاث ويطالب امريكا وبريطانيا وفرنسا بانهاء الأزمة القائمة مع الجماهيرية الليبية بالطرق السلمية

واحال المؤتمر مشروع العقيد معمر القذافى للاتحاد العربى الى الدراسة بعد الاطلاع عليه لعرضه على المؤتمر القادم باعتباره الية لتحقيق التضامن

ورفض المؤتمر الارهاب بكل اشكاله بما فيه ارهاب الدولة ودعا الى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الظاهرة والتمييز بين الارهاب ونضال الشعوب لاستعادة اراضيها وتقرير مصيرها والتزام كل الدول العربية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لاى بلد.

وطالب المؤتمر الحكومات العربية بضمان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين خاصة حملة وثائق السفر الصادرة عن دول عربية مضيفة لتسهيل امورهم الاقتصادية والحياتية لحين حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية.

واكد رفض كل ما اتخذته وتتخذه سلطات الاحتلال الاسرائيلى من اجراءات تهدف الى تغيير الوضع القانونى والطبيعى والديمغرافى فى الجولان السورى المحتل واعتبار الاجراءات الاسرائيلية غير قانونية وملغاة وباطلة، وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وأشاد بصمود المواطنين العرب السوريين وتصديهم للاحتلال الاسرائيلى وممارسته القمعية واصرارهم على التمسك بأراضيهم وهويتهم السورية، ويشدد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطنى الجولان السورى المحتل

واستنكر التهديدات الاسرائيلية ضد سوريا والرامية الى تصعيد التوتر فى المنطقة وتدمير عملية السلام، ويدعو الى مساندة موقف سوريا من استئناف المفاوضات من النقطة التى تم التوصل اليها فى عهد الحكومة الاسرائيلية السابقة، والمجتمع الدولى بتحمل مسئولياتهم بالزام اسرائيل الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ التزاماتها ازاء عملية السلام

ودعا الحكومات العربية الى ايقاف خطوات التطبيع مع اسرائيل وايقاف كافة اشكال التعامل معها واغلاق المكاتب والبعثات حتى تنصاع اسرائيل الى مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام وجميع الاتفاقات والتعهدات والالتزامات التى تم التوصل اليها على كافة المسارات خلال محادثات السلام.

كما يدعو الحكومات العربية الى تعليق المشاركة العربية فى المفاوضات متعددة الاطراف والاستمرار بالمقاطعة العربية من الدرجة الاولى وتفعيلها ازاء اسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل القائم على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة.

وطالب راعيى عملية السلام والمجتمع الدولى بتحمل مسئولياتهم بالزام اسرائيل بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ التزاماتها ازاء عملية السلام.

وطالب الاتحاد الاوربى القيام بدور اكثر فاعلية فى عملية السلام يتناسب مع دوره الاقتصادى ويكمل الدور الامريكى ويعيد اليه توازنه وحياده.

ورفض المؤتمر السياسات الاسرائيلية الرامية الى تغيير الوضع القانونى والديمغرافى والطبيعى لمدينة القدس بهدف تهويدها وتحديد مستقبلها من طرف واحد خلافا لقرارات الامم المتحدة والقانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وانتهاكا للاتفاقات المبرمة فى اطار عملية السلام.

وادان الاجراءات الاسرائيلية المتمثلة فى مصادرة الاراضى وبناء المستوطنات خاصة فى محيط القدس على جبل ابوغنيم، ومصادرة هويات المواطنين الفلسطينيين المقدسيين واغلاق المؤسسات الشعبية والوطنية الفلسطينية فى المدينة ويعتبر هذه الاجراءات غير شرعية وباطلة وعقبة فى طريق السلام.

وطالب المجتمع الدولى خاصة راعيى مؤتمر السلام بالتدخل لوقف هذه الاجراءات والغاء مفعولها حفاظا على عروبة القدس ووضعها كأرض محتلة ينطبق على كل الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة فى العام ١٩٦٧.

## القرارات الاقتصادية

ودعا المؤتمر الى تنقية وبلورة قرارات التكامل الاقتصادى وتحديث ما صدر عن اتفاقيات جماعية

كما دعا الى تفعيل وتوسيع عضوية السوق المشتركة القائمة حاليا فى نطاق الوحدة الاقتصادية العربية وصولا الى السوق العربية الموسعة.

واكد المؤتمر اهمية دعم الدور الاقتصادى للجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بتحويل قرارات المؤتمر الى ارض الواقع الاقتصادى العربى ومنح المساندة السياسية الكاملة للسوق العربية المشتركة ووضع خطة زمنية محددة للبناء المتدرج للاتحاد الاقتصادى العربى ووضع استراتيجية لمواجهة التعاون الاقليمى المطروح بالمنطقة

كما قرر المؤتمر انشاء لجنة اقتصادية دائمة برئاسة رئيس الاتحاد العربى

ويطالب المؤتمر بأن تتخذ التدابير اللازمة لتجسيد وتفعيل وتطبيق القرارات الاقتصادية لهذا المؤتمر على الوجه التالى

● ضرورة منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة المصغرة التى تضم سبع دول عربية، والقائمة حاليا بمقتضى (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية) فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، (الذى يضم احدى عشرة دولة عربية)، ودعوة الحكومات العربية، وكافة مؤسسات العمل العربى المشترك، وعلى راسها جامعة الدول العربية، الى دعم هذه الاتفاقية الصادرة عنها، والى دعوة باقى الدول العربية للانضمام اليها، باعتبارها اطارا مرنا ومتدرجا للتكامل الاقتصادى العربى الشامل، مع امكانية النظر فى تطويرها وتحديثها كلما تطلب الامر ذلك، والمبادرة الى تفعيل وتعميق (السوق) المصغرة الحالية القائمة تحت مظلة هذه الاتفاقية، وتوسيع نطاق المشاركة فيها، تحقيقا للتحرير الفورى والكامل للتبادل التجارى بين الدول العربية، كمدخل حيوى واساسى للتكامل، والانتقال بها نحو اقامة (الاتحاد الجمركى)، تنفيذا لقرارات المجلس الصادرة فى هذا الشأن، وصولا الى مرحلة السوق العربية المشتركة الكاملة، بحيث تكون (السوق) الحالية نواة للسوق المشتركة الموسعة، واعتبار هذا التطوير والتفعيل طريقا يؤدى الى دعم الاقتصاد القومى وتكثيف وتنويع الانتاج العربى.

ويؤكد أهمية وضع خطة عمل واضحة

المصدر : الأخبار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٥

تابع المؤتمر

شريف رياض — بدر الدين أدهم
عمرو الخياط — مازن محمود الشوا
رفعت رشاد — فوزى مخيمر

المعالم وجدول زمنى بتوقيتات محددة، للبناء المتدرج للاتحاد الاقتصادى العربى الكامل، من خلال اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، انطلاقا من السوق العربية المشتركة الموسعة فيما بعد، كنواة للمشروع الاقتصادى التكاملى القومى كغاية نهائية.

ويطالب بوضع استراتيجية عربية وأسس تنسيقية جماعية، لمواجهة مخططات التعاون الاقليمى المطروحة فى المنطقة العربية، سواء التعاون المقترح على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، أو التعاون المخطط على المستوى المتوسطى/ الاوربى، لحماية وتعظيم المصالح العربية فيها، وزيادة ايجابياتها والحد من سلبياتها

كما طالب بإنشاء لجنة اقتصادية برلمانية دائمة يراسها رئيس الاتحاد البرلمانى العربى وتكون اختصاصاتها جمع المعلومات واعداد مشاريع التشريعات واعداد المقترحات ووضع الدراسات، المتعلقة بموضوع (السوق العربية المشتركة)، ومتابعة خطوات تفعيلها وتنفيذها.

ودعا الى عقد اتفاقية تعاون بين الاتحاد البرلمانى العربى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية لدعم العمل البرلمانى والاقتصادى المشترك على الصعيد العربى، يكون على رأس اهدافها تعزيز التكامل الاقتصادى العربى الشامل

واكد العمل على تطوير التشريعات الاقتصادية التى تساهم فى تفعيل السوق العربية المشتركة واصدار ما يلزم من تشريعات جديدة، وتطوير وتفعيل التشريعات القائمة والتنسيق فيما بينها، لخدمة هدف التكامل الاقتصادى العربى خاصة فى المجالات التالية:

تخفيف حجم السلع والخدمات الخاضعة للاستثناءات والغاء اجازات الاستيراد بين الدول العربية والغاء العوائق الادارية والقيود غير الجمركية امام التبادل السلعى والخدماتى والتنسيق فى مجال التخفيضات الجمركية على السلع المتبادلة والتنسيق بين أكلاف الانتاج توصلا الى منافسة متكافئة وتوحيد انظمة المواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ واعطاء الأفضلية للسلع العربية فى التجارة الخارجية العربية تعزيزا للتجارة البينية التى لا تتعدى ٨٪ من مجموع التجارة الخارجية العربية.

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٥/٥/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مصطفى كمال حلمي يرحب بالوفود

اقام الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى مأدبة غداء لتكريم الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني
حضر المأدبة كبار رجال الدولة وعدد من الدبلوماسيين العرب والاجانب.

## من أجل صياغة توفيقية

عقدت رؤساء الوفود واعضاء لجنة الصياغة اجتماعا صباح امس استمر ٤ ساعات لوضع صياغة توفيقة للقرارات صدرت الصياغة بعد عناء اسفر عن التوفيق بين وجهتي نظر العراق والكويت فيما يتعلق بموضوعي الحصار والاسري المفقودين

المصدر : الأخبــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٥/١٩٩٧

## عبدالمجيد يجتمع بنائب رئيس قبرص

اجتمع أمس الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بجورج فاسيليو نائب رئيس قبرص السابق.. تم بحث أوجه التعاون العربي القبرصي في إطار العلاقات الاقتصادية..

## ووفد رجال الاعمال الايطاليين

كما اجتمع أمس بوفد رجال الاعمال الايطاليين الذى يزور مصر حاليا تم بحث تنشيط التعاون العربي الايطالى وخاصة فى اطار القطاع الخاص العربى والايطالي.

## ووفد منظمة المؤتمر الاسلامى

كما استقبل الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أمس عبدالعزيز ابوغوش ومحمد الفقي موفدين من منظمة المؤتمر الاسلامي.. وتم استعراض الاجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس.

## ومساعد مدير منظمة اليونسكو

واستقبل الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية امس توماس كيلر مساعد المدير العام لمنظمة اليونسكو.. وتم استعراض دور منظمة اليونسكو فى المحافظة على الآثار الفلسطينية وحمايتها من عبث سلطات الاحتلال الإسرائيلى.

## أنهى أعماله أمس

# المؤتمر البرلمانى يوصى بخصخصة المشروعات العربية المشتركة

## دعوة لحل الخلافات بين الدول العربية وحرية التنقل للفلسطينيين

□ كتب ـ
**ماجد كريم وبهاء الدين على:**

أنهى مؤتمر البرلمانيين العرب أعماله مساء أمس بجامعة الدول العربية حيث أوصى المؤتمر بخصخصة المشروعات العربية المشتركة وطرح مشروعات للتعاون على المستوى الاقليمى.

كما طالب المؤتمر برسم سياسة عربية مشتركة وحل الخلافات العربية ـ العربية.

وقد اضطر رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية أمس إلى عقد اجتماع مغلق استمر أكثر من ساعة ونصف الساعة فى محاولات مكثفة لإنقاذ البيان الختامى.. رغم تحفظات عدد من الاقطار العربية على صياغة بعض الفقرات.

من ناحية أخرى بذل كل من الدكتور جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلمانى العربى الحالى والدكتور فتحى سرور رئيس البرلمان المصرى والذى سيخلفه فى المنصب اعتبارا من أول العام القادم جهودا مكثفة طالبا خلالها جميع الوفود التى بينها علاقات متوترة بضبط النفس والابتعاد قدر الإمكان عن إثارة مشكلات محذرين من خطورة فشل مؤتمر القاهرة.

وفى اجتماع اللجنة السياسية تمسك الوفدان السورى واللبنانى يساندهما ليبيا والعراق والسودان برفض تعديل الفقرة التى تطالب الحكومات العربية بإيقاف خطوات التطبيع مع إسرائيل وإيقاف جميع أشكال التعامل معها وإغلاق المكاتب والبعثات حتى تعود إسرائيل إلى المفاوضات على جميع المسارات وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتعليق المشاركة العربية فى المفاوضات متعددة الأطراف والاستمرار بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى.

وبدأ الاعضاء فى مناقشة الأزمة العراقية الكويتية الدائمة حيث اعترض العراق على وصف الكويتيين الموجودين بالعراق بالأسرى وقال إنهم مفقودون.

وأكد المندوب الكويتى أنه مع رفض الكويت الكامل لأى مساس بوحدة وسلامة الاراضى العراقية ومع الترحيب بالاتفاق الذى توصل إليه العراق مع الامم المتحدة فإننا نطالب بإدراج فقرة خاصة تطالب العراق بتنفيذ كامل قرارات مجلس الأمن خاصة الإفراج عن الأسرى معلنا رفض الكويت تشكيل لجنة لتقصى الحقائق باعتبار أن الصليب الاحمر هو الذى يتولى هذه القضية.. وأن الكويت لا يمانع فى رفع الحصار شريطة تنفيذ العراق للقرارات.

وعلى صعيد التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى تمسكت سوريا بضرورة الإعلان صراحة عن إدانة هذا التعاون وليس مجرد تعبير عن القلق وإدانة المناورات المشتركة التى تهدد سوريا بصورة مباشرة.. وانضم المندوب العراقى إلى السورى أيضا بالتأكيد على حق كل منهما فى مياه الفرات.

وتؤكد التوصيات والقرارات السياسية على تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات دورية لرسم سياسة عربية مشتركة وتنفيذها وتطوير ميثاق الجامعة العربية وحل الخلافات العربية وفق آلية يتم الاتفاق عليها وإنشاء البرلمان العربى الموحد وحث البرلمانات العربية على تشكيل لجنة توعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام واعتباره خيارا استراتيجيا ويستوجب ذلك التزاما مقابلا له تؤكده إسرائيل دون مواربة.

وطالبت أيضا الحكومات العربية بضمان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين خاصة حملة وثائق السفر الصادرة عن دول عربية مضيفة لتسهيل أمورهم الاقتصادية والحياتية لحين حل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.

وأعلنت التوصيات مساندة توصية لجنة القدس برئاسة عاهل المغرب بوضع الأموال الموجودة في صندوق القدس تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة مؤامرة تهديد المدينة المقدسة.

كما تطالب بالعمل فورا على إطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين فى سجون إسرائيل.. ويدعو البلدان الغربية الثلاث أطراف أزمة لوكيربى مع ليبيا إلى الاستجابة للمبادرات الإيجابية المعروضة والهادفة لإجراء محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما.

كما طالب المؤتمر بتنويع وتخصيص الاستثمار الإنتاجى بين الأقطار العربية من خلال إقامة مشروعات عربية مشتركة على أساس من المصالح المشتركة وبلورة الأولويات القطاعية وفى مقدمتها الأمن الغذائى والربط الكهربائى وتنويع مصادر الطاقة والإنتاج العربى وشبكات النقل والمواصلات والصناعات المتقدمة مثل مجالات المعلومات والحاسب الآلى والمواد الجديدة والاتصالات.

وأكد على ضرورة تحديد استراتيجيات تحكم حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية فى الوطن العربى تواكب اتساع ونمو القطاع الخاص ويدخل فى ذلك النظر فى خصخصة المشروعات العربية المشتركة السابق إقامتها برؤوس أموال حكومية.. وتيسير حركة الموارد وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية على أساس منح حق المواطنة الاقتصادية العربية فى الدول العربية.

وأكد أهمية قيام أية مشروعات مطروحة للتعاون الاقتصادى على المستوى الاقليمى على قاعدة عربية لانطلاق التعاون الاقتصادى مع الدوائر الاقليمية والعالمية من منطلق عربى دون أن يشكل ذلك أدنى إضرار بالتعاون الاقتصادى العربى المشترك من خلال الاتفاق العربى على القواعد البالية التى تحكم التوجه الاقتصادى نحو العالم الخارجى.

# بهـــدوء

بقلم: إبراهيم نافع

## مرة أخرى: سوق عربية.. كيف؟

## [٢] صناعة المعلومات العربية وبداية طيبة

من العبارات الشائعة الآن أن عالم اليوم هو عالم الكيانات الكبيرة، وأن الكيانات الهشة الصغيرة لا مكان لها في عالم يتجه نحو التكامل وإقامة الكيانات الإقليمية والعابرة للحدود الإقليمية أيضا، أي التي تجمع بين أكثر من إقليم في انسجام وتعاون وتنسيق للمصالح المتبادلة. ولقد عرف العالم العربي أفكارا شتى عن التكامل الاقتصادي، وطرح كثير من المفكرين والسياسيين العرب خططا وبرامج مختلفة لتحقيق هذا الحلم منذ أكثر من أربعة عقود، غير أن أيا من هذه الخطط والبرامج لم يقدر له أن يرى النور على النحو الذي أراده أصحابه، ولأسباب مختلفة.

واليوم، وفي ظل الضغوط التي تصنعها طبيعة العالم المعاصر وبعد أن تلاشى كثير من الحساسيات العربية التي منعت الانطلاق نحو أبسط التفاعلات العربية الجماعية في الماضي، وبعد أن بات من الضروري النظر إلى المستقبل من منظور العمل التكاملي بين أطراف الإقليم نفسه، وبعد أن أدرك الجميع أن تحقيق التنمية الحقيقية لشعوبنا العربية لن يتم إلا من خلال التعاون العربي، فإن التفكير الجاد في الدخول إلى سوق عربية مشتركة بات أمر ملحا للغاية.

وفي مقال سابق أشرت إلى أن هناك أربعة قطاعات يمكنها أن تلعب دور القطاع الرائد، الذي لعبه قطاع الفحم والصلب والطاقة النووية في التجربة الأوروبية، والذي استطاع أن يجر وراءه القطاعات الأخرى، وبحيث أصبح التكامل الأوروبي شاملا جميع المجالات دون استثناء. وهذه القطاعات هي: قطاع الصناعات الثقافية، وقطاع صناعة المعلومات، وقطاع صناعة الطاقة، والأخير هو قطاع البنية الأساسية.

وفي هذا المقال أتناول قطاع صناعة المعلومات، وهو القطاع الذي أعتقد أنه يمكن أن يسهم كثيرا في دفع التعاون العربي ـ العربي إلى الأمام، من خلال تكوين سوق عربية مشتركة في هذه الصناعة الواعدة. وإذا كان البدء في تحرير قطاعات أخرى تقليدية راسخة في البلاد العربية تعترضه قيود عديدة، فالأمر يختلف بالنسبة لصناعة المعلومات، لأنها صناعة ناشئة في الدول العربية دون استثناء، وبالتالي فإن رفع القيود عنها لن يؤدي إلى خسائر لهذا البلد العربي أو ذاك، بل على العكس من ذلك فإنه سيفتح أمامه آفاقا أوسع للانطلاق والتقدم.

والدافع إلى هذا القول يستند إلى ضرورة النظر إلى التكامل العربي وفقا للأوضاع الراهنة، فإذا كان التبادل والتعاون بين الدول العربية في مجالات الصناعة التقليدية ـ بالرغم من الاتفاقيات العديدة التي وقعت ـ ظلا محدودين، نظرا لتنافسية هذه الصناعات وضيق السوق المحلية أمام كل منها، فإن الأمل يبدو أكبر بالنسبة للصناعات الجديدة. ومن هنا فإن الدعوة إلى ابتكار صيغ للتكامل والتعاون انطلاقا من الصناعات الحديثة تكتسب أرضية واسعة، باعتبار أن هذه الصناعات الحديثة سوف تمكن الاقتصادات العربية من المنافسة في المجال الدولي الأرحب، ومن تصحيح الاختلالات التي تعاني منها، كما سوف تقلل من درجة اعتمادها الهائل على العالم الخارجي.

إن صناعة المعلومات بشقيها المادي، أي صناعة الأجهزة والحاسبات الآلية والإلكترونيات الدقيقة وأدوات الاتصال وأدوات التخزين من أقراص مرنة وصلبة، وبشقها الآخر المتعلق بالبرامج والتطبيقات المختلفة لم تعد الآن من قبيل رفاهات التقدم، بل صارت أحد عوامل التنمية والتغيير

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٦

# للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدائم التى لا غنى عنها لأى مجتمع معاصر، والحاجة تبدو أشد بالنسبة للدول النامية ذات المشكلات الهيكلية المتعددة. ويرجع ذلك إلى أن هذه الصناعة تدخل فى كل مجالات الحياة دون استثناء، التطبيقى منها والبحثى الأكاديمى. كذلك فإن انظمة المعلومات لا تقتصر على بنية إنتاجية بذاتها، بل تتكامل مع كل بنيات الإنتاج، وتراعى جميع الاعتبارات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية فى سياق متكامل يعكس أهمية وضرورة الفكر المتكامل.

ووفقا لدراسات قام بها البنك الدولى فإن حاجة الدول النامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالشبكات تعد الآن ضرورية بالنسبة لسرعة الوصول المباشر لموارد المعلومات، وسرعة اكتساب المهارات المختلفة، وإطلاق القدرات الإبداعية لدى هذه المجتمعات، وكل ذلك يساعدها على أن تجتاز عنق الزجاجة فى انطلاقها نحو التنمية بأقل التكاليف. ولاشك أن توافر بنية محدودة من شبكات الاتصالات التليفونية الداخلية يساعد على الاتصال بدرجة ما بالشبكات العالمية، وكلما تطورت حالة الشبكات الداخلية لهذه الدولة أو تلك زادت قدرتها على الاستفادة من موارد المعلومات المختلفة بسهولة ويسر.

وليس جديدا أن نقول إن المعلومات قد أصبح لها الآن اقتصاد يعبر عن التطور الجارى فى هذا المجال الحيوى. واقتصاد المعلومات يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة المتجددة التى لا نهاية لها، وعلى الاتصالات التى لا غنى عنها فى تبادل تلك المعلومات والمعارف بين الأطراف المنتجة لهذه المعارف، وبين الأطراف المستهلكة لها. وبذلك صارت المعرفة والاتصالات منابع للثروة تعوض الموارد الطبيعية، وباتت تنافس مصادر القوة الاقتصادية التقليدية. وعلى هذا الأساس بدأنا نرى فى إعادة تصنيف المجتمعات والدول مقياسا لحجم قدرتها فى توليد المعرفة كمكون رئيسى فى اقتصادها القومى، فهناك مجتمعات ودول لا علاقة لها بهذا المجال، وأخرى تعد دولا معرفية، أو ذات باع كبير فى هذا المجال. وفى إطار النوع الثالث من هذه الدول هناك دول يقتصر توليدها للمعرفة على وسائل تقليدية، وأخرى تقوم بعملية تكبير لهذه المعرفة بنسب ومعدلات غير مسبوقة، وتعرف بمجتمعات ما وراء المعرفة.

وإذا نظرنا إلى المعرفة والمعلومات كصناعة متكاملة فسوف نلاحظ ارتباطها الوثيق بثلاث دعامات رئيسية كل منها يكمل الآخر، ولايستغنى عنه. وأولى هذه الدعامات هو نظم الحاسبات الآلية، أو أجهزة الكمبيوتر بكل تطورها التقنى وقدراتها على التخزين ومعالجة البيانات بسرعات فائقة. والدعامة الثانية هى صناعة البرامج أو التطبيقات المختلفة التى تستخدمها الحاسبات لأغراض التصميم والتنفيذ، وتنظيم عمل المعلومات، والتصنيف، واسترجاع البيانات، وغير ذلك من الوظائف الشائعة للحاسبات الآلية، سواء التى يستخدمها الأفراد أو المؤسسات. أما الدعامة الثالثة فهى شبكات المعلومات التى تربط الأفراد والمؤسسات، وتعمل على تبادل المعلومات والمعارف المختلفة، سواء فى المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى.

وتطور كل من الدعامات الثلاث مرتبط بتطور الآخر، بل يدفع كل منها الآخر نحو التطور من حيث سرعة الأداء والتكامل فى الوظائف والتطبيقات، وسهولة الاستخدام والدخول فى مختلف المجالات. ولاشك أن تكامل هذه الدعامات الثلاث لا ينفصل عن التطور الجارى فى مجال الاتصالات، من حيث الخطوط التليفونية وقدراتها على نقل البيانات، وأجهزة الربط بين الحاسبات الآلية

الشخصية أو الكبيرة، وبين شبكات التليفونات بصورتها التقليدية، أو الحديثة المعتمدة على أنواع من الخطوط الضوئية، التى تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة الحجم فى سرعات عالية.

ومن البديهى أن صناعة المعلومات وشبكات المعلومات صارت مكونا لا غنى عنه لدفع التقدم إلى آفاق غير مسبوقة، وأن تجاهل هذه الصناعة، أو التعامل معها بقدر من اللامبالاة، يعنى فقدان فرصة سانحة لتجاوز ركامات من التخلف والجمود.

وإذا نظرنا إلى واقعنا العربى فسوف نجد أن الاهتمام بصناعة المعلومات قد كسب أرضا لا بأس بها فى عديد من البلدان العربية، مما يعكس الرغبة فى الانطلاق، ويعكس أيضا الإدراك لأهمية هذه الصناعة ودورها فى نقل المجتمعات العربية من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر إيجابية وديناميكية. غير أن هذا الاهتمام العربى يبدو غير متوازن إلى حد ما، ففى حين يتم التركيز على صناعة البرامج والتطبيقات، والارتباط بشبكات المعلومات العالمية، فإن الدخول فى مجال صناعة الأجهزة والحاسبات الآلية ومايتصل بها من إليكترونيات دقيقة، لا يجد الاهتمام نفسه، والوضع ذاته بالنسبة لصناعة أجهزة الاتصالات ومستلزمات شبكاتها من كابلات وسنترالات وغيرها.

ومعنى هذا أن الاهتمام العربى بصناعة المعلومات ينحصر فى دعامتين هما: صناعة البرامج، والاتصال بشبكات المعلومات. وهما بغير شك دعامتان رئيسيتان لكنهما وحدهما بحاجة قصوى إلى مزيد من التدعيم من خلال الاهتمام بالشق المادى الأهم، وهو صناعة الإليكترونيات الدقيقة وأجهزة الحاسبات الآلية.

ومعروف أن هناك سوقا رائجة للحاسبات الآلية فى العالم العربى، وهى تقوم إما على استيراد هذه الحاسبات - المنتجة بصورة كاملة - من بلادها، ومنها اليابان ودول شرق آسيا والولايات المتحدة، أو تقوم بعمليات تجميع فردية بعد استيراد مكونات الحاسبات بصورة متفرقة من الأسواق المختلفة. وليست هناك إحصاءات موثقة حول حجم سوق الحاسبات الآلية الشخصية فى العالم العربى. غير أن التقديرات والملاحظات التى يقول بها الخبراء المختلفون تقدر حجم السوق بما يتراوح بين ٦٠٠ و٩٠٠ مليون دولار على مستوى العالم العربى. ويقولون إنها تزيد بنسبة لا تقل عن ١٥٪ سنويا.

وهذا يعنى أن التفكير فى هذه الصناعة فى أى بلد عربى أو أكثر، اعتمادا على صيغة لتقييم العمل، سوف يجد له سوقا رائجة فى جميع البلدان العربية، والمتصور مثلا عند تحرير سوق صناعة المعلومات العربية بمكوناتها الثلاثة أن يتكامل أكثر من بلد عربى فى مكونات الحاسب الآلى، على أن يتم تبادل هذه المكونات بعيدا عن القيود الجمركية والعوائق الإدارية، ومن شأن هذا التصور أن يجعل الطلب على أجهزة الحاسبات الآلية فى بلد عربى معين هو نفسه الطلب على مكوناته المنتجة فى أكثر من بلد، وبالتالى تتحقق المنفعة العامة العربية، والمنفعة الخاصة القطرية فى آن واحد. ويتحقق بذلك نموذج تكاملى عربى اعتمادا على آليات السوق والتعاون وتقسيم العمل فى آن واحد.

أما صناعة البرامج العربية فقد بدأت تختط لنفسها طريقا جادا، ونرى ذلك فى جهود عديدة ومنتجات كثيرة تفرض نفسها الآن على المستخدم العربى للحاسبات الآلية، غير أن هذه الصناعة

المصدر : الأهـــــــرام
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٦/٥/١٩٩٧

تواجه مشاكل عديدة، لعل أبرزها أنها قائمة على اجتهادات فردية من هذه الشركة أو تلك، وأنها تستند إلى أسواقها المحلية مما لا يساعد كثيرا على انتشارها، وبالتالى فإنها تواجه مشكلات فى التسويق، وفى الحصول على عائد مناسب يمكن أصحابها من تطوير هذه المنتجات. ناهيك عن المشكلات الأخرى المرتبطة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وعمليات النسخ غير القانونية التى تقلل من العوائد، وهى أمور لن يمكن تجاوزها إلا من خلال منظور متكامل يجعل من السوق العربية الواسعة مجالا لكل المنتجات العربية. وما ينطبق على صناعة الحاسبات الآلية فى هذا الشأن ينطبق بدوره على صناعة مستلزمات شبكات الاتصال المختلفة، وهى لا غنى عنها لإنشاء الشبكات وتشغيل عمليات الربط.

وفى النهاية فإنى أشير إلى حقيقتين مهمتين فى هذا المجال: الأولى، أن هناك اهتماما كبيرا يبذل على الصعيد العربى للارتباط بالشبكات العالمية للمعلومات، وفى إنشاء شبكات عربية قطرية تقدم الخدمات لمواطنيها، كما هو الحال فى مصر وسوريا والأردن ودول الخليج العربى، بالإضافة إلى تونس والمغرب. وهناك أيضا محاولات ناجحة تمت لربط شبكتين أو أكثر لتعظيم الاستفادة. ومن نماذج ذلك

الربط الذى تم بين الشبكة السورية والشبكة المصرية عن طريق المركز الإقليمى لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج فى مصر.

والحقيقة الثانية هى أن هناك جهدا حقيقيا يبذل فى إطار الربط بين شبكات المعلومات العربية، وهو ما يعرف بالشبكة العربية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات، والتى استند إنشاؤها إلى قرارات مؤتمر عقد فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٤. وتعمل هذه الشبكة على ربط جميع العاملين فى مجال تكنولوجيا المعلومات، وتدعيم صناعة البرامج والتطبيقات المختلفة والإسراع بتطويرها، وتبادل الخبرات بين المختصين فى هذا المجال، ومواكبة الحديث المتجدد فى هذه الصناعة، وتعظيم الاستفادة من المتاح على الصعيد العربى كله. ومثل هذا الجهد يستحق الإشادة به ويستحق أيضا دعمه، ففيه يتجسد نموذج للتكامل المعرفى والتكنولوجى، نحتاج إليه بشدة نحن العرب، وفيه أيضا تتمثل إمكانات تعميم هذا التكامل المهم على غيره من المجالات العربية المماثلة، تحقيقا للهدف الأكبر ووصولا إلى حلم التكامل العربى الكبير.

المصدر : .........الشعب.........

١٦ مايو ١٩٩٧

# الرئيس مبارك للبرلمانيين العرب : التجمع الاقتصادى العربى ضرورة

☐ يختتم اليوم «الأربعاء» الاتحاد البرلمانى العربى أعمال مؤتمره السابع فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، بعد أن استمرت اجتماعاته لثلاثة أيام متتالية، شارك فيها ممثلون لـ ١٨ برلمانا عربيا وتم اختيار د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصرى رئيسا للاتحاد فى دورته القادمة التى تبدأ فى ١٩٩٨/١/١ وتستمر لعامين.

واستقبل الرئيس حسنى مبارك رؤساء الوفود البرلمانية وبحث معهم أهم القضايا العربية خاصة التضامن العربى، وقضية السلام وتطوراتها.

وبعث الرئيس مبارك للمؤتمر بكلمة ألقاها د. فتحى سرور نبه فيها الرئيس إلى التحديات الضارية التى تواجه الأمة العربية فى الوقت الراهن، والتى يمكن أن تمس مصالحنا وحقوقنا الأساسية، وطالب الجميع أن يقابلوا تلك التحديات بروح جماعية وصف واحد، ورؤية ثاقبة لاتخطىء الهدف وإصرار على خوض حركة الحضارة والتقدم.

وأكد الرئيس مبارك أن العالم العربى مطالب بالمشاركة فى إرساء النظام العالمى الجديد على أسس تضمن التوازن والتكافؤ بين مصالح الشعوب المختلفة فى شتى السفارات.

وأشار الرئيس إلى التحديات التى تواجه الأمة العربية بسبب تعثر مسيرة السلام، نتيجة سياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية الجائرة، ومساسها بالحقوق العربية والإسلامية الثابتة فى القدس، واستمرارها فى مصادرة الأراضى العربية، وسعيها إلى التضييق على أصحاب الأرض والحق.

ودعا الرئيس مبارك إلى العمل بكل عزم وجهد للوصول إلى صيغة فعالة لخلق تجمع اقتصادى عربى له آلياته ومؤسساته وإلى تعميق جذور الديمقراطية فى الوطن العربى وتوسيع دائرة المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية للجماهير الغفيرة، من أجل تماسك وصلابة جبهتها الداخلية اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

كلمة الرئيس مبارك أكدت على القضيتين الأساسيتين اللتين دارت حولهما مناقشات البرلمانيين العرب.. التضامن العربى خاصة فى عملية السلام والسوق العربية المشتركة، وفى الافتتاح قال فتحى سرور عن السوق العربية المشتركة، إن التضامن العربى والسوق المشتركة كليهما يجسد الترابط فلا قيام للسوق العربية المشتركة بغير تضامن عربى، ولا فاعلية لهذا التضامن بغير تكامل اقتصادى تسهم فى تحقيق سوق عربية مشتركة وصولا إلى الوحدة الاقتصادية.

وطالب بإنشاء آلية برلمانية تتابع ما يتخذ من خطوات لإنشاء السوق العربية، واقترح أن تكون الآلية فى شكل لجنة خماسية تنبثق عن مؤتمر الاتحاد برئاسة رئيسه وعضوية أربعة من رؤساء البرلمانات العربية يمثلون المشرق والمغرب والخليج.

أما د. عصمت عبدالمجيد فقد اهتم بالتركيز على تحديد الموقف العربى من الممارسات الإسرائيلية التى تحاول تبديد عملية السلام بالكامل، «أكد د.عبدالمجيد على قرارات القمة العربية ومجلس وزراء الخارجية (العرب) بوقف خطوات التطبيع مع إسرائيل التى اتخذت فى إطار عملية السلام، ووقف التعامل معها بما فى ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، وتعليق المشاركة العربية فى المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار الإلتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى.

ويتقدم الوفد المصرى باقتراح فى هذا الصدد بالترحيب بقرارات القمة العربية

ومجلس وزراء الخارجية والعمل على استنفار جميع الطاقات والإمكانات العربية لمواجهة تحدى السلام فى هذه المرحلة الصعبة بحشد كل الإمكانات العربية لدعم الموقف الفلسطينى، ويؤكد مشروع القرار المصرى أن تكون نقطة البدء فى إحياء التضامن العربى وإتمام المصالحة العربية الشاملة.

وإن كان من المتوقع أن يكون القرار الصادر عن الاتحاد فى شأن السلام والقضية الفلسطينية أكثر حدة وتحديدا فى صياغته، وأنه سيؤكد على ضرورة المقاطعة العربية الإسرائيلية وفق القرارات العربية السابقة.

وأكد جلال السعيد الرئيس الحالى لاتحاد البرلمانيين العرب أن الاتحاد سيبذل كل الجهود من أجل دعم التضامن العربى، وقال أن أى لقاء عربى يعنى الكثير فى مجال التضامن وخاصة إذا كان هذا التجمع على المستوى البرلمانى الذى يمثل الشعوب العربية.

# السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية فى القرن القادم

كتب ـ عبدالناصر عارف:

نظمت جمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية لرجال الأعمال ندوة حول مستقبل التعاون الاقتصادى العربى شهدها الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والسيد نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبنانى والسيد كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب.


د. فتحى سرور


بدران كامل

## دور مهم للمجالس التشريعية العربية فى إنجاز مشروع السوق المشتركة

وقال السيد بدران كامل رئيس الجمعية، إن هذه الندوة تأتى فى اطار اهتمام الجمعية بتعميق وتطوير التعاون الاقتصادى العربى، مؤكدا ان انشاء السوق العربية المشتركة اصبح ضرورة حتمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية فى القرن القادم، وأشار الى انه رغم الامكانات البشرية والطبيعية الهائلة فان العالم العربى يستورد أغذية بمقدار ٢١ مليار دولار سنويا.

وطالب السيد نبيه برى بقيام المجالس التشريعية العربية ورجال السياسة بنشر الوعى حول اهمية السوق العربية المشتركة، والسعى لانجاز هذا المشروع العربى الكبير قبل حلول القرن القادم مشيرا الى انه يمكن ان يتم من خلال صياغة اتفاقات ثنائية بين الأقطار العربية تسمح بحرية انتقال رؤوس الاموال العربية ورجال الأعمال والاستثمار داخل كل قطرعربى، موضحا ان التجربة السورية ـ اللبنانية في هذا المجال نموذج يمكن توسيعه وتطويره ليشمل دولا عربية أخرى، كبداية عملية للسوق العربية الكبرى.

وناشد السيد نبيه برى رجال الأعمال العرب بحث حكوماتهم والمشاركة الايجابية لتسريع انشاء السوق العربية، محذرا من المخططات الإسرائيلية لاقامة احلاف وعلاقات ذات طابع عسكرى مع دول الجوار الاقليمى للضغط على العالم العربى ومحاصرة منابع الثروة المائية.

وأشاد رئيس مجلس النواب اللبنانى بدور مصر قيادة وشعبا فى الحفاظ على المصالح العربية وحماية المصالح اللبنانية.

وقال السيد هشام دمشقية سفير لبنان فى مصر ان المؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى والذى استضافته مصر سيزيد من تفعيل العمل العربى المشترك.

وأوضح السيد حسن شاش سفير مصر الاسبق فى لبنان وامين عام جمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية لرجال الأعمال ان انشاء السوق العربية المشتركة يحتاج الى تضافر جهود رجال السياسة والتشريع ورجال الاعمال العرب لتحقيق هذا الهدف القومى. وأشار عصام خرما رجل الأعمال اللبنانى وأمين صندوق الجمعية الى الدور الذى يمكن ان يلعبه رجال الأعمال العرب فى زيادة الاستثمارات العربية المشتركة وزيادة التبادل التجارى بين الدول العربية، وأكد السيد فؤاد حدوج (رجل أعمال) ونائب رئيس الجمعية أن ازالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية يمكن ان يكون اساسا متينا لانشاء سوق عربية مشتركة، مطالبا بوضع التشريعات الملزمة لكل الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادى . وشهد الندوة عدد كبير من رجال الاعمال المصريين، واللبنانيين من اعضاء الجمعية.

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات    التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٢

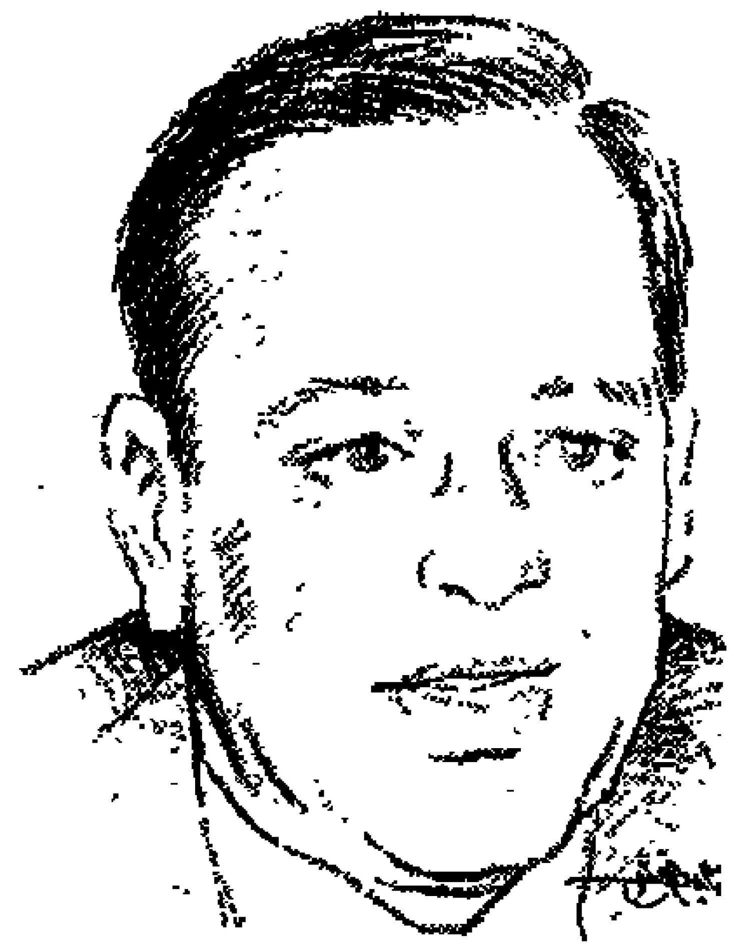
المؤتمر البرلماني العربي:

# الشعوب العربية تقول كلمتها من القاهرة:

# حكاية إحياء السوق المشتركة بعد دعوة مبارك



• أحمد السعدون



• نبيه بري



• د. محمد جلال السعيد

تابع المؤتمر:

فاطمة بركة - محمد عبدالغفار

محمد عمر

**على مدى ثلاثة ايام.. احتضنت القاهرة امال الشعوب العربية فى الوحدة الاقتصادية.. وبحث أكثر من ٢٠٠ برلمانى عربى دعوة الرئيس مبارك لاحياء السوق العربية المشتركة، كضرورة حتمية يواجه بها العرب التحديات الاقتصادية العالمية، ويحققون بها التضامن العربى المنشود. بدا المؤتمر أعماله يوم الاثنين الماضى.. وخلال ايامه الثلاثة.. كانت «أخبار اليوم» فى جامعة الدول العربية.. لتقدم صورة متكاملة عن الحدث العربى المهم. إحياء السوق العربية المشتركة، الموضوع الرئيسى الذى فرض نفسه بقوة على مؤتمر الاتحاد البرلمانى العربى بعد مرور ٢٣ عاما على قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بانشاء هذه السوق فى عام ١٩٦٤.**

**كيف عادت من جديد؟ ليتحمس لها البرلمانيون العرب بشدة.**

الرئيس حسنى مبارك كان صاحب هذه الفكرة فى شهر يناير الماضى، عندما استقبل نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبنانى، وأوضح الرئيس مبارك ان الأمة العربية لابد أن يكون لها كيان اقتصادى كبير، وتكتيل قوى فالاقتصاد هو مفتاح السياسة ودعا إلى فكرة السوق العربية المشتركة كبديل للسوق الشرق اوسطية وتحمس سيه برى والدكتور فتحى سرور وانضم اليهما الدكتور محمد جلال السعيد رئيس مجلس النواب العربى ورئيس الاتحاد البرلمانى العربى، وقرروا ان يتولى البرلمانيون العرب احياء السوق العربية المشتركة

وكما قال احمد السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتى ان جهود الرئيس حسنى مبارك ودعوته إلى هذه السوق هى دعوة لكى نعتمد على انفسنا امام التحدى الصهيونى بقيادة نتنياهو، ان الدول العربية لديها كل شىء القوة البشرية والقوة المالية والموقع الاستراتيجى وانما قادرون بما نملك من امكانيات على تحقيق التضامن العربى الاقتصادى القوى عن طريق السوق العربية المشتركة وبالفعل تحمست الدول العربية وقدمت مصر وسوريا والعراق ولبنان والسودان والمغرب اوراق عمل للاتحاد البرلمانى العربى لاحياء فكرة السوق المشتركة اوضحت ايجابيات وسلبيات التجارب العربية للتعاون الاقتصادى وبمنتهى الصراحة كشفت عن اسباب هذا الغياب للسوق المشتركة وهو عدم التنسيق والرؤية التكاملية، وعدم توافر هيئة لتسوية المنازعات العربية، عدم وجود ضمانات وحوافز كافية لتشجيع رأس المال العربى على الاستثمار فى المنطقة العربية والتناقضات بين الفلسفات الاقتصادية التى تأخذ بها الدول العربية بالاضافة إلى اختلاف الانظمة السياسية واشكال نظم الحكم وخلال مناقشات اللجنة الاقتصادية التى اتسمت بالصراحة بين اعضاء الوفود قام الدكتور الصانع مندوب الكويت يطالب بالانطلاق فى زيادة آلية انشاء السوق المشتركة ويتحمس الدكتور ايلى يشوعى مندوب لبنان بأن تتضمن ورقة العمل تسهيل انتقال رجال الأعمال وتقديم التسهيلات لهم بين الدول العربية لتسهيل التبادل السلعى. يطلب المندوب التونسى محمد الطرودى رئيس لجنة التشريع بالبرلمان التونسى. التدرج وانشاء منطقة تجارية حرة عربية وان تنتهى الى السوق المشتركة على نهج السوق الاوربية. وفى النهاية يتفق اعضاء اللجنة على ضرورة الدور الرقابى للبرلمانات العربية فى متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية العربية وفى الاجتماع المغلق لرؤساء البرلمانات يتم اقرار تشكيل لجنة لمتابعة انشاء السوق المشتركة تضم المغرب، مصر، سوريا، لبنان، الكويت.

## رؤساء البرلمانات يتكلمون

هل ستنجح هذه اللجنة وما دورها هذا مابحثت عنه أخبار اليوم مع رؤساء البرلمانات. عبدالقادر قدورة رئيس مجلس الشعب السورى قال لأخبار اليوم. هذه اللجنة لها دور هام لمتابعة ما أسفر عنه انعقاد مؤتمر الاتحاد، فالسوق المشتركة ليست جديدة ولكن كانت قد دخلت طى النسيان ونحن نريد تحويل الورق الى فعل. نريد ان ننتهى من التعريفات الجمركية لان عالم اليوم هو عالم الاتحاد الأوروبى والنافتا، والجات، اذن التوحد العربى يجب ان يبدأ بالأمور الاقتصادية وإلا لن يجد العرب موضعا لقدم فى عالم اليوم.

إننا ندعو الى «ترويكا» عربية وايجاد قانون عربى موحد للتنمية ومكافحة التلوث

وتقريب التشريعات فى التعريفات الجمركية. بدراسة اقتصادية للسوق العربية لان ٩٢٪ من التجارة العربية مع غير العرب، هذا الرقم الا يدعو الدول العربية لزيادة تبادل المنتجات العربية الى ٢٠٪ خلال عشر سنوات؟

● الدكتور محمد جلال السعيد رئيس مجلس النواب المغربى ورئيس الاتحاد البرلماني العربى قال فى حديثه لاخبار اليوم: البرلمانيون العرب لم يأتوا الى القاهرة ليخلقوا شيئا من العدم. لكننا انطلقنا من خلال ماهو موجود من اتفاقيات، جهود الرئيس مبارك وبما وضعه امامنا من أرقام جعلتنا نفكر ونجعلها قضية ارادة، لقد درسنا ماهو موجود بقصد الوصول الى السوق المشتركة بعد دراسة النظام التشريعي واجراءات الجمارك والضرائب، المؤتمر السابع للبرلمانيين العرب اراد لهذا المشروع ان يتدعم بالتعاون مع الجامعة العربية من خلال نظرة مستقرة ونضيف الى ذلك اننا فكرنا فى المراحل القادمة. وتكونت لجنة خماسية للربط والاتصال مع الجامعة العربية، وراعينا ان تكون من مناطق جغرافية تضم المشرق والمغرب العربى وهذه اللجنة ستكون تابعة لرئاسة الاتحاد.. هذا العام الرئاسة للمغرب والعام القادم ستكون رئاسة اللجنة الخاصة بالسوق المشتركة لمصر وأقول ان مشروع السوق المشتركة ليس شعارا، بل يمكن ان يتحقق خلال السنوات القلائل القادمة.

● الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصرى والرئيس المنتخب للاتحاد البرلمانى العربى قال لأخبار اليوم الرئيس حسنى مبارك هو الذى دعا الى السوق العربية المشتركة اثناء اجتماعه مع الرئيس نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبنانى فى شهر يناير الماضى والرئيس برى اتفق على عقد هذا المؤتمر. وانشاء السوق المشتركة كفكرة سياسية تدعم الكيان العربى الواحد مثل اوربا. وبدلا من الكلام فان اللجنة الخماسية للمتابعة سوف تجتمع كل ثلاثة شهور وتكشف الاخطاء وتعد لها وتظهرها كلجنة رقابية برئاسة للاتحاد سواء بالنسبة للحكومات أو المنظمات وستجمع المعلومات وتنشر فى تقارير متابعة لانشاء السوق العربية المشتركة وستخرج هذه التقارير بكل مافيها من ملاحظات للرأى العام العربى فى البرلمانات العربية ووسائل الاعلام فى العالم العربى وسيكون من أعمال المؤسسات مثل الجامعة العربية، وضع وتعريف التشريعات الخاصة بالسوق العربية وهكذا نجحت دعوة الرئيس مبارك لاحياء السوق العربية المشتركة كورقة هامة فى عودة التضامن العربى بصورة عملية وواقعية. ونجح البرلمانيون العرب فى احيائها مرة أخرى واعادة الدفء اليها بعد أن ظلت ٢٣ عاما فى الثلاجة.

رجب البنا

# مبارك والحسن : خطوة إلى السوق المشتركة

الرحلة بين القاهرة والرباط خمس ساعات بالطائرة ، ولكن المسافة بين البلدين أقرب من ذلك بكثير .. وسوف تشهد الأيام القادمة اختصارا للمسافة يقرب البلدين أكثر وأكثر ..

خلال شهرين زار الرئيس حسنى مبارك المغرب والتقى بالملك الحسن الثانى مرتين .. المرة الأولى يوم ١٤ مارس الماضى ،وشارك فى اجتماعات لجنة القدس التى يرأسها العاهل المغربى ، وانتهت مباحثاتهما إلى رفع مستوى اللجنة العليا المشتركة بين البلدين لتكون برئاستهما بعد أن كانت برئاسة رئيسى وزراء البلدين ، ثم جاءت الزيارة الثانية للرئيس مبارك لتستغرق أربعة أيام من العمل أسفرت عن وضع إطار محدد لتطوير العلاقات بين البلدين لتكون نواة أو نموذجا لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول العربية .

**وكان** جدول أعمال المباحثات مزدحما بموضوعات كثيرة سواء فى لقاءات القمة بين مبارك والحسن ، أو فى مباحثات رئيس الوزراء المصرى والمغربى ، أو فى اجتماعات وزراء الخارجية والإعلام والتجارة والثقافة فى البلدين ..ووراء ذلك كانت هناك لقاءات الخبراء فى كل مكان ومعهم دراسات ومشروعات .

فى الطائرة وفى الطريق إلى الرباط قال لنا الرئيس مبارك : إن هناك ثلاث قضايا رئيسية تشغله يربطها خيط واحد .. القضية الأولى هى إنقاذ عملية السلام من الجمود الذى وصلت إليه نتيجة سياسات الحكومة الإسرائيلية ..وقال : إن عملية السلام تمر بموقف دقيق للغاية ، وإنه لم يحدث أبدا أن وقفت حكومة إسرائيلية مثل هذا الموقف .. وهذا يفرض على مصر أن تتحرك ..مصر بحكم دورها ومسئوليتها لابد أن تقوم بالجهد الأكبر ..لابد أن تجرى مشاورات مع الزعماء العرب جميعا للتوصل إلى موقف عربى موحد ..

ولابد من عمل لإنقاذ القدس .. ولابد من حماية الحقوق الفلسطينية واللبنانية والسورية .. وقال الرئيس : لهذا سيكون لعملية السلام الأولوية فى مباحثاتى .. والقضية الثانية هى بدء العمل لإيجاد صيغة عملية قابلة للتنفيذ لإنشاء السوق العربية المشتركة .. هذه السوق ضرورة حياة للعرب .. فليس معقولا أن يكون حجم التجارة بين العرب أنفسهم ٨٪ فقط من حجم تجاراتهم السنوية و ٩٢٪ من هذه التجارة قائمة مع دول خارج المنطقة العربية .. معنى هذا أن العرب يستهلكون سلعا غير عربية ..وأن السلع العربية لا تجد سوقا فى الدول العربية .. والاستثمارات العربية تذهب إلى الخارج بينما العالم العربى محتاج لهذه الاستثمارات لتحقيق التنمية . وفوق ذلك فإن السوق المشتركة هى الأساس الحقيقى لبناء موقف سياسى عربى موحد ..وإلا .. فكيف يقف العرب سياسيا معا بينما هم متفرقون اقتصاديا .. أما القضية الثالثة فهى علاقات مصر والمغرب .. الروح السائدة بين الشعبين تمثل قوة دفع إلى مزيد من التقارب فى كل المجالات .. الثقافة المصرية لها مكانة خاصة فى المغرب ، والثقافة المغربية لها موقع فى القلب المصرى .. والفن المصرى يستقبله كل مغربى بنفس الروح التى يستقبل بها المصرى الفن المغربى .. وأقوى العلاقات الثقافية والتبادل الفنى والثقافى بين الدول العربية هو بين مصر والمغرب ..

وفى شوارع الرباط ، المدينة التاريخية القديمة ، نلمس بأنفسنا صدق هذا الكلام .. أنت مصرى ..فأنت موضع اهتمام ومحبة .. كل مغربى يفتح لك ذراعيه وقلبه ..

وحلم كل مغربي أن يزور مصر .. تماما كما يحلم كل مصرى بأن يزور المغرب .. وتجمعنا ظروف واحدة ..وهموم مشتركة .. الارتباط بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها القدس .. الإصلاح الاقتصادى .. الاعتماد على القطاع الخاص فى التنمية ..الرغبة فى تطوير وتغيير كل شيء استعدادا للقرن القادم ..أنت فى المغرب لا تشعر بالغربة دقيقة واحدة ..وفى القصر الملكى – حين التقينا بالملك – شعرنا أن المستقبل يحمل الكثير من الوعود لزيادة الروابط بين البلدين ..

أربعة أيام تعايش فيها المسئولون المصريون والمغاربة وتحدثوا وفتحوا قلوبهم وقالوا كل ما لديهم دون حساسية ..وتوصلوا إلى اتفاقات محددة وقّعوا عليها كإطار للعمل فى هذه المرحلة .. دراسة إقامة منطقة حرة بين البلدين يتولى الخبراء وضع تصور لخطوات تنفيذها .. زيادة حجم التبادل التجارى من ٢٠ مليون دولار ليصل إلى مائتى مليون دولار سنويا .. لقاءات بين رجال الأعمال فى البلدين من خلال مجلس رجال الأعمال ..إعادة فتح المركز التجارى المصرى فى المغرب ، إنشاء قاعدة معلومات عن فرص الاستثمار لمساعدة المستثمرين .. إعداد اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار فى البلدين ..تعاون أكبر فى الثقافة ..والإعلام .. والتعليم .. وإعادة النظر فى الجمارك المفروضة على سلع البلدين .. شركة مشتركة للملاحة البحرية والصيد ..وشركة قابضة .

أفكار كثيرة .. ومشروعات .. وآمال عريضة ..

فى هذا الوقت بالذات نعود إلى شعار « الاتحاد قوة » .. سوف تتضاعف قوة العرب إذا تقاربوا أكثر .. إذا تخلصوا من رواسب وخلافات الماضى .. وسوف يصبحون القوة الصاعدة فى القرن القادم إذا نجحوا فى توحيد الصف العربى ..

وسوف يتغير التاريخ العربى كله إذا قامت السوق العربية ..

وبعد هذه الزيارة أستطيع أن أقول : إن الروح العربية مازالت حية وقوية لا تحتاج إلا للعمل .

وحين سألت الرئيس مبارك : ما هى القضية الأولى التى تشغلك الآن ، سارع بالإجابة : الاقتصاد ..لرفع مستوى معيشة المواطن العادى .. ولإيجاد فرص عمل .. ولاستكمال البنية الأساسية ..ولتنفيذ المشروعات الكبرى التى ستجعل مصر فى القرن القادم مختلفة تماما عما كانت عليه فى القرون السابقة ..

وهذه الرحلة كانت خطوة على الطريق الطويل ..

لم تكن رحلة للحديث عن الأحلام ..ولكنها كانت رحلة لبدء تحقيق الأحلام ..■

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# نحو اتفاقية للشراكة العربية

على مدار الخمسة عقود الماضية ابتداء من قيام الجامعة العربية ظل يراود آمال وتطلعات الاقتصاديين العرب وقادة الفكر الوحدوى قيام تكتل اقتصادى عربى يكون نواة لوحدة اقتصادية شاملة تكون قادرة على استعادة مجد قديم وحافزا لاستنهاض الهمم لكى تتبوأ الأمة العربية مكانتها المرموقة فى عالم اليوم.

وربما يكون من الضرورى من الآن المبادرة إلى إتخاذ خطوات جادة ومدروسة نحو إنشاء تكتل اقتصادى عربى له ملامحه المميزة وسط كيانات العصر العملاقة بحيث يكون بداية عصر جديد لتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك، وإعادة التضامن العربى الذى تزعزعت اركانه خلال السنوات الست الماضية وربما يكون إنشاء هذا التكتل بمثابة مشروع العرب الاقتصادى الذى نعبر به بوابة القرن الحادى والعشرين، بمرحلة لابد منها من اجل قيام سوق عربية مشتركة

وإذا عدنا إلى الوراء قليلا. فلابد لنا أن نتذكر العديد من المحاولات الجادة التى كانت تسير فى هذا الاتجاه بصرف النظر عن مدى توفيقها

وإننا لنتساءل كيف يمكننا كدول عربية قبول قرارات العولمة والاندماج فى الاقتصاد العالمى بينما تظل العزلة والقطيعة حائلا دون لقاء الاشقاء. ولعله يكون من الضرورى أن اذكركم أيها الاخوة الاشقاء بنص المادة الأولى من ميثاق العمل الاقتصادى القومى الذى وقعه الملوك والرؤساء العرب فى قمة عمان ١٩٨١ التى تنص على تحييد العمل الاقتصادى عن الخلافات السياسية بين الدول العربية لقد جاء. فى الوقت الذى بات فيه من الضرورى الاعلان عن انبثاق كيان اقتصادى عربى موحد يقف بمحاذاة الكيانات العملاقة العالمية الاخرى. واصبحت المتغيرات العالمية تحتم علينا تكاتف الايدى من اجل الوقوف أمام الرياح العاتية

إننا ننادى بتفعيل اتفاقية الشراكة العربية واعنى بذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٥٧ ومن بعدها اتفاقية السوق العربية المشتركة ١٩٦٤ ونحن العرب نملك مقومات طبيعية للوحده صنعتها اللغة الواحدة والتاريخ الواحد والبقعة المتصلة دون حواجز أو سدود، وحدة جمعتها العقيدة الواحدة والعادات المتشابهة والمتآلفة، وحدة سبقت أى دول أخرى تسعى الآن إلى إقامة كيانات متكاملة بمئات السنين، وحدة اشاعت النور والحضارة فى جنبات العالم

فليكن من المهم من الآن فصاعدا أن نسابق الزمن وأن يعكف خبراء الاقتصاد العرب على فهم متطلبات المرحلة الراهنة ويمكن تطوير مواد الاتفاقية بما يمكنها من ملاحقة التطورات المتلاحقة والاحاطة الكاملة بأبعاد عملية التحرير التجارى للصادرات والواردات

ولعل اتفاقية السوق العربية المشتركة هذه تتطلب فى البداية الموافقة على إنشاء منطقة تجارة حرة عربية وهو ما يقوم باعداد دراسته حاليا المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالجامعة العربية

وإن [illegible] أن تطرح بنود هذه الدراسة أولا على لجنة [illegible] على كافة البرلمانات العربية قبل إقرارها [illegible] الجامعة العربية

وقد يكون من [illegible] التحرير التدريجى للتجارة العربية بما يتناسب مع ظروف الدول الشقيقة من حيث الامكانات [illegible] والموارد الطبيعية والقدرات الفنية مما سيكون له من أثر كبير فى نمو التجارة البينية. كما نرى من الاهمية ضرورة تدعيم المطلب الفلسطينى بتحرير دخول وخروج المنتجات من والى الاراضى الفلسطينية، كى تتمكن فلسطين من الاستفادة من اتفاق تحرير التجارة وتطوير بنيتها الصناعية والاقتصادية فى العالم العربى من خلال تطوير لاهم الادوات المالية المؤثرة ولعل أبرزها الجهاز المصرفى وفى هذا الصدد، فلا بد من إنشاء وتدعيم شبكة المراسلين بين البلاد العربية وإنشاء غرفة للمعاملات العربية داخل كل بنك مجهز بأحدث وسائل الاتصال مع ربط البورصات العربية ببعضها البعض، كما سيكون من الضرورى إنشاء آلية تمويلية عن طريق قيام اتحاد البنوك العربية بدوره فى هذا المجال بالتعاون مع محافظى البنوك العربية للوصول إلى أسس لتدفق الاموال عن طريق مؤسسات تمويل عربية للمشروعات الكبرى بدلا من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الاجنبية

## الشاذلي يشرح موقف الشعبة البرلمانية المصرية

# مواجهة أخطر تحد للأمة العربية

## التضامن أولاً.. السوق المشتركة ثانيا

شرح كمال الشاذلي وزير شئون لمجلسي الشعب والشورى والأمين العام المساعد وامين التنظيم وجهة نظر الشعبة البرلمانية المصرية إزاء الوضع العربي الراهن، في خطابه أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي انعقد بالقاهرة موخرا. وفيما يلي نصه:

لقد شرف شعب مصر العربي بقدومكم إلى ارض البطولات والأمجاد العربية.. وسعد ابناء مصر باستقبال ممثلي أمة كرمها الله في كتابه المجيد فجعلها خير امة اخرجت للناس وعظم قدر أبنائها واختص ارضها الطاهرة بأن تكون الوعاء الحاضن لرسالاته السماوية.

لعل هذا المؤتمر الذي يضم كوكبة من الممثلين لإرادة الشعب العربي، يعبر عن عزمنا الثابت على حماية وتنمية القدرات والامكانيات العربية على المستويات السياسية والاقتصادية من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد العربي، وتطوير نواحي القوة بفلسفة قومية شاملة تدرك أبعاد الواقع الداخلي في الدول العربية، والعلاقات مع دول الجوار الجغرافي، واثار التحولات الدولية على مستقبل أبناء هذه الأمة.

ولعلكم توافقونني الرأي في أن طبيعة التطورات الدولية المعاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية متكاملة للعمل العربي المشترك تحدد على ضوئها متطلباتنا الأساسية في ضوء تفهم ظروف معطياتنا الحقيقية ذلك أن سياسة ردود الفعل، أو التصرفات الفردية الآنية لم تعد تتلاءم مع خصائص البيئة الدولية القائمة على نظام التجمعات الكبرى ذات الاستراتيجيات الشاملة في تحديد خطى مستقبلها

### أخطر تحد

وإذا كانت أمة العرب يواجهها الآن أخطر تحد وهو حماية كيانها الذاتي ليس فقط في إطار مجابهة الكيانات الدولية الكبيرة القوية، ولكن أيضا في إطار مجابهة الفرقة والخلافات العربية العربية فإن ذلك لن يكون إلا بالتضامن العربي أولاً، والسوق العربية المشتركة ثانيا.

لقد ظلت قضية التضامن العربي محورية في أنشطة وقرارات الاتحاد البرلماني العربي منذ نشأته في دمشق عام ١٩٧٤. وفي الحقيقة أنه إذا كان هدف استعادة التضامن العربي بات مسئولية قومية ووطنية على عاتق البلدان والمؤسسات العربية، فإن البرلمانيين العرب يمثلون بلا شك جبهة أساسية في تحقيق هذا التضامن.

واسمحوا لي أن أطرح وجهة نظر الشعبة البرلمانية المصرية في عناصر محددة:

١ ـ لعل المنعطف الهام والمرحلة التاريخية الدقيقة التي تجتازها أمتنا العربية تفرض علينا ان نطوي خلافاتنا، ونجتث كل العوامل المهينة للنزاع والتشتت، وأن نشرع في بناء رؤية مشتركة لاسس تضامن عربي فعال يواجه المستقبل بقدرة وإدراك، ويجابه التحديات بإرادة متراصة، حيث أن مستقبل هذه الأمة رهن بتضامنها لاسيما ونحن في مرحلة تتغير فيها المفاهيم في اتجاه دعم وترسيخ التكتلات.

### ميثاق الشرف

٢ ـ ضرورة الالتزام بمبادئ ميثاق الشرف العربي الذي اقترحه الرئيس حسني مبارك في مارس ١٩٩٥، والذي وافق عليه من حيث المبدأ مؤتمر القمة العربي الحادي والعشرون الذي انعقد بالقاهرة في يونيه الماضي لاسيما في إطار المبادئ التي ترتكز على تعميق الانتماء القومي، وتعزيز الدور الذي تنهض به جامعة الدول العربية ومؤسساتها واحترام استقلال وسيادة وسلامة ووحدة اراضي ونظام حكم كل دولة عربية، وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وما أحوج أمتنا لمبادئ وأحكام هذا الميثاق الذي نرى أنه يمثل دستوراً للعلاقات العربية وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين. وما يتوخى تحقيقه في اطار التضامن العربي باعتبار أن ذلك هو السبيل لتمكين الأمة العربية من الوصول إلى اهدافها القومية العليا في المجالات السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا الشأن فإننا تدعو البرلمانات العربية إلى دراسة تفعيل المبادئ الواردة في ميثاق الشرف للامن والتعاون العربي بحيث تصبح هذه المبادئ واقعاً ملموساً تدركه الشعوب العربية الامر الذي سيدعم من جسور واسس الثقة التي يجب أن تكون هي الحاكم للعلاقات العربية ـ العربية

### برلمان عربي واحد

ولاشك أن فكرة البرلمان العربي الواحد او المجلس التشريعي الواحد تطرح نفسها بالضرورة حتى يتم إستكمال مقدسات التضامن العربي.

كما تقترح الشعبة المصرية إدراج موضوع مبادئ ميثاق الشرف للامن والتعاون العربي كاساس للتضامن، وكمنهجية للعمل العربي المشترك على جدول اعمال المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني العربي.

٣ ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية لكل دولة عربية والتعهد بعدم القيام باي عمل يمس او ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا الصدد اود ان أؤكد أيضا على الرؤية الصائبة التي طرحها الرئيس حسني مبارك في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالدار البيضاء في مايو ١٩٨٩ بشأن أن

لكل دولة عربية والتعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفى هذا الصدد أود أن أؤكد أيضا على الرؤية الصائبة التى طرحها الرئيس حسنى مبارك فى مؤتمر القمة العربية الذى انعقد بالدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ بشأن أن كل دولة عربية أدرى بما يحقق مصالحها وأقدر على تحديد مسارها على الصعيد الداخلى، وأنه من غير المعقول أن نتحمس لطرح هذا المبدأ فى مجال العلاقات الدولية ثم نعجز عن احترامه وترسيخه فى محيطنا القومى الأضيق الذى يتوافر فيه من المصالح المشتركة ما لا يتوافر فى الدائرة الدولية الأوسع

## التضامن.. سلوك

٤ - ان التضامن العربى ليس مجرد سياسة تنتهجها الحكومات العربية أحيانا، وتتجاهلها أحيانا أخرى، كما أنه لا يمكن أن يتحقق التضامن العربى بقرارات فوقية، وإنما ينبغى أن يكون هذا التضامن ممارسة سلوكية يتبناها ليس فقط الحكومات العربية، ولكن كل التيارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مدعوة لأن تشارك فى بناء هذا التضامن فالمثقفون وأصحاب الاقلام الحرة عليهم أن يزيدوا من تبصرة الرأى العام العربى بأهمية وحتمية هذا التضامن والاقتصاديون عليهم ان يخططوا لمشروعات اقتصادية تتجاوز حدود القطر العربى إلى الأقطار الأخرى لأن التضامن هو ركن الحاضر لصياغة رؤية المستقبل وهو التعبير المباشر عن الارادة السياسية العربية الواحدة.

٥ - التأكيد على بناء سياسة اعلامية مشتركة تهدف إلى تنمية قيم التعاون والإخاء بين الدول العربية، وتحريم شن الحملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى مهما كانت دواعى الخلاف أو أسبابه. حيث أن هذه الممارسات الإعلامية تؤدى إلى إزكاء روح الفرقة بين الشعوب العربية.

## السوق العربية المشتركة

ان مشروع السوق العربية المشتركة يمثل الضمانة الحقيقية لمستقبل وأمن الأجيال القادمة حيث أنه لا قبل لأى دولة عربية أو مجموعة عربية شبه إقليمية أن تتعامل بإنفراد مع ديناميكيات التغيير الاقتصادى الدولى السريع.

وفى هذا الشأن فإن الشعبة البرلمانية المصرية تسترعى الانتباه إلى ظاهرة ارتباط العديد من الدول العربية بالأسواق الدولية الخارجية سواء فى إطار اتفاقات شراكة أو فى إطار التعامل الاقتصادى العربى مع القوى الدولية

ونود أن نؤكد على أنه أيا كانت الصيغ المطروحة فإنها لن تحقق غاياتها فى بناء وتنمية اقتصادية حقيقية للدول العربية إلا إذا ما اتخذت الدول العربية موقفاً جماعياً لأنه من المتصور أن تؤدى تلك الشراكات المتعددة إلى توسيع نطاق التباين بين الاقتصادات العربية، ويكون الأصعب بعد ذلك الدخول فى علاقات ارتباطية بين دولها، الأمر الذى قد يؤدى إلى تقليل الفرص المتاحة أمام إمكانية قيام سوق عربية فى ظل اعطاء الأولوية للإرتباطات بالأسواق الخارجية.

ولذا فإننا ندعو إلى ضرورة اعطاء أولوية مطلقة - خاصة فى السنوات الثلاث القادمة وقبل قدوم القرن الحادى والعشرين - إلى الاتفاق على اعمال اليات السوق العربية المشتركة مع مراعاة البعد التدريجى فى تنفيذ اتفاقات التعاون الاقتصادى المهيئة للسوق المشتركة. حتى نتجاوز عن تجارب الماضى التى اغفلت التنوع والتعدد فى طبيعة الاقتصادات العربية.

كما تدعو الشعبة البرلمانية المصرية إلى العمل على اعداد اعلان برلمانى عربى حول إقامة السوق العربية المشتركة على أن يتوخى الإعلان تعزيز التعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة العالم الخارجى بكتله، واقطاره ومنظماته الدولية وشركاته المتعددة الجنسية، كما ندعو إلى عقد مؤتمر قمة اقتصادى عربى يضع الأسس للأزمة لميثاق قومى اقتصادى عربى، ونطالب بأهمية تحييد العمل الاقتصادى وابعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة فلا يمكن أن يرتهن مستقبل أبناء هذه الأمة بعلاقات المد والجزر السياسية، وأن نعطى أولوية قصوى فى برلماناتنا لبرامج تطوير الموارد البشرية والأنشطة المتصلة باكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية، وتوطين التكنولوجيا العربية يناط بها مهمة الاهتمام بالعمل الاقتصادى العربى المشترك، وتقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية. ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات المتخذة فى مجال العمل الاقتصادى العربى المشترك.

## قوتنا فى تضامننا

إن بناء الارادة العربية المشتركة من أجل المستقبل قضية لا تقبل التجزئة أو التسويف، فقوتنا تكمن فى تضامننا، وعالم الغد سنطلكه بين أيدينا إذا ما نجحنا فى إنشاء الذاتية العربية الاقتصادية «السوق العربية المشتركة» القادرة على فرض مقومات قدرتها على الشركاء فى هذا العالم.

نسأل المولى أن يشد من أزرنا، ويمنحنا العزيمة، ويثبت أقدامنا على الطريق القويم.

# السوق العربية المشتركة.. كيف؟

فى اغسطس عام ١٩٦٤ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قرارا بانشاء السوق العربية المشتركة وكانت اهدافها الاربعة حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.. وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.. وحرية تبادل البضائع.. وحرية تجارة الترانزيت.

وظهر فى قرار انشاء السوق العربية عدة اوجه للقصور منها انه لم يتضمن توحيد التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى او ما يسمى الجدار الجمركى.. ومنها المادة ١٤ من قرار السوق التى أعطت للدول حق استثناء بعض السلع من اعفائها من الرسوم او من تخفيضها او من تحريرها من القيود وبالطبع طلبت جميع الدول العربية الاعضاء تطبيق هذا الاستثناء على قوائم كبيرة من السلع بالاضافة الى أسباب أخرى منها أسباب سياسية واقتصادية وتاريخية.

وفى حوارنا مع عدد من المفكرين الاقتصاديين طرحنا عليهم سؤالا محدد كيف تقوم السوق العربية المشتركة؟.. وكان سبب ذلك هو الاهتمام الكبير الذى ظهر فى قمة القاهرة بانشاء منطقة تجارة حرة عربية.. واهتمام اتحاد البرلمانات العربية بانشاء السوق.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/٥/١٩٩٧

## د. سليمان المنذرى:
## البداية الصحيحة هى انشاء منطقة تجارة عربية حرة بين الدول الراغبة فى ذلك



# الاموال العربية تتمتع بضمانات بدلا من التهديد بالتجميد والمصادرة بالخارج

■ ■ الدكتور سليمان المنذرى هو الخبير الاقتصادى العربى ومدير العلاقات العربية الاسيوية بجامعة الدول العربية وشارك على مدى ١٠ سنوات من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٦ فى مجلس الوحدة الاقتصادية سألته عن كيفية قيام سوق عربية مشتركة فقال: لانريد ان نقفز على المراحل وعلينا أن نستفيد من تجاربنا السابقة والجهود التى بذلت منذ عام ١٩٦٤ لاقامة السوق والتى لا تتمشى مع النتائج المحدودة التى تحققت على ارض الواقع والا تطغى طموحاتنا على القدرة على الانجاز وعلينا ان نركز على البداية الصحيحة وهى انشاء منطقة للتجارة الحرة بما يتوافق مع المتغيرات الدولية والقدرات العربية .. وخلال المرحلة الماضية اصطدمت عملية انشاء سوق عربية مشتركة بالواقع العربى متمثلا فى صعوبة انتقال السلع بسبب القيود الجمركية والادارية وأيضا بسبب انه لم يكن لدينا فائض من السلع والبضائع يمكن تداولها وان السلع متماثلة ولا تكاد تغطى احتياجات السوق المحلى كما لم يكن هناك حماس من الحكومات أو حافز لدى القطاع الخاص للتبادل التجارى.. وفى المرحلة الأخيرة بدأت الدول العربية تولى اهتماما أكبر للقطاع الخاص وللتحرر من القيود التى تحد من التعاون الاقتصادى العربى.

الجانب الآخر من السوق المشتركة هو تحرير انتقال الافراد ورؤوس الاموال وفيما يتعلق بانتقال رؤوس الاموال أنشىء عدد من المؤسسات مثل صناديق التنمية خاصة صندوق النقد العربى ومؤسسات ضمانات الاستثمار ممثلة فى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.. أيضا الاطار التشريعى الموحد ممثلا فى الاتفاقية الموحدة للاستثمار الاموال العربية الذى وقعت عليه ٢٠ دولة عربية واهم ما جاءت به إنشاء قضاء عربى موحد ممثلا فى محكمة الاستثمار لفض المنازعات التى قد تنشأ بين المستثمرين العرب.

وفيما يتعلق بانتقال المواطنين العرب قال د. سليمان المنذرى.. لا تزال تلك المشكلة من أهم العقبات سواء للسياحة أو لممارسة النشاط الاقتصادى متمثلا فى ضرورة الحصول على تأشيرة دخول والموافقات الأمنية التى قد تستغرق وقتا طويلا وبالرغم من أننا وصلنا الى وضع نموذج موحد للبطاقة الشخصية للانتقال بها بين الدول العربية وأقرتها الاجهزة الامنية فى كل من مصر وسوريا والعراق والكويت والاردن واليمن ثم السودان ومع ذلك فلا توجد دولة عربية واحدة طبقت ذلك ولا تزال تستخدم جواز السفر للتنقل بين الدول العربية وهناك جهود على مستوى وزراء الداخلية العرب لتلافى مسألة الحصول على تأشيرة فى الوقت الذى تجاوزت فيه دول الاتحاد الاوروبى تلك المسألة وأصبحت هناك حرية فى انتقال الافراد.. واذا كان هناك تخوف من إنتقال المتعطلين بين الدول العربية فان

لدى تجربة وهى دخول العمالة العربية الى العراق وهى البلد الوحيد الذى لا يطبق موضوع التأشيرة أو الكفيل كما فى دول الخليج وكان فى العراق أكثر من ٣ ملايين مصرى يتمتعون بحقوق المواطنة العربية وهو مبدأ تم اقراره فى قمة عمان عام ١٩٨٠ بالمصادقة على ميثاق العمل الاقتصادى القومى.. والاسواق تستوعب من يجد عملا ومن لا يجد عملا يعود من حيث أتى ونحن فى العالم العربى مازلنا نحتاج الى العمالة الاجنبية وبدلا من الاستعانة بالعمالة الاسيوية الرخيصة لماذا نستعين بالعمالة العربية من منطلق المسئولية القومية.. وبالطبع من حق الانظمة العربية تحقيق معادلة «الامن والتنمية» من خلال بعض الاجراءات الميسرة للتوفيق بين إحتياجات التنمية ومتطلبات الآمن ويمكن من خلال التعاون الامنى تجاوز ذلك والا نضع عقبات أمام العامل العربى لان التكافل القومى والمواثيق العربية تدعو الى ذلك.

ان اعلان المجلس الاقتصادى الاخير عن قيام منطقة للتجارة العربية الحرة تنفيذا لقرار القمةبالقاهرة يفتح الامال مجددا لتحقيق هذا الحلم القومى كفاتحه لاقامة سوق عربية مشتركة ووضع القرار آليات وبرامج العمل وحدد مراحل الانجاز وشكل فرق العمل لانجاز منطقة تجارة حرة على مدى ١٠ سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٨ وإذا صدقت النوايا ونال المشروع إهتمام الشارع العربى وأجهزة الاعلام العربية كما نال اهتمام الاجهزة التشريعية العربية ممثلة فى اتحاد البرلمانات العربية فسوف يتحقق هذا المشروع فى الموعد المحدد.

يؤكد د. المنذرى على ضرورة أن نستفيد من التجارب السابقة التى دللت على أن الاخذ بمفهوم «كل شىء او لا شىء» تكون محصلته النهائية لا شىء وعلى ذلك فان التجربة تفرض أن نبدأ منطقة التجارة الحرة بالدول العربية التى ترغب فى ذلك واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الموقعة عام ١٩٨١ نصت على مبدأ الاستثناء للدول التى ترى ان الوقت غير مناسب لانضمامها على أن يكون لديها أسباب يقبلها المجلس الاقتصادى وأن تكون لاجل محدد لا يزيد على ٥ سنوات تتكيف خلالها الدول العربية مع الاوضاع والمتغيرات خاصة ان معظم الدول العربية تبنت مبدأ الاصلاح الاقتصادى وكثير منها استكمل البنية التحتية لاسيما انشاء أسواق مال وبورصات وآخر تلك البورصات سيفتتح فى الدوحة بعد أيام ويعقبها سوق الامارات وصنعاء قريبا.. وعلينا أن ندعو الى جذب الاموال العربية للاستثمار فى الوطن العربى لتغذى التنمية العربية فهى معرضة فى الخارج للتجميد والمصادرة والارتهان بينما فى الدول العربية ضمانات وفرص استثمار واعدة وبرامج للخصخصة تتيح فرصا جيدة للاستثمار.

■ ■ الدكتور محمد محمود الامام الخبير الاقتصادى ووزير الاقتصاد الاسبق قال ردا على سؤال كيف تقوم السوق العربية المشتركة ان مفهوم السوق هو تحرير التجارة بين الدول المشتركة فى السوق وأن يكون لديها جدار جمركى مع باقى الدول.. والتجارة لا تقوم إلا إذا كان هناك إنتاجا قابلا للتداول وليس فائضا يصعب تعريفه فى مناطق آخرى لان وجود فائض غير جيد يعنى توزيع عدم الكفاءة وانما يجب ان يكون إنتاجا منافسا عالميا.. والسوق إذا إنصبت على السلع الاستهلاكية فإن ذلك لا ينشىء ترابطا بين الاسواق فالسلع النهائية تباع وتشترى فى أى مكان فى العالم.. وإرتباطنا بالاسواق العالمية بسبب الحاجة للمعدات الرأسمالية واذا لم نساعد بعضنا البعض على إقامة تلك الصناعات فلا داعى لاقامة السوق المشتركة.

أيضا الانتاج يتطور فى مجال مستلزمات الانتاج والمواد تتحول الى مواد جديدة واذا لم

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٥/ ١٩٩٧

د. محمد محمود الامام:

# السوق أصبحت تاريخا.. والعنصر البشرى هو التميز

تهتم بصناعة المكونات والصناعات المغذية فلن تقوم سوق مشتركة وإنما سوق تابعة للسوق العالمية لان إنشاء جدار جمركى فى ظل تخلف صناعى هو تخلف جماعى.

أكد د. الامام أن القضية لم تصبح قضية وجود سوق للسلع لان الانتاج ينتقل عبر الشركات عابرة القوميات ونصف التجارة العالمية فى يد تلك الشركات وأصبح الحديث عن السوق تاريخا ولاقامة سوق عربية مشتركة لابد من مقومات لتلك السوق ولابد أن نسابق الزمن وليست المزايا فى إقامة السوق هى المزايا القائمة لدينا حاليا وإنما المزايا تعود للعنصر البشرى وعلينا أن نجذب علماءنا من الخارج ونشجع البحث العلمى ونموله ونستخدم نتائجه فاسرائيل كانت عصابات إرهابية وأصبحت الان تتحدى العالم بصناعات متقدمة وليس صحيحا ان التكنولوجيا متاحة فى العالم لمن يريد شراءها ولكن التنافس أن تدخل فى نفس المجالات ولكن بكفاءة أفضل فاليابان عندما انشأت صناعة السيارات ونافست فيها لم تقل ان أمريكا لديها صناعة متقدمة فى السيارات ولكن انشأت صناعة منافسة وكوريا التى كانت متخلفة عنا الان تتخصص فى الكمبيوتر وتصدر التكنولوجيا لامريكا والحل هو رفع مستوى الانتاج ومستوى العامل العربى فالدول العربية فى نطاق مؤشر التنمية البشرية ادنى من الدول المماثلة لها فى مستوى النمو وطالما أن العنصر البشرى العربى وقاعدة البحث ضعيفة فلن يؤدى ذلك الى إقامة سوق مشتركة ودول الخليج تلجأ الى الاستعانة بالعمالة الاجنبية لان العامل العربى لا يوفر لها احتياجاتها.

وحتى نستفيد من تجارب الاخرين فان الاوروبيين عندما وصلوا الى مستوى الوحدة النقدية وجدوا أنه من الضرورى تحقيق الوحدة السياسية أولا لذلك فان دولة الوحدة السياسية العربية ضرورة لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

# "نافتا"

# ظالمة أم مظلومة؟!

الحديث عن إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية، إعتبارها خطوة أولى تتفق ومعطيات الواقع تجاه السوق العربية المشتركة التى يحلم بها الجميع، امر ضرورى تفرضه تطورات الأوضاع الأقتصادية العالمية وتزايد عدد التكتلات التجارية.
إلا ان الاقدام على خطوة ما يقتضى النظرة الفاحصة المتانية لما تحقق فى المجالات المشابهة لها على الصعيد العالمى، خاصة إذا كانت ذات حظ وافر من المساندة والدعم من جانب الأطراف الأساسية فيها، ونطرح فى هذا النطاق نموذج «نافتا» أو منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التى تضم كلا من الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك ونستاذن قارىء الأهرام الاقتصادى فى استثناء، مما درجنا على القيام به عادة الا وهو التنوع فى التناول جغرافيا، اقتصاديا وسياسيا، ومن ثم سوف نضطر الى تناول

*«نافتا» من وجهة نظر الطرف الأمريكى الآخر، الا وهو المكسيك ودافعنا الى ذلك عدة إعتبارات :*

- *الدخول فى مثل هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف يقتضى قدرا كبيرا من الموضوعية والبعد عن الحساسيات الشديدة، وأيضا عدم المبالغة فى التفاؤل وبناء الأحلام.*
- *التباين فى القدرات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، كان من أبرز عوامل الحساسية السياسية، ومن ثم يتعين علينا ان نتساءل ماذا حدث بعد مرور ما يقرب من خمسة أعوام، على توقيع الاتفاقية الأساسية؟*
- *هل قامت المنطقة بدورها فى مجال إنعاش الاقتصاد المكسيكى باعتباره نموذجا لإقتصاد نام، وانعشت تجارته ورفعت مستوى معيشة الأفراد، ام ان العكس صحيح؟*

*وماذا فعلت بالاقتصاد القوى، الا وهو الاقتصاد الأمريكى، وما هى المبررات التى تدفع بالكونجرس الى الموافقة على خطط الرئيس الأمريكى الطموحة والرامية الى إقامة منطقة تجارة حرة تشمل الامريكتين بحلول عام ٢٠٠٥، وأخرى لمنطقة آسيا والباسفيك، بحلول عام ٢٠١٠؟*

*لقد ركزت الجولة الأولى التى قام بها الرئيس كلنتون لدول أمريكا اللاتينية، على قضية حرية التجارة بصفة أساسية، ومن ثم فان تقييم العلاقة مع الجزء «المكسيك» يمكن ان يعطى المؤشر والدليل، الذى يتم الاهتداء به بالنسبة للكل، ممثلا فى دول الكاريبى والجنوبية.*

من واقع كافة هذه التساؤلات والاعتبارات يكون تناولنا لما ادت اليه «نافتا» بعد مرور هذه السنوات، وسوف نجد انها حققت على الصعيد الاقتصادى طفرة لا يمكن اغفالها فى منطقة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك بصفة أساسية إلا أن الاتجاه الى العمق بعيدا عن نقاط التماس على الحدود، يشير الى عدة ظواهر اساسية

أولها، استفاد الاقتصاد المكسيكى ككل من منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بالمعاملات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتفعت قيمة التعاملات التجارية بين الجانبين بنسبة ستين فى المائة

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩ / ٥ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتصل الى ١٦٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٦، وبحيث تاتى هذه المعاملات فى المرتبة التالية، بعد المعاملات التجارية الأمريكية اليابانية.

بل يضاف الى ذلك تحول الفائض التجارى الأمريكى الى فائض لصالح الجانب المكسيكى يقدر بستة عشر مليار دولار فى عام ١٩٩٦، وعلى الرغم من ان الصادرات الأمريكية ارتفعت بنسبة ٣٧٪ منذ عام ١٩٩٤ وتوفر فرص عمل لحوالى سبعمائة الف فرد بصورة مباشرة.

إلا ان الجانب الأمريكى على صعيد الكونجرس، لا يصعد بالغبطة تجاه الأرقام الخاصة بالعجز التجارى مع المكسيك حيث تعنى فقدان ٢٢٤ الف فرصة عمل، وهو امر غير مرغوب فيه، فكيف يمكن تسويق العمالة الأجنبية على حساب العمالة الأمريكية؟!

ثانيا: القضية الأهم، هى الآثار الإجتماعية التى ترتبت على قيام «نافتا» ونتائجها وهى قضية جديرة بالملاحظة والدراسة فقد ازدهرت مناطق الحدود بين الدولتين، إلا ان الفجوة الاقتصادية داخل فئات الشعب المكسيكى إزدادت حدة وطرحت تساؤلات حول مدى الاحساس بالمساواة والمشاركة.

ثالثا: وهنا سوف نجد ان منطقة التجارة الحرة، كانت اكثر ضراوة وعدوانية تجاه الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية، او محاولة الهجرة اليها من جانب الفقراء ، بينما الأغنياء والعديد من الشخصيات البارزة والمؤثرة فى مكسيكو سيتى، إستطاع الاستفادة من «نافتا» من خلال مشروعات مشتركة، او من خلال شبكات تجارة المخدرات وغسيل الأموال.

رابعا: لقد ساندت واشنطون المكسيك خلال ازمتها النقدية فى عام ١٩٩٥، وقدمت لها من المساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة الكفيلة بتخطى هذه الأزمة إلا انها فى ذات الوقت كانت السبب الاساسي في هذه الازمة عندما ضاربت رؤوس الاموال الامريكية قصيرة الاجل وعصفت بالعملة المكسيكية ·

كما اخذت في إغلاق الأبواب أمام المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك والذين يقدر عدد هم بحوالى ٢.٥ مليون فرد، إضافة الى محاولة تقليل الاعداد المهاجرة بصورة شرعية والتى تبلغ ما يقرب من مائة الف فرد سنويا، وما يعنيه ذلك من حرمان الاقتصاد المكسيكى من تحويلاتهم المالية·

خامسا : ان الكشف عن شبكات تجارة المخدرات وغسيل الاموال والمتورط فيها شقيق الرئيس المكسيكى الاسبق كارلوس ساليناس، لا يعد بالأمر الجديد بالنسبة لدهاليز الحياة السياسية والصراعات الحزبية فى المكسيك قبل

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تولى الرئيس الحالى ارنستو زيديلو لمنصبه، فمن خلال هذه الشبكات تم تمويل الحملة الانتخابية لساليناس الذى كان اكثر المتحمسين لاتفاقية «نافتا»، وهو ذات الموقف الذى اتخذته «واشنطون» من الرئيس البنمى الاسبق «نورييجا».

لقد حققت «نافتا» نتائج إيجابية بالنسبة للاقتصاد المكسيكى ككل وبخاصة فى مجال التجارة، إلا انها عمقت الاحساس بعدم المساواة والندية بين الشركاء فى الاتفاقية الاقتصادية وفى داخل طبقات الشعب المكسيكى الواحد حيث تسعى الى إغلاق الابواب أمام المهاجرين الباحثين عن عمل، وتسعى الى إعادتهم وما يمثله هذا الوضع من ضغوط إجتماعية وسياسية بينما اموال الاغنياء تتدفق فى عمليات غسيل الأموال. ولا تقتصر هذه الظاهرة على المكسيك فقط، ولكنها تمتد الى دول امريكا الوسطى ككل، وقد تم طرحها بإلحاح خلال لقاء كلنتون مع رؤساء الدول المعنية لكل من كوستاريكا، نيكاراجو، هوندوراس ، السلفادور وجواتيمالا.

■■

# عمار يا مصر

## المقاولات..والسوق العربية المشتركة

تعقد بالقاهرة اليوم ندوة ينظمها الاتحاد العربي للمقاولات والاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء عن دور الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك في دعم المقاولات العربية .. ويتواءم ذلك مع مجموعة مقالات للاستاذ ابراهيم نافع عن مقومات ومتطلبات قيام سوق عربية مشتركة كبديل طبيعي وعملي لعديد من دعوات الوحدة العامة والواحدات الاقليمية في عالم تتشكل فيه المجموعات القابلة للتكامل وخير مثال يتم في هدوء السوق الاوروبية المشتركة لنرى قريبا عملة اوروبية واحدة وعالما اقتصاديا متكاملا واحدا يدخل بالدول الاوروبية عالم القرن الواحد والعشرين حيث سيكون العالم مفتوحا للتجارة والخدمات لمن رتب اموره في هذا المجال. ولاشك ان خدمات المقاولات وصناعة مواد البناء والصناعات الداعمة لهذا القطاع تمثل حجما كبيرا في استثمارات منطقتنا العربية والتخطيط المستقبلي لهذا القطاع الكبير يحتاج تكامل الرؤى التي تبنى على معلومات متبادلة متكاملة.

وفي آخر دراسة لادارة الاسكان والتعمير بالامانة العامة للجامعة العربية (مايو ١٩٩٣) عن صناعة البناء والتشييد في الوطن العربي تؤكد ان حوالي ٧٠٪ من اجمالي استثمارات الاعمار في الاقطار العربية تصب في البناء والتشييد - وطبقا لهذه الدراسة بلغت هذه الاستثمارات عام ١٩٨٢ مثلا حوالي ١٠٦ مليارات دولار امريكي - كان النصيب الاكبر منها للمقاول الاجنبي. وتذكر الدراسة (ان المقاولات العربية نمت خلال عقد الثمانينات ورافق هذا النمو تطور في كوادر المقاولات إلا ان هذا النمو والتطور قد تشكل بصورة مشوهة ومتناثرة ولم يتمركز في معظم الاحوال في نطاق مؤسسي له صفة الديمومة واقتصر على وحدات صغيرة اتجه معظمها نحو اعمال من الباطن في منظومة المقاولات الرئيسية) هذا ماذكرته دراسة الجامعة العربية عام ١٩٩٣.. وتشكلت في الفترة التالية كيانات عربية مثل تلك التي تنظم ندوة اليوم تضم في شكل مؤسسي العديد من شركات المقاولات العربية يمكنها عند تكامل خبراتها ان تكون هي الداعم والبادي لتشكيل كيان منظم لسوق عربية مشتركة.

فلدينا في العالم العربي الكفاءات المالية والكوادر البشرية من فنيين وحرفيين ولدينا نماذج طيبة في مصر وكذلك في بعض الدول العربية من الشركات العملاقة التي يمكنها ان تثبت عمليا ان تكامل الخبرات يصنع المشاريع العملاقة .. ارجو ان تسفر ندوة اليوم عن دور محدد للجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك يمكن من خلاله دعم قطاع المقاولات العربية كمقدمة عملية لسوق عربية مشتركة .. ودائما عمار يامصر..

**صلاح حجاب**

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات          التاريخ : ٢٢/٥/١٩٩٧

د. احمد جويلى فى حوار الجمهورية الاسبوعى

# لغز السوق العربية المشتركة

## الحكومات العربية تراجعت عن تحفظاتها عقب مؤتمر قمة القاهرة

## بعض المسئولين العرب يفضلون التعامل مع أوروبا

## مناطق حرة جديدة تقودنا نحو السوق المشتركة

المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٧

# لن نغزو أسواق العالم بسلع «مضروبة»

لا

تطبيق

لـ«الجات

» على

الأدوية

الآن

## صدأ القمح «أنفلونزا آسيوية» أصابت المحصول ولم تؤثر على الإنتاج

## الحكومة مسئولة عن فتح أسواق جديدة وترويج منتجات القطاع الخاص

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٥/١٩٩٧

**أصبح الحديث عن السوق العربية المشتركة لغزا محيرا. وبينما لا تكاد تخلو تصريحات أحد المسئولين العرب عن الاشارة إلى أهمية السوق وضرورتها، ولا تتم ترجمة هذه التصريحات إلى خطوات عملية!**

**في وقت تتجه دول العالم نحو إقامة التكتلات الاقتصادية.. التي تهدد باقتسام أسواق العالم.. والسيطرة عليه.. والعرب في حالة غياب كامل..**

**دعونا الدكتور أحمد جويلي وزير التموين والتجارة إلى مائدة «حوار الجمهورية الأسبوعي».. لنتعرف على أبعاد هذه الخطوات..**

● **الجمهورية.. هل تمثل اتفاقات المغرب علامة خاصة على طريق اقامة سوق عربية؟**

●● د. جويلي.. السياسة الواضحة التي تتبعها مصر.. هي ان العلاقات السياسية المتميزة بينها وبين الدول العربية.. لابد ان يواكبها علاقات اقتصادية وتجارية قوية.

والعلاقات السياسية تحتاج الى خيوط دائمة ومستمرة، وقد تاكد هذا المنهج كثيرا فى خطابات الرئيس وتصريحاته، ان مستقبل الدول العربية يرتبط باقامة منطقة حرة عربية، كخطوة نحو السوق العربية المشتركة.

وقد فتحنا عدة خطوط فى هذا الاتجاه مع المغرب وتونس والكويت والسعودية ولبنان والاردن

ولايعني ذلك استبعاد الدول الاخرى، وانما خطوات التفاعل تحدث خطوة خطوة حتي تكتمل.

ومنذ فترة طويلة نتباحث مع المغرب لعمل ترتيبات تبادل حر، وكذلك تحاورنا مع تونس، وكانت الوزارة قد ارسلت فريق عمل للمغرب وتونس قبل اجتماعات اللجنة المشتركة.

ودلت المؤشرات التي وصلتني فى القاهرة. ان هناك نوعا من الحذر من الجانب المغربي، وذلك لايعني الممانعة.. وانما اتسمت الحركة بالبطء.. حسب التقارير التي تلقيتها من أحمد حمدي رئيس مكتب التمثيل التجاري بالمغرب.

وعندما تمت زيارة الرئيس، تغيرت الاوضاع. تم رفع الحذر والتردد. بعدا ن اعطت قيادة البلدين التوجه. وهذه اهمية الزيارات على هذا المستوى.

## متابعة التنفيذ

● **الجمهورية.. هل عقدت الاتفاقات مع المغرب لاول مرة خلال انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة؟**

●● د. جويلي. نعم.. وهذه اول مشتركة على مستوى الرئيس والملك، وتقرر ان تراجع تنفيذ القرارات بعد ٦ شهور فى شهر ديسمبر

● **الجمهورية.. ما هي ملامح التنسيق بين الدولتين؟**

●● د. جويلي.. لقد تجسدت فى الاتفاقات. ولها شقان، الاول خاص بالتجارة والثاني بالاستثمار

بالنسبة للتجارة كان حجم التبادل التجاري بيننا وبين المغرب ٢٠ مليون دولار، وقد قلت لرجال الاعمال المغاربة ان هذا المبلغ لايستحق ان تتعامل به الدول. وانما كان يعبر عن حجم تبادل تجاري بين عدد من رجال الاعمال، واتفقنا على ان نزيد حجم التبادل الي ٢٠٠ مليون دولار سنويا خلال العامين القادمين. على ان تكون قابلة للزيادة

● **الجمهورية.. ما هي الآليات التي تحقق هذا الهدف؟**

●● د جويلي احداها اتفاقية التبادل الحر، وان تدعم خطوط نقل البضائع باقامة خط ملاحي. ونحن نحتاج الى شركة ملاحية مشتركة بين البلدين، وشركة للتسويق الدولي والتجارة، وبناء الجسور بين القطاع الخاص فى البلدين، وقد عقد اتفاق وقعه الحاج محمود العربي بين اتحاد الغرف المصرية وجامعة الغرف التقليدية

وجرت مناقشات مع رجال الاعمال شارك فيها وزير التجارة والصناعات التقليدية هو ادريس جايطو ووزير التجارة الخارجية محمد العلمي

## بروتوكول قديم

● **الجمهورية.. كيف يتم التعامل بين الشركات؟**

●● د جويلي فى عام ٨٩ تم توقيع بروتوكول بين البلدين لانشاء شركة خاصة للاستثمار.. وقع بالاحرف الاولى وكان راسمالها ٥٠ مليون دولار، ولم ير هذا الاتفاق النور.. وكان الاتجاه السائد وقتها يعتمد على العلاقات بين الحكومات.

وقد تم احياء البروتوكول من جديد مع اختلاف التوجهات، واصبح راسمال الشركة ٣٠٠ مليون دولار. على اساس قيام شركة للتنسيق الدولي واخرى للملاحة وشركة مشتركة لصيد الاسماك: وكلنا نعلم ان المغرب لديه ثروة كبيرة من الاسماك. ونحن نستورد كميات كبيرة

وبالنسبة للترتيبات القادمة.. تم عمل بروتوكول للمعارض فى البلدين، واتفق على عقد اجتماع فى مصر فى الصيف القادم بين فريق الخبراء بحضور وزير التجارة المغربي، ويواكب ذلك نشاط معرض مغربي، وزيارة مجموعة من رجال الاعمال المغاربة

● **الجمهورية.. ما هو برنامج عمل هذه اللقاءات؟**

●● د الجويلي. السير فى ابها. مفاوضات اقامة المنطقة الحرة.

## التبادل الحر

● **الجمهورية.. ماذا تعني منطقة التبادل الحر؟**

●● د. جويلي.. تعني اتفاقية تتكون من مدة يتم الاتفاق عليها. مثلا «الجات» مدتها عشر سنوات. والاتحاد الاوروبي ١٢ سنة، والحرة العربية عشر سنوات.

ونحن فى مصر نحبذ تقصير المدة حتى نحقق اهدافنا، وانا وجهة نظري الا تتجاوز الاتفاقية خمس سنوات

وبالاضافة للمدة الزمنية يوجد مجموعات من السلع يتم تبادلها بين الجانبين بدون جمارك، وقد تم الاتفاق على ٧٠ سلعة معفاة من البلدين، وهذه القائمة قابلة للزيادة، وهناك مجموعة ثانية من السلع يتم اعفاؤها تدريجيا على مدى خمس

سنوات.. وهناك مجموعة من السلع لايتم الاقتراب منها، والبعض يطلق عليها القوائم السلبية ونحن لانفضل هذه التسمية، لان هذه السلع قد يتم التراجع عن ادخالها في القوائم السلبية

## فرص جديدة

● **الجمهورية.. ماهي السلع المصرية التي يتم تصديرها؟**

●● د جويلي. هناك الغزل. والقطن المصري الذي يباع في كل انحاء العالم، والالومنيوم.. ومواد البناء والسيراميك والحديد والنباتات الطبية. وهناك افاق كبيرة جدا لان التعامل التجاري يخلق فرصا جديدة، فالصين مثلا افضل بلاد العالم في انتاج الاحذية «الكاوتش». ولكن عندما تم عرض المنتجات المصرية هناك كان الاقبال عليها رائعا، حدثت نفس المفاجأة في الاقبال علي الملابس المصرية الجاهزة. وخاصة ان لدينا خبرة كبيرة في انتاجها

العريب انني تلقيت العديد من النصائح، حتى لانقيم معرضا في الصين. وبالطبع لم نستمع اليها وكانت تجربة جيدة وفق كل المقاييس. وترجمت الى العديد من التعاقدات.

## نفتقد المغامرة

● **الجمهورية.. هل المخاوف تنتج عن بعدنا عن السوق.. او لانعدام المغامرة؟**

●● د جويلي. اعتقد لعدم الرغبة في المغامرة. علما بان التجارة تتطلب المغامرة.. والا كيف تفتح اسواق جديدة، وواجب الدولة ان ترتب اقامة المعارض والدعاية الكافية.. وهي التي تحملت المخاطرة.

● الجمهورية.. هل لازال القطاع الخاص يحتاج الحكومة لتفتح له الاسواق وتساعده على ترويج منتجاته؟

●● د. جويلي.. نعم وهذه مسئولية الحكومة وخاصة في مجال التصدير لان الاستيراد سهل اما التصدير فهو صعب.

● الجمهورية. ماذا انجزت اللجنة المشتركة مع تونس؟

●● د جويلي.. بعد زيارة الدكتور الجنزوري.. تم الاتفاق على انه اذا توصل الطرفان بعد التفاوض الى اتفاقات معينة، يمكن ان توقع دون الرجوع الى اللجنة المشتركة.

ولاشك ان هناك اكثر من نواة قوية للسوق العربية المشتركة. فهناك اتفاقية مع الاردن. ثم المغرب وتونس والكويت.. وقد قطعت مراحل متقدمة.

## البعض يفضلون أوروبا

● **الجمهورية.. ما هي الظروف التي تفرض الإسراع باقامة السوق العربية المشتركة؟**

●● د. جويلي.. سأعيد علي مسامعكم ما سبق ان اعلنته لرجال الاعمال في المغرب، فهم بحكم الجغرافيا اقرب الى اوروبا، وقد وصل حجم التجارة بين المغرب واوروبا ٧٥٪، بينما حجم التجارة بين مصر واوروبا ٤٥٪، وقد لاحظت توجهها لدى بعض رجال الاعمال المغاربة في المزيد من التوجه نحو اوروبا، وقد قلت لهم انا لا اعترض على ذلك، ولكن لديكم سلع تقليدية تصدورنها الى اوروبا.. ولاينازعكم فيها احد، مثل البرتقال والطماطم والفوسفات وزيت الزيتون، ولكن ماذا لو اردتم احداث تنمية حقيقية.. والدخول الى ميادين جديدة في الانتاج.. لن تجدوا اسواقا في اوروبا.. ونحن في مصر نواجه نفس المشكلة، كما انه يمكن الاستفادة من موقع المغرب لنبيع الى غرب افريقيا بعد اقامة مخازن لتخزين السلع، ويمكن للمغرب الوصول الى دول المشرق عن طريق تخزين منتجاته في مصر.. وبذلك نقضي على الخوف من فتح الحدود بين الدول العربية.

● **الجمهورية.. هل هناك مستجدات سياسية تزيد من اهمية اقامة السوق العربية المشتركة؟**

●● د. جويلي.. بالتأكيد فقد كانت الخطوات في هذا المجال تتسم بالبطء حتى انعقاد مؤتمر القمة في القاهرة مؤخرا لم يعد احد يتكلم الان على انعدام الارداة السياسيه للتنفيذ

ونحن في مصر ننفذ القرار مع الدول التي ذكرتها ومن يرد ان ينضم نرحب به

## السرعة مطلوبة

● **الجمهورية.. ما هي المعوقات التي تؤخر اقامة السوق العربية المشتركة؟**

●● د جويلي. الامر يحتاج الى السرعة وان نقصر مدة الاتفاقات حتى يكون انجازنا اسرع، وتزويد الاعفاءات. واعداد نسب التدرج في الاعفاء على مدة اقل

● **الجمهورية.. ما هو انعكاس توقيع تونس والمغرب على اتفاقية الشراكة الاوروبية.. بينما لم توقع مصر؟**

●● د. جويلي. مصر ستستفيد من نتائج الاتفاقيات.. وكذلك تونس والمغرب يمكنهما الاستفادة بما تتوصل اليه مصر والمفاوضات بيننا مستمر

## زيادة الصادرات

● **الجمهورية. هل لدينا خبرة كافية في مجال التصدير؟**

●● د. جويلي.. بذلنا جهودا كبيرة خلال عام ٩٦، ولكن الامر يحتاج إلى جهد اكبر.. واعتقد ان عام ٩٧ سيكون افضل، ونحن نلاحظ انه لاول مرة حجم صادراتنا عام ٩٦ يتجاوز ١٢ مليار جنيه بزيادة ٤٪.

وقد زاد الاستيراد بنسبة ١٠٪، ولكن عندما نتابع الاستيراد نجد ان حجم السلع الاستهلاكية لم يتزايد.

ولكن الطفرة حدثت في المواد الخام التي حققت زيادة ٢٧٪ عن العام الماضي، وهذا شئ جيد لانه اضافة للانتاج.. ولزيادة العمالة، ولكن هذا يعني من ناحية اخرى اننا ننتج للسوق المحلي.. ولا ننتج للتصدير.

والمعادلة دائما.. كيف يكون لاستيراد المواد الخام مردود علي زيادة الصادرات، وهذا يعني ايضاً اننا نوفر حماية كبيرة للسوق المحلي، وبالتالي يحقق المنتج ربحاً اكبر في حالة البيع في الداخل.

وبالتالي القضية ليست عدم توفر الاسواق.. الاسواق موجودة.. لكن

اعد الحوار للنشر

**رياض سيف النصر**

**شارك فيه**

**عبد الله نصار**

**جلال راشد**

**محمد العزاوى**

**تصوير احمد مصطفى**

المهم انتاج سلع قادرة على المنافسة العالمية حتى تغزو اسواق العالم العمرة بالانتاج المنافس، واذا كانت الدولة توفر الحماية للانتاج المحلى.. فلماذا يقامر ويصدر للخارج.

## قادرون على المنافسة

● **الجهورية.. ماهى المنتجات المصرية القادرة على المنافسة العالمية؟**

●● د. جويلى هناك مجموعات عديدة من السلع يمكن ان نحقق بها قفزات كبيرة، مثلاً الصناعات الغذائية بكل انواعها هناك سوق واسع يطلبها، والنباتات الطبية والعطرية مطلوبة جداً بحكم تطور العالم. وكذلك صناعة الغزل والنسيج. والموبيليات. وبالطبع السلع الصناعية والاسمدة لها سوق واسع جداً.. بينما نتكلم عن «ابو طرطور» والعالم يطلب الفوسفات. وهناك طلب من جنوب شرق اسيا على الفوسفات.

● **الجمهورية .. ماهى الحدود الفاصلة بين دور الحكومة ودور القطاع العام فى عملية التصدير؟**

●● د. جويلى.. الحكومة عليها ان تضع السياسات والقطاع الخاص ينفذ فى اطار هذه السياسات وكلما يتم التيسير للقطاع الخاص من اجراءات وازالة تكاليف ليس لها مبرر وكلما وجدنا درجة عالية من الخدمات وخففنا الاعباء عن القطاع الخاص يستطيع ان يصدر.

### دور المعارض

● **الجمهورية.. ماهى مردود سياسة التوسع فى اقامة المعارض التى تتبناها الوزارة فى مختلف انحاء العالم؟**

●● د. جويلى. مردود جيد بدون شك. فقد نجحت فى التعريف بالمنتج المصرى.. وهناك مناطق عديدة لم ندخلها من قبل مثل جنوب شرق اسيا.. وافريقيا، وقد حدث لأول مرة دخول هذه المناطق. وقام رجال الأعمال بالتعرف على هذه الأسواق. والتعريف بالمنتج المصرى والتفاعل مع الاسواق العالمية.

وهناك تعاقدات تمت بعد ١٠ شهور من اقامة المعرض، ولكننا لم نعتمد على اسلوب التجارة كتعاقدات لا بيع مباشر، كما ان هناك انشطة قومية تواكب بعض هذه المعارض مثل العروض الثقافية.. والدعاية السياحية.

● **الجمهورية.. هل تتوفر الامكانات المناسبة لهذا الجهاز ليؤدى دوره المطلوب؟**

●● د جويلى. الجهاز لديه امكانات معقولة.. ويؤدى دوره بالفعل، ولسنا ضد المزيد من الدفعات.

هذا الجهاز الذى تحمل مسئولية مصر وماليزيا والمغرب.. ورتب التعاقدات. وتابع التنفيذ ويواصل حل المشاكل حتى الآن.

● الجمهورية.. ماهو انطباع رجال الاعمال فى الدول التى اقيمت بها معارض عما يحدث فى مصر؟

●● د. جويلى.. انطباع رائع جداً وهناك متابعة دقيقة وقد تلقينا سيلاً من المدح حول التقدم الذى يحدث فى مصر ولا اخفى عليكم اصبحت «اخاف من الحسد»، نحن لا نتكلم عن انفسنا وانما نسمع عن النجاحات التى تحققت فى مجال الاصلاح الاقتصادى. لديهم كل المعلومات عن مصر

● الجمهورية ماذا تطلب من المنتجين فى مصر؟

●● د. جويلى.. ان يكونوا اكثر حركة.. وتكون منتجاتهم جيدة.. وانا لا استطيع ان اطالبهم ان يغزو العالم دون «سلع» جيدة قادرة على المنافسة. ثم تاتى بعد ذلك مراحل الترويج والدفعات التى تقدمها الدولة.

● الجمهورية هل تناول اجتماعكم الاخير مع السفير الأمريكى قضية تطبيق اتفاقية «التربس»؟

●● د جويلى. انا وزير تجارة والتقى مع المسئولين فى العالم كله، لقد تحدثت مع السفير الامريكى حول جدول اعمال مشتركة للجنة الاقتصادية وحول التصدير، «والتربس» جزء منها، وموقف مصر واضح جداً من تطبيق اتفاقية الجات على الأدوية. التأجيل حتى نهاية الفترة.

● **الجمهورية.. ماحقيقة مايثار حول صدا القمح وماترتب عليه من حرق المحاصيل فى بعض قرى المحافظات؟**

●● د جويلى مرض مثل «الانفلونزا» وهذه طبيعة الحياة. لكن

كيف تقاوم وتحد من الامراض. احيانا تكون «أسيوية» واحياناً اخرى لها صينية أو يابانية

لن نستطيع أن نمنع انتشار المرض، ولكن يجب ان نعرف كيف نقاومه

**● الجمهورية.. هل نجحنا في مقاومة صدا القمح.. وماحجم الاضرار التي ترتبت على ظهور هذا المرض؟**

**●● د جويلي..** لا خطورة على الاطلاق من هذا المرض. لا يوجد اى تأثير مع هذا المرض على الانتاج، وانا لا اقول هذا الكلام على علاته.. راجعوا ارقام توريد القمح بالمقارنة بانتاج العام الماضي. وستتضح امامكم الحقيقة كاملة لا تأثير على انتاج القمح نتيجة الاصابة بمرض الصدا

الارقام تقول أن التوريد حتى الآن ونحن في اول الموسم ١٢٨ ألف طن، وكان في العام الماضي في نفس التوقيت ١٠١ ألف طن ولو استمر التوريد على نفس الوتيره فمعني ذلك أن الانتاج يزيد. علماً بأن التوريد امر اختياري، والوزارة لا تدخل سوق القمح للمضاربة ولا تقبل المضاربة في سوق القمح ونشترى اردب القمح من المنتج بمائة جنيه علماً ان تكاليف الاردب المستورد لا تتجاوز ٨٥ جنيها، اى اننا نعطي حافزا للمنتج المحلي لنشجعه على زراعة القمح، عكس «زمان» حينما كان الدعم يوجه للمزارع الاجنبي.. وطالما انني اشترى المحصول بسعر أعلى من المستورد فمعني ذلك اننا نسير في الاتجاه الصحيح. تنمية الانتاج.

ونتيجة لهذه السياسة اصبحنا مزرع ٢ مليون فدان وكانت من ١٥ سنة مليون و ؟ الف فدان

### قضايانا الاقتصادية

# السوق العربية المشتركة والطريق إلى القدس

**«هل نحن فى حاجة إلي زرقاء اليمامة أو ابن رشد لكى نكتشف ان احد الطرق الرئيسية الموصلة للقدس هى الاسراع ببناء السوق العربية المشتركة».**

المسجد الاقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين. والقدس مدينة المدائن ذلك الجزء العزيز المستقر فى وجدان كل عربى وكل مسلم.. كيف يمكن ان يضيع منا ظلماً وعدواناً.. كيف يمكن ان نفقد الاقصى والقدس هل هنا ام هان الزمان.. هل اصبحنا فى حاجة لمن يستصرخ ضمائرنا ويصيح ياقدساه.. وهل يصلح الصياح والصراخ اليوم لاستعادة الحق المسلوب أو اعادة الارض المحتلة إلى اصحابها من العرب والفلسطينيين.

قد يبدو الموضوع بهذا الطرح بعيداً عن قضايا الاقتصاد ومرتبطاً بالسياسة والساسة فى عالمنا العربى.. على ان الامر فى حقيقته على خلاف ذلك لأن التداخل والترابط بين السياسة والاقتصاد فى عالم اليوم لم تعد تخطئه العين.. ذلك ان القوة الاقتصادية اصبحت اهم ادوات السياسة فى الوصول إلى مبتغاها واهدافها.. كما ان الاستقرار السياسى والقدرة السياسية احد اهم الدعائم اللازمة للقوة الاقتصادية فكل منها سبب ونتيجة فى ذات الوقت.. وعندما قالت مصر ان اى تعاون اقتصادى على المستوى الاقليمى فى الشرق الاوسط مرتبط بما يتحقق من تقدم على المستوى السياسى فى الوصول إلى سلام شامل وعادل كانت تعبر عن حقائق وثوابت يجب ألا تضيع منا فى الزحام ويجب ألا نتغافل عنها مهما كان معسول الكلام وإلاسقطنا فى بئر الاوهام.

وفى اطار الضوابط التى تحكمنا فى مناقشة قضايانا الاقتصادية نطرح للنقاش قضية السوق العربية المشتركة. من محاور ثلاث هى :

(1) هل السوق العربية المشتركة مازالت لها ضرورة ام ان الاحداث قد تجاوزتها وان صيغة التعاون الاقليمى الشرق اوسطى قد ابتلعتها؟

(2) هل السوق العربية المشتركة امر ممكن ام هى حلم بعيد المنال وكفى ما ضاع من العمر فى السعى إلى تحقيق احلام تبدو من قبيل

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات    التاريخ : ٢٢/ ٢/ ١٩٩٧

الاوهام إذ هي كالسراب يحسبه الظمآن ماءً حتى اذا اتاه لم يجده شيئاً ؟

(3) هل هناك ثمة علاقة بين السوق العربية المشتركة وواقعنا السياسي وعلى الاخص موضوع القدس العربية.

وفي مناقشتنا لتلك المحاور فإن الامر يستلزم ان نضع نصب اعيننا عدة متغيرات حاكمة لعل من اهمها :

– الواقع العربي بتعقيداته الراهنة وتداعياته والآثار العابرة والتأثيرات الغائرة التي احدثها غزو العراق للكويت على هذا الواقع وتداعياته.

– الواقع الدولي للنظام العالمي الجديد الذي مازالت تحكمه الازدواجية في النظرة إلى قضايا العرب وقضايا اسرائيل والذي يكيل باكثر من مكيال في هذا الشأن.. فما هو محرم على العرب مباح لاسرائيل.

– الواقع الاقليمي في الشرق الاوسط والذي يسعى إلى اعطاء دور حاسم لاسرائيل في القيادة او الريادة فوق قدرتها حتى ولو تناقض ذلك مع الحقائق المستقرة على الارض أو تصادم مع الحقائق المستقرة في التاريخ والذي تحاول في اطاره بعض دول المنطقة ان تعطي لنفسها وزناً أعلى بتحركات

**د. محمد الباز**



غير محسوبة بدقة كافية أو بالاعيب قد تحاكي ألاعيب الحواة أحياناً وهي تحركات وألاعيب لاتفيد ولاتغير من الواقع شيئاً.

في ضوء تلك المتغيرات يمكن ان نسوق رأياً قابلاً للنقاش بالنسبة للمحاور الثلاث السابقة بالنسبة للسوق العربية المشتركة من حيث الضرورة والامكانية وعلاقتها بالواقع السياسي لعالمنا العربي.

اولاً : ليس من قبيل المبالغة أو المجازفة ان نقول انه إذا كانت السوق العربية المشتركة ضرورة في اي وقت فهي اليوم غداً اشد ضرورة استناداً للاعتبارات التالية :

(أ) ان عالم اليوم كما يستند إلى حرية التجارة وتحرير الاقتصاد وانفتاح الاسواق وتدويل القضايا الاقتصادية.. فإنه يعصف بالكيانات الاقتصادية الصغيرة والهشة.. وتعد التكتلات الاقتصادية احد اهم ما يمكن ان يعصم من ذلك كله.. ومن المفارقات ان الدول الكبرى التي يمكن ان تصمد للمناقشة الشرسة هي التي تسعى لاقامة التكتلات الاقتصادية ونجحت في ذلك إلى حد بعيد.

وان الدول الضعيفة والتي هي في امس الحاجة إلى مثل تلك التكتلات مازالت خطواتها متعثرة على هذا الدرب.

(ب) انه من العسير بدون السوق العربية المشتركة ان يكون للاقتصاد العربي تأثيره على المستوى الدولي

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢/٥/١٩٩٧



وان يصل إلى شروط تبادل عادلة.. ونظرة إلى سوق البترول يمكن ان تعطينا موشرات كافية وتعفينا من كلام كثير.

(جـ) انه فى غيبة السوق العربية المشتركة ستظل الموارد العربية مبعثرة هنا أو هناك وتتحول إلى قيد على حركتنا بدلاً من ان تصبح اضافة إلى قدرتنا.

ثانياً : أنه إذا كانت السوق العربية المشتركة امراً ضرورياً فإنها ايضاً امر ممكن بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

(أ) انه إذا كان الواقع العربى مليئاً بالتعقيدات والتداعيات فإن السوق العربية المشتركة يمكن ان يصبح احد العوامل الحاسمة فى حل تلك التعقيدات وتصحيح تلك التداعيات.

(ب) انه يمكن ان تبدأ آلية تكوين السوق العربية المشتركة بتكوين النواة من عدة دول او اعضاء تسمح ظروفها الراهنة وحساباتها القائمة بإقامة هذا التجمع ثم تدريجياً تتكون الخلايا بفعل تلك النواة حتى تكتمل السوق.. ومالا يدرك كله لايترك كله.

(جـ) ان القول بان ثمة تناقضاً بين التجمع على مستوى الدول الخليجية والسوق العربية المشتركة قول يفتقر إلى صحيح الفكر حيث يمكن ان يكون هذا التجمع اضافة وليس انتقاصاً إذا ماوجدت الصيغة والآلية المناسبة وهى ممكنة وميسورة.

(د) ان التعاون الشرق اوسطى لايمكن ان يكون بديلاً للسوق العربية المشتركة ويمكن ألا يتصادم أو يتعارض معها فى اطار استراتيجية محكمة ورؤية دقيقة.

(هـ) اننا لسنا فى حاجة إلى تحديد الروابط والدعائم التى تستند إليها العوامل المشتركة بين مختلف الدول العربية والتى تجعل من السوق العربية المشتركة امراً ممكناً ويكفى فى هذا الشأن أن ندرك بصدق ان الجميع فى زورق واحد مهما حاول البعض ان يصور الامر على خلاف ذلك.

ثالثا : ان الطريق إلى القدس يمكن ان يجد فى السوق العربية المشتركة أحد اهم مفرداته ذلك ان الامر فى تقديرى انه فى ظل النظام العالمى الجديد والعجيب فلن يعطينا احد ما لانقوى على أخذه.. ولعل ما تحاوله روسيا مع الصين وما احدثه البيان المشترك بينهما من ردود فعل خير شاهد على ما يمكن ان تحدثه التكتلات الفاعلة من تداعيات وما يمكن ان تمارسه من ضبط الموازين التى اختلت.. و قناعتى ان السوق العربية المشتركة يمكن ان تكون الطريق الاصوب نحو القدس العربية وقد لايحتاج الأمر إلى مزيد من القول أو الايضاح إذا امعنا النظر واعملنا الفكر.. ونظرنا طاف فى التاريخ كزرقاء اليمامة وفكرنا طاف كابن رشد.. فهل ظل كلاهما على حاله أم نحن فى حاجة إلى زرقاء أخرى وابن رشد جديد.

# مرة أخرى: سوق عربية.. كيف؟

# شرايين الحياة العربية ومحاولة جادة لإعادة النبض لها

بقلم:

**إبراهيم نافع**

وعلى طريق تحقيق هذا الهدف يمكن أن تعمل الدول العربية على تطوير البنية الأساسية التى تربط فيما بينها من خلال إنشاء وتطوير الخطوط الملاحية البحرية، والطرق البرية، والخطوط الجوية بشكل مكثف وقوى. كذلك فإن الربط الكهربائى، والتعاون فى تطوير البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية العربية يشكلان بعدا مهما فى هذه العملية، لما يمثله التعاون فى مجال الطاقة من أهمية للاقتصادات العربية، ولما يمثله التعاون التكنولوجى من أهمية أكبر باعتبار التطور التكنولوجى الحلقة الحاسمة فى تحديد التقدم الاقتصادى لأية دولة، وباعتبار أن قوة اقتصاد أية دولة تؤدى فى النهاية إلى تعزيز مكانتها السياسية إقليميا ودوليا.

وفيما يتعلق بالخطوط الملاحية فإنه يمكن التركيز على عدد من الموانئ الرئيسية التى تملك مواقع جغرافية متميزة تمكنها من لعب دور إقليمى مؤثر فى خدمة تجارتها مع العالم الخارجى. والموانىء العربية تتمتع بأهمية كبيرة كحلقة اتصال بين الدول العربية ودول شمال وغرب أوروبا، خاصة إذا تم ربط المغرب مع باقى دول شمال إفريقيا العربية بخط سكك حديدية يمكن عن طريقه نقل البضائع من هذه الدول إلى الموانئ المغربية ومنها إلى غرب وشمال أوروبا.

وعلى الطريق نفسه فإنه يمكن أن تلعب الموانئ التونسية والليبية والجزائرية دورا مهما كمراكز ترانزيت للتجارة العربية المتجهة إلى جنوب أوروبا أو القادمة منها إلى الدول العربية.

أما مصر التى تعتبر حلقة الربط بين المشرق والمغرب العربيين، فإن موانيها خاصة بور سعيد وسفاجا والسويس والإسكندرية، يمكن أن تقوم بدور كبير كمراكز تخزين وترانزيت للتجارة بين الدول العربية المشرقية والخليجية من جهة، وبين الدول المغاربية وأوروبا وأمريكا الشمالية من جهة أخرى. كما يمكنها أن تقوم بالدور نفسه بالنسبة للتجارة بين دول المغرب العربى من جهة، وكل من جنوب وشرق آسيا وشرق إفريقيا من جهة أخرى.

أما ميناء جدة فى المملكة العربية السعودية ومعه ميناء ينبع فيمكن أن يلعبا دورا مهما فى ربط مصر ودول المغرب العربى بكل منطقة الخليج عبر الأراضى السعودية.

كذلك فإن ميناء عدن يمكن أن يلعب دورا مهما كمركز ترانزيت وتخزين للتجارة بين المغرب العربى ومصر من جهة، وجنوب وشرق آسيا ومنطقة الخليج من جهة أخرى، كما يمكن أن يلعب دورا فى تسهيل حركة التجارة من منطقة الخليج والعراق إلى شرق إفريقيا وأوروبا والأمريكتين. أما ميناء دبى وميناء أبو ظبى فيمكن أن يقوما بدور مهم كمراكز ترانزيت وتخزين للتجارة بين الخليج والعراق وإيران من جهة، ومصر والمغرب العربى وأوروبا والأمريكتين وشرق آسيا من جهة أخرى. وفى الحين نفسه يمكن لبيروت التى كانت قبل الحرب الأهلية اللبنانية أهم مركز تجارى إقليمى، أن تلعب دورا مهما فى التجارة بين دول

المشرق والخليج العربى وكل من أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك الأمر بالنسبة للموانئ السورية، وبالذات اللاذقية وطرطوس.

وحتى تقوم هذه الموانئ بدور فعال فى تنشيط التجارة العربية - العربية، وفى تسهيل حركة التجارة العربية مع العالم الخارجى وتقليل نفقات نقلها، فإن ذلك يستدعى درجة عالية من التنسيق وتنظيم الخطوط الملاحية بين هذه الموانئ كمرتكزات رئيسية لحركة التجارة العربية، مع زيادة قدراتها فى مجال التخزين، وفى استقبال عدد أكبر وأضخم من السفن.

وفيما يتعلق بشبكة الطرق البرية التى يمكن، إذا أنجزت، أن تحدث طفرة كبرى فى تسهيل حركة الأشخاص والسلع بين الدول العربية. يمكن القول إن ما طرحته مصر وبعض الدول العربية من مشروعات فى هذا المجال من خلال مؤتمر القاهرة الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذى عقد فى نوفمبر الماضى، يشكل الاتجاهات الرئيسية لربط الدول العربية بشبكة استراتيجية مهمة من الطرق البرية. فإذا بدأنا من أقصى المغرب العربى فهناك الطريق البرى الذى يربط جميع دول شمال إفريقيا العربية من مدينة العيون فى المغرب إلى القاهرة فى مصر، مرورا بالجزائر وتونس وليبيا. ويبلغ طول هذا الطريق نحو ٧ آلاف كيلو متر، وتبلغ تكلفته نحو ٨٥٠ مليون دولار. وإذا كانت مصر قد أنجزت الجزء الخاص بها حتى حدودها مع ليبيا فإن الباقى الآن هو ازدواج الطريق البرى المفرد من ليبيا إلى المغرب بطول ٥٥٦٤ كيلو مترا.

وإذا كان اكتمال هذا الطريق المزدوج، ذى الحارات الأربع، سوف يسهل حركة السلع والأشخاص من المغرب العربى إلى القاهرة، فإن مصر تشكل معبرا لدول المغرب العربى إلى المشرق العربى ودول الخليج العربى عبر ثلاثة طرق: الأول من القاهرة إلى الإسماعيلية إلى العريش، ومنها إلى رفح وغزة فى الأراضى الفلسطينية التى تكون بذلك قد ارتبطت بريا بجميع الدول العربية فى شمال إفريقيا. والطريق الثانى من نويبع أو طابا على الساحل المصرى لخليج العقبة إلى مدينة العقبة الأردنية بالعبارات البحرية ثم بعد ذلك إلى عمان، ومنها يتفرع إلى بغداد وإلى سوريا ومنها إلى لبنان ليمتد بعد ذلك إلى تركيا ليرتبط بشبكة الطرق الأوروبية. أما الطريق الثالث والأكثر تكلفة فهو الطريق المعلق بين مصر والسعودية من رأس نصرانى فى مصر إلى رأس حامد فى السعودية فوق منطقة مضايق تيران، وطول هذا الجسر نحو ١٥.٦ كيلو متر، وتبلغ التكلفة المتوقعة لإنجازه نحو ٣.٦ مليار دولار، ويستغرق إنشاؤه نحو ٥ سنوات. وبالرغم من تكلفته الكبيرة إلا أنه سيحقق نقلة هائلة فى ربط السعودية ودول الخليج بريا بمصر ودول شمال إفريقيا العربية، فإذا لم يتوافر التمويل اللازم لإنشاء هذا الطريق المعلق فإنه يمكن أن يتم الاستعاضة عنه بحركة منتظمة وكثيفة للعبارات بين مصر والسعودية عبر خليج العقبة، على أن يتم استخدام الطريق البرى بعد ذلك فى كل دولة من الدولتين لتحقيق هذا الهدف، وهو ربط السعودية ودول الخليج بشمال إفريقيا عبر مصر والعكس. ومع ارتباط السعودية بطريق برى مع الأردن فإن شبكة الطرق البرية التى تربط الدول العربية تكتمل وتؤدى فى النهاية إلى تسهيل انتقال السلع والأشخاص بين الدول العربية وبعضها البعض، ومنها إلى دول الجوار الجغرافى.

وفى هذا الإطار نفسه فإنه يمكن أن يؤدى خط سكك حديدية من المغرب إلى مصر، ومد خط لربط دول المشرق العربى والسعودية مع ربط الخطين عن طريق العبارات عبر خليج العقبة، إلى تحقيق نتائج مبهرة فى تسهيل حركة السلع والأشخاص بين الدول العربية من أقصى المغرب العربى إلى أقصى المشرق العربى.

أما بالنسبة للربط الكهربائى بين الدول العربية فهو مشروع ذو جدوى اقتصادية عالية نظرا للفارق الكبير فى التوقيت بين الدول العربية بما يؤدى لاختلاف أوقات ذروة استهلاك الطاقة بينها، ويتيح إمكان تبادل الاستفادة من فائض الكهرباء بشكل يؤدى إلى توفير الطاقة وتخفيض حجم احتياطى الطاقة الذى تضطر كل دولة لإنتاجه للوفاء بمتطلباتها فى لحظات الذروة، كما يؤدى إلى احتفاظ الدولة بقدرتها على توفير الطاقة فى لحظات الطوارئ.

وبالنسبة لمشروع الربط الكهربائى بين الأردن ومصر عبر كابل بحرى من طابا إلى العقبة، والذى جرى تنفيذه بتمويل أساسى من الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه سيكتمل فى العام الحالى وسيتلوه الربط الكهربائى مع سوريا وتركيا والعراق، وأيضا الربط الكهربائى بين مصر ودول الخليج بالإضافة إلى دول المشرق العربى، وهو مشروع ضخم قدرت مصر تكلفته المبدئية بنحو ٢.٥ مليار دولار. وبالرغم من أنها تكلفة كبيرة إلا أن هذا الربط سيؤدى إلى تخفيض الاحتياطى الحدى من الطاقة فى الدول الداخلة فيه من ٢١٪ من قدراتها الإنتاجية إلى ١٣.٥٪ فقط بما يعنى توفير الطاقة وتخفيض حجم الاستثمارات الضرورية لتوفير الطاقة على المدى الطويل.

أما الربط الكهربائى بين مصر ودول شمال إفريقيا العربية فإن تكلفته تبلغ ٢٩٥ مليون دولار حسب الكتاب المصرى الذى قدم

فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى نوفمبر الماضى. ومع اكتمال الربط الكهربائى بين المشرق العربى والمغرب العربى عن طريق مصر فإنه يمكن ربط هذه الشبكة بأوروبا، عن طريق تركيا من ناحية وعن طريق المغرب من خلال كابل بحرى يربطها بأسبانيا بما يرفع من الجدوى الاقتصادية لعملية الربط الكهربائى الإقليمية للدول العربية مع دول أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر التى أنفقت منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن أكثر من ٥٠ مليار دولار على البنية الأساسية فى مجالات النقل والكهرباء والإسكان والاتصالات تملك فائضا يتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من الخدمات حسبما صرح رئيس الوزراء فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى نوفمبر الماضى. ومع وجود مشروعات كبرى عامة وخاصة لإقامة محطات جديدة لتوليد الكهرباء فإن مصر سوف يكون لديها فائض كبير للتصدير للدول التى سترتبط معها كهربائيا، بالذات فى غير أوقات الذروة فى مصر.

ومن المؤكد أن وفرة الطاقة عبر الربط الكهربائى سوف تخلق ظرفا لتأسيس الاستثمارات الجديدة دون مخاوف من حدوث عجز فى الطاقة بالذات فيما يتعلق بالاستثمار فى صناعات مستهلكة كبيرة للطاقة مثل صناعة الألمونيوم.

وبالإضافة إلى كل ذلك فمن المؤكد أنه من الضرورى للدول العربية أن تعمل على تطوير بنية أساسية علمية وتكنولوجية ومعلوماتية مشتركة، سواء من خلال تكوين منظومة عربية مشتركة لتوفير خدمات المعلومات لرجال الأعمال والحكومات والمنظمات لزيادة الفعالية والقدرة على المنافسة اقتصاديا، أو من خلال تأسيس مراكز أبحاث علمية وتكنولوجية عربية متخصصة بحيث تتوزع أعباء إنشائها على الدول العربية بشكل يتناسب مع حجم الناتج فى كل دولة، على أن تستفيد الدول العربية على قدم المساواة من ناتج هذه المراكز البحثية العلمية والتكنولوجية، ويتم إيجاد آلية لنقل الإنجازات العلمية والتكنولوجية التى تحققها المراكز العربية المقترحة من المختبرات إلى التطبيق الفعلى على نطاق واسع فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى، بحيث تتحقق الاستفادة القصوى من التعاون العربى فى مجال البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون فى مجال البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية سوف يوفر الكثير على الدول العربية من ناحية عدم تكرار الجهود العلمية نفسها، لأن المراكز العربية المشتركة سوف تقوم بالإنجاز العلمى لمرة واحدة، على أن يتاح للدول العربية المشتركة فى تلك المراكز الحصول عليه.

وفى النهاية فإنه يمكن القول إن ربط وتطوير البنية الأساسية العربية المشتركة من الموانئ إلى الطرق البرية إلى السكك الحديدية إلى الربط فى مجال الكهرباء والبنية الأساسية العلمية والتكنولوجية، سوف يؤدى بالفعل إلى تهيئة ظروف مثالية تسهل حركة التجارة السلعية والخدمية وحركة الأشخاص، وتقلل الوقت الذى تستغرقه التعاملات الاقتصادية، وتؤدى إلى تخفيض تكاليف النقل والتأمين على حركة التجارة بما يرفع القدرة التنافسية للسلع والخدمات العربية فى أسواق الدول العربية بصفة عامة، ويؤدى إلى زيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية. كذلك فإن ربط وتطوير البنية الأساسية بين الدول العربية سوف يساهم على المدى الطويل فى إيجاد تشابك عميق فى المصالح بين الدول والشعوب العربية، وهذا التشابك من شأنه تحسين المناخ السياسى بين الدول العربية، وصهر الشعوب العربية على المدى الطويل فى إطار اقتصادى اجتماعى واحد حتى لو ظلت الكيانات السياسية العربية على ماهى عليه فى الوقت الراهن.

ووحدة المصالح وتشابكها فى كل الأحوال من أقوى صور الوحدة بأشكالها المختلفة. ولاشك أن ربط البنية الأساسية العربية ببعضها البعض سوف ييسر تحقيق المصلحة المشتركة، ويوحد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٥/١٩٩٧

# السوق المشتركة.. ورقة رابحة في إعادة التضامن العربي

أصبح التعاون والتنسيق الاقتصادى هو المدخل الحقيقي لاعادة التضامن العربي في ظل المرحلة الحالية التى يشهدها العالم من تحولات اقتصادية وتجمعات وكيانات كبرى تستدعي الاسراع في انشاء منطقة التجارة العربية تمهيدا لاقامة السوق العربية المشتركة التى انفرد مشروعها بالتجميد لمدة ٣٣ عاما.

ويرجع تعثر اقامة هذا التعاون إلى عدة عوامل أهمها غياب الادارة السياسية.

العربية والاعتماد فى الخطاب السياسى على الشعارات من الاقوال البعيدة عن الواقع فى الوقت الذى تتباعد فيه الشعوب العربية عن بعضها البعض في المجال الاقتصادى وتباين مستويات الدخول بين المواطنين العرب فاذا أمعنا النظر في مقررات قمة القاهرة الاخيرة لوجدنا انها اقرت سبعة مبادىء اساسية لمنهجية العمل العربى المشترك وأقرت ثمانية مبادىء بشأن آليات العمل العربى المشترك بالاضافة إلى اثنى عشر مبدأ لميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي وعلى هذا الأساس فان ما اتفق عليه القادة العرب بشأن الآليات اللازمة لتحقيق التضامن العربى يكمن فى أمرين:

الأول: أحكام ميثاق جامعة الدول العربية وما يرتبط بذلك من إحداث قدرة التغيير يزيد من فعاليتها، والثانى: أحكام المواثيق العربية الاخرى الداعية للعمل العربى المشترك.

ويرى الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ورئيس لجنة الشئون العربية و الخارجية بمجلس الشورى أن هناك تحديات دولية ترتبط ببيئة النظام الدولى الراهن الذى يشهد تحولا عميقا فى بيئته ومقوماته ويدعو إلى ضرورة امتناع الدول العربية عن الدخول فى اتفاقات تتعارض مع نصوص احكام ميثاق جامعة الدول العربية أو مع مواثيق العمل العربى المشترك لاسيما في اطار هذه المرحلة التى تواجه فيها الأمة العربية تحديات جسيمة سواء اقليمية أو دولية.

كما دعا فى كلمته خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي السابع الذى عقد بالقاهرة مؤخرا إلى العمل على سرعة انشاء محكمة العدل العربية لحل النزاعات العربية ـ العربية، وتحريم استخدام القوة أو التهديد بها من قبل أية دولة عربية ضد آية دولة عربية اخرى، واخيرا اهتمام مؤسسات العمل العربي المشترك باعادة ترتيب الاهداف القومية العربية بحيث يكون فى مقدمة هذه الاهداف تحقيق الأمن القومى العربى.

ولاشك ان الظروف الحالية التى تمر بها الامة العربية تتطلب تكاتف الدول العربية للعمل على اعادة بناء التضامن وتعبئة جميع الجهود والطاقات للعمل من أجل مستقبل يحمل للأمة العربية التقدم والازدهار بالاضافة إلى وضع استراتيجية عربية توفر حماية الأمن القومى العربى مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والتنمية والثقافة باعتبارها عناصر متلازمة لايمكن الفصل فيما بينها الامر الذي من شأنه تحصين العمل العربى المشترك من اية انعكاسات سلبية.

نصر زعلوك

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٥ / ١٩٩٧

حسما لخلاف عمره 5 سنوات بين الخارجية والاقتصاد

# خلال أيام .. قرار جمهورى بالانضمام لاتفاقية تيسير التجارة العربية

□ تحقيق - مجدى الحسينى:

يصدر خلال أيام قرار جمهورى بانضمام مصر لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية.. ليحسم خلافا استمر لأكثر من 5 سنوات بين وزارتى الخارجية والاقتصاد حول مدى تعارض الاتفاقية مع التزامات مصر الدولية والاقليمية.

ويساعد انضمام مصر للاتفاقية على الاسراع فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

## تطورات القضية

بدات الفصول الاولى لتلك القضية عام 1981 عندما اقرت الجامعة العربية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ودخلت حيز التنفيذ عام 1982 أثناء غيبة مصر عن الجامعة وقد انضمت اليها حتى الآن 16 دولة عربية ليس من بينها مصر إلا أن معالجة مصر لمسالة انضمامها للاتفاقية استغرقت وقتا طويلا للغاية امتد لاكثر من خمس سنوات حيث تم بحث الموضوع من جانب الجهات الرسمية المختصة واجهزة القطاع الخاص حيث ايدت جميعها الانضمام للاتفاقية.

وابلغت وزارة الاقتصاد وزارة الخارجية فى ابريل من عام 1995 بان وزير الاقتصاد قد وافق على اتخاذ الاجراءات اللازمة لانضمام مصر للاتفاقية وبدأ فى اتخاذ تلك الاجراءات بالعرض على مجلس الوزراء والذى وافق عليها بجلسته فى 17 يوليو من نفس العام بعد بحث الاتفاقية من جميع جوانبها بما فى ذلك علاقتها باحكام الجات.

وطلبت وزارة الاقتصاد وقتها من وزارة الخارجية اتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة وافادت بانه سيتم بعد اتمام التصديق التفاوض حول الاعفاءات المتبادلة بموجب الاتفاقية.

وعلى الفور قامت وزارة الخارجية باعداد مشروع قرار رئيس الجمهورية بانضمام مصر إلى الاتفاقية لعرضه على مجلس الشعب إلا أن اجراءات انضمام مصر للاتفاقية توقف فجأة بعد مكاتبات متبادلة بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير شئون مجلس الوزراء خلال أغسطس من عام 1995 حول وجود تعارض بين الاتفاقية وأحكام الجات.

## ملامح الخلاف

ومن هنا بدات ملامح الخلاف تتضح فى رؤية كل من وزارتى الخارجية والاقتصاد لتلك المسالة.

فوزارة الاقتصاد رفعت مذكرة اعدها قطاع التمثيل التجارى بالوزارة حول الانضمام وافقت عليها الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى فى يناير من العام الماضى.

ترى المذكرة ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بصيغتها الحالية لا تتماشى مع أحكام الجات وبذلك لا يمكن لمصر اتخاذ اجراءات التصديق عليها قبل تعديلها وحتى تتماشى الاتفاقية مع الجات يجب اجراء تعديل اساسى لاهدافها بحيث تنص على انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات

وتشير المذكرة إلى أنه لا يجوز من الناحية القانونية تعديل اهداف الاتفاقية ببروتوكول تنفيذى بل يجب تعديلها إما عن طريق وضع صياغة جديدة للاتفاقية تتضمن جميع احكامها بما فيها التعديلات المطلوبة وإما عن طريق ملحق للاتفاقية يتضمن التعديلات المطلوبة

ويخضع هذا اللحق لاجراءات التصديق الدستورية المعتادة الخاصة بالتصديق على الاتفاقيات.

ويعنى ذلك فى واقع الامر تعطيل الاتفاقية ومنطقة التجارة الحرة معا لسنوات طويلة بسبب الاوضاع العربية وبالتالى غياب ظهور أى تكتل اقتصادى عربى.

واشارت المذكرة إلى انه نظرا لان مصر لم تستكمل بعد اجراءات التصديق على الاتفاقية فإنه يجب المطالبة بان يتم وضع نصوص



عمرو موسى

لاتفاقية جديدة ولكن إذا لم تساند باقى الدول العربية ذلك الاقتراح فإن البديل هو ان يتم التعديل بموجب ملحق الاتفاقية.

كما أثارت وزارة الاقتصاد أيضا اعتراضا أخر على الاتفاقية بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة عليها يتعلق بالمادة 20 منها والتى تنص على التزام الدول الاعضاء بقواعد وقرارات المقاطعة العربية علما بان هذا الموضوع سياسى يخص وزارة الخارجية فقط ولديها الردود الحاسمة عليه كما سيتضح فيما بعد

كانت هذه هى وجهة نظر وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى فماذا كانت وجهة نظر وزارة الخارجية؟

## مبررات أقوى

ترى وزارة الخارجية انه نظرا لان مصر تولى اهتماما خاصا للعمل العربى المشترك وتنشيط دورها فيه وبوجه خاص فى المجال الاقتصادى باعتبار أن المنطقة العربية هى المجال الاستراتيجى الحيوى لمصر ومن ثم تكتسب مسالة انضمام مصر لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية أهمية قصوى وتزداد تلك الأهمية بعد قرار القمة العربية بالقاهرة بالاسراع فى اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى عبر تفعيل العمل بتلك الاتفاقية وعلى اساس

خطة عمل وجدول زمني.

## بين الاتفاقية والجات

وتشير وزارة الخارجية في خطاب تم ارساله لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي إلى أن ما ذكره قطاع التمثيل التجاري حول وجود تعارض بين الاتفاقية وأحكام الجات لا يحول دون انضمام مصر للاتفاقية خاصة أن الاتفاقية العربية المذكورة تعتبر في غالبية احكامها اتفاقية اطار تشتمل على اهداف ومبادىء عامة يتعذر بحثها وتقييمها في نطاق شروط وضوابط الجات قبل أن تتحول إلى تدابير واجراءات تطبيقية فعلية يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقا لما تقرره الاتفاقية من صلاحيات للمجلس ومن ثم يتم ابلاغ الجات بها واقرارها في ظلها علما بان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن يهدف اصلا إلى تحقيق التوافق المطلوب عن طريق تطوير الاتفاقية إلى منطقة تجارة حرة عربية تسمح بها بل وتشجعها الجات.

واضافت الخارجية ان مثل هذا التعارض المشار اليه هو امر مألوف تماما في ممارسات الجات عند بحثها لاتفاقيات منشئة لمشروعات للتكامل التجاري الاقليمي تضم اعضاء بها وتتم معالجة مثل هذا التعارض طبقا لآليات الجات من داخلها في نهاية المطاف وذلك بتوصيات توجهها إلى الدول المعنية ذات العضوية المزدوجة فيها وفي الاتفاقيات المذكورة علما بانه لا يترتب على حالة التعارض الحاق أي ضرر بهذه الدول المعنية كما انها لا تمنع اى دولة أخرى منضمة فقط لأى من الاتفاقيات أو الجات من الانضمام إلى الأخرى والاستفادة من الايجابيات والمزايا التي يمكن أن تعود عليها من كل منهما حتى في ظل استمرار التعارض بينهما - ان وجد - وإلى أن يتم انهاؤه ويمكن لمصر أن تودع خطاب تحفظ عام عند ايداع وثيقة التصديق يشترط الا يتعارض انضمامها للاتفاقية مع التزاماتها الدولية علما بان هناك تسع دول عربية منضمة للجات منها سبع دول منضمة للاتفاقيتين معا باستثناء مصر وجيبوتي.

وحول ما أثارته وزارة الاقتصاد فيما يخص المادة العشرين من الاتفاقية والتي تنص على التزام الدول الاعضاء بقواعد وقرارات المقاطعة العربية اشارت الخارجية في مذكرتها إلى أن هذا الاعتراض لا يشكل اطلاقا عقبة تحول دون انضمام مصر إلى الاتفاقية وذلك استنادا إلى اسس واقعية وموضوعية وقانونية واضحة.

كما أن اسرائيل لا يمكنها الاعتراض باعتبار أن هناك حكما في اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع اسرائيل ينص على عدم اخلالها بالالتزامات الدولية لأى من الطرفين.

ولحسم الخلاف شكلت لجنة ضمت المسئولين بوزارات الخارجية والاقتصاد والتعاون الدولي والتجارة والتموين انتهت بعد سلسلة من الاجتماعات والمداولات إلى التوصل لقرار لصالح الانضمام للاتفاقية.

وأكد السفير سيد قاسم المصري مساعد وزير الخارجية للعلاقات متعددة الاطراف في مذكرته التي تضمنت خلاصة ما توصلت اليه اللجنة والتي ارسلت للتمثيل التجاري في 25 ابريل من العام الماضي أنه لا يوجد تعارض بين انضمام مصر إلى اتفاقية التيسير التجاري بين الدول العربية وتنفيذ التزاماتها وفقا لاتفاقية الجات لأن هناك شرطا في اتفاقية الجات يسمى شرط التمكين (Enabling Clouse) يتيح للدول النامية القيام باجراءات في اطار التكامل فيما بينها استثناء من احكام الجات.

### خطوات عملية

وعلى اثر ذلك اتخذت وزارة التجارة والتموين خطوات عملية لانضمام مصر للاتفاقية بعد أن اجرت اتصالات بالدكتور عبد الرحمن السحيباني وزير الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية في منتصف شهر مارس الماضي للتعرف على الاجراءات المطلوب اتخاذها من قبل مصر للانضمام للاتفاقية وبرنامجها التنفيذي. وقد افاد د. السحيباني بان توقيع مصر على الاتفاقية وحدها كاف وينسحب مباشرة على البرنامج التنفيذي الذى وقعت عليه بالفعل د. نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي باسم مصر في 19 فبراير من العام الحالي.

وكانت آخر خطوة تم اتخاذها نحو انضمام مصر للاتفاقية هي قيام الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين بتوجيه خطاب إلى المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة في أوائل شهر ابريل الماضي يفيد موافقته على استكمال الاجراءات الدستورية الخاصة بانضمام مصر إلى اتفاقية التيسير حيث إن الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي الذى أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في نهاية شهر فبراير الماضي يشكل منطقة تجارة حرة طبقا لضوابط واحكام المادة 24 من اتفاقية الجات والتي تسمح بانشاء مناطق تجارة حرة بين الدول الاعضاء وبذلك فإنها تتماشى مع التزامات مصر في المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O).

وبناء على ذلك فمن المتوقع أن يصدر القرار الجمهوري بانضمام مصر للاتفاقية خلال الأيام المقبلة ليحسم الرئيس مبارك بذلك خلافا دام اكثر من خمس سنوات وتبدأ مصر مرحلة جديدة في ممارسة دورها الفاعل ازاء تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«هل تنجح الواقعية الاقتصادية التى تضمن المصالح فيما اخفق فيه الفكر السياسى والرومانسية الوحدوية؟»

## الواقعية ومنطقة التجارة العربية الحرة

# نفقات التسلح تلتهم 25٪ من الانفاق العام

من الواضح ان العالم يندفع بسرعة نحو كيان واحد كبير يلفظ الكيانات الصغيرة التى لاتتوافر لها شروط الانتماء إلى العولمة. ليس معنى هذا، أن العولمة شر مطلق، أو هي، كما يرى البعض، وجه آخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الامريكية. الحقيقة ان العولمة نقلة نوعية موضوعية خارج ارادتنا، ولكنها تحتوى على امكانيات تاريخية هائلة إذا أجيد التعامل معها حتى لانكون من ضحاياها.

ولا مجال للدول العربية الفقيرة والغنية على حد سواء من الهروب من هذا المصير، إلا إذا سعت إلى ربط اقتصادياتها. فالاندماج فى تكتل اقتصادى كبير ـ أو اكثر ـ هو احدى الادوات القليلة التى يملكها العرب ويمكن استخدامها فى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، خاصة مع اقتراب سريان اتفاقيات الجات. فالتكتل الاقتصادى هو الكفيل وحده بأن يضع الدول العربية على خريطة العالم الاقتصادى، ويوفر لها فى ذات الوقت تحسين شروط اندماجهم فى حقبه العولمة.

من هنا تم المشروع القديم المتجدد، انشاء منطقة تجارة عربية حرة تدريجيا خلال 10 سنوات ابتداء من اول يناير 1998. وهى خطوه متواضعة صحيحة على طريق ربط الاقتصاديات العربية بعضها ببعض. إلا ان نجاح هذا المشروع ـ حتى مع توافر الارادة السياسية ـ يتوقف على فك الارتباط بين السياسة والاقتصاد. بمعنى اعادة صياغة العلاقات العربية ـ العربية انطلاقاً من قاعدة التعايش مع الاعتراف باختلاف الرؤى والمصالح. أو بتعبير آخر مصالح مشتركة وأنظمة سياسية مختلفة.

وهو ما يترتب عليه الالتزام العملى باحترام سيادة كل دولة واستقلالها ونظامها ودستورها وحدودها.. وايضا ضرورة ترسيم دائم للحدود بين الدول العربية.. وكذلك ايجاد آلية لحل الخلافات العربية ـ العربية بالطرق السلمية.

وفضلاً عما سبق، فإن نجاح المشروع يرتبط بضرورة ايجاد قناعة استراتيجية بأن ما أخذ بالقوة يمكن أن يسترد بغير القوة عن طريق العمل

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥/٥/١٩٩٧



محمد قناوى

السياسي والدبلوماسي وسياسة النفس الطويل. وهو امر نفرضه من ناحية المستجدات السياسية على الساحة الدولية، ومن ناحية اخرى فإن ميزانيات الدفاع والتسلح تأخذ نصيب الاسد، على الرغم من اتفاقيات السلام مع اسرائيل.



فقد افاد التقرير الاقتصادى والاجتماعي السنوى للجامعة العربي بان نفقات التسلح والدفاع والامن لدى الدول العربية الـ 22 بلغت 156,69 مليار دولار عام 1995 أى 25,61٪ من مجموع الانفاق العام. وهو اكبر الاعباء على هذه الميزانيات.

هذا فضلاً عن ان هذا الصراع ساهم إلى حد كبير فى تخلف الاقتصاديات العربية، ومن المحتمل ان يحرمها من التقدم فى المستقبل، كما حرمها منذ طوال العقود الاربعة الماضية، إذا بقى الوضع على ما هو عليه. فهو يمثل عائقاً رئيسياً فى وجه تدفق الاستثمارات الاجنبية.. وايضاً فى وجه اعادة توطين رأس المال العربى المهاجر إلى الخارج والذى يقدر بـ 600 مليار دولار. فرأس المال جبان، ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل حدوث استقرار فى المنطقة ان لم تحل هذه القضية.

يبقى من التحديات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع ضرورة هيكلة الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة. والجدير بالذكر هنا، انه فى عام 1986، كون المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى لجنة برئاسة د. سليم الحص وكان من بين اعضائها د. عبدالعزيز حجازى، لدراسة نفس الموضوع. وعلى الرغم من عدم نشر تقرير اللجنة، إلا انه معروف للجميع. فقد اوصى بضرورة خفض حجم البيروقراطية، كما اشار إلى ان وجود منظمة متخصصة لايعنى بالضرورة حل مشكلة.أما على الجانب الاقتصادى، فهناك عدد من المعوقات يجب اخذها بعين الاعتبار ولعل اولها ان العمل الاقتصادي العربى المشترك، ليس له أى صلة من قريب أو بعيد، بشعار توزيع الثروة العربية، الذى يسبب ازمة شاملة، بدات بازمة ثقة فى جدوى العمل الاقتصادى العربى المشترك، وانتهت بكارثة الغزو العراقى للكويت.

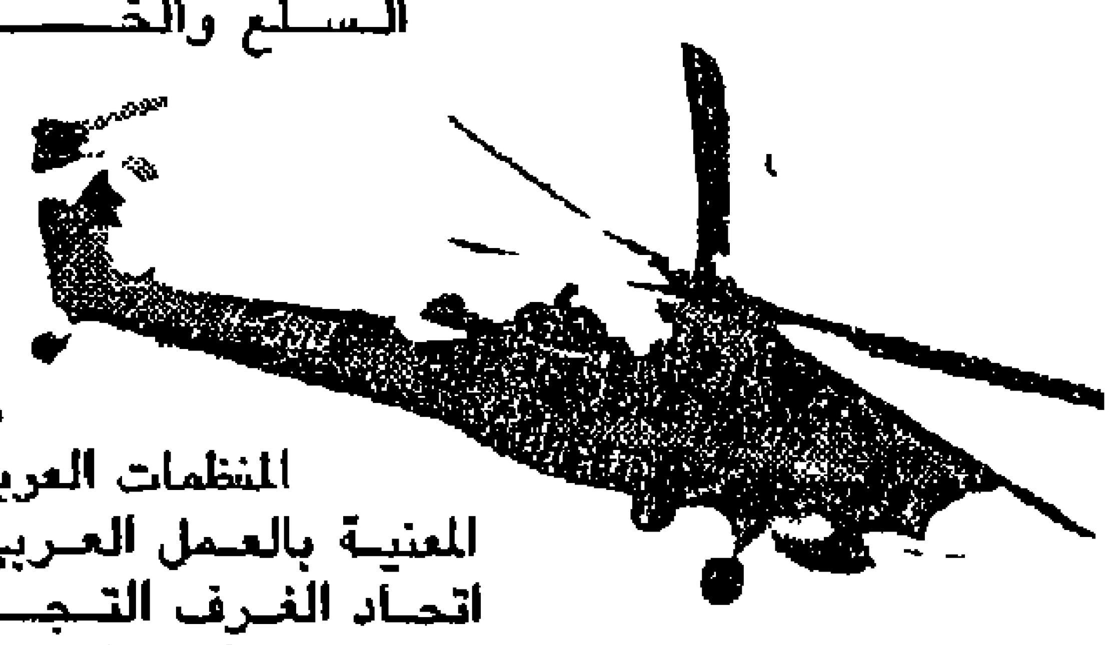
ثانياً : ان التجارة البينية لاتتجاوز 7 او 8٪ من اجمالى تجاره المنطقة مع العالم. ويرجع ذلك إلى انه لايوجد الكثير الذى تستطيع الدول العربية ان تتاجر به مع بعضها. ويرتبط بهذه الحقيقة، حقيقة اخرى هى ان البنية الاساسية الاقليمية ضعيفة، خاصة على صعيد النقل والملاحة. وهى تحتاج إلى نحو 160 مليار دولار.

ثالثاً : أن مستوى التنمية الصناعية للدول العربية متواضع للغاية. فهي اما دول تعتمد على الزراعة أو دول تعتمد على تصدير البترول والغاز الطبيعى إلى جانب بعض المواد الاولية

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥/٥/١٩٩٧



الاخرى

صحيح هناك صناعة في مصر وسوريا، وهناك توجه نحو تصنيع البتروكيماويات في منطقة الخليج، إلا ان الصحيح ايضاً، ان الصناعة ليست عنصراً رئيسياً من مكونات الناتج المحلي لأى دولة من الدول العربية. وليس أدل على ذلك من ان مبيعات المواد الخام والحاصلات الزراعية تشكل النصيب الاعظم في الدخل القومي. فهي تتراوح بين 85٪ و 95٪ في معظم الدول العربية.

فهناك حاجة ماسة لاستثمارات اكبر في الصناعة تتوافر بذلك فرص اكبر لتوظيف الشباب وحل ازمة البطالة، وحتى يتحول الدخل القومي من الاعتماد على تصدير الحاصلات الزراعية والمواد الخام، إلى الاعتماد على تصدير سلع مصنعة. فضلاً عن أنه بغير الارتقاء بالتصنيع العربي وتنويع البنى الانتاجية، لم ولن يثمر تحرير التجارة عن تكامل اعمق بين الاقتصاديات العربية.مع ان التكامل الاقتصادى العربي، يجب ان يكون هو الهدف النهائي في أى عمل اقتصادى عربي مشترك. فهو شرط الاندماج في الاقتصاد العالمي دون ان يؤدى ذلك إلى انقسام العرب إلى شظايا اقتصادية هنا وهناك.. وهو يعني تحقيق حرية تبادل السلع والخدمات وانتقال العمل وراس المال.

يبقى من الناحية الاقتصادية، ضرورة اشراك المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالعمل العربي المشترك مثل اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية العربية، ومؤتمر المستثمرين العرب والاتحادات المهنية في صياغة المشروع وايضاً مساهمتها في آليات تنفيذه، فهو امر حيوى وضرورى. فتوسيع التحرك لايوفر فقط الضمانات الكافية لانطلاق المشروع ولكنه يرفع ايضاً من درجة الاهتمام العام به.

واخيراً، لقد استطاعت الرومانسية الوحدوية ان تحرك العواطف والجماهير من المحيط إلى الخليج، ولكنها فشلت في تحقيق وحدة ناجحة.. وكلنا امل ان تستطيع الواقعية الاقتصادية التي لاتلهب العواطف ولا الجماهير ولكنها تضمن المصالح ان تنجح فيما اخفق فيه الفكر السياسي.

المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٧

### ٣٠٠ اقتصادى عربى يبحثون فى ندوة التجارة والاستثمار

# رؤية عربية موحدة لإقامة السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الكبرى

دعا الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية المشاركين فى الندوة العربية للتجارة والاستثمار إلى ضرورة العمل على بلورة رؤية عربية اقتصادية مشتركة تجاه السوق العربية المشتركة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقال في الجلسة الافتتاحية للندوة أمس إنه يجب تهيئة المتطلبات السياسية لتدعيم التضامن العربى وتعزيز فعاليته بحيث يرتبط بالمتطلبات الاقتصادية واوضح ان نتائج اعمال هذه الندوة التى تختتم اليوم ستكون بمثابة برنامج عمل ومنهج تطبيق يتم الاستفادة منه في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي القادمة وان نماذج افكار القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك ستكون خير سند لتعزيز ودعم الاقتصاديات العربية واتاحة الفرصة لمؤسسات التمويل العربية لتنشيط التجارة البينية العربية.

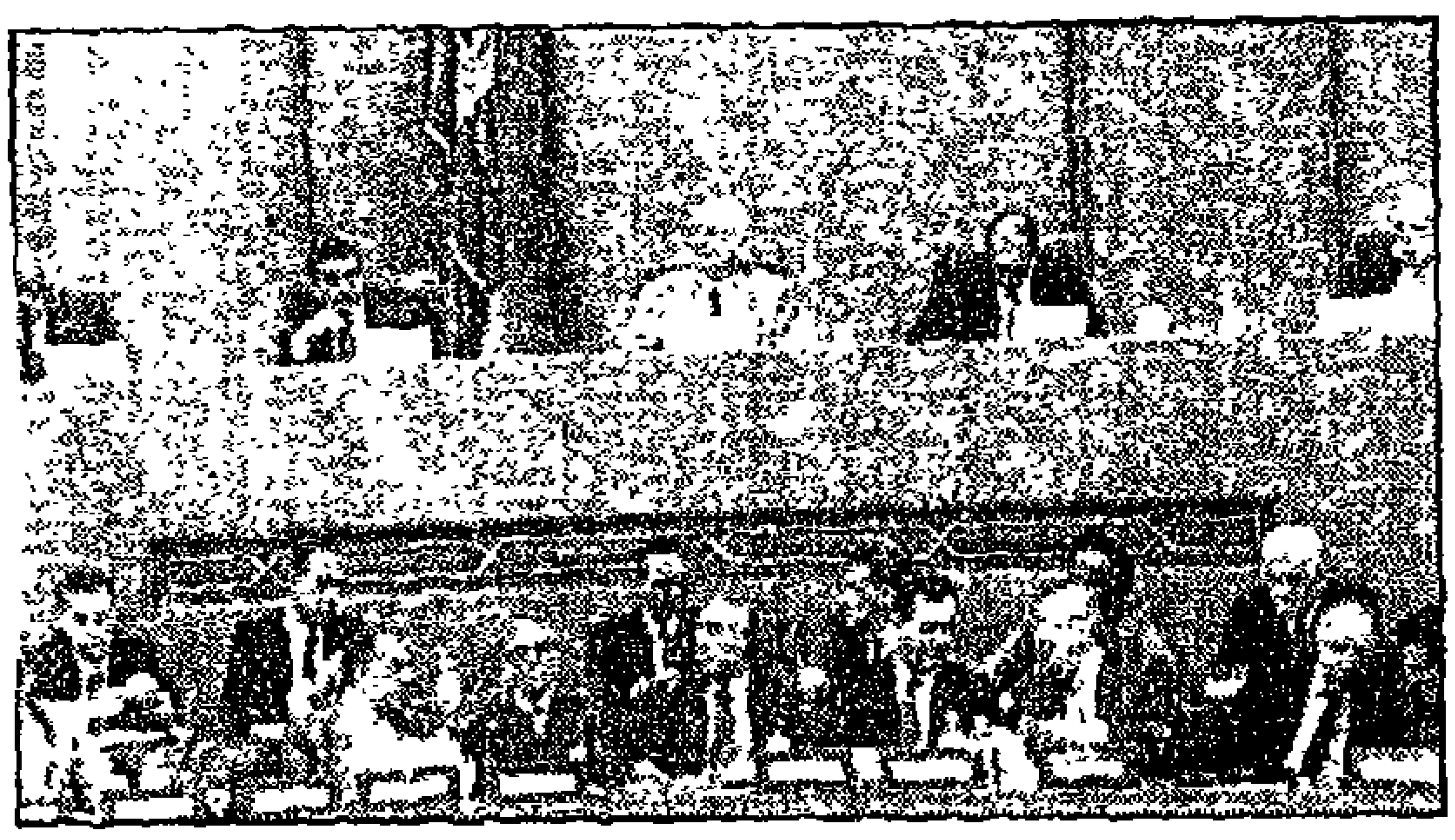
واضاف عبد المجيد فى الندوة التي شارك فيها مدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والدكتور برهان الدجانى الامين العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية - أن الامة العربية يجب أن تطور الأداء بما يؤهلها لدخول القرن الحادى والعشرين وتعمل على ربط الاستثمار وتطوير المعرفة والتكنولوجيا والسوق المفتوحة

واكد الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد السعودى الأسبق ورئيس الندوة أن الدول العربية بما لها من رصيد متراكم من التجارب فى حقل العمل الاقتصادى وكذلك المصاعب والظروف الدولية والمحلية التى تواجهها أدت إلى وجود ظروف غير ملائمة عطلت تنفيذ بعض الالتزامات

مما أدى إلى ظهور مشاعر سلبية تجاه مؤسسات العمل المشترك

وأوضح أن اغلب الدول العربية قد حققت تطورا ملموسا فى مجالات الاستثمار الخارجى وأن حجم التجارة العربية البينية فى تزايد مستمر.

ومن جانبه اكد السيد عبد الرحمن السحيبانى الامين العام المساعد بالجامعة العربية فى كلمته نيابة عن الجهات المنظمة للندوة أن الهدف منها هو الوقوف على العراقيل التى تقف وراء تعثر تطبيق اتفاقيات التجارة



الدكتور عصمت عبدالمجيد ومحمد ابا الخيل رئيس الندوة وعبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد خلال الجلسة الافتتاحية التى شارك فيها عدد كبير من رجال الاعمال العرب

[ تصوير: عادل احمد ]

## تابع الندوة
## نصر زعلوك

والاستثمارات العربية والتى تشل التحرك في سبيل تنفيذ المنطقة الحرة العربية اذا استمرت دون مواجهة.

واضاف أن الندوة تتميز بعدد محدود من الاوراق والابحاث وتتيح الوقت الاعظم للتعقيب والنقاش

وتتميز بمشاركة نحو ٣٠٠ من نخبة من المسئولين الاقتصاديين ورجال الاعمال فى العالم العربى

ثم تحدث وزير الاقتصاد السورى محمد العمادى حول ضرورة تدريس اقامة منطقة التجارة العربية فى المدارس والجامعات العربية والاسراع بتنفيذها ، وتحدث وزير الاقتصاد التونسى منذر الزنادى مستوصفا تجربة بلاده فى الاصلاح الاقتصادى وداعيا لضرورة زيادة التجارة البينية بين الدول العربية والتى تبلغ حاليا ٩٪ والى أهمية مضاعفة الجهود لتنمية المبادلات التجارية العربية

وطالب الدكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار فى كلمته بضرورة تحقيق اى خطوات عملية لتعزيز التعاون الاقتصادى العربى. وأضاف أن النظام العالمى الجديد أصبح يتحرك لوضع نظام إقتصادى جديد ربما لايسمح فيما بعد بقيام التكتلات الكبيرة. وماهو متاح أمام الدول العربية الآن ربما لايكون متاحا بعد سنتين او ثلاث سنوات

مما قد يؤدى الى ضياع الفرصة على الامة العربية للحاق بالنظام العالمى واوضح رجال الاعمال العرب أن مثل هذه الندوات مهمة والاتفاقيات التى تعقد بين الدول العربية الثنائية أو عن طريق الجامعة العربية ولكن المهم هو اخلاص النية والرغبة فى التعاون فلو طبق ماهو موجود فى اتفاقيات بين الدول العربية لكنا الآن افضل من السوق الأوروبية المشتركة

وتناقش الندوة التى تختتم أعمالها اليوم وتنظمها الامانة العامة للجامعة العربية بالتعاون مع كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية - مجالات الاستثمارات العربية وتنمية المجالات التجارية العربية البينية.

ويشارك فيها العديد من الشخصيات العربية من القطاع الخاص والقطاع الحكومي والمؤسسات المالية والشركات العربية المشتركة واتحادات القطاع الخاص والغرف الوطنية والعربية الاجنبية المشتركة وتهدف الى التعريف بأثر الاتفاقيات العربية الجماعية فى مجالى الاستثمار والتجارة على اقتصاديات الدول العربية ومدى مواءمة الاتفاقيات الاقتصادية العربية الجماعية مع التطورات الاقتصادية العربية والدولية ومدى مواءمة إتفاقيتى التجارة والاستثمار لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المصدر : الأخبـــــار

التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## عبدالمجيد فى الندوة العربية للتجارة والاستثمار:

# التكامل الاقتصادى خير دفاع عن الأمن القومى العربى

كتب فوزى مخيمر

اعلن د. عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ان التحديات والمخاطر التي تحيق بالعرب كثيرة، وان خير دفاع عن الامن القومي العربى بشقيه السياسي والاقتصادى يكمن فى تعزيز تضامننا، وترسيخ تكاملنا الاقتصادى، وان ذلك يتطلب تنفيذ الاتفاقيات والقرارات العربية فى المجال الاقتصادى . جاء ذلك في كلمته بالجلسة الافتتاحية للندوة العربية للتجارة والاستثمار أمس.

وقال الأمين العام للجامعة العربية ان عالم اليوم يقوم على أن من يملك المعرفة والتكنولوجيا يملك ناصية التطور والقدرة على الوصول إلى الأسواق. والتنافس فيها واضاف ان هناك ترابطا وثيقا بين الاستثمار، وتطوير المعرفة والتكنولوجيا، والسوق المفتوحة، وأن نجاحنا فى العبور إلى القرن القادم يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحنا في تطوير هذا المثلث

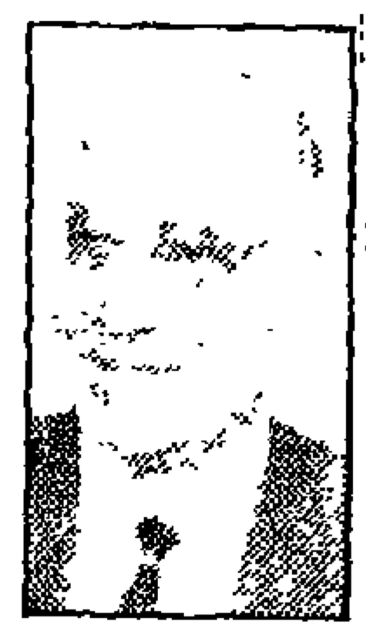
واعلن الشيخ محمد ابا الحيل رجل الاعمال السعودى ورئيس الندوة انه ليس امام الدول العربية فى هذا العالم الجديد عالم منظمة التجارة العالمية، والتكتلات الاقتصادية الكبرى سوى خيارين، إما الاندماج فى الاقتصاد العالمى كمجموعة تستطيع ان تحصل على شروط افضل منطلقة من تعاون اقليمى حقيقى، أو ان تقوم كل دولة على حدة بالاندماج فى الاقتصاد العالمى، ولكن بشروط اصعب، ومقدرة اقل على المنافسة.

وقال ان الجامعة العربية هي المكان المناسب للعمل بالتعاون مع المؤسسات العربية ذات العلاقة حكومية كانت أو اهلية على وضع برنامج يحتوى على عناصر محددة ومتكاملة للوصول إلى هدف محدد للتجارة العربية المشتركة.

واكد الدكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار ان العالم يتحرك بسرعة كبيرة نحو تكتلات عملاقة، وهذه التكتلات اصبحت ترسم لوضع حدود وقيود تصعب الطريق امام الكيانات الصغيرة لكى تتحرك للتجمع هى الاخرى، وعلينا سرعة الانجاز كعرب حتى لا نصل إلى هذه النقطة. وقال عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية أن هدف الندوة هو الوقوف على العراقيل والعوائق التى كانت وراء تعثر تطبيق اتفاقيات التجارة والاستثمار العربية، والتى قد تشل التحرك فى سبيل تنفيذ المنطقة الحرة العربية

# «عبد المجيد» يطالب بتنشيط العمل الاقتصادى العربى المشترك

كتبت – سحر ضياء الدين:


عبد المجيد

بدأت أمس في مقر جامعة الدول العربية، اعمال الندوة العربية حول التجارة والاستثمار فى الوطن العربى، بمشاركة ممثلين عن وزارات الاقتصاد فى الدول العربية ومندوبى الدول العربية الدائمين لدى الجامعة، ورؤساء صناديق التمويل العربية ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشتركة تعقد الندوة برئاسة محمد أبا الخيل وزير المالية السعودى السابق . اكد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى كلمته علي ضرورة بلورة رؤية عربية اقتصادية مشتركة تجاه المحاور الرئيسية للندوة وقال ان تهيئة المتطلبات السياسية لتدعيم التضامن العربى وتعزيزه ترتبط ارتباطا وثيقا بتهيئة المتطلبات الاقتصادية وربط المصالح الوطنية والقومية من خلال تنشيط العمل الاقتصادى العربى المشترك .

المصدر : مايو
التاريخ : ٦/ ٥/ ١٩٩٧م

# السوق المشتركة أمل كل العرب!

والسوق العربية المشتركة أصبحت مطلبا وضرورة ملحة، ورغم أن الفكرة قديمة إلا أن تنفيذها حاليا يعد أكثر أهمية ويسرا لأن المناخ السياسى السائد فى الدول العربية يساعد على ذلك عن ذى قبل.

كما أن المتغيرات العالمية المتجهة نحو التكتلات تدعو أيضا للمضى نحو أى صيغة من صيغ التعاون المشترك.

أكد خبراء الاقتصاد والسياسة ورجال الأعمال ان السوق المشتركة أمل كل العرب فهى تحقق التكامل والأمن الاقتصادى الذى يضم بدوره الأمن العسكرى.

## المتغيرات العالمية والتكتلات.. تفرض علينا سرعة التحرك

## نمتلك كل مقومات النجاح.. والبداية إنشاء منطقة حرة للتجارة

المصدر : مايــــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧

تحقيق:
**يوسف سعداوى**

## الخبـــراء :

# تفضيل السلع والخدمات العربية على الواردات الأجنبية .. ضرورة

## إقامة مشروعات زراعية ومائية مشتركة

## إزالة الخلافات بالطرق السلمية .. وتوحيد القوانين

طالبوا بضرورة اتخاذ الاجراءات الجمركية والادارية والسياسية لبدء التنفيذ بشكل تدريجي، وضرورة اقامة المشروعات الكبرى المشتركة بين الدول العربية، لأن التعاون الاقتصادى العربي سوف تستفيد منه الدول الغنية والفقيرة على حد سواء..

قالوا ليس من المعقول ان تقيم بعض الدول العربية مناطق للتجارة الحرة مع أمريكا وأوروبا ولا يوجد أى شكل من أشكال التعاون العربي ـ العربي.

### المقومات موجودة

تحدث د. حسن ابراهيم ـ أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية موضحا أن إنشاء سوق عربية مشتركة أصبح ضرورة حتمية لكل العرب لأن المتغيرات العالمية تفرض ذلك ولأن جميع مقومات تلك السوق موجودة بصفة متكاملة لدى جميع الدول العربية مجتمعة، ولا يمكن أن يتحقق التضامن العربي الفعال بدون سوق عربية مشتركة فاعلة، والبداية تكون باتخاذ بعض الخطوات التدريجية التى تؤدى فى النهاية إلى السوق العربية المشتركة مثل انشاء منطقة حرة للتجارة العربية تعبر عن ارادة سياسية تدرك أهمية التكامل الاقتصادى العربي، وازالة كافة العقبات والقيود السياسية والادارية والاجراءات التي تعرقل حركة سير التجارة أو انتقال العمالة أو رؤوس الأموال والبدء فى الغاء الرسوم الجمركية وفتح مجالات للاستثمار فى المشاريع المشتركة، واحياء كافة المشاريع والشركات العربية المشتركة التي كان قد تم توقيع اتفاقات بشأنها..

ويؤكد د. حسن ابراهيم ان السوق العربية المشتركة هى أهم خطوات التكامل العربى والتضامن والمناخ السائد حاليا يساعد على ذلك ويدفعنا للمضى قدما نحو تنفيذ ذلك المشروع وتذليل كافة الصعوبات السياسية وتنقية الأجواء تمهيدا بمصالحة عربية شاملة تستطيع مواجهة أى متغيرات فى المنطقة من واقع القوة.

### خطوات متدرجة

ويقول د. ابراهيم السباعى - أستاذ الاقتصاد بتجارة القاهرة - إن فكرة السوق العربية المشتركة رغم قدمها إلا أنها أصبحت ذات قيمة وضرورة فى ذلك الوقت نظرا للتغييرات الاقتصادية المتلاحقة سياسيا واقتصاديا وبالتالى أصبح تنفيذ السوق العربية المشتركة أمرا حتميا لأن اقتصاديات الدول العربية تعتمد على الاستيراد وإذا استمرت هذه الظاهرة ستنعكس سلبياتها على الاقتصاد المصرى بهروب الموارد واستغلالها فى الخارج، فالسوق المشتركة تساعد على تنمية الصناعات داخل الدول العربية وتعظيم المنافسة فى المنتج وزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وكل ذلك يساعد على الوقوف فى وجه كل ما هو قادم من الخارج.

ويضيف د. السباعى ان جميع عناصر قيام السوق المشتركة العربية موجودة فى شكل قوى عاملة وطاقات بشرية، رؤوس أموال، موارد طبيعية، خبرات فنية.. واذا كان تنفيذ السوق العربية المشتركة بصورة شاملة يواجه بعض الصعوبات فعليا، أن نبدأ بخطوات متدرجة تؤدى فى النهاية إلى أمال التكامل الاقتصادى العربي، فمثلا العمل بمبدأ التفضيل بمعني تفضيل السلع والخدمات القادمة من الدول العربية على نظيرها من الوارد من الخارج، وذلك يتطلب تطوير الخدمات والمنتجات العربية، وخطوة كهذه ستولد قناعة من شعوب الدول العربية بضرورة التوسع فى خطوات التعاون الاقتصادى العربي.

### تكامل زراعى

ويرى د. سعد نصار ـ وكيل وزارة الزراعة لشئون التعاون الدولى ـ انه ليس من الطبيعى ان تقام مناطق تجارة حرة بين دول عربية وأوروبية وأمريكية ولا ننشأ منطقة تجارة عربية حرة، فمصر تتفاوض مع دول الاتحاد الأوروبى بشأن منطقة تجارة حرة، وكذلك مع الجانب الأمريكى، وهناك دول عربية وقعت بالفعل مع أوروبا اتفاقات لمنطقة تجارة حرة مثل تونس والمغرب.

فمن باب أولى أن تظهر أى صورة من صور التعاون الاقتصادى العربى المشترك لأسباب ودواعى كثيرة أهمها انخفاض حجم التجارة البينية للدول العربية حيث لا تتجاوز الـ٨٪..

واذا كانت السوق العربية المشتركة مطلبا وضرورة عربية فيمكن أن تكون البداية بانشاء منطقة تجارة عربية حرة وهذا يشجع كل دولة أن تتخصص فى المحاصيل أو المنتجات التى لها ميزة نسبية وهذا فى صالح كل الدول العربية، وفتح التجارة يشجع على التخصص والاستخدام الأمثل للموارد دون اهدار للطاقات وتقليل حجم الفاقد.

ويؤكد د. سعد نصار ان جميع الدراسات أثبتت ان التكامل الاقتصادى العربى فى صالح كل الدول العربية الغنية والفقيرة لأن الدول الغنية لو استثمرت فى الدول الفقيرة سيكون أوفر وأقل تكلفة ولأن الموارد متوفرة فى كل الدول العربية مجتمعة أما أى دولة عربية بمفردها فلا يوجد بها هذا التكامل.

وبالتالى فالمطلوب فى المرحلة القادم كبداية للسوق العربية المشتركة أن نتحرك نحو أعمال مبدأ التخصص، وتسهيل حركة الانسياب فى السلع، وتنسيق

المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٧

الخطط العربية سواء فى التصدير أو الاستيراد أو إزالة العوائق الجمركية، واقامة المشروعات المشتركة الزراعية والمائية.

### خطوات سياسية

ويرى د. مصطفى كامل استاذ العلوم السياسية ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

أن انشاء سوق عربية مشتركة قضية هامة وضرورية نظرا لتعدد المشروعات الخاصة بمستقبل المنطقة والتى تقدمها اطراف خارجية كفكرة انشاء منطقة تجارة حرة بين دول المتوسط واوربا والتى تطرحها المجموعة الاوربية ثم فكرة السوق الشرق اوسطية التى تطرحها الولايات المتحدة من خلال المحادثات متعددة الاطراف فى اطار محادثات مؤتمر «مدريد ٢» وتسعى هذه الاطراف الخارجية لتشكيل مستقبل المنطقة بشكل يتفق مع مصالحها وارائها ولايوجد مقابل ذلك تحرك عربى ايجابى نحو تحقيق اى صيغة من صيغ التكامل او التعاون العربى.

من ناحية اخرى اتجه العالم نحو اقامة التكتلات والتجمعات الاقتصادية العملاقة مثل النافتا لدول امريكا الشمالية وتجمع دول الامريكتين وتجمع دول الباسفيك ثم تجمع الآسيان بين دول جنوب شرق آسيا والتجمع الاوربى الذى زادت عضويته من ٦ اعضاء الى ١٥ عضوا.

وأمام كل هذه المتغيرات العالمية والمحلية اصبحت السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة والمضى نحو اعمال التكامل الاقتصادى العربى لايأتى الا من خلال بعض الخطوات السياسية اهمها:

عدم تدخل دولة عربية فى الشئون الداخلية لاى دول عربية اخرى وقبول الحدود بين الدول والمساواة فى السيادة بين الدول العربية والاتفاق على تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين بعض الدول العربية بالطرق السلمية دون اللجوء الى الحرب أوالتلويح بها وان تمتنع كل دولة عربية عن الانتقام من مواطنى الدولة الاخرى فى حالة قيام اى منازعات بينها وبين دولة عربية اخرى.

ويؤكد د. مصطفى كامل ان التعاون الاقتصادى لايقتضى فقط رفع الحواجز الجمركية وانما يتطلب الاتفاق على مشروعات مشتركة وذلك لخلق فرص التجارة بين الدول العربية لان المشروعات هى التى تولد مصالح وتخلق منافسة شريفة بين المنتجات.

يضيف د. مصطفى كامل ان المناخ السائد حاليا بين الدول العربية يعد افضل بكثير من ذى قبل اى ان الملابسات تساعد على ظهور اى شكل من اشكال التعاون العربى لاننا فى اشد الحاجة للتضامن العربى لمواجهة المتغيرات والمخاطر التى تواجهنا..

### تنقية الاجواء العربية

ويتفق مصطفى السلاب - رجل اعمال- مع الرأى السابق ويضيف ان ماحدث فى أوربا من خلال السوق الاوربية المشتركة يدعونا للنظر باهتمام الى ضرورة تحقيق السوق العربية المشتركة او اى صورة من صور التكامل العربى لاننا كدول عربية نجد تقارب الثقافات والعادات والتقاليد ووحدة اللغة والاديان وغيرها بالاضافة الى توافر جميع مقومات التعاون الاقتصادى العربى من موارد ورؤوس اموال وقوى عاملة وخبرات وغير ذلك والسوق العربية المشتركة سيتسفيد منها الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ولا ضرر على الدول الغنية من الفقيرة لان الغنية يمكن ان تستغل رؤوس اموالها فى الدول الفقيرة والتى بها مقومات لاتوجد بالدول الغنية ومن هنا يتحقق التكامل المنشود.

ويؤكد مصطفى السلاب على ضرورة تنقية الاجواء العربية والتغلب على الخلافات الشخصية الموجودة فى النفوس واقناع الشعوب اولا بضرورة واهمية السوق المشتركة وتغيير بعض القوانين حتى تلائم المتغيرات الجديدة.

### البداية منطقة تجارة

ويشير محمد ابوالعينين - رجل اعمال وعضو مجلس الشعب - إلى أن التعاون الاقتصادى بين الدول العربية يكاد يكون غير موجود لآن حجم التجارة البينية للدول العربية لايتجاوز ٨٪ من الصادرات و٩٪ من الواردات، ولايوجد أى تنسيق بين القطاعات الانتاجية.. ومن هنا فالسوق العربية المشتركة اصبحت هامة ولا بد للدول العربية من تنفيذها وبشكل تدريجى يبدأ بانشاء منطقة التجارة الحرة والتى تبدأ ايضاً بالغاء الحوافز الجمركية بين الدول العربية للسلع المصنعة محلياً وكل ذلك يؤدى إلى إشعال المنافسة بين الدول العربية وتكون النتيجة تحسين الانتاج والخدمات.

وعن المعوقات التي قد تواجه تنفيذ السوق العربية المشتركة او منطقة التجارة العربية الحرة..

يقول محمد أبوالعينين. إن بعض الدول سوف تتضرر من فقدان ايرادات عامة من الرسوم الجمركية. من هنا يتحتم تعويض تلك الدول تعويضاً مجزياً من خلال انشاء صندوق تعويض المتضررين. ووضع سياسات مشتركة تراعي الا يتضرر قطاع انتاجي معين له اهمية نسبية في سلعة معينة نتيجة التوسع في نشاط آخر

ويؤكد أن المتغيرات العربية والعالمية السياسية والاقتصادية السائدة حاليا تدعو للسعي لتذليل كافة العقبات التي تحول دون تنفيذ التكامل الاقتصادي العربي" المشترك

لأن الأمن أصبح اقتصادياً وليس عسكرياً.

### التعاون يحقق السلام

ويؤكد سيد أبوالليل - الخبير الاقتصادي بالمجالس القومية المتخصصة - أن المناخ السياسي السائد حالياً يساعد على تنفيذ الكثير من خطوات التعاون الاقتصادي بالاضافة إلى الاتجاه العالمي العام نحو التكتلات، فلم يعد أمام الحكومات العربية سوى ان تسير بخطوات ايجابية نحو تحقيق السلام وانقاذ المنطقة من المخاطر التي تحيط بها فلا يمكن ان نتصور علاقات اقتصادية بين الدول العربية بدون اتفاق سياسي على حل النزاعات او المشاكل السياسية والصراعات القديمة التي تهدد الأمة العربية.

ويضيف سيد أبوالليل أن تدعيم وتعزيز دور اتحاد المصارف العربية أصبح ضرورة لانه يلعب دوراً كبيراً في التنمية ويرسم استراتيجية مصرفية عربية تساعد أيضاً على دعم التعاون الاقتصادي المشترك كما ان اللجان المشتركة والبروتوكولات والاتفاقات بين الكثير من الدول العربية أمور يجب دعمها وزيادتها بجانب الدور الايجابي الملقى على عاتق رجال الأعمال لتدعيم وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات    التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٧

اقتراح من الشعبة البرلمانية المصرية:

# عقد قمة إقتصادية لاقامة السوق العربية



السيد كمال الشاذلى يرأس الوفد المصرى فى المؤتمر البرلمانى العربى

قامت الشعبة البرلمانية المصرية بدور حيوى ساهم فى تحقيق النجاح المنشود للمؤتمر البرلمانى العربى، وقد رأس السيد كمال الشاذلى الوفد البرلمانى المصرى فى المؤتمر، حيث ضم هذا الوفد نحو خمسين عضوا من مجلس الشعب ومجلس الشورى، وخلال كلمته التى ألقاها أمام المؤتمر باسم الشعبة البرلمانية المصرية أكد كمال الشاذلى أن شعب مصر يسعد بوجود ممثلى الشعوب العربية على ارضه وتحت ظلال جامعة الدول العربى، بيت العرب، خاصة وأن الأمة العربية تتعرض لمخاطر عديدة تحتاج مواجهتها إلى وحدة الصف واستعادة التضامن ونبذ الخلاف وتحقيق التعاون لحماية مستقبل هذه الأمة العربية.

وأكد الشاذلى على أهمية وحدة العمل البرلمانى العربى كتعبير واقعى عن وحدة مصير الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، كما أكد على أهمية الالتزام بميثاق الشرف العربى الذى اقره الزعماء العرب فى مؤتمرهم الاخير بالقاهرة عندما انعقدت القمة العربية، وان تلتزم كل دولة عربية باحترام حقوق جاراتها العربيات فى الحدود والنظام السياسى والاجتماعى لها لأن هذا من شانه أن يدعم التضامن العربى ويعزز مسيرته نحو الاتفاق.

ودعا الشاذلى إلى عقد قمة إقتصادية عربية لوضع الأسس اللازمة لبناء إقتصادى عربى قوى يكون قادرا على مواجهة التحديات، ووضع آلية للتقريب بين التشريعات الاقتصادية العربية وإنشاء السوق العربية المشتركة.

# التمسك بوحدة الصف واقامة السوق المشتركة

شهدت القاهرة والعواصم العربية، انجح مؤتمر للبرلمانيين العرب تحت مظلة جامعة الدول العربية، بيت العرب، حيث شارك فيه ممثلوا ١٧ دولة عربية جاءوا تعبيرا عن ضمير الشعب العربي كله من المحيط الى الخليج في العمل من اجل تحقيق التضامن العربي ووحدة الصف ونبذ الخلاف، واقامة السوق العربية المشتركة للاستفادة من الطاقات والموارد والأموال العربية فى مواجهة التكتلات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية التى تريد السيطرة ولا تريد للعالم العربي وجودا بينها ليظل سوقا لمنتجاتها تستنزف هذه التكتلات الاجنبية ثروات العرب ومدخراتهم لكيلا يستثمرونها فى التطور والتنمية.

لكن ارادة التحدى عند الشعب العربى اقوى من ارادة القهر والعدوان، فكان هذا المؤتمر البرلمانى العربى تعبيرا حيا عن صحوة عربية شعبية تدعم وتؤازر صحوة القادة والزعماء العرب من اجل نبذ الخلاف وتحقيق الوفاق لانه السبيل الاوحد للدفاع عن الامن والوجود العربى كله.

ولقد جاء انعقاد هذا المؤتمر فى وقت تتعقد فيه الجهود الدبلوماسية الرامية الى دفع مسيرة السلام نحو هدفها المنشود فى اقامة العدل واعادة الحق العربي، بينما اسرائيل قد عقدت العزم على مايبدو لوقف هذه المسيرة والتلويح بالحرب ظنا منها انها تلقى الرعب فى قلب العرب، ولكن هيهات ان تجنى اسرائيل ثمار احلامها فى الهيمنة والسيطرة، فقد اجمع العرب على نبذ خلافاتهم وتوحيد صفوفهم سياسيا واقتصاديا لمواجهة التحدى والغطرسة الاسرائيلية، ولقد كانت هذه الارادة العربية هى اللغة المشتركة بين الوفود البرلمانية العربية خلال هذا المؤتمر.

ولقد اكد الدكتور فتحى سرور ان الامة العربية فى حاجة ماسة الى تحقيق التضامن لمواجهة العدوان والتعنت الاسرائيلى، وهذا يتطلب ارادة عربية واعية فى ازالة الخلافات والنزاعات بين الاقطار العربية فى اطار جامعة الدول العربية.

واصدر المؤتمر بالاجماع قرارات سياسية واقتصادية لدعم وحدة الصف العربي وتحقيق التضامن، تقوم على اساس العمل الجاد لتحقيق اقامة السوق العربية المشتركة لتشمل حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والاقامة والعمل وتبادل البضائع والنقل وتطوير التشريعات العربية لتحقيق هذا الهدف الاقتصادى القومي، كما يدعو المؤتمر الى تحقيق وحدة الصف العربى وعدم استبعاد اى دولة من دوله ، وان تعقد القمة العربية بصورة دورية منتظمة لرسم السياسة العربية المشتركة ووضع خطط تنفيذها، وان يعمل البرلمانيون على دعم هذه السياسة لحماية الامن العربى وحل الخلافات والنزاعات بين الدول العربية.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ٥/ ١٩٩٧

# التضامن العربى (الضرورة - المبادىء - الخطوات)

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ الغزو العراقي للكويت في ٢ اغسطس عام ١٩٩٠، والامة العربية ونظامها الاقليمي المتمثل في الجامعة العربية، تتعرض لانتكاسة خطيرة، غير مسبوقة في التاريخ العربي الحديث، حيث أحدثت أزمة الغزو شرخا في جدار التضامن العربي وأطاحت بكثير من مسلمات العمل العربي المشترك وبذرت بذور الشك والريبة بين الحكومات والشعوب العربية، وأدت الى تراجع الثقة في دعاوى الوحدة العربية، وانعكس ذلك على مؤسسات العمل العربي المشترك فاصيبت بالشلل، والعلاقات العربية - العربية فشابها التوتر وعدم الاستقرار اضافة الى العلاقات العربية الاقليمية والدولية التى نتج عنها مزيد من الاختراق للأمن القومي العربي، ومزيد من الضعف للجامعة العربية.

الا انه وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت الفترة الماضية تحركات عربية مكثفة على اكثر من مستوى وفى اكثر من اتجاه، لاحياء التضامن العربي ووضع مشروع المصالحة العربية الذى اعدته الجامعة العربية فى أبريل ١٩٩٣ موضع التنفيذ الفعلي حتى ان تحقيق التضامن العربي ووضع مشروعات السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة موضع التنفيذ كانت أحد الموضوعات الرئيسية على جدول اعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي فى القاهرة في الفترة من ١١ - ١٣ من هذا الشهر وكان انعقاد القمة العربية فى القاهرة عام ١٩٩٦ اثر وصول رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو الى الحكم وإعلانه عن سياسته المتشددة تجاه السلام، وما اعقبها من تحركات عربية ثنائية وثلاثية وجامعية من خلال الجامعة العربية التي اتخذت قرارا تاريخيا فى دورتها السابعة بعد المائة بتجميد خطوات التطبيع مع اسرائيل وربطه بالتقدم فى عملية السلام، كان كل ذلك أحد أهم مظاهر ما يمكن تسميته (بالصحوة العربية) والتى وان كان اليمين المتطرف في اسرائيل هو أحد أهم أسبابها المباشرة، الا انها انعكاس لعدد من التحولات الاقليمية والدولية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط والعالم في السنوات الاخيرة وما صاحبها من تحديات جسام فرضت على العالم العربي اعادة التفكير بجدية فى سبل الخروج من (المأزق التاريخي) الذى وضع فيه، اهم هذه التحولات هي

أولا - سيطرة منطق «التكتل» الاقتصادى والسياسي على ادارة وتوجيه العلاقات السياسية والاقتصادية فى العالم، واذا لم يستطع عالمنا العربي، ان يواكب هذه التطورات من خلال تضامن حقيقي ينصرف على كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فسوف يجد نفسه محاطا بمجموعة من التكتلات الاقتصادية والسياسية، الدولية والاقليمية، بينما هو يعاني من التمزق والفرقة، على الرغم من ان تجاربه الوحدوية قد بدأت مسيرتها قبل التجارب الناجحة حاليا بسنوات وسنوات مثل الاتحاد الاوروبي، ومنظمة الآسيان، والنافتا، وغيرها.

ثانيا - عملية السلام، وما يعتريها من جمود وتراجع منذ وصول رئيس الوزراء الاسرائيلي اليميني بنيامين نتنياهو الى الحكم واصراره على عدم الالتزام بالاتفاقات الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وتنكره لكل ما تحقق من انجازات على طريق السلام منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

ثالثا: - طموحات دول الجوار وسياساتها، وهي بالاضافة الى اسرائيل، ايران وتركيا

فبالنسبة لايران، فإن خروج العراق من معادلة توازن القوى فى الخليج بعد غزوه للكويت وهزيمته العسكرية، وفر لها فرصة ذهبية للمطالبة بدور بارز فى ترتيبات الامن الخليجي بعد حرب الخليج، ولذلك عارضت اى وجود اجنبي فى المنطقة كما وقفت ضد اعلان دمشق الذى يضم دول الخليج الست بالاضافة الى مصر وسوريا. هذا اضافة الى تهديدها للأمن القومي العربي من خلال تكديس الاسلحة الحديثة والمتطورة، ونصب الصواريخ عند مضيق هرمز تستطيع ان تطول عدة دول خليجية في الوقت نفسه، والاصرار على احتلال جزر الامارات الثلاث، طنب الكبرى، طنب الصغرى، وابى موسى، وعدم الاستجابة لاى دعاوى للحوار السلمي حولها، ودعم ومساندة الشيعة فى بعض دول الخليج وتحريضهم على اثارة الفتن والاضطرابات اضافة الى تقديم الدعم للجماعات الاصولية المتطرفة في بعض الدول العربية، مثل مصر والجزائر

وبالنسبة لتركيا، فانه على الرغم من الاتجاهات التى عبر عنها رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان والقاضية بدعم علاقات تركيا بدول الجوار الاسلامي، فان سيطرة الجيش على مقاليد الامور فى البلاد، بصفته حامي حمى العلمانية، قد اصاب هذه التوجهات بالتراجع والشلل. ويمكن حصر المخاطر التى تمثلها تركيا بالنسبة للامن القومي العربي في مرحلة مابعد حرب الخليج في : ١ - تهديد مصادر المياه العذبة لنهرى دجلة والفرات في كل من سوريا والعراق من خلال اقامتها للسدود عليهما من ناحية، وتلويث مياههما من ناحية اخرى، واعتبارها لهذين النهرين، نهرين وطنيين مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

٢ - عقد عدد من الاتفاقيات الامنية والعسكرية مع اسرائيل، اتاحت للاخيرة مجالا اوسع للحركة، وخاصة فى المجال العسكري واستخدمتها كلتا الدولتين فى الضغط على سوريا.

٣ - الاختراقات المستمرة للحدود العراقية، لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني فى الشمال العراقي.

رابعا - اطروحات التعاون الاقليمي المختلفة في المنطقة، والتي تبدد فى جوهرها الهوية والذاتية العربية، مثل السوق الشرق اوسطية، الشراكة الاوروبية المتوسطية وغيرها. وتبدو خطورة هذه المشروعات من الحديث عن احتمال ان يصبح التعاون الاقليمي فى الشرق الاوسط بديلا عن التعاون العربي. وان تحل الاطر الاقليمية محل الاطر العربية في هذا الشأن، معنى ذلك ذوبان الهوية العربية فى كيان اكبر واوسع ولا يعني هذا رفض التعاون الاقليمي، الاقتصادي او السياسي، وانما يعني ان هذا التعاون في ظل حالة التشتت العربية لن يمكن العرب من التعامل مع هذه التحولات من منطق القوة والاتحاد، بما ينطوي عليه هذا من ضياع للحقوق والمصالح العربية، والاكثر والاخطر من ذلك ضياع «الفكرة القومية» التي دفعت اجيال عديدة قبلنا حياتها ثمنا لتحقيقها

ولكي تكون الجولة القادمة، فى مسيرة التضامن العربي هي الجولة الاكثر فاعلية في اطار الجولات الاخرى المتعاقبة التى حالف بعضها النجاح، واصيب معظمها بالفشل، فانه لابد من قيامها على أسس ومبادىء محددة وواضحة حتى لا يتكرر السيناريو المتغير في التاريخ العربي وهو تكرار الاخطاء وعدم الاستفادة من الدروس، اهم هذه الاسس هي -

١ - المصارحة والشمولية والواقعية، المصارحة لتحديد اسباب ومصادر الخلل فى العلاقات العربية - العربية على اسس سليمة وصحيحة، والشمولية لتحديد منهج جديد للعلاقات بين الدول العربية يراعي

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٧/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التطورات الجديدة في البيئات، العربية والاقليمية والدولية، والواقعية حتى لا تأخذنا الشعارات والصيغ الخيالية التي تنهار في اول اصطدام لها بأرض الواقع، ولا تعني الواقعية الاستسلام للواقع، ولكنها تعني عدم إغفاله او تجاوز حقائقه

٢ ـ الانطلاق من الجامعة العربية، بمعنى ان تكون الجامعة اطارا لأي مبادرة للتضامن او المصالحة العربية، حتى لا تثير اي مبادرات فردية او ثنائية حساسيات معينة لدى بعض الاطراف. ولذلك فقد كان من الطبيعي ان ينطلق مشروع المصالحة العربية منها في ابريل ١٩٩٣، وهذا يقتضي تفعيل دور الجامعة عن طريق

أ ـ تعديل الميثاق، حتى يتلاءم مع التغيرات والتحولات الجديدة التي لم تكن موجودة حينما نشأت الجامعة العربية منذ نصف قرن وخاصة قاعدة الاجماع التي تتبع في اتخاذ القرارات في كل أجهزة الجامعة العربية

ب ـ اصلاح الجهاز الاداري للجامعة العربية، والتغلب على البيروقراطية الرائدة بها ووفاء الدول بالتزاماتها المالية تجاهها، حيث هناك ٩٨ مليون دولار متأخرات للجامعة لدى الدول الاعضاء

جـ ـ تفعيل الدور الاقتصادي للجامعة العربية فعلى الرغم من تعدد الاجهزة التابعة للجامعة العربية وتقوم على العمل الاقتصادي العربي المشترك، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوحدة الاقتصادية، مشروع السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، الاتحادات النوعية، مشروع منطقة التجارة الحرة العربية وغيرها، فانها مازالت معطلة، ومازال التعاون الاقتصادي العربي في حدوده الدنيا، ونظرة سريعة على التجارة العربية البينية يوضح ذلك، حيث بلغ نصيب الصادرات العربية البينية ٧,٣٪ من الصادرات العربية الكلية عام ١٩٩٠، في الوقت الذي تصل فيه الصادرات بين دول المجموعة الاوروبية الى ٥٦ ـ ٦٠٪ من اجمالي صادراتها، وبين الولايات المتحدة وكندا (النافتا) الى ٢٤٪ وبين دول الايفتا ١٤٪.

٣ ـ البناء فوق الجهود السابقة، وليس هدمها او اهمالها لاحداث التراكم التدريجي المطلوب مع الاستفادة من اخطائها والعمل على عدم تكرارها مرة اخرى

٤ ـ اعطاء الاهتمام الاكبر للعوامل البينية في عملية التضامن العربي، والبحث عن الاختلالات الهيكلية التي تحول دون تحقيق الطموحات العربية في الوحدة والتضامن، فقد جاء غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ليذكر بمجموعة من الحقائق، يبدو انها كانت منسية او متجاهلة أهمها: ـ

أ ـ ان الخطر الذي اعتاد العرب ان يقولوا ان مصدره خارجي، قد يجد له عناصر داخلية بالنسبة لدولة أو لعدد من الدول العربية

ب ـ ليس من الحكمة الاستخفاف بأي نزاع ينشأ بين طرفين عربيين مهما كان صغيرا على اعتبار انه أمر ثنائي حتى لا تتطور الامور وتطول تأثيراتها السلبية كل الدول العربية

٥ ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى، واحترام سيادتها على أرضها ومواردها الاقتصادية، وحق شعوبها في تحديد اهدافها الوطنية العليا في مجالات السياسة والاقتصاد بحرية تامة

٦ ـ عدم اللجوء الى القوة لحل الخلافات والنزاعات العربية، مهما كانت الظروف، وهذا يقتضي الاسراع بوجود آلية لفض المنازعات العربية، يكون اللجوء اليها ملزما، والانتهاء من إنشاء محكمة العدل العربية، وإقرار ميثاق الشرف العربي لترسيخ مبدأ حل الخلافات في اطار البيت العربي وعدم اللجوء الى المحاكم الدولية التي لا تراعي خصوصيات العلاقات العربية

٧ ـ التدرج، اي البدء بالممكن وطرق المجالات التي يبدو التعاون فيها اكثر سهولة والبعد عن إثارة الموضوعات الحساسة في المراحل الاولى، وهنا تبدو أهمية الجانب الاقتصادي، كأحد أهم العوامل التي تساعد على التضامن بما يوفره من مصالح مشتركة من ناحية، وتهيئته للظروف الملائمة للانتقال الى المجالات السياسية من ناحية أخرى.

## الاتحاد العربى لمنتجى الأدوية يناقش إقامة سوق دواء عربية مشتركة

# التكامل العربى فى مجال الدواء ضرورة فى المرحلة القادمة

**ناقش الاتحاد العربى لمنتجى الادوية خلال دورته الماضية التى عقدت فى عمان بالأردن ضرورة إقامة سوق دوائية عربية مشتركة لمواجهة الحملة الشرسة التى تتعرض لها الصناعات الدوائية العربية حاليا نتيجة تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية وملحقاتها وخصوصا حق الملكية الفكرية.**

وصرح د. مصطفى ابراهيم عضو مجلس ادارة الاتحاد والمفوض العام لشركة مصر للمستحضرات الطبية بأنه قد تمت مناقشة سبل اقامة سوق دوائية عربية مشتركة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لاستمرار بقاء الصناعة الدوائية العربية بعد تطبيق الجات.

وقال: إن الصناعة الدوائية العربية تحتاج إلى قيام صناعات للمواد الخام ومواد التعبئة والتغليف والمواد الأولية، وهو ما يحتاج إلى استثمارات ضخمة ويستدعى جهدا عربيا موحدا لمواجهة النفقات الباهظة لاقامة تلك الصناعات، وفى الوقت نفسه يمكن الاستفادة من المواد الوسيطة والمشتقات البترولية والنباتات الطبية المتوافرة فى انحاء العالم العربى.

واضاف ان الاتحاد العربى منذ انشائه فى عام ١٩٨٦ قام بعمل الدراسات العديدة حول هذا الموضوع باعتبار ان السوق العربية الدوائية المشتركة امر حيوى وينتظر فقط الاجراءات التشريعية والارادة السياسية للتطبيق لتصبح الدول العربية وحدة إنتاجية واحدة للصناعات الدوائية ويمكن أن تكون نواة لاقامة السوق العربية المشتركة.

واشارت احدث الدراسات التى قام بها الاتحاد إلى أن الدواء العربى يغطى ٤٠٪ من احتياجات السكان العرب وتمثل الصناعة المصرية وحدها ٦٠٪ من حجم الصناعة العربية حيث تضم مصر ٢٨ مصنعا (عاما، خاصا، ومشتركا) ويحوز الدواء المصرى قبول المستهلك العربى، ويتم تسويقه عن طريق وكلاء فى بعض الدول مثل السعودية واليمن والاردن أو عن طريق المؤسسات الحكومية مثل سوريا والعراق.

وقد اقترحت الدراسة انشاء شركات دوائية عربية مشتركة فى مجال تصنيع المواد الخام الدوائية والتغليف والتعبئة وتصنيع الدواء، وايضا التركيز على قيام مراكز بحثية على مستوى عال لمواجهة التطور العلمى المذهل فى هذا المجال.

وركزت الدراسة على ضرورة توحيد أساليب التسجيل فى الدول العربية، وان تكون الأولوية للدواء العربى فى كل مكان.

### زيادة الاستهلاك

وفى دراسة اعدها د. أحمد شوقى جنيدى عميد كلية الصيدلة بجامعة عين شمس أوضح ان تاريخ التصنيع الدوائى بمصر يعود إلى عقد الثلاثينات حيث بدأت مصر بتصنيع الدواء لأول مرة ثم تبعتها بعض الدول العربية الأخرى ولكن بشكل محدود، وقد تضاعف حجم الانتاج الدوائى العربى من ٢٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ووصل إلى ٨١٥ مليون دولار عام ٨٧ وحوالى ١.٣ مليار دولار عام ١٩٩٣.

ويرجع العامل الرئيسى لزيادة الانتاج إلى ارتفاع استهلاك المواطن العربى من الأدوية بفعل تحسن مستوى المعيشة حيث تضاعف استهلاك المواطن العربى من الادوية خلال العقدين السابقين من ٥.٦ دولار عام ١٩٧٥ إلى ١٢ دولارا تقريبا عام ١٩٩٣، وبذلك تضاءلت نسبة تغطية الانتاج العربى الدوائى للاستهلاك رغم زيادة معدلات الانتاج التى بلغت مايقارب خمسة اضعاف انتاج ١٩٧٥ كما ارتفع نصيب المواطن العربى من الصناعة الدوائية من ٢.٥ دولار عام ١٩٧٥ إلى ٤.٤ دولار عام ١٩٨٧ ووصل إلى ٥.٥ دولار، عام ١٩٩٣.

وقد أدى الحصار المفروض على العراق إلى تدهور انتاجه من الدواء وهو الذى كان ينتج قبل الحصار حوالى ١٢٪ من الانتاج الدوائى العربى وبما يعادل ١٦٥ مليون دولار.

وتوقعت الدراسة زيادة الانتاج الدوائى العربى إلى حوالى ٣ مليارات دولار تقريبا مع بداية القرن القادم لتغطى حوالى ٤٧٪ من الاستهلاك المتوقع للوطن العربى والمقدر بحوالى ٦.٤ مليار دولار بزيادة سنوية قدرها ٦٪.

وعلى مستوى الدول فقد تمكنت بعض الدول العربية من تغطية نسبة مرتفعة جدا من استهلاكها تضاهى النسبة التى حققتها الدول المتقدمة فى هذا الخصوص حيث استطاعت مصر تغطية حوالى ٩٣٪ من استهلاكها وتغطى المغرب حوالى ٨٥ من استهلاكها الدوائى اما سوريا فانها تكتفى بنسبة ٧٥٪.

كذلك استطاعت لبنان تغطية حوالى ٣٠٪ من احتياجاتها من الادوية، والاردن ٤٠٪ بينما تغطى كل من اليمن والسعودية والامارات حوالى ٣٠٪ من استهلاكها المحلى.

### الجات

وبالنسبة لاتفاقية الجات وتأثيرها على الصناعات الدوائية العربية اشارت الدراسة إلى أن التطبيق الفورى للاتفاقية سوف يزيد اسعار الكثير من المستحضرات المتداولة فى السوق فعلا إلى ستة أضعاف السعر الحالى نظرا لزيادة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاما. لذلك اقترحت الدراسة ان تتعامل الدول العربية مع الاتفاقية مثل تلك الدول التى لها نفس ظروفنا الاقتصادية مثل الهند والصين التى تعارض التطبيق الفورى لبراءات الاختراع، وتطالب بحق التصنيع الاجبارى لمستحضرات الشركات

الخاصة وكذا المساهمة المادية والفنية فى الأبحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات والتى تمنح للدول النامية وفقا للاتفاقية وهو ماقررته مصر أخيرا وحسمت الخلاف حوله

تحقيق:
عبد المحسن سلامة

المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨/٥/١٩٩٧

# المخاطر الاقتصادية والطموحات النيابية



د. محمد عبد الآخر

اعرب نواب مجلس الشعب عن أملهم في ان تسهم مقررات مؤتمر القاهرة للبرلمانين العرب فى تحقيق الحلم بإقامة السوق العربية المشتركة مؤكدين ان التطورات التى يشهدها عالم اليوم تستدعى ان تسرع دولنا العربية خطاها فى هذا المجال بعيدا عن كل الخلافات او التحفظات التى كانت تحول من قبل دون تحقيق مثل هذه الطموحات الوحدوية.

وقال النواب ان التكتلات الاقتصادية العملاقة التى يشهدها عالم اليوم كذلك المشروعات الاقليمية المختلفة اضافة لاتفاقية التجارة العالمية الحرة المعروفة اختصارا باسم «الجات» سوف تؤثر سلبيا على الاقتصاديات العربية بشكل غير مسبوق إذا ما استمرت الاوضاع والخلافات دون حسم أو تجاوز

واشاروا إلى أن التعاون العربى من شأنه ان يجعل من منطقتنا العربية قوة اقتصادية لايستهان بها نظرا لتنوع مواردها الاقتصادية وتزايد وتنامى قدرتها الصناعية ومنتجاتها المنافسة مؤكدين أن الاسواق العربية وحدها قادرة على تنشيط هذا الاقتصاد وتقويته

وقال النواب أن الاختلافات المطروحة فى الرؤى نتيجة تفاوت معدلات الدخول مابين الدول العربية جميعها من شأنها أن تكون أحد عناصر القوة، وليست مثلما يتخيل البعض أحد عناصر الفرقة . مطالبين بأن تكون السوق العربية المشتركة هى البداية الحقيقية ليس فقط لتبادل الانتاج ولكن لانتقال رؤوس الاموال والسماح بحرية انتقال الافراد بين ارجاء الوطن بعدما أصبحت اسواق العمالة العربية مقصورة على القادمين من دول جنوب شرق آسيا فى الوقت الذى تعانى فيه دول عربية كثيرة من مشكلات البطالة المتفشية بين أبنائها رغم كونها عماله مدربة ومؤهله للتعامل مع كل الانماط والمجالات الحرفية والصناعية والانتاجية الأخرى.

وأشاروا إلى أن تمسك دولنا العربية بمثل هذا المقترح من شأنه أن يساعد على تحقيق التضامن العربى المفقود.. والذى حرص الجميع على التأكيد عليه رغم وجود معوقات كثيرة حالت بشدة دون ان يتحقق خلال الفترات الماضية.

وأكد النواب أن المتغيرات المطروحة

## أحمد البطريق

على الساحة والمتعلقة بتعثر مسيرة السلام من شأنها ان تكون دافعا حقيقيا للوصول إلى هذا الهدف محذرين من خطورة استمرار حالة الفرقة الاقتصادية في ظل المحاولات الاسرائيلية العديدة لاختراق الاسواق العربية من خلال مايسمى بعمليات التطبيع.

فالنائب محمد عبد الآخر قال ان مقررات القمة البرلمانية التي عقدت بالقاهرة قد جسدت الآمال العربية التي يرددها المواطن البسيط متمثله فى التأكيد على التضامن العربي، كذلك حتمية قيام السوق العربية المشتركة بعدما استشعر الجميع أن الأجواء العالمية تحمل فى طياتها العديد من المخاطر، سواء كانت متعلقة بالتكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وفى منطقة شرق آسيا، كذلك للاتفاقات الاقليمية الأخرى وما يتردد حول الشراكة المتوسطية.

وقال الدكتور محمد عبد الآخر ان الدول العربية قادرة على تحقيق طفرة غير مسبوقة في المجالات الاقتصادية نظرا للتنوع الشديد فى مواردها الاقتصادية مؤكدا أن قيام السوق العربية من شأنه أن يكون عاملا حاسما في تحقيق التضامن العربى ويكون مقدمة حقيقية للتوحد السياسى الذى يعد الأمل لكل أبناء الوطن وقال النائب أحمد أبوزيد زعيم الأغلبية بمجلس الشعب وعضو الشعب البرلمانية المصرية المشاركة فى اعمال المؤتمر: ان الظرف الذى يمر بأمتنا العربية من شأنه أن يهدد مسيرتها واستقرارها وأن السوق العربية المشتركة باعتبارها خطوة اساسية على الطريق التوحد العربى تعتبر البداية الحقيقية لتفادي كل المخاطر المحدقة بالوطن. وقال أن التوحيد بضرورة قيام السوق العربية المشتركة، كذلك التأكيد على التضامن العربى كأهم المقررات التى صدرت عن المؤتمر انما تعنى أن ممثلى الشعوب العربية يؤكدون على أن العمل العربى المشترك هو المخرج وهو الملاذ الوحيد لتفادى مخاطر عديدة باتت تهدد كيانه فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والاتفاقات الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط. كذلك ما يجرى تخطيطه من محاولات هيمنه على المنطقة فى ضوء التعاون التركى الاسرائيلى

# كلمة اليوم

## السوق الحرة مع سوريا .. والسوق العربية المشتركة

الوحدة التي يريدها اى شعب مع شعب أخر او مع شعوب اخرى لابد لهـا من شروط تعتبر من كلاسيكيات السياسة منذ زمان قديم. وهذه الشروط أربعة لابد من توافرها لاتمام هذه الوحدة. و هي : الترابط المكاني، والتكامل الاقتصادي ، والتجانس الثقافي، والصالح السياسي المشترك. واذا تعذرت عوامل اتمام الوحدة المنشودة.. يكون البديل عنها شكلا من أشكال التعاون ، وأهم هذه الاشكال هو التكامل الاقتصادي، وهو ما تنشده الشعوب العربية فيما بينها، واذا تعذر ذلك ايضا يكون البديل هو السوق العربية المشتركة الذى يعمل على إحيائها الرئيس محمد حسني مبارك، ونلاحظ ذلك فى احاديثه التى يؤكد فيها على اهمية السوق العربية المشتركة، وهذه السوق هى حلم عربي قديم، وسبقتنا أوربا فى الحديث عنه، ولكن سبقتنا أوربا فى تنفيذه وانشاء دول السوق الاوربية المشتركة ثم بعد ذلك تطورت هذه السوق لتصبح الاتحاد الاوربى. وهذه الدول لم تقم بعمل واحد فى هذا الصدد، الا بعد استفتاء تقوم به كل دولة على حدة، حتى يكون ذلك هو ارادة شعوب وليست ارادة حكام أو احزاب فى السلطة. لذلك نرى أن الرئيس مبارك يكرر الدعوة الى انشاء السوق العربية المشتركة. وتبادلت مصر الرأى مع شقيقاتها من الدول العربية ، وتم الاتفاق عليه مع بعض الدول التى بينها وبين مصر لجان عليا مشتركة. مثل سوريا والمغرب والاردن. والسعودية والامارات وتونس . وليبيا ولبنان والهدف من ذلك هو ازدهار حركة التجارة بين هذه الدول فى المجال الاقتصادي، وزادت حركة التعامل مع بعض هذه الدول الى عشرة أضعاف مثلما حدث اخيرا بين مصر والمغرب.. فبعد أن كان التعامل الاقتصادى هو فى حدود ٢٠ مليون دولار.. أصبح فى حدود ٢٠٠ مليون دولار. وذلك بعد عقد اللجنة المشتركة العليا التى رأسها كل من الرئيس مبارك و العاهل المغربى الملك الحسن الثاني. كذلك اتفق الجانب المصرى والسورى فى اجتماع اللجنة المشتركة الاخير على انشاء مناطق حرة بين البلدين. والهدف هو تنشيط التجارة بين الدولتين الشقيقين. كما أن الدكتور الجنزورى رئيس مجلس الوزراء تحدث عن أهمية ذلك عقب عودته من رحلته الاسيوية التى زار خلالها الصين وماليزيا وسنغافورة وابو ظبى. وتحدث عن النهضة الاقتصادية فى الدول المشهورة بالنمور الاسيوية . التى كانت أربع دول، وأصبحت الآن سبع دول ، منها الصين التى بلغت أعلى معدل فى النمو الاقتصادى، وهذه الدول هى اليابان، وكوريا، و تايوان. وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا واندونيسيا، وهذه الدول كانت مصر تسبقها فى النمو الاقتصادى منذ عدة عقود وكان مستوى المعيشة فى مصر أعلى وأفضل الا انها حققت نهضتها وتقدمها الاقتصادى منذ فترة وجيزة وبعد تحسين وجودة منتجاتها الصناعية التى تجعلها قادرة على المنافسة فى الاسواق العالمية. لذلك فمصر تدعو دائما وترحب دائما بانشاء السوق العربية المشتركة، وانشاء المناطق الحرة بين شقيقاتها العربيات وترحب بقرار اللجنة العليا بيننا وبين سوريا الذى اتخذ اخيرا لانشاء منطقة حرة بين مصر وسوريا.

# منطقة التجارة العربية الحرة.. الخيار الوحيد لمواجهة النظام العالمي الجديد

بذلت الدول العربية خلال السنوات الخمسين الماضية، العديد من الخطوات التي تهدف لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال التعاون المشترك سواء الجماعي أو الثنائي أو التجمعات الاقليمية، إلا أن هذه الخطوات لم تحقق التكتل المأمول والمنشود، وكان السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي مع العالم الخارجي أعمق وأسرع من التكامل العربي.

ولاشك أن مستقبل العالم العربي مرهون بقدرته على تنظيم أموره وأوضاعه الاقتصادية وتطوير مؤسساته القومية وتنويع السياسات الخارجية لتتكيف مع التطورات العالمية والانتقال بالعلاقات الدولية إلى مرحلة الفعل بدلا من رد الفعل وصياغة علاقات أفضل متوزانة وبخاصة مع أوروبا واليابان والصين والنمور الاسيوية والانفتاح عليها بشكل أوسع وليس أمام العالم العربي من سبيل لتحقيق ذلك إلا بالتكتل والتكامل والتنسيق وتوحيد السياسات وتوحيد لغة التفاوض

ويجمع عدد كبير من الاقتصاديين العرب على أن اول ما يجب عمله الآن هو تطبيق اتفاقية الجات بكامل نصوصها مع استبعاد ما تضمنته من نصوص ومراحل انتقالية بدول العالم العربي وبعضها البعض وفتح الحدود بينهم ورفع الحواجز الجمركية

وأكدوا ضرورة أن تبدأ التجربة الاقتصادية العربية من الآن بنفس نصوص اتفاقية الجات لتكون جات عربية يمكن من خلالها اعادة تأهيل الاقتصاد العربي لمواجهة تحديات الجات العالمية والبداية الصحيحة لجات عربية هو انشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

وتؤكد دراسة مهمة قدمت لندوة التجارة والاستثمار التي عقدت مؤخرا بالجامعة العربية أن تجارب الماضي تبين أن التجارة العربية - العربية لن تنمو إلا إذا رفعت من أمامها جميع الحواجز والعوائق ورفعت عنها جميع الرسوم والجمارك، ونجاح المنطقة الحرة الكبرى مرهون بتحقيق ذلك لتكون نواة لسوق عربية بلا حواجز أو قيود

وأشارت الدراسة إلى أن التجارة العربية - العربية لم تتجاوز سوى نسبة ٨٪ من حجم التجارة العربية الخارجية عام ١٩٩٤، كما لم تتجاوز هذه النسبة ١٠٪ في أحسن حالاتها خلال الفترة من ٨٠ إلى ١٩٩٠ وهو ما يشير إلى اتجاه التجارة العربية - العربية للانخفاض بنفس معدلات انخفاضها في مواجهة التجارة الدولية

وقد تعمق التوجه المحلي في العالم العربي على حساب التوجه القومي حيث تتجه دوله إلى الاقليمية ويساعد ذلك النزاعات العربية وتصدع التضامن العربي الذي أصبح في أدنى صوره ومستوياته.

ويرجع ضعف التجارة العربية - العربية لسبب غياب التنسيق في السياسات الاقتصادية واختلاط النظم الاقتصادية التي تضعها بعض الدول العربية طوال العقود السابقة والقيود التي فرضت على تجارة التصدير والاستيراد وبسبب الرسوم والضرائب الجمركية وفرض القيود على تحويل العملة وتعدد أسعار الصرف وضعف التنوع في المنتج العربي.

وتستوجب التغلب على تلك العقبات أن ترفع جميع المعوقات القانونية وأن تكفي كل الاجراءات المعوقة للتجارة العربية العربية والمعوقة لجذب الاستثمارات العربية. واعطاء مزيد من حرية الحركة وانتقال رؤوس الاموال وانتقال الافراد.

والتكامل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه إلا بتنمية مستقلة تعتمد على مشروعات متكاملة انتاجيا وتجاريا تهدف لاشباع حاجات المواطن العربي وتضع المصلحة القومية الواسعة فوق المصلحة الاقليمية الضيقة، فإذا تمكنت الدول العربية من تحقيق ذلك فستكون بلا شك لها بقدرة على التكامل مع السوق العالمية وأمامهم خيار واحد لتحقيق التكامل الاقتصادي وهو خيار التكتل والتجمع وإقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى لمواجهة النظام العالمي الجديد ويجب أن تكون كل دولة سوقا واسعة لهذه التجارة لتسبق «الجات»

**نصر زعلوك**

المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١/٥/١٩٩٧



# نحو سوق عربية مشتركة

# الخيارات الاقتصادية لمواجهة عصر التكتلات

□ لن يسمح العالم الجديد، الذي يتشكل الآن، للكيانات الصغيرة للهمشة بأن تحيا فيه، والعالم من حولنا يستكمل في السنوات القليلة الباقية من القرن، إنشاء كيانات اقتصادية كبرى، تحيط بالمنطقة العربية، فعلى الضفة الأخرى من المتوسط، سوف تستكمل أوروبا بناء أوروبا الموحدة، والتي تضم سوقا هائلة تقارب الـ ٨٠٠ مليون نسمة، وتراثا من الصناعة، وآفاقا للنمو مع بلدان أوروبا «الشرقية» السابقة، التي تندمج فيها تدريجيا، لتشكل ما يكاد يكون قارة كاملة مغلقة على نفسها، وإلى الغرب وعبر الأطلسي تستكمل الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء منطقتي التجارة الحرة بينها، وبين كندا والمكسيك، ومنطقة أخرى بينها وبين دول أمريكا اللاتينية، ومنطقة ثالثة بينها و بين دول شرق آسيا، ومجموعة دول الباسيفيك، يحدث هذا الأداء العالمي، والمنطقة العربية تشهد فقدانا لمصداقية جميع المشروعات التي استندت على قاعدة سياسية، مفادها استمرار عملية السلام، فمنذ تولي بنيامين نيتانياهو السلطة في إسرائيل منذ عام كامل، أصبح الحديث عن استمرار عملية السلام نوعا من المقامرة الحمقاء.

ولقد كنت، ولسنوات طويلة، من الذين تحدثوا عن يقين، بضرورة التكامل العربي، باعتباره واحدا من أهم أسس القوة العربية في مواجهة التطورات العالمية، وشهدت عبر سنوات طويلة مع جيلي، الإجهاضات التي حدثت للمشروعات العربية و التصدعات السياسية التي عاشتها المنطقة العربية، و الحساسيات البينية التي عاقت وعرقلت كثيرا من المشروعات المشتركة، إلا أن المنطقة العربية في العقد الأخير، بدأ يتبلور فيها أداء سياسي، تخلص من الحساسيات القطرية التاريخية القديمة، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنني أرى ضرورة استناد أية محاولة جديدة لإنشاء سوق عربية مشتركة، إلى قاعدة سياسية صلبة، يكون لها فضل المبادرة والمبادأة، ولكيلا نضيع الممكن طلبا للمستحيل، فإنني أرى أن هناك أربعة قطاعات أساسية جاهزة، لكي تكون بمثابة القاطرة التي تجذب التكامل العربي، فهي قطاعات اقتصادية محورية، يمكنها تحقيق طفرة في الاقتصاديات العربية، وتصلح كذلك للتمهيد للسوق المشتركة، دون تكاليف كبيرة على الدول العربية.

## قطاع الثقافة

من بين مستويات عديدة للتفاعل العربي - العربي، يظل المستوى الثقافي هو الأعمق والأكثر إتساعا في كثافة وحجم هذه التفاعلات - وعلى ذلك - فإن الدعوة إلى التركيز على تنشيط ودعم التكامل الثقافي العربي من خلالها والبدء به، تنسجم مع أي تفكير عملي في موضوع التكامل العربي العام، والمجالات الثقافية التي يمكن اقتراح وسائل وطرق عملية لتحقيق التكامل العربي كثيرة ومتنوعة، وفي مقدمتها مجال التعليم، الذي يمكن اعتباره القاعدة التي تقوم عليها الثقافة، بل والمستقبل العربي كله، لأنه هو وحده الإمكان الحقيقي لتطوير وعي عربي مشترك بين أبناء الجيل، الذي سيقود العالم العربي في القرن المقبل، ومن هنا تظهر الحاجة إلى إعادة صياغة برامج ومناهج التعليم العربية، لكي تكون مواكبة للتطورات العلمية المذهلة، التي يعيشها العالم اليوم، ومن ناحية ثانية، دافعة إلى مزيد من تعميق المعرفة والوعي لدى أبناء كل بلد عربي، ولن يمكن تحقيق هذا، دون تأكيد مناهج التعليم الجديدة على الروح النقدية والعلمية، وتشجيع الابتكار والمبادرة العلمية، ولن يمكننا تحقيق ذلك دون إدراك أن هناك استثمارا مطلوبا في العملية التعليمية، وأن العملية التعليمية أصبحت صناعة ضخمة ناتجها هو توسيع قاعدة المتعلمين، ذوي التراكم المعرفي، والخبرات، والمهارات، القادرة على تطوير الأداء والعمل في مجتمعاتها.

وفي مجالات الأدب والإعلام والسينما والمسرح، لا بديل أمام العرب الطامحين، إلى خلق تكامل ثقافي عربي حقيقي، سوى إبداع مزيد من القنوات، للتواصل والمشاركة، وتكوين شركة عربية مشتركة للنشر، وتوزيع الأعمال الأدبية والمسرحية على امتداد السوق العربية الواسعة، بأسعار اقتصادية، للإسهام في حركة التنوير والتثقيف لدى المواطن العربي العادي، ليكون قادرا على فهم المتغيرات من حوله، والتعامل مع العالم الجديد/

## النفط العربي

يمثل النفط بالنسبة للمنطقة العربية، السلعة الأكثر حيوية واستراتيجية، والأعلى مردودا اقتصاديا، وتمتلك المنطقة العربية ما يزيد على ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي للنفط، و٢١٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وتؤكد التقارير الدولية، أن حجم الاحتياطيات والإنتاج في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، عمره لن يزيد على عشر سنوات، وهو الأمر الذي لن يجعل في العالم منتجين كبارا للسلعة الأكثر حيوية، سوى البلدان العربية، وبعض دول الأوبك، كفنزويلا، وإيران، وبعض بلدان وسط آسيا، إضافة إلى المكسيك، هذا الواقع يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا القطاع ربما يمثل قطاعي الفحم والصلب، اللذين استند إليهما التكامل الأوروبي، لأن هذا القطاع يتيح فرصا لإقامة صناعات كبرى، تعتمد على المشتقات البترولية، بدلا من الاكتفاء بتصدير النفط في شكله الخام، بما يعنيه ذلك من مردود اقتصادي، نتيجة للفارق الهائل بين سعر برميل النفط الخام، وسعر ذات البرميل المصنع، وبما يعنيه ذلك من تحقيق قفزات تكنولوجية محسوسة، مع اكتساب الخبرة في عمليات التصنيع، إن صناعات كالألومنيوم والأسمدة، وتسييل الغاز، واللدائن، والبتروكيمياويات، باشتقاقاتها غير العضوية، تفتح بابا هائلا للمنطقة العربية، لدخول عالم الصناع والمصدرين الكبار، خاصة مع وجود سوق هائلة في آسيا وإفريقيا، تستطيع أن تستهلك كل هذا الإنتاج، إن التكامل في هذه الصناعات وتنويعها، وتبادل إقامتها، هو المدخل إلى عملية التعميق الصناعي، التي تمهد الطريق العربي لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي.

## صناعة المعلومات

تعد صناعة المعلومات، سواء المتعلق منها بصناعة الأجهزة والحاسبات، وأدوات الاتصال، والتخزين من أقراص مرنة وصلبة، أو المتعلق منها بصناعة البرامج والتطبيقات المختلفة، واحدة من صناعات العصر والمستقبل، وهي لم تعد من قبيل الرفاهية، بل صارت واحدة من عوامل التنمية والتغيير، التي لا غنى عنها لأي مجتمع معاصر، والحاجة إليها في الدول النامية، أكثر إلحاحا وأشد نفعا، وهي وفق دراسات البنك الدولي، المدخل الوحيد المتاح لها، للخروج من عنق الزجاجة، للانطلاق نحو التنمية بأقل تكاليف. وصناعة المعلومات صناعة متكاملة، تستند إلى ثلاث دعامات أساسية، يرتبط كل منها بالأخرى، هي: نظم الحاسبات الآلية، أو أجهزة الكمبيوتر بكل تطورها التقني، وصناعة البرامج، وشبكات المعلومات، التي تربط الأفراد والمؤسسات، وتطور كل من الدعامات الثلاث، مرتبط بتطور الأخرى، بل وتدفع كل منها الأخرى نحو التطور والتكامل.

وعلى الرغم من أن صناعة المعلومات قد اكتسبت أرضا واسعة في المنطقة العربية، إلا أن الاهتمام العربي بصناعة المعلومات، ينحصر في دعامتين. هما: صناعة البرامج، والاتصال بشبكات المعلومات، إلا أن هذا الاهتمام يحتاج إلى مزيد من التدعيم، من خلال الاهتمام بالشق المادي الأهم، وهو صناعة الإليكترونيات الدقيقة، و أجهزة الحاسبات الآلية، وليست هناك إحصائيات موثقة حول حجم سوق الحاسبات الآلية الشخصية في العالم العربي، وأرجح التقديرات، ترجح أن حجم السوق يتراوح ما بين ٦٠٠ و٩٠٠ مليون دولار على مستوى العالم العربي، وتزيد سنويا بمعدل ١٥٪، وهذا يعني أن التفكير في هذه الصناعة، سوف يجد له سوقا رائجة في جميع البلدان العربية، و المتصور أنه عند تحرير سوق صناعة المعلومات العربية بمكوناتها الثلاثة، أن يتكامل أكثر من بلد عربي في مكونات الحاسب الآلي، على أن يتم تبادل هذه المكونات بعيدا عن القيود الجمركية، و العوائق الإدارية، وبالتالي تتحقق المنفعة العامة العربية، والمنفعة الخاصة القطرية، أما صناعة البرامج العربية، فهي تواجه مشكلات عديدة، لعل أبرزها، أنها قائمة على اجتهادات فردية من هذه الشركة، أو تلك، وأنها تستند إلى أسواقها المحلية، مما لا يساعد كثيرا انتشارها، وبالتالي فإنها تواجه مشكلات في التسويق، وفي الحصول على عائد

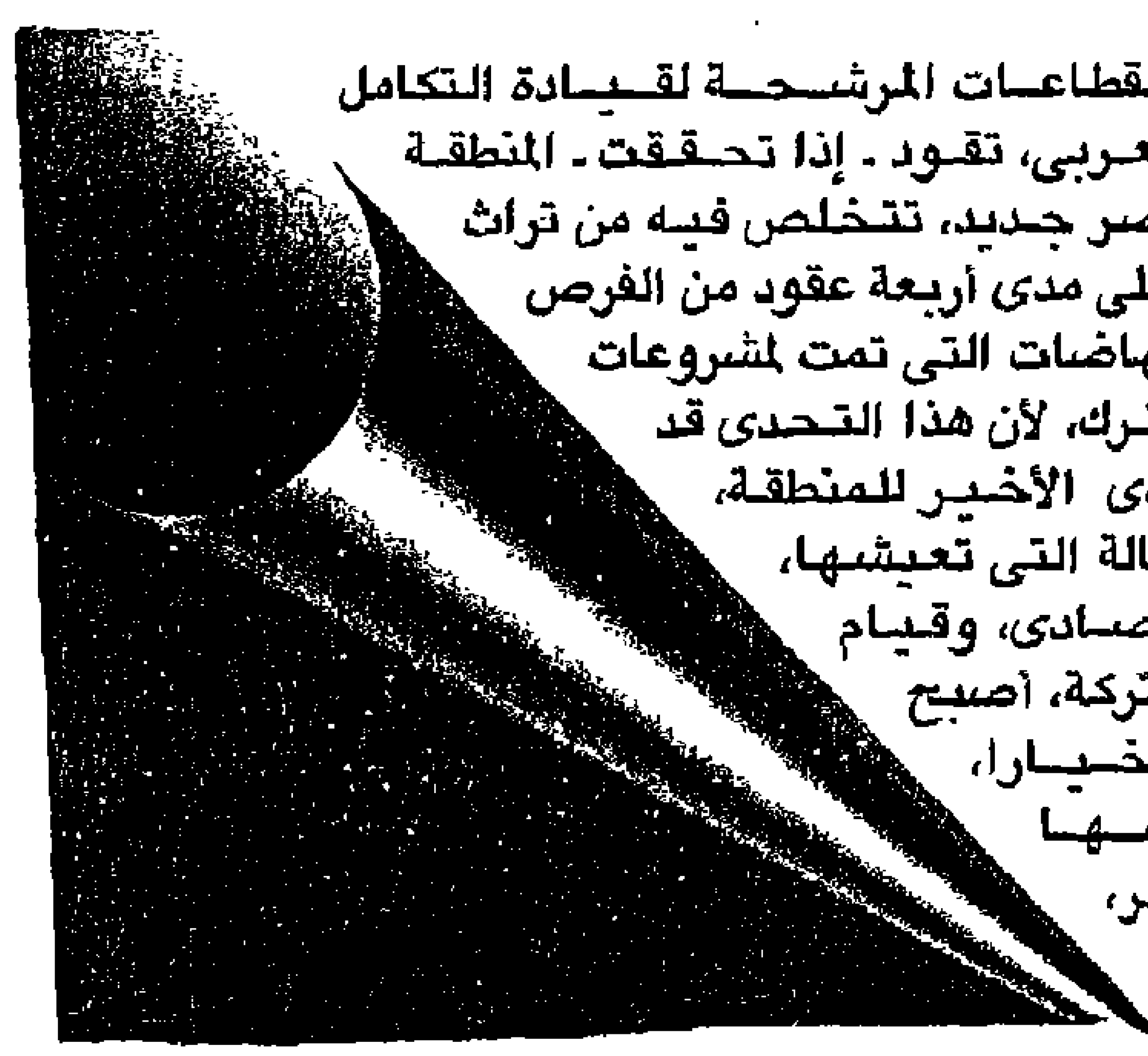
مناسب، يمكن أصحابها من تطويرها، ناهيك عن المشكلات الأخرى المرتبطة بالحفاظ على الملكية الفكرية، وعمليات النسخ غير القانونية، وهى أمور لن يمكن تجاوزها، إلا من خلال منظور متكامل، يجعل من السوق العربية الواسعة، مجالا لكل المنتجات العربية.

## البنية الأساسية

لا جدال فى أن وجود بنية أساسية متطورة، تربط مجموعة من الدول، يمثل أحد العوامل الحاسمة فى تطوير العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، لأن البنية الأساسية المترابطة، تؤدى إلى تسهيل حركة السلع وعناصر الإنتاج، وتخفيض تكلفة النقل، والتأمين على الأشخاص والسلع بين هذه الدول، فضلا عن أنها فى النهاية توجد تشابكا صحيا كبيرا فى المصالح الاقتصادية بين الشعوب، والحكومات والدول العربية، أكثر ما تكون احتياجا لتطوير البنية الأساسية، فيما بينها، كشرط ضرورى لتطوير العلاقات الاقتصادية بينها بشكل سريع، بدلا من الوضع الراهن، الذى لا يتجاوز فيه حجم التجارة بين الدول العربية ٨٪ من إجمالى تجارتها الخارجية، ولا يتعدى حجم التدفقات الاستثمارية العربية إلى الدول العربية نسبة ١٥٪ من إجمالى التدفقات الاستثمارية إلى الخارج، ومن المؤكد أن عدم توافر البنية الأساسية المتطورة التى تربط الدول العربية ببعضها البعض، يشكل أحد العوامل المؤثرة سلبيافى حركة التجارة العربية - العربية، وعلى حركة الأشخاص وتجارة الخدمات.. وبالتالى، فإنه من الضرورى أن تسعى الدول العربية، لتحقيق طفرة هائلة فى البنية الأساسية التى تربط بينها، إذا كانت تسعى لتحقيق تطور اقتصادى حقيقى، وعلى طريق تحقيق هذا الهدف، يمكن للدول العربية أن تعمل على تطوير الخطوط الملاحية، والطرق البرية، والخطوط الجوية فيما بينها، وكذلك تنشيط مشروعات الربط الكهربائى، والتعاون فى مجال الطاقة، وهناك موانىء عربية مؤهلة لكى تصبح أجزاء فى حلقة وصل عربية متكاملة لحركة تجارة الترانزيت بين الشرق والغرب، وبين أوروبا وإفريقيا، فهناك موانىء تونس، والجزائر، وليبيا، وموانىء الإسكندرية وبورسعيد، وسفاجا، وجدة، وينبع، ودبى، وأبوظبى، واللاذقية، وطرطوس، وحتى يمكن لهذه الموانىء أن تلعب دورا فى تسهيل حركة التجارة العربية مع العالم الخارجى، فإن ذلك يستدعى درجة عالية من التنسيق والتطوير، لتصبح هذه الموانىء مرتكزات رئيسية لحركة التجارة العربية، وفيما يتعلق بشبكة الطرق البرية، فهناك الطريق البرى الذى يربط كل دول شمال إفريقيا العربية، والذى يبدأ من مدينة العيون فى المملكة المغربية، وينتهى فى القاهرة، ويبلغ طوله ٧ آلاف كيلومتر، وتبلغ تكلفته ٨٥٠ مليون دولار، واستكمال هذا الطريق، بعد أن أنجزت مصر الجزء الخاص بها حتى حدودها مع ليبيا، سوف يربط بلدان الشمال الإفريقى، ببلدان الخليج وسوريا، والعراق، ولبنان، ومنها إلى تركيا وآسيا وأوروبا، وفى الإطار نفسه، فإنه يمكن أن يؤدى خط سكك حديدية من المغرب إلى مصر، ومد خط لربط دول المشرق العربى والسعودية، مع ربط الخطين عن طريق العبارات، أو الأنفاق والجسور عبر خليج العقبة، إلى تحقيق نتائج مبهرة فى تسهيل حركة الأشخاص والسلع بين الدول العربية من أقصى المغرب العربى، إلى أقصى المشرق العربى.

وبالنسبة للربط الكهربائى بين الدول العربية، فهو مشروع ذو جدوى اقتصادية عالية، يتيح إمكانية تبادل الاستفادة من فائض الطاقة، بشكل يؤدى إلى توفير الطاقة، وتخفيض حجم احتياطى الطاقة، الذى تضطر كل دولة لإنتاجه، للوفاء بمتطلباتها، ومن المؤكد أن وفرة الطاقة عبر الربط الكهربائى، سوف تخلق ظرفا لتأسيس استثمارات جديدة، دون مخاوف فيما يتعلق بالاستثمار فى صناعات مستهلكة كبيرة للطاقة.

□□□



ولعل هذه القطاعات المرشحة لقيادة التكامل الاقتصادى العربى، تقود - إذا تحققت - المنطقة العربية إلى عصر جديد، تتخلص فيه من تراث تجارب مضت، على مدى أربعة عقود من الفرص الضائعة، والإجهاضات التى تمت لمشروعات عمل عربى مشترك، لأن هذا التحدى قد يكون هو التحدى الأخير للمنطقة، للخروج من الحالة التى تعيشها، فالتكامل الاقتصادى، وقيام سوق عربية مشتركة، أصبح ضرورة وليس خيارا، ضرورة يفرضها الواقع والعصر، والعالم من حولنا.

# المطالبة بدور اكبر لصناديق التمويل العربية لدعم السوق المشتركة

□ كتب خالد حسن:

طالب خبراء الاقتصاد العرب بدعم الدور الذى تلعبه مؤسسات التمويل العربية خلال المرحلة القادمة فى اطار مشروع اقامة السوق العربية المشتركة.

وأكد الخبراء ان الفترة الحالية تشهد ازدهارا فى التعاون العربى المشترك فى المجالين التجارى والاقتصادى.

واشاروا الى زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية من 7٪ اوائل التسعينات الى 9,2٪ عام 96 وكذلك صدور البرنامج التنفيذى فى فبراير الماضى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى على مراحل سنوية متدرجة طبقا لجدول زمنى لمدة 10 سنوات.

أكد عبد الرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ان هناك بالفعل بعض المعوقات التى تحد من الارتفاع النسبى للمبادلات التجارية العربية حتى الآن ويمكن تصنيفها الى عدة مجموعات بعضها يتعلق باختلاف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وتشابه المنتجات العربية ويمكن التغلب على هذه المجموعة من المعوقات عن طريق تطوير السياسات والانظمة الاقتصادية وتحركها نحو اقتصاد السوق والمجموعة الثانية من المعوقات تتمثل فى القيود التجارية والنقدية حيث تتخوف بعض الدول العربية من التأثير السلبى لتحرير وتنمية التجارة مع الدول العربية ويمكن معالجة هذه القيود من خلال مشروع منطقة التجارة الحرة العربية وتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى والتصحيح الهيكلى فى الدول العربية اما المجموعة الثالثة من المعوقات فتتركز فى محدودية الطاقات الاستيعابية للاسواق والاستثمار وهذه ستتلاشى تدريجيا بفعل التطور الاقتصادى فى الاجل الطويل بالدول العربية.

واضاف السحيبانى ان هناك ايضا بعض المعوقات المتعلقة بكفاءة التجارة العربية فى المجالات المؤثرة على التجارة مثل النقل والتعقيدات الادارية وغيرها حيث ان هناك جهودا مستمرة على المستوى العربى لرفع كفاءة التجارة من خلال معالجة هذه المؤثرات.

ومن ناحية اخرى اكد منذر الزنايدى وزير التجارة التونسى انه رغم جميع الجهود المبذولة من جانب الدول العربية الا انه لايزال نصيب العالم العربى فى التجارة العالمية محدودا نظرا لعدم تنوع هيكل الصادرات العربية مع سيطرة المواد المصنعة على وارداتنا من الخارج كذلك لاتتجاوز حاليا نسبة التجارة العربية البينية نسبة 9٪ من جملة تجارتنا الخارجية كما ان الاستثمار العربى فى البلدان العربية لايتجاوز نسبة 6٪ من اجمالى الاستثمارات العربية فى الخارج رغم ما توفره الان من فرص للاستثمار المربح فى معظم الدول العربية التى قامت بتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادى.

واضاف منذر الزنايدى انه على قدر ما يتم التنسيق بين جهود الدول العربية للتحكم فى المفاهيم والقواعد الجديدة للتعامل العربى بقدر ماستتوافر لنا الوسائل والطرق الكفيلة بتحقيق النهضة الجماعية والتميز كقوة اقتصادية دافعة تؤثر اكثر مما يؤثر عليها.

ويشير الدكتور عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة شركات «دلة» للاستثمارات الى ان قيام بعض الدول العربية منذ مطلع الثمانينات بتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى والهيكلى يعد دليلا على شعور الدول العربية بضخامة التحديات التى تواجهها والتغيرات الكبيرة فى الاقتصاد العالمى والذى اصبح يعتمد بصفة اساسية على التكتلات الاقتصادية لذلك اصبح من الضرورى ان تبحث ايضا الدول العربية عن اقامة تكتل عربى يجد سوقا كبيرة تستوعب الانتاج ويحقق اهداف التنمية مع اعادة تخصيص الموارد العربية التخصيص الامثل.

واضاف ان القطاع الخاص العربى عليه الان العبء الاكبر فى تنمية التجارة العربية البينية فى ظل اتجاه الدول العربية لتحرير تجارتها واعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا يصل فى بعض الاحيان الى 60٪ 70٪ من حجم الناتج القومى.

من ناحية اخرى طالب سعيد الفلاح رئيس الاتحاد العربى للصناعات الغذائية بضرورة قيام صناديق التمويل العربية بتخصيص جزء من تمويلها لدعم مراكز البحث العلمى بالدول العربية والتى ستؤدى بلاشك الى انتاج منتجات جديدة متنوعة يمكن ان تدخل فى مجال التبادل التجارى بين الدول العربية مع العمل على تنويع الهيكل الانتاجى للدول العربية. مشيرا الى انه نتيجة لعدم التنظيم والتنسيق بين القطاعات الصناعية العربية فإنه يوجد لدينا حاليا 3 ملايين طن طاقات معطلة فى مجال الزيوت كما يوجد لدينا 2 مليون طن طاقة فائضة فى مجال المنظفات.

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات    التاريخ : ٢/٦/١٩٩٧

# القذافي يدعو لكيان اقتصادي عربي يدخل المنافسة ويلغي «عقدة الخواجة»

أكد العقيد معمر القذافي ان التحام الفاعليات الاقتصادية في البلدان الثلاثة، مصر وليبيا وتونس، سيخلق قوة كبيرة على شاطىء البحر المتوسط، وهي عملية مهمة جدا، إذ ان هذا الكيان العربي القوي سيتمدد ويشمل كل الفاعليات الاقتصادية من المحيط الى الخليج، ما يؤدي الى قيام قوة اقتصادية كبيرة.

ودعا القذافي في كلمة وجهها إلى فاعليات اقتصادية من مصر وتونس، الى ضرورة التخلص من عقدة الخواجة، لأن بإمكان العرب ان يصنعوا ويبدعوا وينتجوا ويستغنوا عن الولايات المتحدة، مشيرا إلى ان أوروبا تتطلع للتعاون مع العرب تعاونا مفيدا.

ونبه الى عدم الربط بين التفكير الاقتصادي والتفكير الأمني والعسكري الذي يهدد المصالح الاقتصادية ويضحي بها، فالقوة العسكرية الأوروبية (يوروفورس) لا يمكن بواسطتها إرغام العرب على التعاون وإقامة شراكة مع أوروبا لأنها ستكون شراكة بين قوي وضعيف، فيما المطلوب تعاون اقتصادي عربي - أوروبي عبر المتوسط على أساس الند للند.

وقال ان الفاعليات الاقتصادية هم الجنود الذين يمكن ان يقوموا بالاقتحام الاقتصادي ويدخلوا المعركة التي يخشى الآخرون دخولها، ويدخلوا ايضا المنافسة مع الآخرين وخصوصا الأميركيين الذين يريدون أن يحولوا العالم كله الى سوق استهلاكي لانتاجهم وتعطيل اي فاعلية انتاجية في العالم تحت شعار حرية التجارة والتي تعني ان تأخذ البضائع الأميركية والانتاج الأميركي طريقا إلى اسواق العالم بدون عوائق كالجمارك والضرائب والرسوم وغيرها.

وأوضح ان كل هذه النشاطات الاقتصادية تحتاج إلى مئات الآلاف او الملايين من القوى العاملة مؤكدا أنه إذا اردنا ان نسير على الطريق الصحيح يجب ان يكون هؤلاء العمال شركاء في الانتاج وأن يشعروا بكيانهم وأن يكونوا محترمين.

# مناطق التجارة الحرة

# هل تفتح الباب المغلق للتعاون العربى؟



تمشيا مع المتغيرات الإقتصادية العالمية التى تتمثل فى إقامة تكتلات إقتصادية مثل الإتحاد الأوربى والنافتا وتكتل الأسيان ··· أصبحت أقامة مناطق التجارة الحرة مطلبا أساسيا للدول النامية خاصة وأن الدول المتقدمة تمارسه وتسعى إليه لأن أى دولة خارج هذه التكتلات لن تحظى بالمزايا والأفضليات التى تمارس فيها ·
ومنطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة ·· فالأولى عبارة عن إتفاق بين دولتين أو أكثر على تحرير التجارة فيما بينها ، وعادة مايتضمن هذا التحرير قوائم سلبية لايتم تحريرها مثل تجارة السلاح أو الخمور مثلا ورغم أن تحرير السلع يتم أيضا بالتدريج إلا أنه توجد بعض السلع التى يتم إعفاؤها فورا وهى السلع التى تتمتع بنسبة جمارك منخفضة ·

أما المنطقة الحرة [ مثل بور سعيد ] هى عبارة عن تحرير مدينة أو ميناء تجاريا بمعنى أن كل المنتجات التى تدخل هذه المنطقة تعتبر منتجات مصدرة ، وكل المنتجات التى تخرج منها تعتبر منتجات مستوردة ، ولهذه المنطقة أهداف عديدة ·· فقد تكون منطقة حرة لتنمية صناعات أو صناعة معينة وقد تكون لتنمية التجارة بها أو يكون هدفها تحقيق الهدفين معا ، بالإضافة إلى الأهداف القومية البعيدة المدى لتنمية منطقة بذاتها مثلما حدث فى مصر حينما أنشأت المنطقة الحرة ببور سعيد بعد حرب ٧٣

عن مناطق التجارة الحرة ·· التى تسعى مصر حاليا لإقامتها مع الدول العربية أو الأجنبية ··

يدور موضوع تحقيق العدد ويشمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى قرر قيامها مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى يونيو الماضى وإقرار المجلس الإقتصادى والإجتماعى [ الدورة ٥٩ ] البرنامج التنفيذى لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية إعتبارا من ١/١/ ١٩٩٨ وسوف يتم إجراء تخفيضات جمركية على السلع

المتبادلة بين الدول العربية بنسب متساوية على مدى عشر سنوات حتى نصل إلى الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية فى عام ( ٢٠٠٧ ) بمعنى أنه سيتم إجراء تخفيض جمركى سنوى نسبته ١٠٪ على جميع السلع بإستثناء السلع التى تطلب دولة أرجاء أعفائها خلال العشر سنوات وذلك لمراعاة الصناعة.

المحلية بها لإختلاف مستويات الصناعة فى الدول العربية حرصا على الصناعات الناشئة

فى البداية يقول محمد سلامة المستشار التجارى بجهاز التمثيل التجارى : تسعى الدول العربية الآن للدخول فى تكتل يضمها للحصول على مزايا تفضيلية تمكنها من التنمية وتحقيق مزايا للفرد العادى وليس للتجار والصناع فقط فالفرد سوف يحصل على سلع أرخص سعرا

وفى إطار المنطقة العربية الكبرى ينص البرنامج التنفيذى لها على إمكانية إتفاق دولتين عربيتين أو أكثر على إتفاق فيما بينها للحصول على تبادل أفضليات أو إعفاءات تسبق البرنامج التنفيذى أى فى مدة أقل من العشر سنوات ، والسياسة الإقتصادية الحالية لمصر تسعى إلى إقامة مناطق حرة مع الدول العربية فى شكل ثنائى مثل الكويت وتونس ولبنان ، ويقوم التمثيل التجارى حاليا بالإعداد لإقامة الإتفاق الخاص بإقامة مناطق التجارة الحرة مع هذه الدول بالتعاون مع وزارات الخارجية والزراعة والصناعة و قطاع التجارة الخارجية ومصلحة الجمارك وإتحاد الصناعات والإتحاد العام للغرف التجارية

ومن مزايا إقامة منطقة التجارة الحرة بين دولتين إختصار الفترة الإنتقالية التى يتم خلالها الإعفاء التدريجى للرسوم الجمركية إلى خمس سنوات بدلامن عشر سنوات ، وتوجد بيننا وبين بعض الدول العربية إتفاقات تجارية يتم بموجبها إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وسوف تكون هذه السلع معفاه أيضا فورا من الجمارك كما سيتم أيضا مناقشة بند إلغاء الرسوم الجمركية على أى سلعة تعتبر من مستلزمات الإنتاج والمواد الخام ، ونسبة الرسوم الجمركية عليها حاليا لاتزيد عن ١٠٪ ليطبق الإلغاء فورا ، بالإضافة إلى العمل على أن تكون القائمة السلبية للسلع التى تطلب كل دولة أرجاء أعفائها من الرسوم الجمركية فى أضيق الحدود .

[ وضمن إتفاقيات التجارة الحرة الجارى الإعداد لها الآن إتفاق التجارة الحرة بين مصر واوكرانيا

ويهدف لدعم العلاقات التجارية بين البلدين خاصة زيادة الصادرات المصرية إلى أوكرانيا للتغلب على العجز التجارى المستمر فى غير صالح مصر حيث تشير الإحصاءات إلى أن صادرات مصر إليها بلغت ٨,٥ مليون دولار خلال عام ١٩٩٥ فى حين بلغت الواردات منها ١٠٧ مليون دولار خلال نفس العام .

وقد تم الإتفاق على بدء التفاوض على صياغة مواد الإتفاق بما يتضمن التحرير التدريجى لبنود السلع المتبادلة بين البلدين

## منطقة بين مصر والمغرب

أعد جهاز التمثيل التجارى نموذجا لمشروع إتفاق منطقة تجارة حرة بين مصر والمغرب يشمل أن تكون الفترة الإنتقالية التى يتم خلالها الإلغاء التدريجى للرسوم الجمركية خمس سنوات مما يتيح الفرصة للسلع والمنتجات المصرية للتواجد والإستقرار فى الأسواق العربية قبل تحرير التجارة العالمية عام ٢٠٠٥

ومن المعروف أن الصادرات المصرية إلى المغرب تواجه منافسة شديدة بعد دخول إتفاق المشاركة بين المغرب والإتحاد الأوربى حيز التنفيذ أوائل العام القادم حيث يعطى هذا الاتفاق مزايا للسلع الأوروبية من حيث السعر بجانب جودة السلع الأوروبية .. مما يحد من قدرة صادراتنا على النمو ولذلك فلابد من العمل على حصول مصر على نفس هذه المزايا عند إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والمغرب كبداية تنطلق منها إلى مزيد من المزايا الجمركية .

وينص الإتفاق على التحرير الفورى للمنتجات المدرجة والمتمتعة أصلا بالإعفاء فى إتفاق التجارة السارى حاليا بين البلدين ، وإلغاء الرسوم الجمركية على أى سلعة من مستلزمات الإنتاج أو المواد الخام يتفق الطرفان على إدراجها ويبلغ الرسم الجمركى عليها بين ٥٪ ، ١٠٪ على غرار ماسيتم مع الإتحاد الأوروبى وماتم التوقيع عليه بين المغرب والإتحاد الأوربى ، بجانب إلغاء الرسوم الجمركية على باقى المنتجات على مدى خمس سنوات بنسب متساوية .

## منطقة التجارة الحرة بين مصر والكويت

ترتبط مصر والكويت بإتفاق تعاون تجارى تم التوقيع عليه فى القاهرة فى أواخر أغسطس ١٩٨٩، وقد جرت محاولات لإدخال بعض التعديل عليه فى أواخر عام ١٩٩٥ ، كما إقترح الجانب المصرى فى فبراير ١٩٩٦ إستبدال التعاون التجارى القائم بإتفاق لمنطقة تجارة حرة ، وقد تم إعداد مشروع لإقامة منطقة التجارة الحرة يهدف إلى تحرير التجارة بين البلدين من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على

بعض السلع الحيوية مع التدرج فى الإلغاء التدريجى للسلع الأخرى وفقا لبرنامج زمنى يتفق عليه وكذلك إزالة القيود غير الكمية التى تؤثر على إنسياب حركة التبادل التجارى بينهما .

وتوجد بعض السلع غير الخاضعة للإعفاءات الجمركية ستكون محلا للتفاوض بين البلدين لإخضاعها للإعفاء الجمركى بعد فترة ، كما أن هناك ضوابط لتحديد السلع ذات المنشأ الوطنى وتضمينها

فى بروتوكول يلحق بإتفاق منطقة التجارة الحرة ويعتبر جزءا مكملا له •

وتوجد بعض الملاحظات على المشروع المقدم من الجانب الكويتى تنصب على النصوص الخاصة بالديباجة والفصول الأول والتانى [ التبادل التجارى ] والرابع [ تسوية المنازعات ] والفصل الخامس [ الأحكام الختامية ]

توجد أيضا بعض الملاحظات الموضوعية لمصر ، فقد ورد بالمشروع الكويتى المقدم [ نص المادة الرابعة ] بشأن عدم سريان الإعفاءات المقررة فى هذه الإتفاقية على السلع المصنعة والنصف مصنعة المنتجة فى المناطق الحرة فى أى من البلدين والمصدرة إلى الطرف الآخر ، رغم أن المناطق الحرة تعتبر من الناحية القانونية خارج السيادة الضريبية والجمركية للدولة حيث يتم التعامل معها بالنقد الأجنبى وتعامل بإعتبارها جزءا من العالم الخارجى ، وبالتالى فإن ماتتمتع به الصادرات المصرية المنتجة خارج المناطق الحرة ، من إعفاءات لدى تصديرها إلى الأسواق الخارجية ••• يجب ألا يمتد هذا التمتع بالإعفاء على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة والمصدرة منها إلى الأسواق الخارجية لطبيعتها الخاصة •

سوف تستفيد الكويت كثيرا من تطبيق هذا النص لأن مصر لديها خمس مناطق حرة قائمة فعلا فى كل القاهرة والأسكندرية وبور سعيد والسويس والإسماعيلية فضلا عن المناطق الحرة العامة الجديدة المزمع إقامتها فى سفاجا ودمياط وبور سعيد [ شرق التفريعة ] والعريش وعتاقة [ شمال خليج السويس ] ورأس النقب بالقرب من منفذ طابا البرى وأخيرا المنطقة الحرة بمدينة رفح •

أن الكويت ليس بها حاليا مناطق حرة وإن كان هناك مشروع لإنشاء منطقة حرة فى الشويخ، وتجرى الإتصالات للإستفادة من الخبرة المصرية فى إدارة وتشغيل المناطق الحرة •

من الملاحظات المصرية أيضا ملاحظات خاصة بالمواصفات القياسية فقد ورد بالمشروع الكويتى فى المادة الثامنة نصا بمراعاة أن تكون السلع والمنتجات المصدرة بينهما مطابقة للمواصفات والمقاييس المحلية أو الدولية •

وهذا النص مقبول من الناحية العلمية حيث أنه يتمشى مع الإتجاه العالمى لضبط المواصفات وأنظمة مراقبة الجودة . الأمر الذى يستتبعه إلتزام المصدرين فى كلا البلدين جديا بما يطلبه الطرف الآخر من مواصفات مما يؤهله للمناقسة مع مصدرى البلاد الأخرى •

● ورغم أن مصر لم تكن من الدول العربية التى وقعت على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والتى تم التوقيع عليها فى تونس فى ٢٧/ ١ / ١٩٨١ إلا أن مصر من الدول العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية والموقعة على ميثاقها الذى يوجب قيام تعاون وثيق بين تلك الدول فى الشئون الإقتصادية والمالية بما فى ذلك تسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجارى فى مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وإنضمام مصر للإتفاقية مسألة وقت وكانت هناك خطوات تم إتخاذها

●إن أتفاق منطقة التجارة الحرة مع الكويت سيكون بديلا لإتفاق التعاون التجارى الموقع بينهما فى ٢٩/ ٨/ ١٩٨٩ ولكن ستظل الاتفاقيات الاخري التالية معملا بها ، ومنظمة العلاقات الثنائية بين البلدين والمجالات التى تتعلق بها ، وهذه الإتفاقات هى :-

— بروتوكول إنشاء المراكز التجارية فى كلا البلدين الموقع فى ١٠/١/ ١٩٩٠ •

— إتفاق تشجيع وحماية الإستثمارات الموقع فى ١٥/ ٥/ ١٩٨٩

— إتفاق التعاون مع سوق الكويت للأوراق المالية فى ١٤/ ٤/ ١٩٩٦ •

[ وتعتبر تركيا من أوائل الدول التى اهتمت منذ أوائل الثمانينات بسياسات السوق الحرة وأصدرت لذلك قانون المناطق الحرة رقم ٣٢١٨ سنة ١٩٨٥ لتحقيق مزيد من التحرر الإقتصادى لكافة قطاعات الإقتصاد وتوفير الآمان للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الإستثمار والقضاء على الإجراءات البيروقراطية التى تعوق الإستثمار ، وتنقسم المنطقة الحرة فى إستنبول إلى منطقة مطار إستنبول ، وهى منطقة متاخمة للمطار ومساحتها عشرة آلاف متر مربع ، ومنطقة إستنبول للجلود بجانب المنطقة الحرة فى ازمير وهى من أولى المناطق الحرة المتخصصة فى التصدير وتديرها إحدى شركات القطاع الخاص ، وكذلك المنطقة الحرة فى إنطاليا ، والمنطقة الحرة فى مرسين والمنطقة الحرة فى ترابزون ومساحتها ٤٤,٤ ألف متر مربع • ومن المزايا التى تتيحها هذه المناطق الحرة طبقا للقانون ٣٢١٨ •• عدم خضوع المشروعات والأرباح الناتجة عنها لأى ضرائب أو رسوم بما فى ذلك ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وأية ضرائب محلية وحرية تمويل الأرباح للخارج بدون قيد أو شرط وبدون الحصول على إذن مسبق ، وعدم وجود حدود دنيا أو قصوى لرأس المال المستثمر ، كما لاتوجد قيود على جنسية رأس المال ، بالإضافة إلى أن أقصى فترة للإنتفاع للترخيص للمشروعات

٩٩ عاما قابلة للتجديد ، وإمكانية بيع منتجات المناطق الحرة داخل تركيا ، وحرية تحويل العملة المحلية إلى عملات حرة ، ولايجوز توقيع الحجز أو التأميم أو مصادرة المشروعات المقامة ، وإنشاء بنية أساسية فى المناطق الحرة مماثلة للبنية الأساسية فى الدول المتقدمة

ويعتمد أسلوب إدارة المناطق الحرة فى تركيا على قيام الحكومة التركية بتوفير الأراضى للمستثمرين وإقامة البنية الأساسية مثلما حدث فى المناطق الحرة فى انطاليا

ومرسين مع إلتزام القطاع الخاص فى إقامة مشروعات البنية الرأسية ، وأن يقوم القطاع الخاص بإقامة مشروعات البنية الأساسية والرأسية وهو ماحدث فى باقى المناطق الحرة فى إستنبول ،وترابزون ،وأيجة ومنطقة مطار إستنبول .

[ وقد بلغ إجمالى حجم التجارة فى المنطقة الحرة فى ترابزون عام ١٩٩٤ حوالى ٤٤,١ مليون دولار إرتفعت فى عام ١٩٩٥ إلى ٤٨ مليون دولار أمريكى

كما بلغت خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ١٩٩٦ إلى ٩٧ مليون دولار ، ويبلغ نصيب مصر فيها حوالى ٥ مليون دولار أمريكى ، أما بالنسبة لإجمالى حجم التجارة المتداولة فى المناطق الحرة فى تركيا طبقا لإحصائيات جهاز التمثيل التجارى فقد بلغ عام ١٩٩٤ حوالى ١,٩ مليار دولار ، إرتفع فى عام ١٩٩٥ إلى ٢,٩ مليار دولار كما بلغ خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ١٩٩٦ حوالى ٢,٣ مليار دولار

[ ويمكن إستخدام المنطقة الحرة فى ترابزون كنقطة إنطلاقة للصادرات المصرية إلى أسواق الدول المجاورة فى دول الكومنولث والدول الأسيوية الأخرى وذلك بسبب تمتعها بموقع جغرافى مميز حيث تقع هذه المنطقة الحرة فى الجزء الجنوبى الشرقى للبحر الأسود فى الشمال الشرقى من تركيا ولايفصلها عن حدود الدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتى سوى الفى كيلو متر ، كما تتميز أيضا بقرب موقعها من دول شرق أوربا حيث لايفصلها عن رومانيا سوى البحر الأسود ، كما توجد خطوط برية مع سوريا والعراق وإيران .

[ وتنقسم إلى مناطق للتخزين وتضم مخازن للتبريد وصوامع للحبوب والغلال ومخازن للزيوت وللكيماويات ، بجانب وجود مركز تجارى ويستقبل ميناء ترابزون حوالى الفى باخرة تجارية سنويا ، كما تقوم بعض الشركات التركية بتخزين كميات من السلع الغذائية والإستهلاكية بهذه المنطقة بهدف توفير بضاعة حاضرة لتلبية الطلبات الفورية لدول البحر الإسود من هذه السلع ، ويعتبر هذا أسلوبا مناسبا للشركات المصرية التى ترغب فى إستعادة أسواقها بدول الكتلة الشرقية السابقة ، وقد بدأت بالفعل إحدى الشركات المصرية بالتعاون مع إحدى الشركات التركية تجربة تصدير بعض السلع المصرية إلى هذه المنطقة الحرة تمهيدا للتسويق بهذه الدول .

## رأى الأهرام

# آفاق السوق العربية المشتركة

فى حواره مع الإعلاميين بمناسبة يوم عيدهم الرابع عشر، أكد الرئيس حسنى مبارك ان السوق العربية المشتركة كان من الواجب اقامتها قبل السوق الأوروبية ، وأن الأرضية ممهدة لذلك، مشيرا الى ان مشوار التعاون الاقتصادى «الشرق أوسطى» طويل ومرتبط بحل القضية الفلسطينية واحلال السلام الشامل والعادل بالمنطقة.

وقد لخص الرئيس مبارك فى اجابته الصريحة والمباشرة طموحات كل مواطن عربي من المحيط الى الخليج فى اقامة تجمع اقتصادى يليق بقدرات الأمة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية التى لن تجد فيها الكيانات الصغيرة مكانا أو حتى مجالا متميزا للتفاوض، وهو مايبدو واضحا فى الممارسة الفعلية للعلاقات الدولية فى الوقت الراهن.

والحقيقة ان هناك اتفاقيات اقتصادية قائمة بالفعل بين الدول العربية ويبقى مجرد تنشيطها، ويمكن كذلك ان تتحمل مؤسسات العمل العربى جنبا الى جنب مع صناديق التنمية العربية والهيئات التنموية المتخصصة مسئوليتها الكاملة، اذا توافرت الارادة السياسية، فى ازالة المعوقات التى تعترض انطلاقة الاقتصاد العربي نحو التجمع والتكامل فى مناخ ينسجم مع التطلعات القومية لبناء السوق العربية المشتركة.

لقد اصبحت السوق العربية المشتركة أمرا لامفر منه اليوم قبل الغد، ولعل البدء باقامة منطقة للتجارة الحرة العربية تنفيذا لقرارات القمة العربية الأخيرة بالقاهرة، تكون النواة لتحقيق الحلم القومى فى اقامة مثل هذه السوق، وقد تجاوزت متطلبات بناء السوق كل الحدود ليس فقط لأن قيمة الواردات العربية من السلع الزراعية والغذائية بلغت ٢٣ مليار دولار فى مقابل صادرات تبلغ ٥,٧ مليار دولار، ولكن ايضا لأن متطلبات منظمة التجارة العالمية والمشاركات المتعددة مع التكتلات الدولية والعولمة وازالة الحواجز والرسوم الجمركية يتطلب عملا عربيا جماعيا وموحدا.

## في غضون ٣ سنوات

# سوق عربية مشتركة لدول اعلان دمشق الـ ٨

القاهرة «الكفاح العربي»

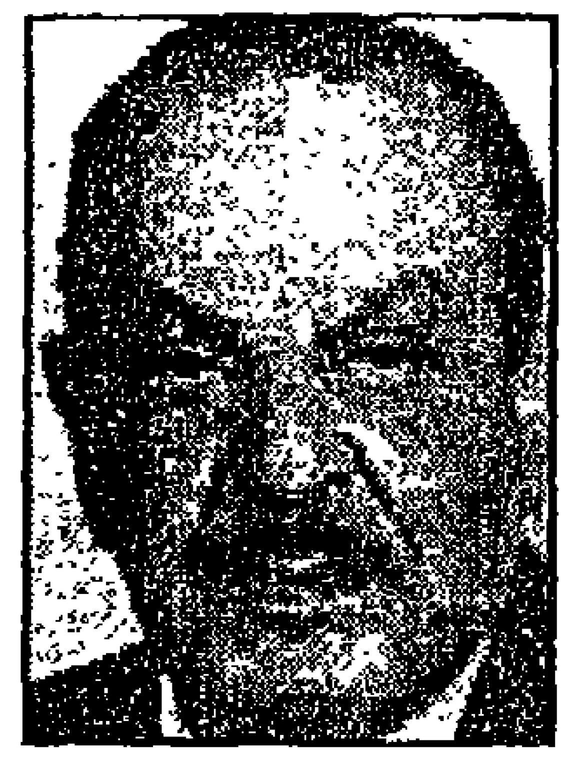
يعكف عدد من الخبراء المصريين والسوريين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية على إعداد صيغ مشروع السوق العربية المشتركة... تمهيداً لعقد اجتماع مشترك يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران (يونيو) الحالي، وقبل بدء اجتماعات دول إعلان دمشق بيوم واحد، لبلورة النقاط المتفق عليها وادماجها في مشروع واحد يقدمه وزيرا خارجية البلدين عمرو موسى وفاروق الشرع لنظرائهما في دول الإعلان خلال اجتماعهم المقبل في اللاذقية.

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية انه تم الاتفاق على هذه الخطوة خلال الاجتماع الذي عقد مؤخراً في القاهرة بين الرئيس مبارك وعبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري، على أن يبدأ تطبيق صيغه ليشمل الدول العربية.

ويرى الجانبان المصري والسوري أن ذلك يستغرق ٣ سنوات.

المصدر: ..... صـوت الأمـة ..
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٣ / ٦ / ١٩٩٧

# القذافي يؤكد رغبة مبارك في السوق العربية المشتركة



بقلم: عدلي المولد

كان إجتماع العقيد القذافي برجال الاعمال المصريين والتونسيين والليبيين مثمرا وقد بدا القذافي بخطاب تحليلي مستفيض بشرح أفكاره الاقتصادية البناءه في السوق العربية الحرة والتضامن الاقتصادى للدول الثلاث والعرب أشاد بقوة نظام المشاركة في الانتاج والارباح واوضح ان العامل – وهو الاساس في العملية الانتاجيه فيجب ان يتوفر له الحافز الانتاجي لزيادة الانتاج وهذا الحافز يتطلب المشاركة الفعلية في دخل المشروع ضرب مثلا بالسوق العربية للسيارات التي يجب أن توحد انتاج السيارة العربية والبلاد الثلاث مصر وليبيا وتونس التي لا تنقصها الخبرة لإقامة هذه الصناعة ولا تنقطها المواد الخام ولا مصانع الحديد والصلب ولا الامكانيات البشرية الضخمة والعمالة المتخصصة.. وقال القذافي انه يجب أن نعمل على إيجاد سوق عربية مشتركة نتبادل فيها السلع التي ننتجها ونصدرها إلى العالم تاكيدا للانتاج العربي المتفوق فلسنا أقل من اليابان التي غزت العالم بسيارتها ورفضت ان تدخل اي سيارة اجنبيه إلى سوقها.

وقد قوبل خطاب العقيد القذافي بالتصفيق بعد التقدير وقام رجال الاعمال المصريين يؤكدون حرصهم على تنفيذ برنامج العقيد وقد تقدم السيد / محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية وقال ان الصناعة والتجارة بين العرب اول مطلب يجب ان نسعى إلى تحقيقه ولا بقاء لنا كعرب بدون تكامل صناعي تجارى ولن تتحقق القومية العربية إلا بتقدم الصناعة العربية المتفوقة التجارة العربية التي تعم السوق العربية اولا تغزو السوق العالمية لتوفر اسباب الجوده وقلة التكلفة التي وتدفع إلى المنافسة العالمية واطلاق الحوافز بالمشاركة في الأنتاج للايدى العاملة المصرية تحفزها لزيادة الإنتاج.. وكل دولة عربية لها اساليبها في اطلاق هذه الحوافز.. وتوفيز المطلوب للبلاد العربية من الصناعة والتجارة العربية هو الهدف ومتى تحقق الكيف مع الكم في الصناعة المصرية تمكنت التجارة العربية من شق طريقها في الاسواق الاجنبية ومهمتنا السعى لتحقيق أملنا وقد عدد السيد فريد خمس الاعتمادات التي توفرت في خطة الصناعة المصرية للشركة العربية لصناعة السيارات والعربية للمقاولات والتكامل الصناعي لمجمع الحديد والصلب.

وقال رجل الاعمال المصرى عبد المنعم سعودى ان السيارة العربية في طريقها إلى الظهور وان مصانع الشركة بالعاشر من رمضان تشهد تطورا سريعا للوصول إلى احدث واوفر استهلاكا للوقود بحيث تصبح سيارة العرب كلهم التي لا تقل شكلا ولا مضمونا عن افخم السيارات العالمية.. واننا نسعى دائما إلى تحقيق رغبة الرئيس مبارك في تحقيق التكامل الانتاجي والاقتصداى والتجارى العربي تحقيقا لرغبة شقيقه العقيد القذافي.

واشاد السيد عبد الوهاب قوطه بما شاهده في مصنع السنيعه «السابع من ابريل» الضخم من الآلات مساحات الاراضي والعمال في صناعات الحديد والصلب والخراطة وكان واضحا ان مؤتمر رجال الاعمال الذى عقده الرئيس القذافي في ليبيا قد اثمر واوضح ان التكامل الصناعي والتجارى العربي آت لا ريب فيه وان رجال الاعمال اكدوا عقب سماع القذافي انهم ماضون على نفس الطريق المرسوم الذى شرحه العقيد وقد سعدت أن نقل «الدش» إلى هذا الاجتماع وتمنيت لو نقله التليفزيون المصرى

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٣/٦/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### الدورة الـ٦٥ لمجلس الوحدة الاقتصادية تبدأ غدا بالقاهرة:

# إحياء مشروع السوق المشتركة وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية

كتب . محمد مبروك:

تبدأ غدا بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية اعمال الدورة الخامسة والستين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على المستوى الوزارى وبمشاركة جميع الدول العربية الاعضاء فى المجلس

وصرح السيد حسن ابراهيم الامين العام للمجلس أن هذه الدورة تكتسب اهمية خاصة بما تحويه من مواضيع محورية وهامة على الصعيد العربى ويتصدر جدول اعمالها موضوع كيفية احياء مشروع السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية استجابة للدعوات المتكررة من الرئيس حسنى مبارك وجهوده مع كافة الدول العربية للاسراع باقامة سوق عربية مشتركة كنواة لاقامة تكتل اقتصادى عربى قادر على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية

وسيوجه السيد حسن ابراهيم خلال اعمال الدورة دعوة لجميع الدول العربية لتحديد تاريخ موحد لاعلان التزام كافة الدول الاعضاء فى السوق المشتركة بالتحرير الكامل للتبادل التجارى فيما بينها.

وأوضح الامين العام انه سيتم بحث عدة اجراءات محددة لاحياء مشروع السوق العربية المشتركة فى المجلس الذى سينعقد برئاسة سوريا وتستمر اعماله يومين اهمها: البدء بمشروع السوق المشتركة الصغرة فى موعد محدد وتضم سبع دول هى مصر وسوريا والعراق وليبيا والاردن وموريتانيا واليمن

●● تكليف الامانة العامة للمجلس بالمتابعة الدقيقة والاتصال المباشر بكافة الاجهزة المعنية فى الدول العربية لتنفيذ قرارات السوق العربية المشتركة

●● دعوة الدول غير الاعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية للمشاركة فى التحرير الفورى للتجارة من خلال الية للانتساب الى السوق

●● تقوم الامانة العامة للمجلس بتقديم تقرير ربع سنوى عن مسار تنفيذ اهداف السوق العربية

ويعرض مجلس الوحدة فى الدورة التقرير الاقتصادى الذى يتضمن مشروعا جديدا للتكامل الاقتصادى العربى والرؤية المستقبلية له باعتبار ان السوق العربية المشتركة هى جوهر المشروع الاقتصادى العربى وغايته النهائية

كما يطالب التقرير بتبنى استراتيجية قومية لبناء كيان اقتصادى عربى قوى يضم كافة الدول العربية

وسيناقش الوزراء المشاركون فى اعمال الدورة قرارات المؤتمر البرلمانى العربى السابع والدعم البرلمانى لقيام السوق العربية واتفاقية تجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب من الضرائب على الدخل ورؤوس الاموال وبحث طلب الاتحاد العربى للمعارض للانضمام الى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة

### استقبلهما مبارك أمس

# د. الجنزوري: وثيقة مصرية - سورية لاقامة سوق عربية مشتركة

# عبد الحليم خدام: نحتاج لمؤتمر اقتصادى عربى لمواجهة تعنت اسرائيل

□ كتبت جيلان جبر:

صرح د.كمال الجنزورى رئيس الوزراء بان الوثيقة المزمع اعدادها بين مصر وسوريا هى مجرد افكار عامة للتحرك العربى.

واضاف بعد لقاء الرئيس مبارك ونائب الرئيس السورى عبد الحليم خدام صباح امس ان الموقف العربى يحتاج لاقامة استثمار عربى مشترك لتحقيق ما سعينا اليه من 1951 والذى لابد ان يكون بداية مثلما حدث فى اوروبا وذلك لقيام منطقة تجارة حرة وسوق عربية مشتركة.

وتساءل د.الجنزورى كيف يمكن ان تكون هناك قاعدة للاستثمار على ارض العرب مثلما فعلت اوروبا تمهيدا لاقامة اتحاد عربى جمركى.

وأكد الجنزورى ان هذه الافكار المشتركة بين مصر وسوريا ستكون نواة لعرضها على الاشقاء العرب لاقامة السوق المشتركة لذلك سعينا لوضع هذه الافكار فى ورقة.

وصرح عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى بانه تبادل مع الرئيس مبارك مختلف وجهات النظر حول التطورات الجارية فى المنطقة والاجتياح التركى للعراق والتعنت الاسرائيلى فى عملية السلام.

واضاف انه عرض على الرئيس مبارك نتائج الجولة العربية التى قام بها مؤخرا عقب لقاء شرم الشيخ الذى عقد بين الرئيسين مبارك والاسد.

وقال لقد ركزنا فى هذه الجولة على المؤتمر الاقتصادى المقرر عقده فى الدوحة فى نوفمبر القادم والتحالف التركى الاسرائيلى واقامة السوق العربية المشتركة.

واشار خدام الى انه عرض على الرئيس مبارك ايضا نتائج الاتصالات التى تمت فى هذا الصدد وقال انه تم تبادل وجهات النظر والاتفاق على قيام مصر وسوريا باعداد وثيقة تتعلق باقامة سوق عربية مشتركة لعرضها على الاشقاء فى جميع الدول العربية والانتقال الى مرحلة جديدة من العمل العربى.

وردا على سؤال عما اذا كانت هناك نية لالغاء عضوية اسرائيل فى المؤتمر الاقتصادى قال خدام ان المؤتمر الاقتصادى انشئ من اجل اسرائيل وتثبيتها كعضو وشريك فى هذه المنطقة وبالتالى فان عقد المؤتمر القادم فى الدوحة فى عدم وجودها لايحقق الهدف الذى سعوا لعقد المؤتمر من اجله.

وتساءل خدام لماذا لايعقد مؤتمر اقتصادى عربى فمثل هذه المؤتمرات فى ظل سياسة اسرائيل الراهنة التى تعرقل عملية السلام لاتكون مفيدة والمفيد هو اللجوء للعمل العربى لمواجهة التطورات الجارية ولذلك لابد من قيام تكتل عربى لاننا عندما نقيم مثل هذا التكتل ستتعاون معنا كل دول العالم.

# السوق العربية المشتركة (١) التكامل التجارى الضرورة والتحديات

د. حلمى نمر
نقيب التجاريين

هناك اهتمام متزايد فى وقتنا الحاضر - سواء على مستوى القيادات السياسية او على مستوى المؤسسات التشريعية - بالتوجه نحو انشاء سوق عربية مشتركة. والسوق العربية المشتركة ليست فكرة جديدة فهي قائمة فعلا منذ سنوات طويلة وتبنتها منظمة الوحدة الاقتصادية التابعة للجامعة العربية، ولكنها للاسف واجهت صعوبات كثيرة ادت الى فشلها فى تحقيق الغرض المنشود منها وهو تحرير التجارة البينية بين الدول العربية المشتركة فى السوق ومع ذلك فان تبنى فكرة انشاء سوق عربية على نطاق واسع فى ظل الظروف المحلية والدولية الحالية لها - فى تقديرى - اهمية ومغزى خاص - اقتصاديا وسياسة يتمثل فى الامور التالية -

أولا - التكامل الاقتصادي العربي اصبح ضرورة ملحة لمواجة المنافسة غير المتكافئه مع التكتلات الدولية العملاقة التى ظهرت فى السنوات الاخيرة على الساحة الدولية، ولاشك ان السوق العربية المشتركة هى إحدى صور التكامل الاقتصادى العربى

ثانيا : - ولعل الاهمية السياسية لانشاء السوق العربية ترجع إلى الرغبة في الرد على الاصوات التي تعالت فى السنوات الاخيرة والتى تنادى بصور مختلفة للتعاون الاقتصادى واهمها السوق الشرق اوسطية وهى تكامل اقتصادي عربي - اسرائيلى يؤثر سلبا على التضامن عربى - العربى ويفقدنا هويتنا العربية

ثالثا - ان الاتجاه نحو التحرير الاقتصادى والانتقال من نظام القطاع العام الى نظام القطاع الخاص يؤدى الى توحيد الانظمة الاقتصادية بين الدول العربية مما يجعل إنشاء سوق عربية مشتركة وسيلة مهمة لدعم وتنمية مشروعات القطاع الخاص مما ينعكس بدورة على تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادى

رابعا : - التجارة الدولية اصبحت فى غير صالح الدول العربية سواء من حيث حجم الصادرات بالمقارنة بالواردات او من حيث انخفاض اسعار الصادرات وزيادة اسعار الواردات ولقد انخفض نصيب الدول العربية من اجمالى الصادرات العالميةخاصة بعد استكمال السوق الاوروبية وكل ذلك يدعو الى ضرورة تدعيم التجارة البينية بين الدول العربية ولن يتأتى ذلك الا بإنشاء السوق العربية المشتركة

خامسا - ان تحرير التجارة الدولية وتطبيق اتفاقية الجات - بعد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية سيكون له كثيرا من السلبيات التى يجب مواجهتها بالتكامل الاقتصادى العربى

سادسا : - وأخيرا ان اقتناع القادة العرب بتبنى فكرة انشاء سوق عربية مشتركة قد يؤدى - فى حالة نجاح تنفيذ التجربة - الى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها المواطن العربى وبالتالى الى زيادة التقارب بين الشعوب العربية. ولعل حالة الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وتحقيق التنمية الشاملة تؤدى فى نهاية المطاف الى وحدة الصف العربى وجمع الشمل مرة اخرى بعد سنوات طويلة من الصراع والتفتت

وإنشاء السوق العربية المشتركة يقتضى منا التفكير فى اختيار نموذج التكامل الاقتصادى الذى يحقق الغرض المنشود فى أقرب وقت ممكن ودون ان يواجه تحديات تعوق التنفيذ. ونماذج التكامل قد تتخذ إحدى صورتين او كلتيهما:

- نموذج التكامل التجارى ويعنى تحرير التجارة البينية بين الدول العربية من جميع القيود التى تعوق انتقال السلع والخدمات
- نموذج التكامل الانتاجى أو الاستثمارى ويعنى التعاون والتنسيق من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة فى مجال الأنشطة الاقتصادية المختلفة

وتجدر الاشارة الى ان نموذج التكامل التجارى لايتعارض مع نموذج التكامل الانتاجى فهما نموذجان متكاملان ولكن القضية ترتبط بالأولويات.. من اين نبدأ... وفى هذا المقال سوف نتناول نموذج التكامل التجارى لتحديد متطلبات تحقيقه والمعوقات التى تقف عثرة فى سبيله وتمثل تحديات يجب أن نأخذها بعين الاعتبار حتى نجد لها الحل المبكر والمناسب حتى لاتتعرض تجربة إنشاء السوق لنفس ماتعرضت له التجارب السابقة وسوف نتناول فى مقال لاحق التكامل الانتاجى أو الاستثمارى كنموذج لانشاء السوق العربية المشترك

متطلبات التكامل التجارى يتطلب التكامل التجارى ضرورة تحرير التجارة البينية من كل القيود والتى تتمثل فى تخفيض القيود الجمركية بما فيها القيود الادارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات، الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية مع الالتزام بتعريفة جمركية موحدة تجاه السلع المستوردة من الخارج، الغاء الضرائب والرسوم المفروضة على السلع المتبادلة والغاء الدعم بصوره المباشرة وغير المباشرة، حرية حركة عناصر الانتاج - العمل ورأس المال، تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الاعضافى السوق، توحيد السياسات الاقتصادية بكل فروعها فى مجالات النشاط المختلفة

معوقات التكامل التجارى

ان إنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب ضرورة تحقيق مصلحة مشتركة تعود بالنفع على مواطنى الدول الأعضاء فى السوق حتى تشعر كل دولة ان لها مصلحة فى الاستمرار فى هذا التجمع.

قد يكون من المستحيل القيام بتحرير التجارة البينية والتى يتطلبها إنشاء السوق العربية فى ظل الظروف الصعبة التى تعانى منها اقتصاديات الدول العربية فى وقتنا الحالى حيث إن تحرير حركة تنقل السلع والخدمات وعوامل الانتاج يؤدى الى غبن للدول الاقل تطورا والتى لاتملك هيكلا اقتصاديا يتيح لها المنافسة العادلة مع منتجات بقية الدول مما يؤدى الى ان تتجه عوامل الانتاج للتمركز فى الدول الاكثر تقدما

كما ان عملية تحرير التجارة البينية ستواجه مشكلة انخفاض الانتاجية وعدم وجود طاقات انتاجية فائضة تسمح بالتبادل المطلوب

وان كان هناك عمليات تصدير للمنتجات المحلية للاسواق الأجنبية فلا يعنى ذلك وجود طاقات انتاجية فائضة ولكن الهدف هو التضحية بجزء من الانتاج وحرمان السوق المحلية منه من اجل الحصول على النقد الاجنبي اللازم إما لسداد الديون المتراكمة أو لشراء مستلزمات الانتاج او لشراء مواد استهلاكية كالقمح والمواد التموينية التى تقصر الانتاج المحلى عن تحقيق الاكتفاء الذاتي منها .كما ان هناك مشكلة تشابه المنتجات الوطنية فى بعض الدول العربية مما يودى فى حالة تحرير التجارة البينية الى منافسة ضارة بالانتاج المحلى المثيل ويؤدى الى غبن واضح بالدول الاقل تطورا كما ذكرنا سابقا.

ولاشك ان تخفيض او إلغاء القيود الجموركية بما فيها القيود الادارية التي يتطلبها تحرير حركة السلع والخدمات تحتاج الى وقت طويل لدراسة القوانين والتشريعات التى تحكم هذه القيود الادارية فى الدول العربية الاعضاء فى السوق.

أما عملية تخفيض الرسوم الجمركية ثم الغائها قد تكون شبه مستحيلة فى المدى القصير حيث إن هذه الرسوم تدخل جزءا كبيرا من موارد الدول وسيكون لها تاثير سلبى على عجز الموازنات العامة

كما ان عملية الغاء الدعم بصوره المختلفة المباشرة وغير المباشرة قد يكون مبدءاً اقتصاديا سليما، ولكن فى ظل الظروف الاجتماعية الصعبة للطبقات محدودة الدخل وفى ظل تزايد معدلات التضخم فإن إلغاء الدعم سوف يؤدى الى زيادة الاسعار وتحمل الطبقات الفقيرة اعباء مالية لاتقدر على تحملها

واخيرا فان تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كمطلب لتحرير التجارة البينية يحتاج الى اجال طويلة وهى فى نظرى مرحلة متقدمة جدا من مراحل التكامل الاقتصادى التجارى تقترب كثيرا من مرحلة تحقيق الوحدة السياسية، يتضح مما سبق ان إنشاء سوق عربية مشتركة على اساس مبدأ تحرير التجارة البينية فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانى منها الدول العربية سيواجه تحديات كثيرة تعوق تحقيق الاهداف المنشودة من انشاء السوق، لذلك يجب التفكير فى تنفيذ فكرة انشاء هذه السوق المشتركة على مراحل عن طريق تحرير التجارة لبعض السلع مع الغاء القيود الادارية والكمية والرسوم الجمركية فى خلال مدة يتفق عليها تتناسب مع الظروف الاقتصادية للدول المشتركة ويتلافى السوق حتى تحقق الفائدة المشتركة فى الغبن الذى قد يقع على الدول الاقل تطورا.

وفى مقالنا التالى يوم الاثنين القادم سنتناول بالتحليل البديل الثانى لانشاء السوق العربية المشتركة على اساس نموذج التكامل الانتاجى او الاستثمارى.

# السوق العربية المشتركة.. فى عيون مصرية

## مطلوب وعى جماهيرى بأهمية السوق ودورها فى تدعيم الحركة التجارية

تمثل السوق العربية المشتركة الحلم العربى الواعد وسط تحديات لاحدود لها عربيا وخارجيا.. ومن هذا المنطلق جاءت دعوة الرئيس مبارك من خلال القمة العربية الاخيرة بإعطاء الاولوية القصوى لتكون هذه السوق فوق كل الاهتمامات.. ورغم أن الفكرة ليست وليدة اليوم ولكنها موجودة منذ اربعين عاما إلا انها لم تخرج إلى حيز الواقع ولذلك فإن تنفيذها فى الوقت الحالى أصبح هو الحلم بعد ان نجح الرئيس مبارك فى تهيئة أجواء سياسية مناسبة من المشرق إلى المغرب العربى واصبح لابديل عن اقامة السوق العربية المشتركة اذا رغبت الدول العربية فى ان يكون لها مكان وسط تكتلات النظام العالمى الذى يعتمد على التكامل والمناطق الكبرى للتجارة الحرة.. والمنطقة العربية بها كل المقومات ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك وكان قرار القمة العربية الاخيرة لتحقيق السوق الحلم..

يؤكد الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية ان الدعوة التى تقوم بها مصر بالمشاركة مع الجامعة العربية للاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة وبلورة رؤية عربية اقتصادية وتنفيذ المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى تعد من الضروريات الملحة والعاجلة فى الوقت الراهن لانها تؤدى إلى تهيئة المتطلبات السياسية وتدعيم التضامن العربى وتقرير فعاليته حيث يرتبط بالمتطلبات الاقتصادية وأشار إلى أن الجامعة العربية تعمل فى هذا الإطار وبكل حب من خلال منظمات وهيئات متعددة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية واتحاد المصارف العربية واتحاد الغرف التجارية العربية وغيرها من الاتحادات النوعية والقطاعات الخاصة ومؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك والتى حققت نتائج ايجابية وكانت خير سند لتعزيز ودعم الاقتصاد فى العالم العربى

ويشير إلى أن دعوة الرئيس مبارك بالاسراع فى إنشاء السوق العربية نابعة من حس قومى يحمل هموم الوطن والمواطن ويسعى لتضامن عربى وفق أسس واضحة المعالم تؤهل العالم العربى لدخول القرن الحادى والعشرين ويعمل على ربط الاستثمار بالتطور التكنولوجى والسوق الحرة المفتوحة بلا قيود من اجل المواطن العربى ولحاضره ومستقبله

الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية يؤكد ان السوق العربية المشتركة تمثل الحلم والامل بعد ان ظلت حبيسة الادراج بمبادئها واتفاقياتها لسنوات طويلة موضحا ان انشاء هذه السوق أصبح ضرورة حتمية لكل العرب لان المتغيرات العالمية تفرض ذلك ولأن المتغيرات العالمية متسارعة من حولنا.. هدفها اقتصادى فى المقام الاول ولان جميع مقومات هذه السوق موجودة وبصفة كاملة لدى الاقطار العربية بلا استثناء مقومات بشرية ومادية وثقافية ودينية واقتصادية قريبة الشبه لدى كافة الدول العربية ولايمكن ان يتحقق التضامن العربي الشامل مربوك انشاء هذه السوق الحلم.

وقال إن هناك بعض الخطوات التدريجية التى تؤدى فى النهاية إلى السوق العربية المشتركة مثل انشاء المناطق الحرة للتجارة العربية تعبر عن ارادة سياسية تدرك اهمية التكامل الاقتصادى العربي وازالة كافة العقبات والقيود السياسية والادارية والاجراءات التى تعرقل حركة سير التجارة او انتقال العمالة أو رءوس الأموال والبدء فى إلغاء الرسوم الجمركية وفتح مجالات للاستثمار فى المشاريع المشتركة واحياء كافة الاتفاقيات والشركات العربية التى تم الاتفاق بشأنها من قبل

## المناخ.. ملائم

ويرى الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن السوق العربية المشتركة والتى تسعى مصر لتحقيقها فى الوقت الراهن هى من اهم خطوات التكامل والمناخ السائد حاليا يساعد على ذلك ويدفعنا للمضى قدما نحو تنفيذ ذلك المشروع وتذليل كافة الصعوبات السياسية وتنقية الاجواء تمهيدا لمصالحة عربية شاملة تستطيع مواجهة أى متعثرات فى المنطقة من واقع القوة الاقتصادية.

الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين يؤكد ان دعوة الرئيس مبارك لإنشاء سوق عربية مشتركة يأتى فى اطار حرص مصر على المصلحة العربية العليا لان هذا التكتل العربى اصبح من الامور الضرورية فى الوقت الحالى مشيرا إلى ان هناك عددا كبيرا من الدول العربية اصبح مقتنعا تماما بانشاء هذه السوق وان دعوة مصر تأتى فى اطار الحرص على المصلحة العربيه وتدعيم العمل العربى المشترك وبالنسبة لمستقبل المنطقة كلها خاصة ان الدول العربية تمر بنقطة تحول مهمة فرضتها عليها المتغيرات الدولية الجديدة والتى تقتضى بالضرورة زيادة التجارة البينية العربية والتى من شأنها زيادة الاستثمارات واتاحة المزيد من فرص العمل وتوفير تنمية حقيقية للاقتصاديات العربية.

وأشار إلى ان هناك مقومات ورصيدا من التجارب يمكن ان تؤدى اذا تم الاستفادة منها إلى قيام سوق عربية مشتركة على خير وجه وقادرة على مسايرة التطورات العالمية

## دفعة قوية

ويؤكد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أن دعوة الرئيس مبارك لانشاء السوق العربية المشتركة تشكل دفعة قوية واساسية للعالم العربى للدخول فى تنفيذ الإتفاقيات التى تم توقيعها دون تباطؤ لتحقيق التقدم والازدهار لان انشاء منطقة تجارية حره واسواق عربية مشتركة يمثل اللبنة الأولى لايجاد التكتل الاقتصادى العربى فالظروف الاقتصادية فى الوقت الحالى مواتية بعد أن توافرت العناصر الرئيسية اللازمة لبنية إقتصادية صالحة وبعد أن تحققت انجازات وإصلاحات إقتصادية ماثلة فى مصر والعالم العربى وتوافرت النسبية الطبيعية التى تضيف إلى السلع والخدمات العربية قدرات تنافسية داخل الاسواق مقابل المستورد البديل عنها

وأشار إلى أن ثمار الأصلاح الاقتصادى فى مصر تحتم انشاء هذه السوق لكى يعم الخير كافة الأقطار العربية وإيجاد تكامل اقتصادى عربى حقيقى لصالح الواطن المستثمر على حد سواء

ويشير محمود العربى رئيس الاتحاد للغرف التجارية إلى أن الجهود التى تبذلها مصر بقيادة الرئيس مبارك لاحياء إتفاقيات إنشاء سوق عربية مشتركة تدل على مدى حرص مصر على انشاء تكتل اقتصادى عربى يواجه التكتلات الأخرى ويدل على مدى العمق فى التفكير نحو المستقبل والحرص على الحفاظ على مصلحة العالم العربى فى وقت أصبح فيه العالم لايعرف غير لغة التكتلات الاقتصادية وأن التحرك المنفرد ليس له مكان فى العالم

واضاف أن الإتحاد العام للغرف التجارية حريص على دعم التحرك المصرى والعربى نحو اقامة هذه السوق والذى أصبحت مطلباً ملحاً فى الوقت الذى تستعد فيه لدخول القرن الحادى والعشرين.

وقال ان انشاء السوق العربية المشتركة سيؤدى إلى تنشيط التجارة البينية وتدعيم موقف الدول العربية امام أى من التكتلات الاقتصادية الاخرى التى تحيط بالمنطقة من كل جانب.

ويقترح محمود العربى عقد قمة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٤ / ٦ / ١٩٩٧

## د. عصمت عبد المجيد:

# المشروع حيوى ومصيرى بالنسبة للدول العربية فى عصر التكتلات

عربية يقتصر جدول أعمالها على بند واحد وهو انشاء السوق العربية المشتركة والبدء فوراً فى خطواتها التنفيذية مؤكداً أن هناك ضرورة لتشكيل لجنة من ممثلى الغرف التجارية العربية والجامعة العربية والمنظمات الاخرى المختلفة للاتصال والمتابعة لحث القادة العرب للاسراع في تنفيذ التوصيات والقرارات التى اتخذت في هذا الشأن

### السوق الأمل

ويؤكد الدكتور سليمان المنذرى مدير العلاقات العربية الاسيوية بالجامعة العربية أن إقامة سوق عربية مشتركة يمثل الأمل الذى تسعى له كل الاقطار العربية وسط التحديات التي تواجه العالم العربى والتكتلات الاقتصادية فى كافة أنحاء العالم وقال ان دعوة مصر إضافة إلى جهود الجامعة العربية واعلان المجلس الاقتصادى والاجتماعى مؤخراً عن قيام منطقة تجارة حره يفتح المجال أمام تجدد الأمل مرة أخرى لتحقيق السوق العربية المشتركة باعتباره حلما قوميا وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية بالقاهرة حيث وضع القرار لأول مرة أليات وبرامج عمل وحدد مراحل الانجاز وشكل فرق العمل لانجاز منطقة

تجارة حرة على مدى ١٠سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٨م

ويطالب بضرورة الدعوة إلى جذب الأموال العربية المهاجرة للاستثمار فى الوطن العربي وتشكل النواه الحقيقية فى البنية الاساسية وتؤدى إلى تغذية روافد التنمية التى تحتاجها السوق العربية المشتركة فهى معرضة فى الخارج للتجميد والمصادرة بينما توجد فى الدول ضمانات وفرص استثمارية هائلة وبرامج للاصلاح الاقتصادى وبرامج شاملة للخصخصة وانشاء لأسواق المال تتيح مزيدا من الفرص واشار إلى أن التنفيذ العملى لهذه الاتفاقية سيتم فى أول يناير القادم وذلك باجراء تخفيض بنسبة ١٠٪ سنوياً على كافة السلع العربية المتبادلة لكى تتلاشى هذه الرسوم الجمركية بعد مرور ١٠ سنوات وأكد أن هذا القرار سيساعد على زيادة حجم التبادل التجارى العربى ليصل إلى حوالى ٢٠٪ من اجمالى التجارة العربية فى العالم

### المنظمات الأهلية

ويرى الخبير الاقتصادى على نجم أن هناك دورا فعالا يمكن ان تلعبه المنظمات الأهلية فى إنشاء السوق العربية المشتركة حيث أن الدول العربية أكثر احتياجاً من أى وقت مضى لإنشاء مثل هذا التكتل الاقتصادي.. وقال ان الجمعيات الأهلية والمنظمات والهيئات يمكن أن تلعب دوراً حاسماً فى تهيئة الرأى العام للتعجيل بإنشاء هذه السوق من خلال ايجاد وعى شعبى وجماهيرى يقنع المواطن العادى بأن له مصلحة فى إنشاء هذه السوق.

وقال ان الرئيس مبارك يعطى أهمية كبرى لانشاء السوق العربية المشتركة من خلال تحركات سياسية عربية ومحلية ستؤدى حتماً إلى تكوين تكتل اقتصادى عربى على اسس علمية صحيحةيستطيع مواجهة التحديات من التكتلات الاخرى وسيؤدى إلى تشكيل ارادة سياسية لدى زعماء العالم العربى تسير جنباً إلى جنب مع الادارة الاقتصادية العربية الناشئة

**احمد عبد الخالق**

رأى الأهرام

# الفضل للرئيس مبارك

هاهما مصر وسوريا تناقشان معاً إقامة السوق العربية المشتركة التى كانت من الشواغل الرئيسية للرئيس حسنى مبارك فى خلال العامين الماضيين. فقد دارت هذه المناقشات الواعدة - بإذن الله - فى خلال استقبال الرئيس مبارك أمس الأول للسيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى والسيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا.

فقد باتت قضية قيام السوق العربية المشتركة على هذا النحو هما مشتركا وهدفا عربياً رئيسياً وكان الفضل للرئيس مبارك فى طرح هذه القضية المتصلة على نحو وثيق بالمستقبل العربى وفى هذا النطاق اتفقت مصر وسوريا على إعداد وثيقة تتعلق بقيام السوق العربية المشتركة لطرحها على الدول العربية الأخرى، لتكون بذلك بداية - مرحلة جديدة فى العمل العربى على حد تعبير نائب الرئيس السورى

وفى إطار دعوته إلى هذا الهدف الكبير الذى لاغنى عنه فى عالم اليوم قال الرئيس مبارك فى لقائه برجال الأعلام يوم السبت الماضى إنه من الواجب إقامة السوق العربية المشتركة قبل السوق الأوروبية المشتركة وأستند قول الرئيس إلى ان التفكير فى الوحدة الاقتصادية العربية كان سابقاً للتفكير الأوروبى فى إقامة وحدة اقتصادية ولكن الأربعين سنة الماضية منذ بدء التفكير العربى فى إقامة الوحدة الاقتصادية لم تشهد خطوات عملية ملموسة فى هذا الاتجاه

واليوم يقود الرئيس مبارك باقتدار مسعى إقامة السوق العربية المشتركة التى يراها ضرورية لمصلحة المواطن العربى فى كل مكان. ولأنها هى التحدى الذى يفرضه الاتجاه العالمى إلى التكامل الاقتصادى وسوف ينجح الرئيس ان شاء الله كما نجح فى إقامة المشروعات العملاقة فى مصر لمصلحة شعبها العظيم

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٦/١٩٩٧

# حلم السوق العربية المشتركة كيف يتحقق

## د. محمود محيي الدين: الظروف الاقتصادية مواتية .. بـ ٣ شروط سياسية

## عادل جزارين: لم يعد حلما مستحيلا والبدايات الصغيرة ليست عيبا

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٧

## مصطفى زكي:

# المصالحة السياسية تسهل التعاون الاقتصادي

**تطرح مصر هذه الايام وبقوة على الساحة الاقتصادية مشروع السوق العربية المشتركة والذى يوليه الرئيس مبارك اهتماما خاصا .. ولا عجب في ذلك فعالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي لا يعترف بالكيانات الضعيفة ..**

**ويجيء التحرك المصرى لمشروع السوق والحديث عن وثيقة مصرية سورية حوله فى وقت يستشعر فيه العالم العربي تحديات سياسية واقتصادية كبيرة ليس من سبيل امامه لمواجهتها إلا بالتجمع والتكتل والتنسيق والتعاون .**

●● الدكتور محمود محيى الدين استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يرى أن الظروف التى يمر بها العالم العربى اليوم مواتية تماما لبدء قيام السوق العربية المشتركة فقد تقاربت السياسات الاقتصادية فى كثير من البلاد العربية لاتباع العديد منها برامج اصلاح اقتصادى متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية.

كما زادت الطاقة الانتاجية فى معظم الدول العربية مما جعل هناك حاجة لتوسيع أسواقها، ثم ان تزايد البطالة فى العديد من هذه الدول يستدعي دفع معدلات النمو الاقتصادى لاستيعاب العمالة.

ويضيف د. محمود محيى الدين: وهناك عامل اخر مشجع لقيام السوق العربية المشتركة وهوارساء «الجات» لقواعد جديدة حيث نصت على ازالة جميع القيود غير الجمركية وتضمينها في الرسوم الجمركية .. وقد كانت هذه القيود تمثل عائقا كبيرا امام التكتل الاقتصادى العربى بحجة ان ازالتها يمس مفهوم سيادة الدولة..

كما سمحت «الجات» فى المادة ٢٤ باقامة تكتلات اقليمية من حقها ان تمنح مزايا لاعضائها دون ان تلتزم باعطاء هذه المزايا لدول اخرى خارج التكتل .

وبذلك نجد ان هناك عوامل كثيرة متوفرة تدعم التعاون الاقتصادى العربى في هذا الوقت بالذات لكن لابد من توافر ثلاثة امور سياسية هى:

● الرغبة فى التعاون.

● القدرة على تنفيذ اتفاقياته.

● المصداقية فى الالتزامات التى تمليها هذه الاتفاقيات وعدم النكوص فيها..

● فعدم توافر هذه الشروط كان الى حد كبير وراء فشل محاولات التعاون الاقتصادى العربي السابق.

### السوق موجودة رسميا

● ومن الامور التى قد لا يتذكرها البعض لفرط ما اهملناها انه توجد فعلا اتفاقية سوق عربية مشتركة بين الدول العربية منذ ٣٢ عاما .. لكنها ظلت طوال هذه المدة حبرا علي ورق!!

ففى ١٩٦٤/٨/١٣ صدر القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بانشاء السوق العربية المشتركة وبدأ تطبيقه من يناير ١٩٦٥ .. ووقعت هذا القرار خمس دول I

تحقيــق : سميرة صادق

فقط فى مصر والاردن وسوريا والعراق والكويت ثم انضمت اليها ليبيا وموريتانيا واليمن .. وكان من المفروض ان يكتمل انشاء هذه السوق عام ١٩٧٠ ولكن بالطبع لم يدخل هذا المشروع حيز التنفيذ .

ورد البعض ذلك للخلافات السياسية والحساسيات التى لا تنتهى بين الدول العربية وارجعه البعض الآخر للضغوط الخارجية للقوى الاجنبية التى ليس من مصلحتها ان تقوم للعالم العربي قائمة ويكون قوة اقتصادية مؤثرة في العالم وبالتالى قوة سياسية.

بينما نسب البعض الثالث عدم قيام السوق العربية حتى الآن لعوامل اقتصادية فنية كاختلاف النظم الاقتصادية وتشابه الهياكل الانتاجية التى تقلل من فرص التبادل التجارى، والحماية الجمركية العالية في بعض الدول وعدم وجود مواصفات قياسية وشهادات منشا للسلع العربية وعدم وجود تسهيلات في النقل والاتصالات وغيرها من الأمور التى لو وجدت الارادة الفعلية للتعاون المشترك لذللت واحدة بعد اخرى وعاما بعد عام .

## محاولات ... لنصف قرن

وتوضح سجلات الجامعة العربية ان الخمسين سنة الاخيرة منذ انشاء الجامعة عام ١٩٤٥ شهدت جهودا كثيرة واتفاقات عديدة لحفز التعاون العربي وكانت مصر هى القاسم المشترك فى كل محاولات واتفاقات العمل العربى المشترك

● ففى سبيل تحرير التجارة بين الدول العربية تم توقيع:

● اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٣.

● اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية عام ١٩٥٣.

● اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٦٤.

● قرار السوق العربية المشتركة الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٤.

● اتفاقية تيسير التبادل التجارى وتنميته بين دول الجامعة العربية عام ١٩٨١.

ومن المشروعات العربية المشتركة وقعت مصر:

● اتفاقية انشاء شركة الملاحة العربية سنة ١٩٦٣

● المصرف العربي للتنمية فى افريقيا عام ١٩٧٤.

● الشركة العربية للاستثمارات البترولية عام ١٩٧٥.

وفيما يتعلق باتفاقيات رؤوس الاموال تم توقيع

● الاتفاقية الموحدة لاستثمار رروس الاموال فى الدول العربية عام ١٩٨٠

● اتفاقية رؤوس الأموال عام ١٩٨٢

● وفيما يتعلق بحرية انتقال العمالة . تم توقيع:

الاتفاقيات الثنائية العربية فى مجال انتقال القوى العاملة واولى هذه الاتفاقيات بين مصر والكويت عام ١٩٦٦.

● الاتفاقية العربية لتنقل الايدى العاملة عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٧ .

■ اما اتفاقيات التنسيق العام فهى عديدة منها.

● معاهدة الدفاع المشترك والتعاون.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات ... والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٧

الاقتصادى ... بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٠.

● اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧

● اتفاقية تنسيق السياسة البترولية عام ١٩٦٠.

● اتفاقية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٦٨.

● اتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٧١.

● اتفاقية صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦

● استراتيجية العمل العربى المشترك عام ١٩٨٠.

ولكن كما يقول الدكتور محمود محيى الدين مع كل هذه الجهود وتلك المداخل كان البون شاسعا بين ما استهدفته هذه الاتفاقيات المسطورة والمنظمات القائمة عليها من ناحية وواقع العلاقات الاقتصادية العربية - العربية من ناحية اخرى

## ٦٠ منظمة وحدوية!!

واضافة الي هذا العدد الهائل من الاتفاقيات الموقعة فعلا بين الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية فقدشهدت السنوات الماضية انشاء ما يزيد على ٦٠ منظمة اقليمية من اجل التعاون الاقتصادى العربى والعديد من مجالس المتابعة والتنسيق ومئات المؤتمرات والندوات التى اوصت جميعا بالبدء الفعلى فى التعاون الاقتصادى العربى المشترك ومن هذه المنظمات الاقليمية اتحادات عربية فى شتى مجالات الاقتصاد منها اتحاد غرف تجارة وصناعة وزراعة البلاد العربية واتحاد المصارف واتحاد البورصات واتحاد المستثمرين العرب والمنظمة العربية للتنمية الصناعية واتحاد العمال العرب والمنتدى الاقتصادى العربى واتحاد الصناعات الدوائية العربى .. ويرى الخبراء ان تفعيل دور هذه المنظمات والاتحادات وتنشيطها سيخدم كثيرا قضية التعاون العربى المشترك ويغير كثيرا من الواقع المحزن لهذا التعاون وصولا للهدف المنشود وهو السوق العربية المشتركة.

## ليس بالحلم المستحيل ..

ويرى خبراء الاقتصاد العرب ان تحقيق السوق العربية المشتركة ليس بالحلم المستحيل والفرص متاحة الان لتحقيقه اكثر من اى وقت مضى.

●● الدكتور سمير طوبار استاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني يتحدث عن الامكانيات العربية الهائلة المتاحة لاقامة السوق يقول.

العالم العربي لديه كل المقومات اللازمة لقيام هذه السوق ونجاحها ولا ينقصنا شيء في سبيل قيامنا بانشاء السوق العربية ولكن المسالة فى رايى مسالة عزيمة ونوايا .. اى ان تكون عندنا النية الصادقة في انشاء اطار اقتصادى ينظم ويكيف كل الموارد لصالح المنطقة جميعها.

●● الدكتور عادل جزارين نائب رئيس جمعية رجال الاعمال يقول ان عملية الوصول الى سوق عربية مشتركة ممكنة جدا لكنها لا شك ستأخذ منا وقتا طويلا نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية في البلدان العربية عن بعضها البعض فبينما السعودية والامارات مثلا مفتوحتان تماما وليس فيهما حماية جمركية تذكر حيث لا تزيد الجمارك على ٤٠٪ نجد التعريفة الجمركية فى دول مثل ليبيا والسودان عالية جدا وهى كذلك فى مصر ايضا لكن بشكل اقل حدة.

والحل العملي كما يراه د. عادل جزارين هو ان نبدأ العمل مرحليا علي نطاق الدول المتجاورة .. يقول: يمكن البدء بالتعاون المشترك بين مصر والاردن مثلا وبين دول المشرق ثم دول المغرب وهذا يحدث الان فعلا بدرجة ما .. ثم تنضم هذه التجمعات الي بعضها البعض تدريجيا لتشمل الوطن العربى كله.

ويؤكد د. عادل جزارين ان البدايات المرحلية ليست عيبا ولا بدعة فالسوق الاوروبية المشتركة ذاتها بدأت بهذا الشكل الجزئي او المرحلي حيث لم توقع اتفاقية السوق فى البداية سوى ست دول اوروبية ثم زاد العدد تدريجيا الي ان وصلوا الي ما وصلوا اليه.

ويبدي نائب رئيس جمعية رجال الاعمال تفاؤلا للمؤشرات التى تحدث الآن فى مجال التعاون العربى .. يقول

بدأت الآن حركة جيدة تمثلت فى انشاء مناطق تجارة حرة ثنائية مثل التى بين مصر وتونس وبين مصر وسوريا وغيرها وهذه هى البداية الصحيحة في طريق التكامل وزيادة التبادل التجارى.

فاتفاقات التجارة الحرة مرحلة اولى لابد منها فى سبيل تحقيق مستويات اعلي من التعاون الاقتصادي الاقليمى فاذا ما اتخذت اجراءات اضافية كتوحيد السياسات التجارية او تيسير انتقال عناصر الانتاج تحديدا العملة ورأس المال والمنشآت او توحيد السياسات المالية العامة والنقدية او توحيد السياسات والسلطات كنا بصدد مراحل اعلى من التعاون.

اى أن منطقة التجارة الحرة تبدأ بالاتحاد الجمركي ثم ترتقى لتصبح سوقا مشتركة ثم ترتفع لمستوى الاتحاد الاقتصادي كحالة الاتحاد الاوروبى بعد معاهدة ماستريخت.

## المصالحة اولا ..

●● مصطفى زكي رئيس الغرفة التجارية المصرية سابقا وعضو المجالس القومية المتخصصة .. يرى ان البداية الفعلية لقيام السوق العربية المشتركة هى المصالحة العربية .. ويقول.

انا لا أرى صعوبة في هذه المصالحة .. اذا كنا قد مددنا ايدينا الى اسرائيل بعد كل هذا العداء وكل هذه الحروب وإذا كنا نحاول الآن جاهدين انقاذ عملية السلام مع إسرائيل فما بال الحال مع الدول العربية الشقيقة.

ويؤكد: إن المصالحة ستسهل التعاون الاقتصادى بكل صوره والذى طالما اوقفته وكبلته النزاعات السياسية بين الاقطار العربية والحكام العرب.

ويضيف: ومهما كانت النزاعات العربية فهى ليست اشد ضراوة من النزاعات ممتدة الجذور بين دول

الاتحاد الاوروبى التى قامت بينها اكبر حربين عرفتهما البشرية كما ان معظم مناطق الصراع في الماضى كانت وراءها هذه الدول الاوروبية إضافة الى ما بينها من اختلافات شديدة فى كل شئ كاللغات والمعتقدات والاصول العرقية .. لكن كل هذا لم يمنعها من التفكير في اقامة نوع من الوحدة الاقتصادية.

ولحسن الحظ ان آخر مؤتمر قمة عربى والذى عقد بالقاهرة العام الماضى ادرك أهمية التعاون العربي المشترك في المجال الاقتصادي واوصي بضرورة الاسراع فى انشاء السوق العربية المشتركة والبدء بعمل منطقة حرة مشتركة كبداية صحيحة على الطريق .

### أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

# نتائج قمة مبارك والقذافى بطبرق خطوة مهمة على طريق السوق العربية المشتركة

أكد حسن ابراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أهمية نتائج القمة المصرية/ الليبية التى عقدت خلال اليومين الماضيين فى طبرق بين الرئيس حسنى مبارك والعقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية بالنسبة لمسيرة اقامة السوق العربية المشتركة الموسعة التى دعا إليها الرئيس مبارك مراراً وتكراراً

وقال حسن ابراهيم فى تصريح صحفى له امس ان نتائج هذه القمة سوف يشعر بها المواطن العربى فى كل الدول العربية.

ووصف البيان الختامى للقمة المصرية/الليبية بانه جاء معبرا عن طموحات الأمة العربية فى اقامة السوق العربية المشتركة وصولا إلى الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ودعا إلى ضرورة العمل على استئناف تطبيق أحكام قرارات السوق العربية المشتركة القائمة فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للوصول إلى السوق العربية المشتركة الموسعة التى تضم جميع الدول العربية

وأوضح أن تطبيق هذه الأحكام يهدف لتحرير التجارة العربية تحريرا كاملا وتعزيز الاستثمار فى المشروعات التكاملية وتكوين التكتل الاقتصادى العربى القادر على التعامل مع المستجدات على الساحة الاقتصادية.

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٥/٦/١٩٩٧

مجلس الوحدة الاقتصادية في ختام أعماله أمس::

# إجراءات لتنشيط النظام الأساسي للسوق العربية المشتركة

كتبت ـ رشا أبو المجد:

وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ختام اجتماعات الدورة العادية الخامسة والستين والتي عقدت أمس بمقر جامعة الدول العربية، على إجراءات لتنشيط النظام الإساسي للسوق العربية المشتركة في الدول الاعضاء بالاتفاقية، في إطار قرارات المجلس والمجهودات العربية الجارية في هذا الشأن، ومراعاة القواعد الأخرى المنظمة لتحرير التجارة اللازمة للدول الاعضاء بالمجلس كما وافقت الدول الأعضاء على برنامج العمل الاستراتيجي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للسنوات العشر القادمة وتكليف الامانة العامة للمجلس بمتابعة تنفيذ هذه القرارات واعداد تقارير دورية عن سير التنفيذ. وقد وافق المجلس على النظر في طلب الاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية بالانضمام الى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس بعد قيام الامانة العامة بإعداد مذكرة تتضمن النظام الاساسي للاتحاد وارسالها للدول الأعضاء

### اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية بدأت أمس

# المطالبة بتحرير التجارة فى الدول غير الأعضاء بالسوق العربية

□ كتب ـ علي صالح :

بدأت في القاهرة امس اجتماعات الدورة 65 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مستوى المندوبين الدائمين.

وتناقش الدورة مشروع التكامل الاقتصادى العربي ودعوة الدول العربية غير الاعضاء في السوق العربية المشتركة للتحرير الفورى الكامل للتجارة.

كما تناقش تحديد اعلان التزام الدول العربية الاطراف فى السوق المشتركة وتنمية حركة التبادل التجارى بين الدول العربية.

واشارد. حسن ابراهيم الامين العام للمجلس إلى انه تم تكليف الامانة العامة للمجلس لاعداد تقرير حول مشروع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى بين دول المجلس. وقال انه عرض على المجلس الذى ترأسه سوريا عدة اجراءات لتفعيل السوق المشتركة من اهمها :

تحديد تاريخ لتفعيل السوق العربية المشتركة المصغرة والتى تضم دولاً وهى مصر وسوريا والعراق وليبيا والاردن وموريتانيا واليمن.

واضاف ان الاجراءات تشمل قيام الامانة العامة للمجلس بمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالسوق بالاضافة إلى تقديم الامانة العامة للمجلس تقريراً ربع سنوى حول مسار تنفيذ اهداف السوق العربية المشتركة بين الدول الاعضاء فى السوق. كما يناقش المجلس التقرير الاقتصادى للامين العام والمقدم إلى الدورة الـ 65 ويتضمن الاتجاهات الاقتصادية للاقتصاد العربى عام 96 وأوضاع وتطورات التجارة البينية للدول العربية بشكل عام ودول السوق العربية المشتركة بشكل خاص. ومن ناحية اخرى اكدت الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد ان مصر حريصة فى لقاءاتها مع اللجان المشتركة مع الدول العربية على تدعيم جميع سبل التعاون سواء فى مجال التبادل التجارى أو الاستثمارات المشتركة.

## محاضرة عن "الجدوى الاقتصادية للسوق العربية المشتركة"

● لندن - «الحياة» - دعت رابطة أصدقاء جامعة الدول العربية في المملكة المتحدة استاذ الاقتصاد في الجامعة الاميركية في القاهرة الدكتور جلال امين الى إلقاء محاضرة بعنوان «الجدوى الاقتصادية للسوق العربية المشتركة». وسوف يسعى الدكتور امين في هذه المحاضرة التي سيلقيها الى مناقشة موضوع السوق بمعزل عن ظلاله الايديولوجية والى استعراض القوى الاجتماعية والدولية التي تستفيد من هذا المشروع والى مقارنة فوائده بفوائد الانضمام الى المشاريع الاخرى المطروحة على النطاقين الاقليمي والدولي.

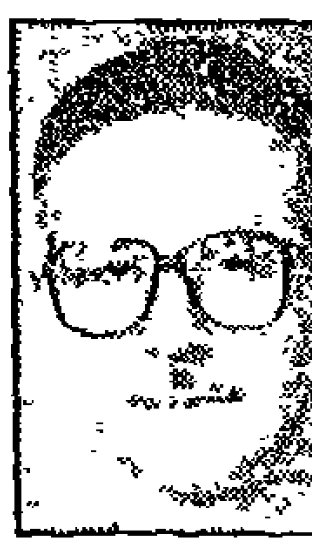
إننا نامل حضوركم هذه المحاضرة التي سيترأسها الاستاذ باسل عقل - المفكر الفلسطيني، عضو المجلس في الساعة السادسة من مساء الاربعاء في ١٩٩٧/٦/١١ في

Lecture Theatre
School of Oriental & African Studies (SOAS)
University of London
Thormaugh Street, Russel Square
London WC 1

# التكامل الاقتصادى العربى كيف يرتبط بنظام فعال لتوزيع المغانم والمغارم ؟

أصبح في حكم الفريضة الواجبة تحقيق التكامل الاقتصادى العربى الذى لا يقبل الجدال والنقاش حوله فى ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبعد أن أثبتت تجارب العالم المتقدم أن التكامل الاقتصادى يعتبر بمثابة طوق النجاد الرئيسى لتعميق التقدم والإسراع بمعدلاته وسرعة إيقاعه.

ويقدم الدكتور على سليمان وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعاون العربى بوزارة الاقتصاد والبنك الدولى الإجابة على نقطة بالغة الأهمية وهى المرتبطة بصعوبة قيام تكامل اقتصادى بين دول تتشابه هياكلها الإنتاجية. حيث يذكر أن تجربة أوروبا مع التكامل على الرغم من تماثل هياكلها الإنتاجية والمنافع التى تحققت لكل منها توضح أن التشابه الهائل والهياكل الإنتاجية لا يعتبر عقبة رئيسية على طريق التكامل، وأن المهم للنجاح ارتباطه بالقدرة على وضع الاستراتيجية الملائمة والمناسبة للسير فى طريق التكامل على المدى المتوسط والبعيد، وهو ما تحقق فى ظل تجربة السوق المشتركة الأوروبية وتقدمها إلى مرحلة الاتحاد الأوروبى بكل ما يعكسه من درجات أكثر عمقا وأكثر اتساما وشمولا فى تحقيق التكامل الاقتصادى الذى يكاد أن يصل إلى مرحلة العصرية والاندماج الاقتصادى ويمهد إلى درجات عالية من العصرية السياسية


د. على سليمان

وبالنسبة للأوضاع العربية، فإن مدخل التكامل يجب أن يرتبط باستغلال عناصر القومية العربية كمحور للاستراتيجية التكاملية، حيث يتمتع الاقتصاد العربى بتنوع كبير فى موارده الطبيعية والموقع الجغرافى والمناخ والموارد المالية لا يتوفر مثله حتى لإمبراطورية مترامية الأطراف. فهناك الوادى والجبل والصحراء والغابات والساحل والعمق. وهناك الأنهار والوديان الخصبة، والنفط والمعادن، وهناك الزراعة بأنواعها، وهناك قطاع صناعى نشيط يتوثب للانطلاق فى سوق متصلة كبيرة، وفوق هذا وذلك هناك أمة عربية متجانسة يزيد تعداد سكانها على مائتين وعشرين مليون نسمة ويتمتع قطاع منهم بمستويات دخول متوسطة أو عالية، ويتكون معظمه من الشباب الواعد الطموح .

ويحتاج تفعيل عناصر قوة الاقتصاد العربى إلى اجراءات على طريق التقدم فى مقدمتها الاهتمام بالإصلاح الداخلى ومعالجة البطالة والقضاء على أسباب التوتر السياسى والاجتماعى وتنفيذ ما يحتاجه من إصلاحات مع الاهتمام بوضع قواعد موحدة للانفتاح على العالم الخارجى وإزالة أسباب الخلافات وتوفير التلاحم والاتصال والتواصل على المستوى الشعبى وسرعة استكمال البناء التكاملى اعتمادا على قاعدة التنظيمات والمؤسسات العربية القائمة بالفعل.

ويشير الدكتور على سليمان إلى ان الاستراتيجية الناجحة للتكامل الاقتصادى العربى تحتاج إلى مجموعة من الآليات التى طبقت فى التجارب التكاملية الناجحة فى مقدمتها ما يلى:

١ ـ وضع خطة قومية للتنسيق الصناعى: لم يعد صعبا فى عالمنا المعاصر الذى تتوافر فيه الإحصاءات وإمكانيات ثورة البيانات والمعلومات أن يتم وضع صورة للبنيان الصناعى العربى وإمكانيات تحقيق التنسيق بين صناعاته..

ويأتى التنسيق بين القطاعات الإنتاجية كمقدمة لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء فى اتحاد اقتصادى إقليمى، ويتضمن هذا المنهج سرعة تحقيق مزايا الوحدة بدلا من الاعتماد فقط على قوى السوق البطيئة وغير الفعالة أحيانا ويرى البعض أن أهداف التنسيق بين خطط التنمية العربية كان غائبا فى الماضى.

٢ ـ إنشاء بنك أو مؤسسة تمويلية للتكتل العربى. لا جدال إن المال هو عصب الاقتصاد ويعتمد نجاح المجهودات الوحدوية على توافر التمويل اللازم للأنشطة المختلفة وفى مقدمتها وضع الخطط القومية الاستراتيجية، وتحديد المشروعات المشتركة التى تساعد على سرعة تحقيق التنمية والتكامل، وتوفير التمويل اللازم لها، وتوفير التمويل اللازم للنهوض بالمناطق الأقل تقدما، ومساعدة الدول الأعضاء على إجراء التحويلات الهيكلية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادى .

٣ ـ مجلس رئاسى يمثل حكام الدول الأعضاء تتضمن كل التكتلات الاقتصادية والسياسية مجلسا رئاسيا يتولى وضع وإقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد، ويمكن الاستعانة باتفاقيات مجالس التعاون القائمة بالدول العربية.

٤ ـ مجلس أو برلمان للشعوب توصلت دول الاتحاد الأوروبى إلى إيجاد (البرلمان الأوروبى) الذى يتمتع بسلطات فعلية قليلة، وبوزن سياسى كبير فى التعبير عن آراء وأحلام وأفضليات الشعوب المشاركة فى الاتحاد الأوروبى، ولقد ان الأوان للانتباه لأهمية المشاركة الشعبية فى تحقيق الاتحاد الاقتصادى والسياسى العربى. حيث اعتاد المسئولون فى الكثير من الدول العربية على التصور بأن التنمية عملية ينهض بها المسئولون دون سواهم، فى حين تطلب مسيرة التنمية السليمة الاتجاه إلى مشاركة شعبية واسعة وكثيفة لما تتطلبه من وجود التزام المواطنين بأعبائها ومسئولياتها

٥ ـ إقامة نظام عملى لتوزيع منافع التكامل: إن محاولات تحقيق الاندماج الاقتصادى أو التكامل الصناعى بين الدول العربية تجابهه صعوبات تنشأ أساسا من مخاوف المستثمرين المحليين من فقدان وضعهم المتميز فى الأسواق القطرية التى تحميها أسوار عالية من الجمارك والقيود التجارية.

وتؤكد جميع المؤشرات إمكانية نجاح التكامل الاقتصادى العربى، لأن منافع تنسيق الإنتاج تفوق خسارة بعض المنتجين الحاليين، ويعتمد نجاح سياسات الاندماج الاقتصادى على وجود نظام مواز لتوزيع منافع الوحدة، ويسهل التغلب على معوقات التكامل والتنسيق الصناعى العربى فى إطار نظام من المشاركة فى صنع قرارات التنمية واستغلال موارد العالم العربى، وتحتاج معالجة القضايا الكبرى للعالم العربى لقدر كبير من المصارحة والواقعية والتفاعل بين الشعوب العربية، وإلى جانب كل هذا وذاك إلى الإدارة السياسية الواعية والإيمان بأن مستقبل العرب فى وحدتهم.

### السفير السوري بالقاهرة:

## الوثيقة المصرية ـ السورية هدفها الإسراع بإقامة السوق العربية المشتركة

أكد الدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية أن الهدف من الوثيقة المصرية ـ السورية لقيام السوق العربية المشتركة التى تم الاعلان عنها خلال زيارة نائب الرئيس السورى عبدالحليم خدام الاخيرة للقاهرة هو الاسراع بالخطى الرامية الى اقامة هذه السوق تحقيقا للمصالح المتبادلة لجميع الاقطار العربية

وقال السفير عيسى درويش ـ فى تصريحات لوكالة انباء الشرق الأوسط أمس ـ إن مصر وسوريا تريدان اختصار السنوات العشر التى سيتم خلالها انشاء منطقة تجارة حرة عربية من خلال عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة تسبق بها الزمن للوصول إلى أقصى ما يمكن الوصول اليه، مؤكدا فى الوقت نفسه ان منطقة التجارة العربية تشكل الاطار العام للتكامل الاقتصادى العربى وأضاف درويش ان اعداد هذه الوثيقة المصرية ـ السورية جاء بناء على توجيهات من الرئيسين مبارك والاسد لتحقيق ما أقرته القمة العربية الاخيرة بالقاهرة حول انشاء منطقة تجارة عربية حرة وصولا إلى انشاء سوق عربية مشتركة واعرب السفير عيسى درويش عن أمله فى ان يلقى التوجه نحو انشاء السوق العربية المشتركة الذى تبنته القيادتان المصرية والسورية الترحيب فى الوطن العربى لانه توجه فى مصلحة العرب جميعا

وأشار إلى انه عندما تتشابك المصالح الاقتصادية بين الاقطار العربية وتزيد الاستثمارات المشتركة فان الارادة السياسة ستتوافق مع الارادة الاقتصادية وبالتالى يوجه الاقتصاد والسياسة لخدمة الامة العربية

واكد السفير عيسى درويش ان توجيهات الرئيسين مبارك والاسد تنصب حول هدفين اساسيين أولهما الاستفادة من الاستثمارات العربية فى ظل تزايد مخاطر الاستثمار فى الدول الاجنبية خاصة ما يتعلق بافلاس البنوك والتضخم والمشكلات التى تواجه المسلمين فى الدول الأوروبية.

أما الامر الثانى فهو تعزيز التبادل التجارى بين الدول العربية من خلال المساعدة فى ان تلقى منتجاتها كل التسهيلات الممكنة حتى تعبر من قطر عربى إلى الآخر.

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## السوق العربية .. ضرورة فى عصر التكتلات

# تسوية الخلافات العربية .. وحرية الانتقال .. أولى خطوات انشاء السوق

عندما قامت الإتحادات الاقتصادية العربية ممثلة فى مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى والاتحاد المغربى استبشر العرب خيرا، واعتقدوا ان السوق العربية المشتركة اصبحت قاب قوسين أو أدنى ولكن حماقة غزو العراق للكويت اجهضت تلك الاحلام وفتتت مجلس التعاون العربى، مما جعل الحلم يتراجع ويتقهقر فى زمن يعرف بعصر التكتلات الاقتصادية العملاقة.

ماهو مصير السوق العربية المشتركة التى جاءت الدعوة لانشائها مؤخرا ضمن توصيات اتحاد البرلمانيين العرب؟ وكيف يمكن تحقيقها؟

الأجواء العربية الحالية مهيأة تماما لعقد مصالحة عربية واقامة سوق عربية مشتركة هكذا يتحدث الكاتب الصحفى سلامة أحمد سلامة موضحا ان مشكلة السوق العربية المشتركة حاليا هى آلية التنفيذ، هل نبدأ اقامة السوق مرة واحدة أم تدريجيا وعلى خطوات ومراحل تؤدى فى النهاية لتحقيق هذا الحلم الكبير يساعدنا على تبنى هذه الفكرة - فكرة التدرج فى انشاء السوق - هو تباين واختلاف النظم واللوائح والتشريعات الاقتصادية على امتداد دول الوطن العربى وكل هذا يستغرق وقتا حتى يمكن تنظيمه واعداده فى تشريعات متناغمة وواحدة، اما بالنسبة لدول الاتحاد الاوروبى فهى توحدت اقتصاديا بدون عوائق وبسرعة نظرا لتشابه الظروف الاقتصادية واللوائح الجمركية والمؤسسات المالية ولكن مشكلة البلاد العربية انه لايوجد تشابه فى نظمها السياسية والاقتصادية ولكن هذا لايمنع من تقريب الصيغ المتشابهة واعداد الدراسات والابحاث التى تدفع لذلك واعتقد ان اول خطوة لذلك هى رفع الحواجز والغاؤها بين الدول العربية كذلك لابد من احداث نوع من التعاون بين البنوك والمؤسسات المصرفية العربية والتنسيق فيما بينها فاذا اعتقدنا تحقيق هذه الخطوات البسيطة فانها يمكن ان تكون نواة للسوق العربية المشتركة التى يتحتم قيامها حاليا للظروف الاقتصادية الاقليمية والدولية.

### حاجة ماسة

اما الدكتور سعيد عبدالمنعم استاذ المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس فيشدد على الحاجة الماسة للعرب لاقامة السوق العربية للوقوف امام التكتلات الاقتصادية الكثيرة المنتشرة فى العالم فى الوقت الحاضر، ثم ان الدول العربية جميعا غنية بالمصادر والموارد الاقتصادية من تربة لأيد عاملة لبترول للتكنولوجيا كل هذه المقومات لو تكاملت مع بعضها البعض فانها يمكن ان تخلق تكتلا اقتصاديا هائلا يستطيع ان يقف امام التكتلات الاقتصادية العالمية..

وفى تصورى ان «الف - باء» انشاء السوق

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٧



د. مدحت حسنين



د. سعيد عبدالمنعم

# السوق موجودة منذ ٢٠ عاما.. وأعاقتها الخلافات العربية

تحقيق: طلعت المغربى

عدم وجود تعاون حقيقي بين الشعوب ممثلة في القطاع الخاص وانما كان تعاونا بين الحكومات لم يؤد الا الي مجموعة من الوثائق حفظت في الجامعة العربية وفي مجلس الوحدة الاقتصادية الغربية كما ان الظروف السياسية في ذلك الوقت والخلافات العميقة التي كانت بين الانظمة العربية. جعل التعاون السياسي بين الحكومات تعاونا شابه الخوف والريبة في العلاقات السياسية بين الدول العربية، فاثر ذلك تأثيرا سلبيا على كل المحاولات لانشاء السوق العربية المشتركة وتبادل السلع والخدمات، حتى ان اهم عنصر من عناصر هذا التبادل ووهو انتقال رؤوس الاموال وانتقال العمالة كان ايضا مشوبا بالحذر والخوف ووضعت الدول العربية العوائق وفرضت القيود علي تحرك اهم عنصرين من عناصر قيام السوق المشتركة وهما رؤوس الاموال والعمالة.

## مشاكل اخري

يقول الدكتور مدحت حسانين كانت معظم الدول تعتمد على صادرات المواد الخام سواء المنتجات الزراعية كالقطن في مصر أو النفط في دول الخليج

العربية هو إنهاء الخلافات العربية ـ العربية ، وان يتفق القادة العرب على اهمية السوق وضرورتها الحيوية وان يعلموا ان انشاء السوق المشتركة العربية هو في صالح كل افراد الشعوب العربية، وهناك خطوات مهمة لابد من اتباعها في هذا الاطار وهى حرية انتقال رؤوس الاموال والعمالة وتبادل الخبرات والعقول بدلا من هجرتها للخارج.. عندما يتحقق ذلك تدريجيا فان هذه الخطوات سوف تؤدى لا محالة للسوق العربية المشتركة..

## ضرورة حيوية

الدكتور مدحت حسانين استاذ الاقتصاد بالجامعة العربية يعتبر السوق العربية المشتركة ضرورة لامفر منها خاصة اننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية فالتكتلات الاقتصادية هى التي تحكم مسار النظام العالمي الجديد ولاتستطيع دولة بمفردها ان تتعامل سواء في مجال الانتاج أو النقل أو الاستيراد أو التصدير الا من خلال تكتل اقتصادى يفرض شروطه على التكتلات الاقتصادية الاخرى، اما اذا تحركت دولة بمفردها فانها لن تستطيع ان تحصل على افضل الشروط لصالحها وبالتالي فان الموقف الطبيعي هو ان تتكتل الدول العربية في شكل كتلة اقتصادية من خلال السوق العربية المشتركة.

لقد بدأت السوق العربية المشتركة فعلا منذ ٢٠ عاما ولكن لم يكن هناك تكافؤ فى البنية الهيكلية الاساسية لاقتصاديات الدول العربية حيث كانت هناك مجموعة الدول المصدرة للنفط الخام ولم تكن هياكل هذه الدول تسمح بالتعاون فيما بينها وبين الدول العربية الاخرى، التى كان معظمها دولا تتبع التخطيط الاقتصادى المركزى المبنى اساسا على نظرية الاكتفاء الذاتى واحلال الانتاج المحلى محل الواردات، والاعتماد على الذات ومجابهة أى انفتاح سواء على الدول المجاورة أو على دول العالم، فكان طبيعيا ان تكون الاتفاقات التى تمت بين الدول العربية انذاك هى اتفاقات بين الحكومات وكل حكومة كانت تعلم بان هذه الاتفاقات كان لايمكن ان تتم فعليا انما تؤخذ هذه الاتفاقات لكي تجابه الزحف العربى الاعلامى نحو قيام وحدة اقتصادية عربية سواء كانت تتعلق هذه الاتفاقات بالوحدة الاقتصادية أو اتفاق المدفوعات العربية المشتركة أو المشروعات العربية المشتركة أو التعاون الاقتصادى الاقليمي أو اتفاقية التنسيق بين الخطط المركزية العربية كذلك لم تنشأ الوحدة السياسية العربية ولم تكن هناك أية دولة جادة فى ذلك..

ويضيف: كما كان تجاهل القطاع الخاص العربى لعدم وجود هذا القطاع في فترة التخطيط المركزى واتباع النظم الاشتراكية احد الاسباب الهامة فى

أو المنتجات الزراعية في السودان وسوريا والعراق وعندما ننظر للوضع الحالى نجد ان الخلافات السياسية بين الانظمة الاقتصادية العربية قد تلاشت باستثناء موضوع العراق فالانظمة الحاكمة فى الدول العربية يسودها التفاهم التام بينها وهذه اول خطوة نحو تحقيق التعاون الاقتصادى العربي على المستوى الرئاسى لهذه الدول، اما فيما يتعلق بالانظمة الاقتصادية فنجد ان معظم الدول العربية قد تحررت من انظمة الاقتصاد المركزى وانتقلت الى قوى السوق، وايضا دخلت فى برامج اصلاحات اقتصادية اساسية وبالتالى اصبحت هناك دعائم لقيام تعاون اقتصادى عربى بين اقتصاديات متناسقة فيها من عناصر الجذب اكثر من عناصر النفور. ايضا فان انشاءالاتحاد الاوروبى وتكتل امريكا مع كندا والمكسيك وقيام اليابان بزعامة الكتلة الاسيوية كل ذلك يدعو الى قيام تكتل عربي قد يؤدى هذا التكتل فى يوم من الايام الى تكتل شرق أوسطى فهذا التكتل سوف يكون له شأن كبير فى العالم ولكن التكتل الشرق اوسطى لن يتحقق الا من خلال تكتل اقتصادى عربى.

## خطوات التكتل

وفيما يتعلق بخطوات السوق العربية المشتركة فان أولى الخطوات لهذا التكتل الاقتصادى العربى هى حرية انتقال رؤوس الاموال لاقامة مشروعات صناعية عربية برؤوس اموال عربية فى المناطق والبلدان التى لها مزايا اقتصادية نسبية، فيمكن فى بلد مثل مصر والسودان وايضا سوريا اقامة صناعات كثيفة العمل برؤوس اموال عربية كصناعة الاليكترونيات. وتجميع بعض الصناعات المماثلة، وفى منطقة الخليج يمكن اقامة صناعات بتروكيماوية لاستخدام النفط كمادة خام، وايضا يمكن اقامة صناعات ثقيلة فى بعض الدول العربية، خاصة الصناعات التى اصبحت مكلفة فى الدول المتقدمة ، وهكذا يمكن من خلال رؤوس الاموال والعمالة ، ان تبدأ الدول العربية فى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة، ايضا يمكن قيام بنوك مشتركة بين الدول العربية وتدعيم المؤسسات القائمة وعلى رأسها الصناديق العربية المشتركة، كذلك يمكن قيام مؤسسة مالية عربية لتشجيع القطاع الخاص على غرار مؤسسة التنمية الدولية التى أنشأها البنك الدولى منذ حوالى ٢٠ عاما بهدف تشجيع القطاع الخاص الصغير والمتوسط على اقامة المشروعات وتوفير قروض ميسرة على فترات طويلة، وبهذا الشكل يمكن ان ننتقل من التصور النظرى والاكاديمى والسياسى لاقامة سوق عربية مشتركة الى برنامج فعلى يكون فيه دور للقطاع الخاص العربى وجمعيات رجال الاعمال العربية لما فيه مصلحة التعاون الاقتصادى العربى المشترك.

# وزراء اعلان دمشق يناقشون السوق العربية المشتركة في اجتماعهم القادم

□ كتب - ربيع شاهين :

تجرى مشاورات واتصالات مكثفة بين وزراء خارجية دول اعلان دمشق الثمانية لعقد اجتماع لهم فى سورية نهاية شهر يونيه الجارى.

وكشفت مصادر دبلوماسية عربية مطلعة عن ورقة عمل سوف تتقدم بها سوريا الى الاجتماع المقترح يتضمن مقترحات مهمة لانشاء سوق مشتركة بين الدول الثمانى لتكون بمثابة نواة ومحور مهم للدول العربية ومنطقة التجارة الحرة التى اقرتها قمة القاهرة وكلفت مجلس الجامعة باعداد دراسات بشأنها وسرعة انجازها واكدت المصادر الدبلوماسية او المقترحات السورية تعد استكمالا للمقترحات المعروضة بشأن السوق العربية ومنطقة التجارة الحرة.

كما ستكون استكمالا لما عرضه وفد سورى رفيع المستوى والذى زار القاهرة قبل عدة ايام.

واعتبرت المصادر ان التحركات الحالية سواء من خلال اجتماع دمشق او مجلس الجامعة تعد البداية العملية لاقامة السوق.

من جانب اخر كشفت المصادر عن خطة عمل سوف يناقشها وزراء خارجية دول الاعلان بشأن عملية السلام والعقبات التى تواجهها فيما سيطلع وزير الخارجية عمرو موسى نظراءه من وزراء خارجية دول دمشق على نتائج اتصالات تقوم بها وبصفة خاصة مهمة د . اسامة الباز بين اسرائيل والفلسطينيين فى هذا الشأن.

# الخضري: مصر تؤيد انشاء السوق العربية

□ بيروت - «الحياة»:

■ أعلن السفير المصري لدى لبنان عادل الخضري تأييد بلاده لانشاء سوق عربية مشتركة. وقال بعد لقائه وزير الخارجية فارس بويز في قصر بسترس ان البحث ركز خصوصا على التكتل الاقتصادي العربي.

واكد «نحن في مصر نؤيد انشاء سوق عربية مشتركة والرئيس حسني مبارك بذل جهده مع الرئيس نبيه بري والدكتور فتحي سرور للدفع بفكرة السوق العربية المشتركة. والواضح ان الفكرة بدأت تأخذ تفكيرا جديا من جانب الدولة حيث بدأت من البرلمانيين والآن اصبحت الدول تلتقي عند هذه الفكرة ويجب الاسراع فيها».

وقال رداً على سؤال «هناك اشياء ذكرتها منذ اسبوع عندما قابلت الرئيس بري حيث قلت باننا عملنا بجهد في ما يتعلق بأوضاع الجالية اللبنانية في سيراليون وذكرت بعدها ايضا اننا نقف مع لبنان ليس فقط في سيراليون انما في كل مكان وهذا الكلام جدي. وهناك تنسيق يتم بين القيادات وعلى مستوى وزراء الخارجية في البلدين في مواضيع اخرى سواء راهنة او مقبلة». وكان بويز التقى النواب: رشيد الخازن وقبلان عيسى الخوري ونهاد سعيد

# سفير مصر: السوق المشتركة تطلق في اجتماع دول «إعلان دمشق»

أعلن السفير المصري في لبنان عادل الخضري تأييد بلاده لإنشاء سوق عربية مشتركة مشيرا الى أن مصر تقوم بجهد شديد في الشرق الأوسط لمحاولة إحياء عملية السلام.

التقى وزير الخارجية فارس بويز أمس في قصر بسترس السفير الخضري الذي أوضح اثر اللقاء ان البحث تركز بشكل خاص على التكتل الاقتصادي العربي، مشيرا الى أن إطلاق السوق العربية المشتركة يتم طرحه كمرحلة أولى في اجتماع دول إعلان دمشق في ٢٥ حزيران الحالي، وهذه الفكرة متبلورة ما بين مصر وسوريا.

وأوضح أنه كان أول من عرض فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر ولبنان يتم من خلالها إعفاء السلع الزراعية من الجانبين من الرسوم الجمركية.

ونفى السفير المصري ان تكون مهمة الوساطة التي قام بها اسامة الباز بين الاسرائيليين والفلسطينيين قد فشلت، وقال: نحن ما زلنا نقوم بدور حيوي في هذا الموضوع.

وأوضح ان الجهود التي تبذلها مصر والمبعوث الأوروبي تتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن بلاده لم تتخذ موقفا بعد حيال المؤتمر الاقتصادي المطروح لدول الشرق الأوسط.

## بهدوء

**بقلم: إبراهيم نافع**

# السوق العربية المشتركة وخطوة مهمة على الطريق

من أهم التطورات التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرا ـ في تقديري ـ هو ذلك الحماس الإيجابي الجاد لإنشاء السوق العربية المشتركة، والذي أكاد أقول إنه لم يكن بمثل هذه الجدية ولا هذا الحماس من قبل، بالرغم من شدة الحاجة لمثل هذه السوق، وبالرغم أيضا من أنها تكاد تمثل لنا الآن الفرصة الأخيرة لمواجهة التحديات المحيطة بالوطن العربي من جميع الجهات.

أما هذه التحديات فكثيرة، ومن الممكن أن تصل في أقصى نتائجها إلى حد تهميش بعض الاقتصادات العربية في عالم يتشكل الآن من تكتلات اقتصادية كبيرة. فتجربة الدول الأوروبية في إقامة السوق لم تعد هي التجربة الوحيدة من هذا الطراز على المستوى العالمي، وإنما تلاها ظهور عدد من التجارب الأخرى التي أثبتت على مر الأيام نجاحات لا تقل عما حققته أوروبا على مدى الأربعين عاما الماضية. فهناك الآن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وهناك تجمع «الآسيان» الذي يضم عددا من دول شرق وجنوب شرق آسيا الناهضة اقتصاديا. وهناك المحاولة المتجددة لبعض دول أمريكا الجنوبية لإعادة تحقيق التكامل فيما بينها مرة أخرى التي جرت في خلال الأعوام القليلة الماضية.

كما لا ننسى أيضا أن هناك محاولات تهدف إلى توفير أداة تنظيمية لتحقيق التنسيق بين هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى، منها تجمع «الأبيك» الذي يضم الدول المطلة على المحيط الهادي، وهو بذلك يضم بلدان مجموعة «الآسيان» وبلدان مجموعة المنطقة التجارية الحرة في أمريكا الشمالية، وبعض بلدان التجمع الأمريكي الجنوبي، إلى جانب بعض الدول المهمة اقتصاديا على المستوى العالمي مثل اليابان والصين.

وبذلك فإن جميع الدول الكبرى على الصعيد الاقتصادي الدولي قد تجمعت معا، أو تنسق معا من أجل تعزيز تنافسها على المستوى العالمي، ولضمان استمرار النمو والتقدم في عالم الغد.

فإذا كانت هذه هي التحديات على المستوى العالمي، فإن التحديات على المستوى الإقليمي ليست بأقل من ذلك خطورة ولا أقل أهمية، خاصة منذ بدء المسيرة السلمية في المنطقة. فالدفع نحو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية كان هما أساسيا منذ البداية، وهو ما انعكس في شكل آلية وليدة هي المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع الموقف الإسرائيلي المتعنت إزاء العملية السلمية، بدا من الواضح أن هذه الدعوة للشرق أوسطية تواجه صعوبات جمة تتمثل الآن في العراقيل الكبيرة التي تكتنف عقد المؤتمر الاقتصادي الرابع في الدوحة في خلال الخريف القادم، فضلا عن التحفظ المبدئي الذي أبداه العديد من الدول العربية تجاه هذه السوق، وكذلك عملية التطبيع الاقتصادي عموما منذ البداية. وقد أدركت الدول العربية الخطورة الكامنة في المضي في عملية التطبيع، بالرغم من تعثر عملية السلام، خاصة بعد تسلم تكتل الليكود الإسرائيلي الحكم، مما دعا القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية إلى إعادة التأكيد على الربط بين عملية التطبيع وبين التقدم في إقرار السلام في المنطقة.

والبديل الثاني الذي كان معروضا على المستوى الإقليمي هو ايجاد منطقة حرة بين أوروبا الموحدة ودول جنوب المتوسط، والمعروف بمسمى المشاركة الأوروبية المتوسطية. وبالرغم من التقدم الذي حدث في هذا الإطار بتوقيع اتفاقات للمشاركة بين أوروبا الموحدة وكل من إسرائيل وتونس والمغرب، إلى جانب المفاوضات الجارية مع مصر، فإنه من الملاحظ أن هذه المنطقة الحرة لن تضم العدد الأكبر من الدول العربية، كما تضم أطرافا أخرى من غير العرب. وبالرغم من أهمية أوروبا كشريك اقتصادي في الوقت الراهن وفي المستقبل، وبالرغم من أن أوروبا تحاول تعزيز التعاون بين الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقات، فإن هذا كله يتم لمصلحتها في الأساس حيث يوسع من حجم السوق المتاحة أمامها، ناهيك عن غرابة أن تتم عملية التكامل الاقتصادي العربي عبر أوروبا، وهو الأمر الذي كان قد أشار إليه بحق السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري عند لقائي به في الأسبوع الماضي، فضلا عن أن أوروبا قد اختطت في هذا السبيل نهج المفاوضات المنفردة مع كل دولة على حدة، لتعطي بالتالي الوزن الأكبر لحجم ما ترغب هي في تحقيقه مع كل دولة من هذه الدول، دون أن تترك المجال مفتوحا أمام التفاوض الجماعي العربي - الأوروبي.

ومع أن مبررات التكامل الاقتصادي العربي معروفة للجميع، وبالرغم من أن التحديات المطروحة على الاقتصادات العربية قد تزايدت في الفترة الأخيرة، مع الميل الواضح في العالم لتعزيز حركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة الدولية، خاصة بعد توقيع اتفاقات الجات الأخيرة وتأسيس منظمة التجارة العالمية، بالرغم من كل ذلك فإن حركة التكامل الاقتصادي العربي مازالت لا ترقى إلى مستوى يمكن القول معه إن العرب يقدرون حق التقدير طبيعة التحديات التي يواجهونها، ويعملون بالفعل على زيادة قدراتهم التنافسية في حلبة الاقتصادي الدولي.

فإذا كان المتشائمون يتوقعون أن يستمر الحال على ما هو عليه، بالنسبة لجهود تحقيق إنجاز تنموي عربي يعتد به، فإني أغامر بالقول بأنه من الزاوية الشكلية فإنه سيحدث المزيد من التعاملات العربية، ولكن على أرضية الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ المتوقع - مع المزيد من إجراءات التحرر الاقتصادي الجارية الآن في معظم الأقطار العربية - أن يمكن توقع المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي تشكل رؤوس الأموال العربية جزءا منها، أو تدفق المزيد من رؤوس الأموال العربية مباشرة في سياق الاستثمارات الأجنبية، لكنها ستكون جزءا من عملية تعزيز اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، وليس على أرضية محاولة إقامة أي تكتل اقتصادي عربي. ويعزز من ذلك بالطبع اتفاقات المشاركة مع أوروبا وتأسيس منطقة تجارة حرة معها في عام ٢٠١٢.

ويؤكد كل ذلك ضرورة التفكير في اتخاذ إجراءات وأساليب أكثر عملية لمواجهة هذه التهديدات والتحديات، التي باتت على الأعتاب. ويمكن القول إن عددا من الدول العربية والقادة العرب قد أصبح أكثر إدراكا، وأكبر حماسا للمسارعة بتأسيس سوق عربية مشتركة، حتى وإن بدأت هذه السوق بعدد محدود من الدول العربية الفاعلة اقتصاديا.

وبالرغم من أن الطموحات العربية في التعاون الاقتصادي كانت سابقة حتى على التجربة الأوروبية، فإن الإنجاز في هذا الصدد كان محدودا. وهو الأمر الذي دعا الدول العربية إلى التفكير منذ بداية الثمانينيات في نمط جديد لتحقيق الفكرة، يتمثل في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية، وفي هذا الإطار فإن نماذج إقامة التجمعات العربية الإقليمية الفرعية، التي نظر إليها منذ البداية على أنها يمكن أن تعزز من فرص التكامل والتجمع الاقتصادي على المستوى القومي، أو يمكن أن تشكل جسرا أو مرحلة نحو التكامل والتجمع

قد بدأت في الأصل على أساس أن هذه التجارب «الأقل من الإقليمية» قد تكون ذات حظ أكبر لأنها تضم عددا أقل من الدول تتوافر لها، في الوقت نفسه، مقومات تكاملية أفضل، سواء كان ذلك من زاوية التقارب المكاني، أو من زاوية التقارب السياسي أو الاقتصادى أو غير ذلك من المقومات. ولكن التجربة العملية أثبتت عكس ذلك، وأكدت أنها قتلت الفشل نفسه، فلا هي في الواقع حاربت التشتت القائم، والذى مازال قائما، ولا هي كانت جسرا ناجحا، لأنها لم تسهم بشكل ملموس في تحقيق أى إنجاز تنموى يعتد به. فواحد من هذه المجالس (مجلس التعاون العربي) انتهى رسميا، والثاني (الاتحاد المغاربي) في حكم المنتهي عمليا، أما الثالث (مجلس التعاون الخليجي) فبالرغم من استمرار وجوده وإقامة العديد من أبنيته المؤسسية، فإن الإنجاز المتحقق منه لم يكن بحجم التوقعات العربية منه، ناهيك بالطبع عن التوقعات الخليجية. والواقع أن تجربة مجلس التعاون الخليجي في الفترة الطويلة نسبيا التى عاشها حتى الآن، والتي تزيد على خمسة عشر عاما، تقدم دليلا إضافيا على ضرورة استقصاء مدى توافر الرغبة الحقيقية في التكامل الاقتصادى.

**ويكفي أن نضرب لذلك مثالا واحدا يتعلق بفكرة إقامة الاتحاد الجمركي بين دول هذا المجلس، فقد كان من المفترض في البداية أن يتحقق هذا الأمر بعد ثلاثة** أعوام من تاريخ إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أى أنه كان ينبغي التوصل للاتحاد الجمركي الخليجي في مارس ١٩٨٨، وحتى الآن فإن الخلافات بين دول المجلس مازالت تحول دون التوصل إليه. والواقع أن ما نهدف إليه ليس القول بأن تجارب التكامل على المستوى العملي تخلو من العوائق، أو تعارض المصالح، أو احتمالات تأخر خطواته، ولكن الهدف الحقيقي هو إبراز أن التأخر لا يمتد إلى ما يزيد على عشرة أعوام، إلا إذا كانت هناك عوائق لم تكن مدركة على وجهها الصحيح منذ البداية، وأن العمل الخلاق للتغلب على هذه العوائق لم يتم حتى على مستوى عدد محدود من الدول تضم عددا محدودا من السكان يتمتعون بأعلى مستويات الدخل بالمقارنة بالأقطار الأخرى.

ومع زيادة إدراك القادة العرب لحجم التحديات عالميا وإقليميا، وضرورة الاستجابة العربية الجادة لها، كان التحرك المصرى في خلال الشهور الماضية لحفز العرب على التكتل وإيجاد سوقهم المشتركة. وفي هذا الإطار تمثل الزيارة التى قام بها الرئيس حسني مبارك والوفد المرافق له في إطار أعمال اللجنة العليا المصرية - المغربية المشتركة بادرة تاريخية في مجال العمل العربي المشترك، حيث اتفق في خلالها على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين عدة أضعاف، إلى جانب الاتفاق على أن تعقد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين على مستوى القيادة السياسية العليا مرة واحدة في العام على الأقل بالتناوب بين البلدين.

وقد تبع ذلك لقاء القمة بين الرئيس حسني مبارك والرئيس السورى حافظ الأسد، حيث اتفق في خلاله على إعداد ورقة عمل تتناول الإجراءات العملية للبدء في إقامة السوق العربية المشتركة، وطرحها على عدد أكبر من الدول العربية على أن تكون البداية بدول إعلان دمشق الثماني.

ثم جاءت بعد ذلك الاتفاقات بين مصر وليبيا على مضاعفة حجم التجارة والاستثمارات بين البلدين في خلال الأعوام القادمة.

والواقع أن ما يدفعني إلى القول بأن المبادرة الحالية للقيادتين المصرية والسورية تعد بادرة تاريخية، ليس هو فقط ما يمكن أن ينجم عنها من اتفاقات في المجال الاستثمارى أو التجارى وإنما لسببين، أولهما: أنه لأول مرة يتم التعامل على أعلى مستوى سياسي في موضوع التكامل الاقتصادى العربي بين البلدان العربية. ومن وجهة النظر العلمية البحتة يمكن القول إن موضوع التكامل هو بطبيعته موضوع سياسي وإرادى قبل أن يكون موضوعا اقتصاديا بحتا يمكن ترك أمر تنظيمه للقطاع الخاص وحده، ولاقتصاديات السوق وحدها. فمن الصحيح أنه يجب مراعاة تحقيق مصالح جميع الدول المنضمة للسوق المشتركة حتى يتوافر الدافع الكافي لها على التمسك بما تعقده من اتفاقات ووضعها موضع التنفيذ. كذلك فإنه لابد من احترام آليات السوق والمنطق الاقتصادى السليم في عمل السوق المشتركة. ولكن الدافع السياسي هو الأساس، كما توضح التجربة الأوروبية، ليس فقط كسبب رئيسي من أسباب النشأة، ولكن أيضا كسبب لتوسيع السوق وامتدادها لتشمل أغلب دول أوروبا. فمن المعروف أن السوق الأوروبية المشتركة عند ضمها لكل من اليونان وأسبانيا والبرتغال قد **تحملت موازنتها أعباء لمحاولة دفع هذه البلدان الأقل تقدما نحو تحقيق تقدم اقتصادى ملموس وتمسكها بالعمل على تعزيز عملية التعاون والتكامل** الاقتصادى على طريق تحقيق الهدف الأكبر، وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بين الدول الأوروبية أعضاء هذا التكتل.

**أما السبب الثاني فهو أن الدول المدعوة لتأسيس هذه السوق تعد أكثر الدول فعالية على المستوى الاقتصادى العربي، فالناتج المحلي الإجمالي المجمع لهذه البلدان يمثل ما يزيد**

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــــرام
التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٧

على نصف إجمالى الناتج المحلى لجميع الدول العربية. وهذه الدول الثماني تتمتع أيضا بهياكل اقتصادية متنوعة، الأمر الذى يتوقع منه أن يرتفع التبادل التجارى المحتمل بينها فى ظل الوزن الكبير الذى تمثله هذه الدول فى ساحة التجارة.

فالدول الثمانى تقدم أكثر من ثلاثة أرباع حجم الصادرات العربية الإجمالية، كما أنها تتلقى نحو ثلثى حجم الواردات العربية الإجمالية وإذا ما أضفنا إلى التعاون بين الدول الثمانى التوجه المصرى لزيادة التعاون مع عدد آخر من الدول العربية، مثل المغرب وليبيا وتونس، فضلا عن العلاقات القوية التى تربط بين دول مجلس التعاون الخليجى وكل من تونس والمغرب، فإن أهمية المستوى الذى يمكن الانطلاق منه إلى تعزيز حركة التبادل التجارى العربى على الأقل، تزداد وتتضاعف. ولأن النية تتجه نحو جعل السوق العربية المشتركة سوقا مفتوحة أمام الدول العربية فلربما ازدادت حركة التعاون الاقتصادى العربى على مختلف المستويات بعد إقرار مجموعة دول الإعلان للاتفاقية، مع جميع التعديلات المطلوب إدخالها عليها لكى تلقى قبول مختلف الأطراف.

وفى الواقع فإن مثل هذه الاستجابة للتحديات الخطيرة المطروحة على العرب، وعلى هذا المستوى من القيادة السياسية، يدفعنا من جديد لأن نأمل فى غد أفضل للوطن العربى يتعلم من دروس الماضى، ويبنى وطنا أفضل لأجياله القادمة.

# رأى السياسى المصرى

دخلت مسيرة العمل العربى المشترك مرحلة جديدة وهامة بالاتفاق المصرى السورى على إعداد وتهيئة السوق العربية المشتركة وبدء مناقشات المجلس الوزارى للوحدة الاقتصادية العربية حول مشروع إنشاء سوق عربية مشتركة مصغرة بمشاركة كل من مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا واليمن وموريتانيا .

وتكتسب هذه الخطوة اهمية خاصة فى إطار التحركات الدولية الرامية إلى إنشاء سوق شرق أوسطية تدمج إسرائيل فى النظام الاقتصادى العربى ، والتحركات العربية الرافضة والمتحفظة على عقد المؤتمر الاقتصادى الإقليمى الرابع فى الدوحة خلال نوفمبر القادم

وتكمن اهمية السوق العربية المشتركة فى انها تمثل ركيزة هامة للأمن القومى العربى ، فى إطار ما تواجهه الأمة العربية من تحديات ومؤامرات تستهدف تكريس التفرقة والصراعات العربية وتصفية النظام الإقليمى العربى .

وإذا كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية قد ظلت حبيسة الأدراج خلال الفترة من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٤ فإن خطوات تنفيذها جاءت بطيئة رغم الخطط والبرامج الطموحة وتعدد منظمات العمل العربى المشترك التى ترهلت حتى اصبحت مجرد هياكل خاوية الوفاض تستصرخ اعضاءها من حين إلى آخر لسداد حصصهم فى الميزانية .

وكما ولدت فكرة السوق العربية المشتركة فى إطار تصاعد المد القومى خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات فإن مبادرة إحيائها تأتى فى إطار تحديات جديدة مهدت لوحدة الصف العربى وتفعيل التكامل الاقتصادى كركيزة هامة من ركائز الأمن القومى العربى .

وإذا كانت الوحدة الأوروبية قد تحققت بفضل النضج السياسى والفكرى لأعضائها فإن الدول العربية مطالبة بتجاوز خلافها وصراعاتها ، وإدراك اهمية توحيدها وتكتلها ، واستثمار عناصر القوة التى تجمع الكلمة العربية .

إن السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة لابديل عنها فى إطار ما تواجهه الأمة العربية من تفاوت فى توزيع الدخل وتفاقم فى الانكشاف الغذائى ، وتزايد الاعتماد على الخارج وتفاقم المخاطر التى تواجه الاستثمارات العربية فى الخارج ، مثلما حدث فى بورصة نيويورك واسبانيا وما حدث فى بنك الاعتماد والتجارة .

المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٦/١٩٩٧

# سوق عربية مشتركة على الورق فقط!

كتب: صلاح عزازي

رغم الزفة السياسية والاقتصادية والإعلامية لاجتماعات الدورة الـ ٦٥ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي اختتمت أعمالها بالجامعة العربية منذ أيام باعتبارها دورة السوق العربية المشتركة إلا أن المحصلة النهائية «صفر» بعد مرور أكثر من ٣٣ عاما على قرار انشاء السوق المشتركة.

يؤكد ذلك ما دار في الدورة الأخيرة التي جاءت قراراتها الختامية تدعو من جديد إلى تجنب الازدواج الضريبي، واستئناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة والذي لم يبدأ اصلا في الدول الموقعة على الاتفاقية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية، وبينما لم يلتزم أحد جاءت توصية تشير إلى إصدار تقرير نصف سنوي عن سير تنفيذ مشروع السوق المشتركة وكالعادة جاءت بقية القرارات والتوصيات تشيد بالدولة التي تستضيف الاجتماعات، وتكرر التأكيد على ما سبق من قرارات في دورات سابقة، كالدعوة إلى تحرير التجارة البينية بين الدول العربية وغيرها. المفارقة في أعمال هذه الدورة التي حضرتها د. نوال التطاوي وزيرة الاقتصاد المصرية وحسن إبراهيم الأمين العام بمجلس الوحدة الاقتصادية وترأستها سوريا أن جملة الأوراق والبحوث والتقارير الموزعة على هامش الاجتماع وصلت إلى مئات الصفحات بشأن متابعات انشاء السوق العربية المشتركة والجهود البرلمانية والحكومية لقيامها، والأغرب أنه تم اختصار مناقشة كل هذه الأوراق في ساعتين فقط بعد أن كان محددا أن تستغرق أعمال دورة مجلس الوحدة الاقتصادية الـ ٦٥ يومين كاملين كما أعلن منذ وقت مبكر.

أما كلمات المشاركين فظلت تدور في فلك التأكيد على التكامل الاقتصادي لمواجهة الجات والمتغيرات الاقتصادية العالمية، والتشديد على حتمية انشاء السوق العربية المشتركة باعتبارها المنقذ من الأوضاع الاقتصادية العربية المتواضعة ومن الحصار الدولي الظالم على ثلاثة أقطار عربية هي العراق وليبيا والسودان، ولهذا جاءت إحدى التوصيات تدعو لرفع الحصار لخطورته على فرص تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي.

المعروف أن الرئيس مبارك سبق له التصريح أكثر من مرة خلال الأسابيع الماضية إلى أهمية السوق العربية المشتركة وهو ما أكده المسئولون السوريون خلال جولات خدام والشرع العربية الأخيرة، كما دعت ليبيا إلى عقد قمة عربية عاجلة في أي قطر عربي.. لكن كل هذه الدعوات مازالت مجرد أفكار ولم تر طريقها للنور حتى الآن رغم أن قطر مازالت تؤكد على أن المؤتمر التطبيعي الشرق أوسطي سيعقد في موعده بالدوحة في نوفمبر القادم.

المصدر : الكفاح العربي
التاريخ : ١/٦/١٩٩٧

# لقاء اسرائيلي ـ قطري حول مؤتمر الدوحة وسوريا تعد مشروع سوق عربية مشتركة

اعلن بيان لاتحاد الغرف الاسرائيلية امس ان رئيس الاتحاد دان غيلرمان سيلتقي امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في نيويورك اليوم للبحث في اشتراك تل ابيب في قمة قطر الاقتصادية، فيما تعد سوريا مشروعاً لإنشاء سوق مشتركة بين دول «اعلان دمشق».

وقال غيلرمان «يجب الا تصبح العلاقات الاقتصادية والتجارية رهينة عملية السلام (...) تتأثر بصعودها وهبوطها، وعلينا ضمان استمرار التعاون الاقتصادي واستقراره وايجاد اكبر قدر ممكن من قصص النجاح لدفع عملية السلام» مشيراً الى ان اللقاء يهدف الى دعم «العلاقات الثنائية» بين قطر واسرائيل.

واضاف البيان: ان اللقاء الذي سيعقد اثناء زيارة الشيخ حمد الى الولايات المتحدة يكتسب اهمية خاصة بعد الدعوات التي وجهتها دول عربية عدة الى منع اسرائيل من الاشتراك في «القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا» في الدوحة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل نتيجة تعثر عملية السلام بسبب السياسات الاسرائيلية المتعنتة.

من جهة اخرى، نشرت صحيفة «تشرين» السورية ان وزير الاقتصاد محمد العمادي يحضر مشروع السوق المشتركة الذي سيكون مفتوحاً امام الدول العربية الاخرى ومنبثقاً عن ميثاق التعاون الخليجي ويمنح «تسهيلات مهمة للتبادل التجاري الحر واعفاءات ضريبية للاستثمارات».

وكان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام اقترح في القاهرة الاسبوع الماضي عقد اجتماع اقتصادي عربي بدلاً من قمة الدوحة داعياً الى انشاء سوق عربية مشتركة ومؤكداً ان مؤتمر الدوحة «انشىء من اجل اسرائيل وتثبيتها كعضو وشريك في هذه المنطقة».

(اف.ب. رويتر)

رأى الوفد

# السوق العربية بين الواقع والخيال

كثر الكلام هذه الايام عن السوق العربية المشتركة فتحركت الاحلام القديمة عند العرب، بعد سنوات من الصمت ماتت الفكرة خلالها، او كادت.

من المؤكد ان وراء «تحريك» الكلام عن السوق العربية المشتركة النجاحات الكبيرة التى تحققت فى السوق الاوروبية المشتركة التى قاربت ان تصل الى اوروبا للوحدة..

●● ولمن لا يعلم فان الحديث عن السوق العربية المشتركة بدأ فى نفس الفترة التى بدأ فيها الحديث عن السوق الاوروبية المشتركة. ولكن لاننا من شعوب الكلام، وهم من شعوب العمل.. مازلنا نتحدث بينما «هم» قاربوا على تمام العمل!!

●● وحتى تتحقق فكرة السوق العربية لابد من استقرار سياسى .. واستقرار تشريعى . واستقرار أمنى.. ثم وضوح رؤية حتى تتحدد المصالح وتتوحد الاهداف .

نقول هذا لان نظرة واحدة الى حجم التجارة العربية - العربية اقل مما يتصوره انسان.. بينما حجم التجارة العربية - الغربية فى القمة ويتصاعد باستمرار!!

●● ان المنطقة العربية تمتلك امكانيات هائلة من التكامل الاقتصادى اذ يمكن احداث التزاوج بين فائض رؤوس الاموال العربية التى تأخذ طريقها الى الاسواق الغربية للاستثمار هناك.. وفائض العمالة العربية الجيدة الموجود فى مناطق عربية. ثم توفر المواد الخام او الامكانيات الصناعية والزراعية فى مواقع اخرى.

واحداث التزاوج بين هذه المقومات الثلاثة يمكن ان يحدث طفرة اقتصادية عربية تستفيد منها كل المنطقة العربية.

●● وليس غريبا ان فى الوطن العربى من يستورد البيض من رومانيا والدجاج المجمد من البرازيل ولحوم الاغنام من نيوزيلندا. بينما يملك الوطن العربى امكانيات محلية هائلة تمكنه من توفير كل هذه المنتجات عربيا.. وبالتالي يمكن ان يصب الخير العربى.. فى البلاد العربية .

●● فقط علينا ان نجلس سويا وننسق سويا بعيدا عن اى حساسيات . ولو طرحنا جانبا النظرة الاقليمية عند بعضنا كما فعلت اوروبا الغربية.. فان السوق العربية المشتركة سوف تتحقق خلال سنوات محدودة.

«الوفد»

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٧

## مبارك عقب افتتاح حقل قارون:

# الوحدة لن تتحقق طالما هناك شكوك بين الدول العربية

اكد الرئيس حسني مبارك ان الوحدة العربية لن تتم الا اذا قامت السوق العربية المشتركة.

وقال في تصريحات للصحفيين عقب افتتاح حقل بترول قارون امس ان هناك شكوكا بين الدول العربية تمنع اتمام هذه الوحدة حيث ان بعض الدول البترولية تظن ان الدول الاخرى تهدف فقط لطلب المعونات وتساءل هل تصرف هذه المعونات على المواطنين ام على اشياء اخرى؟!

واوضح مبارك ان السوق العربية يجب ان تبدا ولو بعدد محدود من الدول وباقي الدول ستنضم لها لانها ستكون ناجحة ومفيدة لجميع الدول وهذه هي بداية الوحدة الحقيقية.

اما وحدة على الورق فقط فلن تكون لها نتيجة بل على العكس ستحدث خلافات ونحن لدينا خبرة في هذا المجال. وعن الافكار السورية بانشاء منطقة تجارة حرة تجمع دول اعلان دمشق قال الرئيس حسني مبارك: لا اريد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع: اريد الحديث عن السوق العربية المشتركة فاذا كانت منطقة حرة عربية فيجب ان تكون بداية لسوق عربية مشتركة فهذا هو مانهدف اليه وناديت به خلال العامين الماضيين.

وحول ما اذا كانت لقاءات الرئيس مبارك في المغرب مع الملك الحسن ومع ولي العهد السعودي ونائب الرئيس السوري مثل ارادة عربية وخطوة على طريق انشاء السوق العربية المشتركة قال الرئيس حسني مبارك: نحن نتكلم عن السوق العربية وكذلك تحدث نائب الرئيس السوري في نفس الموضوع ونحن نؤيد انشاء السوق العربية المشتركة ونادينا بها لانها المخرج الوحيد للامة العربية لتنمية اقتصادها حتى لاتطلب دولة عربية من دولة عربية بترولية معونات طالما سيكون هناك تبادل تجاري مشترك وتصنيع مشترك من خلال القطاع الخاص.

### أبدى استغرابه من مشروع "الألف اليوم"

# مبارك يجدد الدعوة لإقامة السوق العربية المشتركة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ دعا الرئيس حسني مبارك مجدداً الى اهمية قيام السوق العربية المشتركة «ولو بعدد محدود من الدول».

واعتبر الحديث عن «وحدة على الورق ليس له نتيجة بل على العكس ستحدث خلافات ونحن لدينا خبرة في هذا المجال». جاء ذلك تعقيبا على دعوة قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي لعقد قمة عربية للبحث في كيفية دخول العالم العربي القرن المقبل من خلال مشروع الالف يوم الذي طرحه.

وتساءل مبارك في تصريحات صحافية امس عن المقصود بمشروع الالف يوم وقال: «هل هي الوحدة؟ الوحدة لن تتم الا اذا قامت السوق العربية المشتركة، هناك شكوك بين الدول العربية اذ ان بعض الدول البترولية يظن ان الدول الاخرى تهدف فقط لطلب المعونات».

وحول ما اذا كانت لقاءات الرئيس مبارك في المغرب مع الملك الحسن الشهر الماضي ومع ولي العهد السعودي ونائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام اخيراً تمثل خطوة على طريق انشاء السوق العربية المشتركة، اعتبر السوق «المخرج الوحيد للامة العربية لتنمية اقتصادها حتى لا تطلب دولة عربية من دولة عربية بترولية معونات. السوق لا يضر اي دولة عربية ولا اظن ان هناك ضرراً لأي دولة ان تطلب من دولة بترولية المعونة خصوصا وان موقفهم المالي الحالي صعب وموضوع المعونات اصبح ثقيلاً».

وحول الافكار السورية عن انشاء منطقة تجارة عربية حرة تجمع دول اعلان دمشق الثماني قال مبارك: «لا اريد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع. اريد الحديث عن السوق العربية المشتركة فإذا كانت منطقة حرة عربية فيجب ان تكون بداية لسوق عربية مشتركة. وهذا هو ما نهدف اليه».

# مبارك أيد اقتراح دمشق إقامة سوق عربية مشتركة

أيد الرئيس المصري حسني مبارك امس اقتراح نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إقامة سوق عربية مشتركة، واعتبر انها «بداية الوحدة الحقيقية» بين الدول العربية و«المخرج الوحيد للأمة العربية لتنمية اقتصادها». ورأى ان «السوق العربية يجب ان تبدأ ولو بعدد محدود من الدول»، ويمكن للدول العربية الأخرى ان تنضم اليها لاحقاً، معتبراً ان هذه السوق مفيدة لكي «لا تطلب دولة عربية من دولة عربية بترولية معونات ولا سيما ان موقف هذه الدول المالي صعب».

وتزامن موقف مبارك مع بيان للجبهة الوطنية التقدمية في سوريا رأى في انشاء السوق المشتركة «تأكيداً على ضرورة امتلاك الأمة العربية لعناصر القوة اللازمة في مواجهة متطلبات المرحلة الراهنة». وأضاف: ان السوق «تحول دون حدوث اختراقات في الأمن الاقتصادي العربي وتمنع محاولات الهيمنة على الوطن العربي من تحقيق اغراضها». من جهة اخرى، شجبت الجبهة التي عقدت اجتماعاً لها امس برئاسة نائب الرئيس السوري زهير مشارقة العدوان التركي على شمال العراق، واعتبرت انه «يشكل تهديداً للأمن القومي العربي ومحاولة لتشتيت الجهد العربي وتهديداً لوحدة العراق ارضاً وشعباً». (أ.ف.ب.-رويتر)

# فضيحة «الاعتماد اللبناني»... بالوقائع
# الصفقة تخدم المشروع «الشرق أوسطي» على حساب السوق العربية المشتركة
## ما هو دور «ميريل لينش» في السمسرة وعلاقتها بالمصرف

كتب جورج الحاج:

صفقة بيع بنك «الاعتماد اللبناني» التي يشاع ان رقمها المطروح في التداول لبنانياً وخليجياً ودولياً، يقارب الـ ٢٠٠ مليون دولار اميركي، تتصدر واجهة الأحداث المصرفية والمالية لفترة من الزمن. وان كان مصرف لبنان «مالك المصرف» حدد نهاية حزيران (يونيو) موعداً للمؤسسات المصرفية اللبنانية، كي تبت عملية الشراء «تحت طائلة» سحب دفتر الشروط منها وطرحه على المصارف العربية والأجنبية.

«صفقة العصر» هذه ـ كما يسميها النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور مكرديش بولدكيان ـ لم تستأثر فقط باهتمام الأوساط المصرفية اللبنانية ذات الملاءة وحسب، إنما ايضاً المصادر السياسية والنيابية التي تراقب عن كثب تطورات «الخط البياني» الذي يسلكه المعنيون مباشرة في عملية «اخراج» الصفقة لبنانياً وتسويقها من ثم خليجياً ودولياً، وسط ملابسات تعتريها تارة ما يجري وراء الكواليس في المكاتب المغلقة، وطوراً عبر تسريب اعلامي أقل ما يمكن ان يقال عنه، بأنه لا يحمل البراءة الكافية، في مسيرة انجاز الصفقة على نحو يعطي الأولوية لمصلحة الاقتصاد اللبناني.

ومن التلميح الى التصريح الى التفاصيل وبشكل اسئلة:

اولا: لماذا العجلة في بيع بنك «الاعتماد اللبناني» الذي استطاع مصرف لبنان بالذات (وبالتعاون مع شركة انترا للاستثمار) إنقاذه من براثن التصفية في «بنك المشرق» - بصرف النظر عن ملابسات عملية الانقاذ ـ ثم امتلكه بعقود شراء ثنائية مع شركة انترا للاستثمار، وثلاثية بين المركزي، وشركة «انترا»، ومجلس إدارة «لاعتماد اللبناني»؟ وقد اكسبته هذه العقود ربحاً لصالح مصرف لبنان تعدت قيمته المليوني دولار.

ثانيا: ان تطور الميزانية المالية السنوية، في «الاعتماد اللبناني» أكسبه ملاءة جيدة ومحفظة ممتازة، خصوصاً في عامي ٦٥ ـ٦٦، حيث اصبحت ودائعه توازي ٣,٥٠٪ من مجموع ودائع الجهاز المصرفي، وتسليفاته ٣,٧٠٪. اما نسبة الملاءة فقد بلغت ٢٧,٥٢٪ رغم الديون المشكوك بتحصيلها، ما يؤكد سعة رأسماله وممتلكاته والمؤسسات التابعة له، الأمر الذي حمل صندوق النقد العربي على فتح اعتماد بـ ٥٠ مليون دولار اميركي لصالح «الاعتماد اللبناني» ساهم في انطلاقته الناجحة بشرياً وتقنياً، في السوق المصرفية والمالية اللبنانية التي انتشر فيها بـ ٤ فرعاً (اضافة الى فرع واحد «اوف شور» في ليماسول ـ قبرص).

وتتساءل الأوساط المصرفية ـ في ضوء هذه المعطيات ـ

عن الأسباب التي حملت مصرف لبنان على استعجال طرح دفتر شروط بيع «الاعتماد اللبناني»، سواء من المصارف اللبنانية او من المصارف العربية والاجنبية، وهو على هذه الملاءة الجيدة، في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد اللبناني في قطاعاته الانتاجية من صناعية وزراعية وسياحية، الى مركزية مصرفية يمكن معها تحويل «الاعتماد اللبناني» الى «بنك للتجارة الخارجية» يملكه مصرف لبنان ويديره، كما هو معمول به في بعض بلدان اوروبا الغربية وحتى الشرقية، وكي يلعب هذا البنك دوراً مهماً في دعم الصادرات الصناعية وتسهيل حركة التبادل ومنح ضمانات للسلع المصدرة الى الخارج بتقسيط صفقاتها في الأسواق.

وإذا كان من المتعذر تحويل «الاعتماد اللبناني» الى بنك للتجارة الخارجية، بسبب بعض احكام قانون النقد والتسليف التي لا تجيز لمصرف لبنان ان يمتلك مصرفاً خاصاً، فمن الأولى، ان يصار الى تعديل القانون - لهذه الجهة - ضناً بمصلحة الاقتصاد الوطني، خصوصاً ان حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة اعترف اكثر من مرة وعلى الشاشة الصغيرة وفي الصحف: «ان الاقتصاد اللبناني لا زال يرتكز على عناصر موسمية. ولم يستطع التطور كي يصبح عنده قطاعات انتاجية باستمرار، خصوصاً قطاعات يتوجه انتاجها الى الخارج بمعنى قطاعات تصديرية وصناعية وسياحية!.

لكن ما يجري في كواليس الإعداد لـ «صفقة» بيع «الاعتماد اللبناني»، يرسم علامة استفهام كبرى حول الخلفية السياسية للصفقة - إذا صح التعبير - وما يبدو ويتضح من نيات اقليمية - خليجية ودولية مشوبة بالحذر وتتمحور حول نقطتين مركزيتين:

الأولى: الاتصالات التي يقوم بها ممثلو بعض المصارف الخليجية في بيروت خصوصاً «بنك الخليج الدولي» لدرس صفقة البيع تمهيداً ربما لشراء «الاعتماد اللبناني» رغم ان دفتر الشروط مطروح على المصارف اللبنانية اولاً.

واللافت ان المصادر المصرفية الخليجية والأجنبية، لجأت الى تسريبات إعلامية غير صحيحة حول قدرة المصارف اللبنانية الكبرى، المعنية، ومنها بنك عودة والبنك اللبناني - الفرنسي وفرنسبنك وبنك بيبلوس، على تأمين قيمة الصفقة التي يشاع بأنها تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون دولار في محاولة لإبعاد هذه المصارف عن الملف.

وفي هذا النطاق يربط بعض المصادر السياسية المراقبة بين طابع العجلة في الصفقة، وتحديد مهلة الشهر الواحد للمصارف اللبنانية، وبين ما يجري من ضغوط خليجية وأجنبية غير مباشرة، تمهيداً لحصر المنافسة بين الخليجيين والاميركيين والحصول على الصفقة بأدنى الأسعار (وفي احاديث الصالونات الخليجية المصرفية في بيروت، ما يلمح الى علاقة بعض المصارف في لبنان بالجداول المالية في «بنك المشرق» قيد التصفية، الأمر الذي يتقاطع والتسريبات الإعلامية ذات المصالح المعروفة).

الثانية: اللقاءات التي تجري وراء الكواليس بين جهات مالية لبنانية قريبة من السلطة، وبين ممثلي شركة «ميريل لينش» (الوكل السمسار) وبنك تراست كومباني ليمتد الاميركيين، لـ «تمحيص» دفتر الشروط في ضوء مصالح واحتياجات ورغبات المصارف الاميركية الكبرى، للتوسط مع احدها لإنجاز «صفقة العصر» وإتمام عملية شراء «الاعتماد اللبناني» الذي تربطه بالشركة المذكورة والبنك الاميركي، اتفاقيات اصدار سندات بالدولار الاميركي، بقيمة ٦٠ مليوناً تستحق عليهما في أواسط عام ١٩٩٩.

وترى الاوساط المصرفية والسياسية الوطنية في مجريات التعاطي مع عملية بيع «الاعتماد اللبناني»، بما يحيط بها من ملابسات ويتداخل فيها من اطراف اقليمية ودولية. لهم «سماسرتهم البلديون».، ان الملف - الصفقة خرج عن كونه مسألة تجارية او مصرفية او مالية بحت، الى الدائرة الوطنية والقومية الخطيرة، بحيث تتم «عملية الاخراج» اما مباشرة لمصلحة وحساب المصارف او المؤسسات المالية الاميركية (بواسطة «السمسار الدولي» «ميريل لينش») كجزء من الاستراتيجية الاميركية - الاسرائيلية المصرفية والمالية والاقتصادية، لتنفيذ «مشروع الشرق اوسطية» على مراحل، وإما مداورة عبر مصارف خليجية تتعاطف اصلاً مع المشروع الصهيوني... استباقاً لقيام السوق العربية المشتركة التي يلعب فيها مصرف جاهز لتمويل التجارة الخارجية العربية والدولية دور «صمام الأمان» في التعاطي الاقتصادي والمصرفي والصناعي والسياحي على امتداد الوطن العربي والعالم.

ويبقى السؤال مطروحاً بالحاح وقبل فوات الأوان: الى متى يبقى مجلس النواب غائباً او مغيباً عما يعد ويحاك من مكائد ضد لبنان واستطراداً العرب؟ ولماذا لا يتدخل فوراً، ما دام امر صفقة بيع «الاعتماد اللبناني» يتعلق بالأمن الاقتصادي والمالي، بل وبالأمن الوطني للدولة، لإحباطها وتحويل بنك «الاعتماد اللبناني» الى مصرف للتجارة الخارجية اللبنانية، عبر تعديل قانون النقد والتسليف، الذي يتذرع به البعض لتمرير «صفقة العصر» على حساب الشعب وأمنه الاقتصادي وعلى حساب المصلحة العليا للدولة والوطن.

المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٧

## السوق العربية المشتركة (٢)

# التكامل الاستثماري

د. حلمي نمر
نقيب التجاريين

في مقال سابق استعرضنا التحديات التي تواجه انشاء سوق عربية مشتركة على اساس تحرير مطلق للتجارة البينية بين الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها المواطن العربي. وقد ذكرنا انه في حالة اضطرارنا الى اتباع نموذج التكامل التجاري لابد ان يتم ذلك على مراحل في خلال مدة تتناسب مع الظروف القائمة حتى تستطيع تحقيق المصلحة المشتركة وتلافي الغبن الذي قد يقع على بعض الدول دون الاخرى

اما النموذج البديل لتحقيق التكامل الاقتصادي من اجل انشاء سوق عربية مشتركة فهو نموذج التكامل الاستثماري الذي يتطلب التعاون والتنسيق بين الدول العربية من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة، خاصة في مجال الصناعة والزراعة وقد يتزامن مع ذلك تنظيم انتقال الافراد وحسن استخدام رءوس الاموال والتعاون في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي واجراء الاصلاحات الاقتصادية الداخلية التي تهيئ مستقبلا تحقيق تحرير التجارة البينية ومعنى ذلك ان التكامل الاستثماري يعطي الاهمية القصوى لعملية زيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية عن طريق المشروعات الجديدة او عن طريق استغلال الطاقات العاطلة

ولا شك في أن نموذج التكامل الاستثماري سيعالج كثيرا من المشاكل الاقتصادية للدول العربية فزيادة الانتاج تعني زيادة موارد الدولة وعلاج عجز الموازنة العامة.. كما تعني زيادة القدرة على التصدير وبالتالي معالجة عجز ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدول من العملات الصعبة كما ان زيادة الانتاج تعني تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع وهذا يترتب عليه تخفيض الاسعار وانخفاض معدل التضخم ولا شك في أن زيادة الانتاج والموارد والعملات الصعبة تؤدي الى زيادة قدرة الدول على تسديد مديونياتها الخارجية.

ولعل كل ما سبق ذكره الناتج عن تطبيق نموذج التكامل الاستثماري يهيئ المناخ لتحرير التجارة الخارجية ويعالج كثيرا من التحديات التي تواجه إنشاء السوق العربية المشتركة والتي أشرنا اليها في مقالنا السابق.

ولا شك في أن الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي وما يرتبط به من خصخصة قطاع الاعمال العام وتوحيد قوانين الاستثمار ودعم حوافز الاستثمار سيلقى على القطاع الخاص مسئولية تحقيق أهداف التكامل الانتاجي او الاستثماري خاصة أن هذا القطاع يتميز بالدافع الشخصي والمنافسة في تحقيق كفاءة الاداء، كما انه غير مكبل بلوائح وقوانين تعوق انطلاقه، كما انه قادر على تحقيق جودة الانتاج مما يؤهله الى زيادة الصادرات وتجدر الاشارة الى أهمية تحقيق القطاع الخاص لمسئوليته الاجتماعية بجانب مسئوليته في التنمية الاقتصادية فالخوف، دائما يراود المسئولين في الدول من قيام القطاع الخاص بنشاط على حساب مصالح الطبقات محدودة الدخل سواء عن طريق التركيز على انتاج سلع للتصدير وحرمان السوق المحلية او عن طريق المبالغة في تحديد الاسعار لتحقيق اكبر ارباح ممكنة دون مراعاة الظروف الاجتماعية للمواطنين.

معوقات تحقيق التكامل الاستثماري:

قد يواجه التكامل الاقتصادي الاستثماري كنموذج لانشاء سوق عربية مشتركة بعض التحديات او المعوقات ولكن في تقديري انه ممكن التغلب عليها اذا توافرت الارادة والسياسية للقادة العرب. وفيما يلي بعض المعوقات الرئيسية.

اولا :- مشكلة تمويل المشروعات الاستثمارية .ان تطبيق نموذج التكامل الاستثماري يقتضي توفير رءوس الاموال اللازمة من الدول الاعضاء في الاسواق العربية المشتركة والمشكلة ليست مستحيلة الحل فهناك بدائل كثيرة منها ضرورة تعاون الدول الغنية وهي دول الخليج مع الدول الفقيرة في المنطقة فبدلا من استثمار اموالها في الدول الاجنبية وتعرضها لمشكلة تجميد هذه الأموال في حالة الازمات السياسية فإن استثمار الاموال العربية في المنطقة العربية سيعود بالنفع والخير على المواطن العربي. ويمكن ايضا تطبيق مبدأ التخصص حيث تنشأ المشروعات في الدول التي تتميز بتوافر عوامل الانتاج فيها، أو عن طريق تشجيع القطاع الخاص للاسهام في مشروعات التكامل مع منح الحوافز المشجعة أو عن طريق انشاء صندوق للتمويل تسهم فيها الدول الاعضاء في السوق بجزء من مواردها ، وقد نلجأ الى القروض الخارجية مع الالتزام بحسن استخدامها في المشروعات الانتاجية

ثانيا - مشكلة القصور في مصادر النقد الأجنبي:

القصور في النقد الاجنبي يمثل مشكلة امام مشروعات التكامل الانتاجية خاصة تلك التي تعتمد على استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج، وعلاج هذه المشكلة يرتبط اساسا بنجاح مشروعات التكامل، وما يترتب عليها من زيادة الانتاج وزيادة الصادرات ،

المصدر : الأهـــــرام
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٧

ثالثا - مشكلة اختلاف قوانين الاستثمار فى الدول العربية: ان اختلاف قوانين الاستثمار واختلاف الميزات التى تمنح لجذب رءوس الاموال المستثمرة قد يعوق عملية التكامل الاستثمارى مما يتطلب بالضرورة توحيد قوانين الاستثمار واصدار قانون استثمار موحد بحكم مشروعات الاستثمار داخل الدول الاعضاء فى السوق العربية المشتركة.

رابعا - اختلاف السياسات التى تحكم الخطط التنموية: ان اختلاف السياسات المالية والنقدية والمصرفية قد تمثل عقبة فى سبيل نجاح اهداف التكامل الاستثمارى لذا فمن الضرورى التوحيد بين المبادئ التى تحكم هذه السياسات، وهذا يتطلب تعديل التشريعات واللوائح المتعلقة بهذه السياسات، ولا شك فى أن هذا التوحيد لا يمكن ان يتم الا فى اجال طويلة نسبيا وعلى مراحل

يتضح مما سبق ان التوجه نحو انشاء سوق عربية مشتركة لابد ان يبدأ بالتعاون والتنسيق فى مجال المشروعات الاستثمارية حيث إن التحديات التى يمكن أن تواجه هذا النموذج من التكامل الاقتصادى يمكن ان نجد لها حلال مناسبا . كما ان هذا التكامل الاقتصادى سيساعد فى الاجل الطويل نسبيا على حل المشاكل الاقتصادية التى يعانيها المواطن العربى فى الدول العربية وبالتالى سيهيئ المناخ لتطبيق سياسة التكامل التجارى، التى تعتمد على تحرير التجارة البينية بين الدول العربية وبالتالى تحقيق نشأة ناجحة للسوق العربية المشتركة.

الجمهورية تقول

# السوق العربية .. المخرج والأمل

×× وصف الرئيس حسنى مبارك السوق العربية المشتركة بانها المخرج الوحيد للأمة العربية لتنمية اقتصادها والحصول على مكانتها المستحقة فى القرن الحادى والعشرين .. بعد ان تأخرت طويلا فى تحقيق هذه الامنية واستطاعت تجمعات اقليمية أخرى فى أوروبا وآسيا وامريكا الجنوبية تحقيقها بنجاح على الرغم من انه لا تربطهم نفس الروابط التى تربط الأمة العربية.

×× وتسعى مصر وسوريا من خلال مظلة الجامعة العربية لتحقيق هذا المشروع الذى تعطل أو تأخر كثيرا على الرغم من أنه بدأ كفكرة وخضع للدراسة قبل السوق الأوروبية المشتركة ولكن الآخرين نجحوا فى اقامة دعائمها وانتقلوا منها إلى الوحدة الأوروبية بعناصر متدرجة.

×× ومع سعى مصر - مبارك الدائم نحو السلام العادل والشامل لم ننس دورها لتحقيق السوق المشتركة وايضاح الحقائق .. خاصة فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية .. ونتوقف امام هذه الحقائق التى أعلنها الرئيس مبارك فى تصريحاته عقب افتتاح توسعات حقول بترول قارون. حيث نبه مصر إلى نمو نشاط القطاع الخاص والاستثمار المشترك فى المشروعات الكبرى الصناعية والزراعية .. الأمر الذى يحقق المصلحة العربية العليا .. وهذه المشروعات تعنى حسن استغلال الموارد المتاحة فى الدول العربية.. وتوفير فرص عمل متزايدة . وكذلك ان المعونات الأجنبية كسياسة وواقع فى طريقها للانحسار والالغاء ولا يصح الاعتماد عليها إلى زمن أطول .. ويكون البديل هو التعاون المشترك وتنميته وعدم الاستسلام للرقم الحالى للتبادل التجارى العربى - العربى الذى يبلغ ٨٪ فقط من حجم التجارة العربية مع الخارج وهو خطأ مشترك لجميع الدول العربية كما قال الرئيس حسنى مبارك لأنها تملك الموارد والامكانيات والسلع التى يمكنها تحقيق التكامل الاقتصادى وتنمية التبادل التجارى وهو ما يعكسه نجاح المشروعات المتفق عليها فى اللجان المشتركة .. ووصلت إلى زيادة ٦٠ و٧٠٪ فى بعض الحالات .

×× ولذلك يشارك خبراء الاقتصاد مصر مبارك الرأى فى أن السوق العربية المشتركة ليست فقط المخرج الوحيد للأمة العربية لتنمية اقتصادها .. بل هى الأمل المتاح أمامها كى تحقق التكامل الاقتصادى المؤدى إلى الوحدة العربية الكاملة.

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٧

# خطوط فاصلة

نسمع حاليا كلاما إيجابيا ومشجعا عن السوق العربية المشتركة . وكيف أصبحت الحاجة ماسة إليها الآن اكثر من اى وقت مضى . وما يريح النفس ان معظم هذه التصريحات صادرة عن الاخوة العرب بالذات الامر الذى يؤكد أن الفكرة قد اختمرت فى العقول .. وانه لابد من بذل الجهود لتحويلها إلى واقع

●●●

من هنا .. فإن تأكيدات الرئيس مبارك المستمرة على أن هذه السوق تعد بمثابة المخرج الوحيد لتنمية اقتصاد الأمة.. إنما هى تأكيدات تعكس - ولا شك - احلام وطموحات أبناء الشعوب العربية الذين يشعرون فى قرارة انفسهم بأنهم يملكون من المقومات البشرية. والمادية. والفكرية. مايعادل «ثروات» الاخرين بل ربما يفوقها بكثير !

●●●

لا جدال ان اى شعب فى الدنيا يتطلع . إلى فرص عمل متزايدة . وإلى ان يرتفع حجم صادراته وإلى توفير رصيد لا بأس به من العملات الصعبة داخل خزائن بنوكه كاحتياطى دائم .. بما يحقق فى النهاية .. مستوى جيدا للمعيشة ، وامنا ، واستقرارا يسودان كافة الارجاء. والاصقاع.

●●●

أمس اعلن د. جواد العنانى نائب رئيس الوزراء الأردنى للشئون الاقتصادية .. ان بلاده تحيى . وتشيد بدعوة الرئيس مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة مشيرا إلى ان اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والأردن تؤكد ان البلدين قادران على خلق «شراكة» مريحة بينهما.

.. ومع الأردن .. توجد سوريا ، والمغرب . والمملكة العربية السعودية . والبحرين ، وعمان وغيرها . وغيرها .. بحيث يتأكد من جديد أن مصر سوف تبقى قاعدة الانطلاق إلى الآفاق الأرحب، والأوسع.

وليضف التاريخ .. إلى سجلاته .. بادرة جديدة من البادرات التى سوف يظل يزهو بها العالم العربى ، ويفتخر حتى يوم الدين

سمير رجب

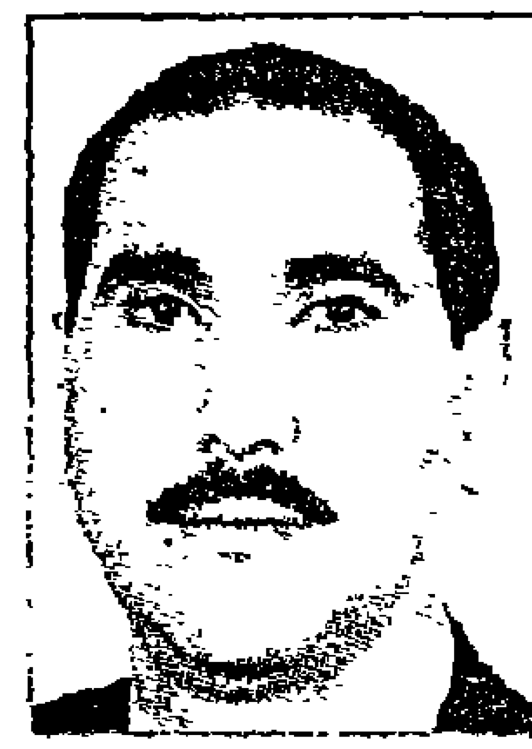
# الصحف السورية تبرز تصريحات مبارك بشأن السوق العربية المشتركة

دمشق - أ ش أ: رحبت الصحف السورية أمس بتصريحات الرئيس مبارك التي اكد فيها مجددا أهمية قيام السوق العربية المشتركة فى أسرع وقت ممكن باعتبارها المخرج الوحيد لتنمية اقتصاد الأمة العربية

وأبرزت صحف «الثورة» و «البعث» و «تشرين» السورية فى صفحاتها الأولى، تصريحات الرئيس مبارك، التي أدلى بها في ختام زيارته لواقع بترولية، وتأكيد سيادته أن قيام منطقة حرة عربية يجب أن تكون بداية لسوق عربية مشتركة وخطوة على طريق الوحدة العربية

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١١/٦/١٩٩٧



● رسالة الأردن ● علاء الدين مصطفى

# في ندوة العاصمة عمان:
# التعاون الاقتصادى العربى ضرورة

## الناتج القومى للدول العربية أقل من أسبانيا

● السوق العربية المشتركة أمل بدأ يأخذ طريقه إلى التحقيق، فهناك قرار به من قمة القاهرة العربية في يونية من العام الماضي، وكان أحد محورين أساسيين في جدول أعمال المؤتمر السابع للبرلمانيين العرب في القاهرة منذ أسابيع، مما يعني وجود توافق رسمي وشعبي على أهمية تحقيق السوق العربية المشتركة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الدول العربية سياسيا واقتصاديا، خاصة مع وجود مشاريع أخرى منها السوق الشرق أوسطية. والشراكة بين الدول المطلة على البحر المتوسط في جنوب أوروبا، وعدد من الدول العربية..

وعلي مدى ثلاثة أيام شهدت العاصمة الاردنية عمان جلسات عمل ولقاءات ومناقشات حول قضايا التعاون الاقليمي، شارك فيها نخبة من الصحفيين الاقتصاديين من مصر ولبنان وفلسطين وتم طرح كافة القضايا المتعلقة بالعمل العربي المشترك.. ودارت مناقشات ساخنة حول مستقبل التعاون العربي في المرحلة القادمة!!

والواقع العالمي الراهن يفرض على الدول العربية أن تتعامل بعقل مفتوح مع هذا الواقع الجديد في ظل التطورات السياسية والاقتصادية.. حيث تتجه دولنا العربية نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.. وفي ذات الوقت تتبنى البرامج الاصلاحية للخروج من المشكلات الاقتصادية المتمثلة في البطالة والمديونية والتضخم وغيرها.. هذا الى جانب أن قيام منظمة التجارة العالمية التي ستكون مسئولة عن تنفيذ اتفاقيات الجات الأخيرة.. تتطلب إعادة النظر في جدوى المشروعات الاقتصادية.. خاصة وأن محور السياسات الاقتصادية الجديدة هو الخصخصة.. وهذا يحمل القطاع الخاص مسئولية جديدة..

وعلى مدى أيام الحلقة النقاشية التي نظمها مكتب مؤسسة فريدريش ناومان في عمان.. دارت مناقشات عديدة حول المشروعات المطروحة حاليا على المنطقة العربية وتتمثل في ثلاثة مشروعات رئيسية:

● أولا : إنشاء السوق العربية المشتركة وهذا هدف تسعى اليه الدول العربية من خلال توصية مؤتمر القمة العربي الاخير. واجتماع البرلمانيين العرب الذى عقد مؤخرا بالقاهرة وأوصى بضرورة قيام السوق الاقتصادية العربية المشتركة في عالم أصبح يقوم على التكتلات العملاقة.. ويتبنى الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية إنشاء كتلة اقتصادية عربية من خلال انشاء السوق العربية المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية لتنشيط التجارة البينية العربية..

● ثانيا : التعاون الاقتصادى الاقليمي أو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية والتي طرحها

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١١/٦/١٩٩٧

شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق، خاصة بعد توقيع اتفاقية اوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية.. وكان هناك إصرار من الدول العربية على الربط بين تحقيق السلام الشامل ودمج اسرائيل فى اقتصاد الشرق الاوسط.. وتمت ثلاثة مؤتمرات دولية فى هذا الشأن فى الدار البيضاء وعمان والقاهرة.

● ثالثا: الشراكة الاوروبية المتوسطية . وهذه الشراكة ترتبط بإنشاء منطقة تجارة حرة كبرى بين دول شمال حوض البحر الابيض المتوسط (اوروبا) ودول جنوب حوض البحر المتوسط، الدول العربية وشمال أفريقيا..

## واقع الاقتصاديات العربية

وإذا تحدثنا عن إنشاء السوق العربية المشتركة والتى تمثل المشروع الأول المطروح أمام البلدان العربية كأحد صور التعاون الاقتصادى . يبلغ الناتج القومى الاجمالى للدول العربية ٥٢٩ مليار دولار لعام ١٩٩٥.. ومقارنة مع بعض الدول الصناعية فإن الناتج القومى للدول العربية مجتمعة أقل من الناتج المحلى لأسبانيا ٥٥٢ مليار دولار.. وأقل من نصف دخل إيطاليا .

هذا الى جانب وجود العوائق الجمركية وغير الجمركية التى تحول دون انسياب التجارة العربية مع بعضها البعض والتى لا تتجاوز ١٠ من مجمل التجارة العربية مع العالم..

ولكن جواد العنانى نائب رئيس الوزراء الاردنى للشئون الاقتصادية يرى أن تلك الارقام لا تعكس الحقيقة حيث أنها تقتصر على التجارة فى السلع فقط ولا تتضمن الخدمات.. وهذا يتطلب التعديل فى تلك الارقام لتعكس الخدمات وحجم التبادل فى الخدمات ومما يعطى صورة أكثر واقعية وأكثر أملا.. كما أن شكل التجارة العربية يأخذ فى التغير خلال السنوات الاخيرة.. فهناك تجارة فى السلع المعمرة بين البلدان العربية وكذلك السلع الغذائية، وقد كنا نستورد هذه السلع من الخارج.. واصبحت الآن أكثر قبولا فى الوطن العربى..

ولابد أن ندرك أن هناك ظروفا مفروضة على بعض البلدان العربية.. فالاقتصاد الفلسطينى واقع تحت هيمنة الاقتصاد الاسرائيلى.. وهناك عقوبات اقتصادية مفروضة على ثلاث دول عربية أخرى وهى العراق وليبيا والسودان.

ويرى جواد العنانى أنه لدعم الاقتصاديات العربية ولإنجاح إنشاء السوق العربية المشتركة لابد الا تخضع القرار الاقتصادى للقرار السياسى.. حين تصل البلدان العربية الى تحقيق ذلك.. فمن الممكن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية والسوق العربية المشتركة.

ويرى واصف عازر المدير العام للبنك الاهلى الأردنى أن قضية «العولمة» تفرض على البلدان العربية أن تأخذ فى التعامل مع العالم الخارجى، ضرورة التعاون الاقتصادى وهذا لتقوية اقتصادياتها.. وهذا ليس من قبيل الشعارات أو العواطف.. ولكنها قضية مصالح ووجود.. ولذلك على الدول العربية أن تخلق وحدة عملاقة لمواجهة التكتلات العملاقة.. وهذا بالمشاركة بإمكانات فعالة..

كما تم طرح قضية الخصخصة باعتبارها أحد أهم مكونات البرامج الاصلاحية في العديد من البلدان العربية.. وتبلورت الآراء حول أن الخصخصة تستهدف توسيع قاعدة الملكية العامة من جهة وتطوير الإدارة وإدخال تكنولوجيا جديدة من خلال بيع بعض الوحدات لمستثمر رئيسى.. وتم طرح التجربة المصرية فى الخصخصة.. التى تأخذ فى الاعتبار العديد من الأبعاد خاصة البعد الاجتماعى. حيث تلتزم الحكومة المصرية بأنه لن يضار عامل واحد من برنامج الخصخصة فهناك أشكال عديدة لتعويض العاملين أو برامج التدريب التحويلى.. وهدف الخصخصة هو رفع الكفاءة الانتاجية لوحدات القطاع العام، لتسهم فى الاقتصاد الوطنى وتكون أكثر قدرة على المنافسة فى السوق المحلى وتأهيلها لتكون قادرة على المنافسة فى الأسواق الدولية.

## أشكال التعاون الأخرى

● الصيغة الثانية المطروحة لأشكال وصور التعاون الاقليمى هو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية. وتم طرح هذه الفكرة لأول مرة فى مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب ١٩٩٤ وقمة عمان الاقتصادية ١٩٩٥. ومؤتمر القاهرة الاقتصادى عام ١٩٩٦ وتستهدف فكرة السوق الشرق أوسطية قيام تعاون اقتصادى إقليمى فى إطار اتفاقيات السلام وفق مؤتمر مدريد ودمج الاقتصاد الاسرائيلى بالمنطقة، من خلال رفع كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل.. وطالبت البلدان العربية الربط بين التقدم فى مفاوضات السلام على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية.. وتحقيق التعاون الاقليمى.. ومع تعثر مفاوضات السلام حاليا على جميع المسارات.. تضاءلت فرص نجاح قيام السوق الشرق أوسطية خاصة وأن معظم البلدان العربية تترقب أفعال وردود أفعال الحكومة الاسرائيلية برئاسة نتنياهو.. وقرارات بناء المستوطنات فى جبل أبوغنيم بالقدس الشرقية.. كما أن

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٧



محاولات إحياء مفاوضات السلام ودفعها من جديد وإخراجها من حالة الجمود الحالي، لم تحقق النجاح حتى الآن"

وهذا يعني أن صيغة الشرق أوسطية أصبحت مجمدة ورهن التقدم في مفاوضات السلام على كافة المسارات . وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والجلاء عن الجولان والجنوب اللبناني

● الصيغة الثالثة المطروحة للتعاون الاقتصادي.. المشاركة الأوروبية المتوسطية والتي جاءت نتيجة لتغير جذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه التعاون مع دول شرق وجنوب المتوسط.. وأن المشاركة أصبحت هي الأسلوب الجديد للتعاون وعلى كل دول المنطقة أن تسعى لاستثمار هذا المناخ الجديد. استنادا الى أن كافة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك تتأسس على احترام حقوق الانسان ومبادىء الديمقراطية ويصاحب ذلك تكثيف للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمالية

وسيكون الهيكل الاقتصادي الأساسي الذي يدعم هذه العلاقة هو تأسيس منطقة أوروبية متوسطية للتجارة الحرة تتكون من كل أوروبا (حتى حدود روسيا وأوكرانيا) وكل البحر الأبيض المتوسط.. ويبلغ بذلك عدد الدول ٤٠ دولة وفي عام ٢٠٢٥ سيصل تعداد السكان الى نحو ٨٠٠ مليون نسمة.

وفي هذه المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ من المفترض أن تكتمل التجارة الحرة للسلع المصنعة. مع وجود درجة كبيرة من التحرير التجاري للمنتجات الزراعية.. ليس فقط بين كل دولة على حدة في البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي وإنما أيضا بين دول البحر المتوسط أنفسها وبين أوروبا الشرقية.

وستزال تدريجيا العقبات الاقتصادية الرئيسية مثل زيادة التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية.. وذلك بفضل تأسيس المنطقة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي — البحر المتوسط خلال الـ١٥ سنة القادمة. ويقدم الاتحاد الأوروبي نحو ٤.٧ مليار إيكو لكي تقوم بلدان المتوسط بإعداد وتأهيل هياكلها الانتاجية للتعاون الاقتصادي.

وتخوض مصر حاليا مفاوضات شاقة يرأسها السفير جمال البيومي مساعد وزير الخارجية لمفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية وتستهدف المفاوضات وضع أسس العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي حيث أن نسبة حوالى ٤٠ من تجارة مصر الخارجية مع الاتحاد الأوروبي.

وقد عقدت جلسة في ختام الحلقة النقاشية شارك فيها السفير هاني رياض سفير مصر في الأردن ورامون ميسرس مستشار المفوضية الأوروبية في الأردن والدكتور نبيل عموري الخبير الاقتصادي

وأشار السفير هاني رياض الى أن مفهوم العولمة الذي أصبح أحد خصائص النظام العالمي يتطلب ضرورة التعامل مع التكتلات الدولية العملاقة ولعل أقرب كتلة هي الاتحاد الاوروبي وهناك مفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبي لوضع أسس تشكل التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الاتحاد.. وهذا الاتفاق يتم إعداده بعناية لأنه سيحكم شكل التعاون المستقبلي بين مصر وأوروبا في المستقبل.

. وأشار رامون ميسرس مستشار المفوضية الأوروبية في عمان الى إعلان برشلونة الذي تحدث عن مفهوم الشراكة والذي يتضمن الحوار المسبق والعمل المشترك. منذ تصميم السياسات المختلفة وحتى مرحلة تنفيذها وتطبيقها

وتحدث الخبير الاقتصادي الدكتور نبيل عموري وقال كنت أتمنى أن تكون مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية بين كتلة عربية والاتحاد الأوروبي ونتمنى قيام تكتل عربي.. وهذا يعطي قوة للمفاوض في مراحل إعداد الاتفاقيات وتنفيذها وأن يكون مبنيا على تخطيط استراتيجي وإمعان الفكر، ودراسة تفصيلية للتوجهات خلال السنوات القادمة، مع وجوب دراسة المتغيرات العديدة من خلال خطة وبرنامج عمل محدود ويشمل آليات التنفيذ والمتابعة.

## مستقبل الاقتصاد العربي

كانت تلك خلاصة بعض ما دار من حوارات حول أوجه التعاون الاقليمي.. ولعل ما هو مطروح حاليا على الساحة الدولية من «العولمة»، وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة.. يفرض على البلدان العربية إعادة النظر في أوضاعها . ووضع آليات لتحقيق السوق العربية المشتركة كمدخل لقيام تكتل إقليمي عربي . فحين يقوم التكتل الاقتصادي العربي وهذا من خلال برنامج يسير وفق خطة مدروسة مسبقا، لتنفيذ أهداف واضحة. فهذا التكتل يكون قادرا على مسايرة العولمة وبروز التكتلات الاقتصادية العملاقة سواء الاتحاد الأوروبي أو دول النافتا أو التكتل الآسيوي.. ولعل ما طرحه الاتحاد البرلماني العربي من ضرورة قيام السوق العربية المشتركة يعد أحد المداخل العملية للوصول الى تحقيق هذا الهدف في المستقبل"

المصدر : الأهـــــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

# مؤتمرات القمة العربية ضرورة لتحقيق السوق المشتركة

جاء تأكيد الرئيس المصرى مجددا على أهمية قيام السوق العربية المشتركة فى أقرب وقت معبرا بشكل دقيق عن الاحتياج العربي الملح لتحرير التجارة العربية البينية باتجاه اقامة سوق عربية واحدة تجعل من العرب قوة اقتصادية كبيرة لها قدرة عالية على الحصول على مكانة متميزة على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة. وذلك من خلال استخدام السوق العربية المشتركة كورقة رئيسية للمساومة مع الدول الصناعية المتقدمة من أجل علاقات اقتصادية متوازنة وعادلة، وبالذات من أجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وإعادة إنتاجها، فضلاً عن ابتكارها بالاعتماد على الذات

والحقيقة أن تحقيق كل ذلك يتطلب إرادة سياسية من قيادات الدول العربية لتحقيق السوق العربية المشتركة لمصالح الشعوب العربية بشكل متوازن وعلى قدم المساواة. وحتى يمكن استكشاف وتعبئة هذه الإرادة ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها. فإنه من الضرورى أن تعقد مؤتمرات قمة عربية دورية بشكل منتظم سنويا لمتابعة تطور تحقيق الأهداف الاستراتيجية العربية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن الأهمية الكبرى لهذه «القمم» فى رأب أى صدع بين الدول العربية وفى دفع العلاقات الشاملة بينها إلى الأمام وتفادى حدوث أى أزمة كبيرة أو حتى صغيرة بينها.

المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ١٢/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### بعد الانسحاب من مؤتمر الدوحة

# سوريا تدفع باتجاه السوق العربية المشتركة

**يبدو أن الموقف السورى هو الأكثر رفضا لإعطاء إسرائيل فرصة المشاركة فى مفاوضات متعددة مع جيرانها العرب، حتى لو اتخذت شكل مؤتمر الدوحة الاقتصادى.. الموقف السورى مرده التعنت الإسرائيلى وبصفة خاصة عقب وصول بنيامين نيتانياهو إلى الحكم.. وأخذ التحرك السورى منحى مختلفا يسعى إلى إحياء السوق العربية المشتركة.**

التعاون الاقتصادي العربى تحول إلى ضرورة عربية مأخوذة بجدية من جانب سوريا ومصر، والعديد من الدول العربية الأخرى، بعد أن ظل حبرا على ورق تقريبا، ولسنوات طويلة، وهذه الضرورة سببها - على ما يبدو سوريا - أن المفاوض السورى كان يستفيد من ورقة إمكانية مساندته التطبيع بين إسرائيل وبقية الدول العربية، أى حل المشكلة التاريخية لإسرائيل، وهى الاعتراف العربى الشامل بها، بعد أن يتم التوصل إلى اتفاقيتين متزامنتين تضمنان الانسحاب الإسرائيلى من الجولان السورى حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ومن الأراضى اللبنانية المحتلة، مع الأخذ فى الاعتبار حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لكن مع مجىء حكومة بنيامين نيتانياهو للحكم فى إسرائيل العام الماضى، وتنكرها لما تم التوصل إليه بين المفاوضين السوريين والإسرائيليين، بشأن الانسحاب من كامل أراضى الجولان حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ثم استمرار توقف المفاوضات السورية الإسرائيلية، فإنه بات واضحا لسوريا أن المفاوضات الثنائية مع إسرائيل قد لا يتم استئنافها لعدة سنوات، لأن الجانب الإسرائيلى لا يلتزم ولا يتجه للالتزام بالأسس التى بدأت المفاوضات بها، ولا يريد مواصلتها، انطلاقا مما أسفرت عنه من التزام إسرائيلى بالانسحاب من الجولان حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وأصبحت سوريا بذلك لا تحقق مصالحها فى الانسحاب الإسرائيلى الكامل، فى الوقت الذى لا تتحقق فيه المصلحة اللبنانية المماثلة، وتنتهك فيه إسرائيل اتفاقياتها مع الفلسطينيين، وهو ما يعنى التضرر المباشر لأكثر من طرف عربى من جراء السياسة الإسرائيلية، فى الوقت الذى يتضرر فيه العرب عموما من جرائها، باعتبار أن الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية موجهة للعالم العربى عموما،

وليس فقط لأطراف المواجهة التي لم توقع معها معاهدات للسلام.

وترتب على ذلك ضرورة التحرك السوري والعربي الكثيف لمنع استفادة إسرائيل من المفاوضات متعددة الأطراف، والتي يعد مؤتمر الدوحة الاقتصادي أقرب مظاهرها، واستهدف التحرك السوري والعربي تجميد التعاون في المفاوضات المتعددة - التي توازي المفاوضات الثنائية - وفقا لعملية السلام في مدريد، واستند التحرك السوري إلى التعنت الإسرائيلي ومخاطره على العرب عموما، وإلى مواقفه السابقة التي تشترط المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف عند تحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية، باعتبار أن مجرد المشاركة في المفاوضات المتعددة هو مكسب إضافي لإسرائيل، طالما لم يتم الاتفاق معها في المفاوضات الثنائية على الانسحاب من الأراضي العربية، وأعطى استمرار سوريا في عدم المشاركة في المفاوضات المتعددة مصداقية لتحركها العربي، المطالب بالامتناع عن هذه المشاركة بسبب السياسة الإسرائيلية، التي أصابت عملية السلام بالتدهور، وزاد من المصداقية السورية أن مؤتمر وزراء الخارجية العرب أوصى في مارس الماضي بتعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى، وتفعيلها إزاء إسرائيل، حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ◻

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٦ / ١٩٩٧

### من بينها المغرب وتونس والأردن والسعودية

# مفاوضات مع 6 دول عربية لإقامة مناطق تجارة حرة

□ كتب - خالد حسن:

تجرى مصر حاليا مفاوضات مع 6 دول عربية لإقامة مناطق تجارة حرة مشتركة معها.

هذه الدول هى المغرب وتونس والسعودية والاردن ولبنان وليبيا.

صرح بذلك أحمد خالد رئيس جهاز التمثيل التجارى، وقال إنه من المتوقع أن تجرى مفاوضات مماثلة مع سوريا قريبا.

واشار إلى أنه فى هذا الإطار سيصل إلى القاهرة يوم 19 يونيو الحالى وفد مغربى برئاسة وكيل أول وزارة التجارة لبحث إجراءات إنشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر والمغرب.

ويعقب ذلك زيارة لوزير التجارة المغربى للقاهرة فى سبتمبر القادم للاتفاق على الملامح الرئيسية لاتفاقية المنطقة.

وقال خالد إنه سيتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية منطقة التجارة الحرة خلال اجتماع الدورة السادسة للجنة العليا المصرية - المغربية برئاسة الرئيس حسنى مبارك والعاهل المغربى الملك الحسن الثانى.

وقال إن مصر تجرى حاليا مفاوضات لإقامة مناطق تجارة حرة مع 6 دول عربية.. وذكر أحمد خالد أن مكاتب التمثيل التجارى تجرى حاليا مفاوضات حول شهادات المنشأ والمواصفات القياسية بين الدول العربية والتى تعد من أهم معوقات تنمية التجارة البينية بين الدول العربية مشيرا إلى أن الصادرات المصرية للدول العربية تصل إلى 1.6 مليار دولار سنويا ووارداتنا 1.5 مليار دولار.

## التعاون العربي يدعم مشروع السوق العربية ومسيرة السلام بالمنطقة

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى أن مشروعات التعاون بين الدول العربية فى المجالات الاقتصادية تشكل دعما حقيقيا لمشروع السوق العربية المشتركة ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط .

جاء ذلك خلال لقائه مع السيد بدر الحميدى مدير الصندوق الكويتى للتنمية والذى حضره السيد فيصل الخالد سفير الكويت لدى مصر . وتم خلاله بحث مشروعات التعاون بين مصر والكويت فى القطاع الزراعى .

وأعرب الحميدى عن اعتزاز بلاده بالمشاركة فى مشروعات التنمية بمصر ، وبخاصة مشروع تنمية سيناء مما يظهر عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين .

المصدر : المســـــــاء
التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٧

# غداً مساء جديد

## ٣٠ ساعة .. فى ليبيا

## مبارك.. والسوق العربية المشتركة تطبيق صادق للواقع .. ورؤية محددة للمستقبل

أنا شخصيا أتوقع .. أن تخرج فكرة السوق العربية المشتركة إلى النور خلال فترة قصيرة من الزمان .. لسبب بسيط .. أن الاتصالات التى يجريها الرئيس مبارك حاليا ، واللقاءات التى يعقدها مع الزعماء العرب ، وتصريحاته المستمرة التى تؤكد على أهمية هذه السوق .. كل ذلك سوف يساعد بإذن الله على تحقيق المراد .

الرئيس مبارك كان فى زيارة للمغرب الشهر الماضى .. ومع الملك الحسن ناقش الفكرة التى لقيت استجابة طيبة ومشجعة من العاهل المغربى .. وأول أمس قام الرئيس بزيارته ، الخاطفة لليبيا وبحث مع العقيد معمر القذافى نفس الموضوع وأيضا .. خرجا برؤية واضحة ومحددة .

● ● ●

إن الجميع فى الوطن العربى باتوا يؤمنون الآن .. بأن العالم كله اتجه إلى «التكتلات الاقتصادية» وبالتالى لامكان للكيانات المبعثرة .. لأن كافة التجارب العملية أثبتت أن الكبير يأكل الصغير .. فما بالنا .. وأوروبا توحدت .. كما ظهرت تجمعات مشتركة فى آسيا ، وأمريكا اللاتينية .. وها هى الولايات المتحدة الأمريكية قد احتلت المرتبة الأولى ..؟؟

ماذا تستطيع أن تفعل الدول العربية .. وكل منها منعزل عن الآخر .. يرضى بما قسمه الله له من ثروة .. سواء بترولية ، أو بشرية ، أو فكرية .. أو .. أو ..؟؟

نعم .. نحن نسجد لله حمدا وشكرا على ما آتانا من نعم .. لكن يجب أن نضع فى اعتبارنا .. بأن رب العالمين يحث عباده على الجد ، والاجتهاد وعلى الحركة الدائبة ، والنشاط المستمر .. من هنا .. وجب علينا أن نبحث الوسائل التى تساعدنا على مواجهة المنافسة العاتية من أجل البقاء .

الرئيس مبارك ـ والحق يقال ـ لديه تصور كامل عن ملامح المستقبل .. ويعرف إلى أى مدى سوف تصل حدود المعاناة .. إذا لم يتوصل العرب إلى « الصيغة » الملائمة .

● ● ●

مثلا .. عندما تنشأ منطقة حرة بين مصر والمغرب .. وبين مصر والأردن .. وبين مصر وسوريا .. وعندما يتم رفع حجم التبادل التجارى بين مصر وليبيا إلى مليار دولار مناصفة بينهما فضلا عن تحرير السلع من الرسوم الجمركية .. ألا تعتبر تلك كلها خطوات على الطريق ..؟؟

عموما .. مايريح النفس .. أن الشعوب والقيادات العربية أصبحت تتوفر لديها الآن قناعة كاملة .. بأهمية إنشاء السوق العربية المشتركة التى دائما يقول عنها الرئيس مبارك إننا سبقنا بها الأوروبيين .. لكنهم للأسف كانوا أسرع فى التنفيذ !!

● ● ●

خلال الثلاثين ساعة التى أمضيتها مع الرئيس مبارك فى مدينة طبرق بليبيا .. التقيت بنماذج عديدة من الإخوة الليبيين .. وبصراحة لمست فيهم هذه المرة .. حماسا مابعده حماس لتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية مع مصر .

المصدر : المساء

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ربما .. سادهم إحساس فى فترة زمنية معينة .. بأن رصيدهم من البترول كفيل بتحقيق طموحاتهم وتنفيذ خططهم .. لكن الموقف قد تغير حاليا ـ بكل ماتحمله الكلمة من معنى ـ .. وكم أتمنى أن تكون تلك نفس نظرة الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط .

●●●

على أى حال .. إن الوقت يمر سريعاً .. وها هى مصر تدفع العجلة بكل ما أوتيت من قوة .. تطرح الأفكار والتصورات .. تضع اللبنات الأولى .. وتقيم قواعد البنيان الذى نرجو أن نراه قريبا متينا بإذن الله .

سمير رجب

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٧

# 33 مليار دولار حجم التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة

□ كتب - خالد حسن :

بلغ حجم التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة والتى تضم كلا من مصر - الأردن - سوريا - ليبيا - اليمن - موريتانيا خلال عام 95 ما يقرب من 1 33 مليار دولار منها 4 11 مليار دولار صادرات دول السوق و 7 21 مليار دولار واردات دول السوق من العالم.

صرح بذلك أحمد خالد رئيس جهاز التمثيل التجارى وأضاف أن هناك 2 1 مليار دولار صادرات بينية بين دول السوق و 1 1 مليار دولار صادرات دول السوق لدول مجلس الوحدة الاقتصادى والاجتماعى والذى يضم 11 دولة عربية و 3 2 مليار دولار صادرات لباقى الدول العربية و 9 6 مليار دولار صادرات لدول العالم.

أما بالنسبة لواردات دول السوق فبلغت 7 21 مليار دولار منها 2 1 مليار دولار واردات بينية لدول السوق و 3 1 مليار دولار واردات لدول السوق من دول مجلس الوحدة الاقتصادى و 2 2 مليار دولار واردات من باقى الدول العربية و 3 17 مليار دولار واردات من مختلف دول العالم.

وقال أحمد خالد إنه نظراً لتوافر العديد من مقومات الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية ووفقاً لما أشار إليه الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة خلال لقائه مع وزير التجارة التونسى كالتقارب الجغرافى ووحدة التاريخ واللغة والدين وتقارب العادات والتقاليد وتشابه الهياكل الاقتصادية لحد كبير وتطبيق معظم الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادى وتحرير تجارتها الخارجية مما استدعى من الدول العربية الاسراع فى إقامة منطقة حرة للتجارة العربية ولهذا شرعت أغلب الدول العربية فى إقامة مناطق حرة للتجارة الثنائية بين كل دولتين حيث أقامت المغرب منطقة حرة مع تونس وتسعى لإقامة منطقة أخرى مع مصر كذلك قامت مصر بإقامة منطقة حرة مع الأردن وتسعى لإقامة منطقة حرة مع ليبيا وسوريا وتونس والسعودية ولاشك أن إقامة مثل هذه المناطق الحرة العربية الثنائية سيساعد بشكل كبير وفعال فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة الزمنية والتى تم تحديدها بـ 10 سنوات تبدأ من يناير القادم حتى نهاية ديسمبر عام 2007.

وأكد رئيس جهاز التمثيل التجارى أن إقامة مثل هذه المناطق يعد تجربة مصغرة للمنطقة الكبرى كذلك يؤدى إلى تحريك الطلب الفعال لتصدير الانتاج لهذه الأسواق الخارجية بدلاً من الاقتصار على الانتاج لسوق محدود واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة لدى الدول العربية.

## استجابة لدعوة الرئيس مبارك

# المهرجان والمؤتمر الدولى مصر والعرب وافريقيا ٩٧



● د. أحمد جويلى

انضم الى شركات ٢٠ دولة عربية وإفريقية وضيوف شرف من اسيا واوروبا فى المهرجان والمؤتمر الدولى للتسويق والتصدير ( مصر والعرب وافريقيا ٩٧ ) للصناعات الغذائية والدوائية والكيماوية والعطور ومستحضرات التجميل والذى يقام فى الفترة من ٢٣/٧ الى ٢٦ / ٧ بسراى الاستثمار بارض المعارض تحت رعاية الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين والمهندس سليمان رضا وزير الصناعة والدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسيد / منذر الزنايدى وزير التجارة التونسى والدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية والدكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار وبالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية وهيئة التمثيل التجارى ومكاتبها فى الخارج ويضم المعرض

قسم الصناعات الغذائية وتشمل

الاغذية الطازجة المصنعة المحفوظة المجففة

● اللحوم والدواجن والاسماك ومنتجاتها الالبان ومنتجاتها

● الحلوى والحلويات · شرقية / غربية / مصرية / خليفة الخ

● الطحينة والحلوى الطحينية ● المخبوزات والعجائن والمقرمشات.

● الايس كريم ● خامات الحلويات ( فانيليا / بكنج بودر /. الخ )

● السكر والقمح ومنتجاتهما ● الزيوت الطبيعية. المسلى الطبيعى والصناعى ■ مكسبات الطعم والرائحة

● الشاى / البن الكاكاو/ المياه الغازية / المعدنية / العصائر / المربات

المكرونة / الارز / مرقة الدجاج الدخان والسجائر والمعسل المعدات والالات المصانع / المخابز / المجازر الحلوى والحلويات / الايس كريم / المطابخ / المطاعم / الفنادق ثلاجات العرض / التبريد والتكييف / التعبئة والتغليف



● محمود عطية



● يحيى زكريا

● منتجات فول الصويا/ عسل النحل ومنتجاته الزيتون ومنتجاته مصدرى ومنتجى الخضار والفاكهة / الحاصلات الزراعية/ النباتات والاعشاب الطبية والعطرية الاغذية الخاصة بالاطفال الاغذية الخاصة لمرضى السكر والرجيم قسم الصناعات الدوائية وتشمل ·

الادوية والمستحضرات الطبية البشرية والبيطرية شركات ومصانع العبوات الدوائية

قسم الصناعات الكيماوية وتشمل · الكيماويات الغذائية مكسبات طعم ورائحة ولون / المواد الحافظة

– الكيماويات الزراعية· اسمدة – مبيدات حشرية

● الكيماويات الصناعية بويات / كاوتشوك/ زجاج / سيراميك / بلاستيك قسم صناعات العطور وتشمل :

العطور والبرفانات الزيوت العطرية

والعجائن الصابون والشامبو والمنظفات الصناعية بودرة أطفال مصدرى العطور والزيوت والعجائن والاعشاب العطرية ومستورديها

قسم صناعة مستحضرات التجميل وبيوت التجميل العالمية وشركات صناعة التعبئة والتغليف

المهرجان والمؤتمر الدولى مصر والعرب وإفريقيا ٩٧

يضم كبرى شركات وممثلى ٢٠ دولة عربية وافريقية

صرح السيد / يحيى زكريا المستشار الاقتصادى ومدير عام مؤسسة دنيا العرب (منظم المهرجان ) بأنه انطلاقاً من دعوة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك.. بتفعيل السوق العربية المشتركة وضرورة التكامل الاقتصادى العربى البينى والإفريقى وفى مواجهة عالم التكتلات الإقتصادية العملاقة ينعقد فى ٢٣ / ٧ وحتى ٢٦ / ٧ .. اكبر تجمع اقتصادى عربى افريقى باكبر صالة عرض بمصر بسراى هيئة الاستثمار المهرجان الدولى «المهرجان الدولى للتسويق والتصدير مصر العرب وإفريقيا» ٩٧ والذى يمثل الصناعات الحيوية والتى لها القدرة التنافسية عربيا وافريقيا ممثلة فى اربع صناعات عملاقة هى الصناعات الغذائية والدوائية والكيماوية والعطور ومستحضرات التجميل ومستلزماتها لترسم أول ملامح الخريطة الاقتصادية العربية..

واضاف أن الاعداد لهذا الملتقى بدأ منذ أوائل يناير الماضى وتم وضع ملامحه بدراسات متكاملة من كبار الاستشاريين المتخصصين.. وقد لاقى المهرجان ترحيباً ودعما رسمياً وحكومياً من حكومة الدكتور الجنزورى.. ولم يشهد له مثيل مما يؤكد الحس الوطنى المرهف تجاه الاقتصاد القومى.. وقد لاقى اكبر كم من الرعاية على المستويين المصرى والعربى.. وكذلك من الأجهزة الرسمية ممثلة فى هيئة التمثيل التجارى ومكاتبها فى ٢٠ دولة عربية وافريقية واتحاد الصناعات المصرية والشركات القابضة للصناعات الغذائية والكيماوية واكد أن هذا المهرجان يعد من اكبر المعارض التى ستشهدها مصر على المستوى القومى العربى والافريقى.. إذ تشارك فيه وفود ٢٠ دولة بالاضافة إلى ضيوف شرف المهرجان من السويد والدانمرك وغيرهم ممثلة فى شركات هوفمان لاروش، ليو جلاكسو ولكام، امون للادوية، نوفو نورديسك الكمال للاستيراد « ابوت » مع التقدير العميق لدور الشركة الراعية المصرية لتجارة الادوية لتعاونها فى إنجاح هذا الحدث الكبير..

رأى الأهرام

# نواة السوق العربية المشتركة

أكدت قمة طبرق بين الزعيمين مبارك والقذافى وشائج العلاقات الثنائية بين مصر وليبيا فى إطار المصلحة القومية العربية المشتركة واستهل البيان الختامى لأعمال اللجنة العليا المصرية - الليبية بتأكيد حرص البلدين على تكثيف الجهود لتنفيذ برامج التكامل الاقتصادى والاجتماعى والاستثمار المشترك فى المجالات الزراعية خاصة امكانياتهما المتوافرة محليا من تطوير للاستثمار والاستغلال المشترك للخدمات.

كما استحدثت اللجنة العليا مزيدا من الآليات والاساليب والاتفاقات فى هذا الشأن، ومنها اتفاق التعاون فى مجال التجارة والاستثمار، وتشكيل لجنة وزارية دائمة لمتابعة هذا الاتفاق مع ضرورة العمل على تطوير الاتفاقات المبرمة فى مجالات الصناعة والزراعة واستصلاح الاراضى. والاسراع فى تنفيذ المشروعات الاستراتيجية، وتشمل الربط الكهربائى والسكك الحديدية والطرق البرية، ومشروعات النفط والغاز، ومشروعات الدمج المشتركة للمؤسسات التعليمية والثقافية والتوطين والمياه،

هكذا أكدت قمة طبرق وأعمال اللجنة العليا الروابط الأخوية بين مصر وليبيا بما يحقق المواطنة الكاملة لأبناء البلدين فى إطار ايمانهما بالمصلحة القومية العربية المشتركة، وأهمية التكامل المصرى - الليبى كمبادرة ونواة للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية

وتعزيزا لكل هذا جاء تأكيد مصر وليبيا ضرورة تفعيل المؤسسات العربية والاتفاقات المعقودة فى اطارها وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية كهدف منشود لمواجهة متغيرات العصر وتحقيقا لطموحات الانسان العربى

المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٦ / ١٩٩٧

# مصر وليبيا .. نواة للسوق العربية المشتركة

اكدت مصر وليبيا على تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ، والاستثمار المشترك في المجال الزراعي .

جاء ذلك في البيان الختامي لاعمال اللجنة العليا المشتركة بين البلدين ، والتى استغرقت يومين ، ورأسها من الجانب المصرى الرئيس حسني مبارك ، ومن الجانب الليبي العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية .

واكد الجانبان ضرورة تنفيذ جميع المشروعات التي تم الاتفاق عليها في الاجتماعات التى عقدت في البلدين مؤخرا ، كما اكدا على ضرورة العمل على تطوير الاتفاقيات المبرمة بين البلدين لتطوير العلاقات بينهما بما يحقق المواطنة الكاملة لابناء البلدين ، وتحرير التجارة من كل القيود والمعوقات لتشكل ليبيا ومصر نواة للسوق العربية المشتركة ، والوحدة الاقتصادية العربية .

كما اتفق الجانبان على استكمال الدراسات الفنية لمد انابيب النفط والغاز ، وكذلك الاستثمار الليبى في المشروع الحضارى في الوادى الجديد .

واكدت اللجنة على ادانتها للارهاب بكافة صوره واشكاله ، بما يمثله من خطورة على امن الافراد ومصالح الشعوب واستقرار المجتمعات .

# قمة مبارك - القذافي والطريق إلى السوق العربية المشتركة





□ جاءت القمة المصرية - الليبية بين الزعيمين حسنى مبارك والأخ العقيد معمر القذافى لتضيف لبنة جديدة فى كيان العمل العربى المشتركة وكخطوة مهمة على طريق قيام السوق العربية المشتركة التى يدعو إليها الرئيس مبارك .

فالاتفاقيات التى تم توقيعها بين البلدين خلال اجتماعات اللجنة العليا المصرية - الليبية تمثل نواة مهمة لتعاون عربى أوسع وأشمل .

ويأتى اتفاق التجارة الحرة المصرى - الليبى يأتى كخطوة جديدة مهمة على طريق السوق العربية المشتركة التى يدعو إليها الرئيس حسنى مبارك .. خاصة أنها تتزامن مع المفاوضات التى تجريها مصر مع عدد من الدول العربية الأخرى من بينها المغرب ، وتونس ، وسوريا ، والكويت بالاضافة للاتفاق الذى تم توقيعه مع الأردن لإقامة مناطق تجارة حرة بين مصر وهذه الدول .

وهذه المناطق ستساعد على إقامة السوق العربية المشتركة على أسس واقعية وموضوعية تقضى على السلبيات التى أخرت ظهورها على مدى السنوات الأربع الماضية ..

ويستهدف الاتفاق المصرى - الليبى دعم التبادل التجارى بين البلدين ، وإقامة عدد من المشروعات الصناعية المشتركة فى اطار اتحاد جمركى مصرى ليبى يفتح المجال - كما أكد كمال الجنزورى رئيس الوزراء - لاتحاد جمركى عربى يتفق مع دعوة الرئيس مبارك لقيام السوق العربية المشتركة مع تنمية المواصلات البحرية والبرية بين البلدين بما يساعد على سهولة نقل السلع والبضائع ويشجع الاستثمار المشترك بين الجانبين .

وبالإضافة للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المهمة التى تم توقيعها بين البلدين بحث الزعيمان مبارك والقذافى آخر تطورات عملية السلام والمبادرة المصرية لإنقاذها ، والجهود التى تبذلها الدبلوماسية المصرية بقيادة الرئيس مبارك بهدف مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على تجاوز الخلافات والعودة إلى مائدة المفاوضات .

كما تطرقت المباحثات بين الزعيمين إلى الأزمة بين ليبيا والدول الغربية المعروفة باسم « لوكيربى » .

المصدر : الأحــــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٧

## رأى المعارضة



بقلم مصطفى كامل مراد

# السوق العربية !! والوحدة السياسية !!

قام الرئيس محمد حسني مبارك بعدة زيارات مكثفة للدول العربية الشقيقة بهدف احياء السوق العربية المشتركة التي هى الدعامة الاساسية لربط المصالح العربية الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الاشقاء العرب وازالة العقبات التي تعترض حركة رؤوس الاموال العربية سواء فى الاستثمار او فى مجال التجارة..

ان انشاء المناطق التجارية الحرة بين الدول العربية يعتبر من اهم الوسائل لتنمية التجارة بين الاشقاء العرب وان ماحققه الرئيس مبارك فى زياراته المكوكية سواء لسوريا او المغرب او الشقيقة ليبيا انما يعتبر الدعامة الأولى لاحياء السوق العربية المشتركة وتوسيع نطاقها لتصبح بعد ذلك السوق العربية الموحدة فى القاعدة المادية للربط السياسي بين الاشقاء العرب.

ان زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر وسوريا وبين مصر والمغرب العربي واخيرا -وليس اخرا- مع الشقيقة ليبيا قد بدت اثارها واضحة فى ربط مصر مع الجماهيرية العربية الليبية سواء باحياء فكرة انشاء الخط الحديدى بين الشقيقتين ليبيا ومصر وانشاء منطقة التجارة الحرة بين البلدين يعتبر الدعامة الأولى فى توسيع نطاق السوق المصرية والسوق الليبية مما يسهل إنشاء الصناعات الكبيرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى زيادة الانتاج فى كل من القطرين الشقيقين.

ولاشك ان الجهود المكوكية المكثفة للرئيس مبارك من اجل احياء السوق العربية المشتركة ستظهر اثارها قريبا فى دعم الاقتصاد العربى وربط المصالح العربية برباط اقتصادى مادى ينعكس على زيادة الانتاج وزيادة حجم التجارة مما سوف يؤدى الى رفع مستوى معيشة المواطن العربى بصفة عامة وهذا بدوره سيؤثر ايجابا على الترابط السياسى ويدعم الموقف العربى والجهود المكثفة التى تبذل من اجل دفع مسيرة السلام.

تحية للرئيس مبارك وتحية للرئيس الاسد وتحية للملك الحسن الثانى واخيرا -وليس اخرا- تحية للاخ العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية وزعيم الوحدة العربية.

المصدر : الأخبـــار
التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية :

# نتائج قمة مبارك والقذافي جاءت معبرة عن طموحات الأمة العربية

## تحرير التجارة وتعزيز الاستثمارات المشتركة بداية للتكتل الاقتصادي الواحد

كتب بدر الدين أدهم :

أعلن الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان خطوات الرئيس حسني مبارك لاقامة التعاون العربي -العربي الواسع تستهدف قيام التكتل الاقتصادي العربي الواحد وقال أن الدعوة التى قررتها القمة العربية الشاملة لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى يمكن ان تتحقق بقيام المناطق الحرة الثنائية بين الاشقاء العرب.

وقال انه لابد من توسيع قاعدة السوق العربية المشتركة لتشمل كل الدول العربية بدلا من ٧ دول فقط تمهيدا لتوحيد القوانين المشجعة لتوسيع قاعدة التجارة البينية ولتقليل الاعتماد على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية بشكل فردى . وقال انه لا بديل عن قيام السوق الموسعة

وأكد الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اهمية قرارات القمة المصرية الليبية وتوقيت انعقادها وقال ان نتائج هذه القمة سوف يشعر بها المواطن العربي وتعود عليه بالفائدة والخير ليس في كلا البلدين فقط وانما في معظم الدول العربية واضاف ان البيان الختامي الصادر عن القمة جاء معبرا عن طموحات الأمة العربية فى اقامة السوق العربية المشتركة وصولا إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

وأضاف انه من الضرورى العمل على استئناف تطبيق احكام قرارات السوق العربية المشتركة القائمة فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية للوصول إلى السوق العربية المشتركة التى تضم كافة الدول العربية وذلك بهدف تحرير التجارة العربية تحريرا كاملا وتعزيز الاستثمار فى المشروعات التكاملية وتكوين التكتل الاقتصادى العربى القادر على التعامل مع المستجدات على الساحة الدولية وهى بداية حقيقية للتكتل الاقتصادى الواحد.



د. حسن إبراهيم

المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٧

# موسى: سوق عربية مشتركة بين دول إعلان دمشق

## التحرك المصرى المقبل يتوقف على تجاوب إسرائيل

أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية، أن دول إعلان دمشق سوف تتخذ المبادرة بشأن إقامة سوق عربية مشتركة فيما بينها، مما يفتح الباب أمام انضمام دول أخرى إلى هذه السوق، خاصة أن إقامتها أصبحت الآن المطلب الرئيسى والعاجل للدول العربية فى عصر التكتلات الاقتصادية، وسوف يجتمع وزراء خارجية دول الإعلان الثمانى فى دمشق يوم ٢٨ يونيو الحالى، وهذه الدول هى: مصر، وسوريا، والسعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وسلطنة عمان

وقال موسى - فى حديث خاص لمراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط فى أنقرة أمس - إن رئاسة الرئيس حسنى مبارك للجان العربية المشتركة مع الدول العربية، سوف تسهم بشكل كبير فى تحقيق السوق العربية المشتركة، مشيرا إلى أن رئاسته للجان المصرية المشتركة مع كل من المغرب وليبيا وسوريا، قد أعطت دفعة كبيرة لتحقيق التعاون الاقتصادى المنشود. وأوضح وزير الخارجية، أن عملية السلام فى الشرق الأوسط، تواجه مشكلات عميقة بسبب سياسة الاستيطان الاسرائيلى فى القدس والأراضى العربية المحتلة وقال إنه ليست لديه أية معلومات بشأن اعتزام إسرائيل تجميد بناء المستوطنات

وقال السيد عمرو موسى - فى حديثه - إنه بحث مع السيدة تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية، مسألة دخول القوات التركية إلى شمال العراق، مشيرا إلى أنه أكد مجددا موقف مصر الرافض لدخول هذه القوات إلى أراضى دولة عربية مستقلة

وفى حديث لإذاعة صوت العرب أكد وزير الخارجية أن التحرك المصرى القادم فى عملية السلام، يتوقف على مدى التجاوب الإسرائيلى مع مطلب وقف الاستيطان. ووصف السيد عمرو موسى المصادمات الحالية بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة، بأنها نتيجة حتمية لسياسة الاستيطان الإسرائيلى

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٧

# السوق العربية المشتركة.. لا تبدأ من الصفر!!

بقلم الدكتور:
صليب بطرس



يخطىء بعض المعنيين بالسوق العربية المشتركة عندما يستخدمون عبارة «انشاء السوق» وهم يقصدون تحريكها او كسر جمودها ودفع عجلتها الى الامام وما الى ذلك من العبارات الاكثر ملاءمة او الأصح تعبيرا عما يقصدون اليه.

فالواقع ان هذه السوق قائمة قانونيا وفعلا لأنه سبق ان انشئت بموجب قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٦٤ المعروف بالقرار رقم ١٧ (وثيقة ق١٧. د٢// جـ٦). فيكون اذن قد انقضى على انشاء هذه السوق ثلث قرن من الزمان. ثم نصحو بعد هذه الحقبة ونطالب بأمر وقع فعلا ولكن طواه النسيان. وكان مجهودات ضخمة واكبر ضخمة عبر هذه المدة لم تبذل.

●●●

ان اية سوق مشتركة لا تعدو ان تكون الحلقة الثالثة من خمس حلقات استقر اقتصاديو التكامل عليها (يرجع الى كلمتين بيلا بالاسا).

واولى هذه المراحل منطقة التجارة الحرة وفيها تتفق الدول على تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الادارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات بين بلاد المنطقة تدريجيا حتى تزول هذه القيود كلية ولا يكون للمنطقة ككل تعريفة جمركية موحدة ومثلها الاتحاد الاوربي للتبادل الحر (افتا) ومنطقة التجارة الحرةلامريكا اللاتينية (لافتا).

والاتحاد الجمركي ثاني الحلقات وطبقا لاتفاقية الجات يعني قيام اتحاد جمركي بين بلدين او اكثر الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والادارية بينها مع التزام هذه الدول بتعريفة جمركية على السلع المستوردة فقط من بلاد خارج الاتحاد.

ومثله الاتحاد الجمركي اللبناني السوري الذي كان قائما بين البلدين وانقض سنة ١٩٥٠ (اما تحت اية ظروف حدث هذا فموضوعه مقال آخر).

ومثل اخر يدل على رغبة صادقة من الحكومات لتحقيق مصالح الشعوب كما تراها وهو الاتحاد الجمركي لبلاد البنلوكس ويتكون هذا الاسم من الحروف الاولى لكل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج. ولهذا الاتحاد تاريخ عريق بدأ في يوليه ١٩٢١ وحتى احتوته السوق الاوربية المشتركة.

واما السوق المشتركة فتمثل المرحلة الثالثة. ومع قيام السوق تختفي القيود الكمية والادارية والرسوم الجمركية بالنسبة للتبادل السلعي بالاضافة الى حركة عناصر الانتاج (راس المال والعمل بكافة انواعه). وتكون لبلاد السوق تعريفة جمركية واحدة تطبقها البلاد المنضمة للسوق تجاه العالم الخارجي. والمثل المشهور ما كان يعرف بالسوق الاوربية المشتركة واصبح مرحلة «الاتحاد الاوربي». والمثل الاقرب السوق العربية المشتركة.

ويتلو ذلك المرحلة الرابعة: الاتحاد الاقتصادي والخامسة الاندماج الاقتصادي الكامل الذي ينتهي بتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية للدول الاعضاء بحيث تصبح اقتصادياتها وكأنها اقتصاد واحد تسيطر عليه سلطة عليا -uprana tional. ترجمتها حسب احد المعاجم «فوقومية» او «فوقطرية». وفي يد هذه السلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المندمجة كلها وتكون قرارات هذه السلطة ملزمة لكافة الاعضاء. والمرحلة بهذه المثابة لم يعد يفصلها عن الوحدة السياسية الا بضع خطوات معدودات.

●●●

ان الدارس الجاد، اذا القى نظرة على قرار السوق العربية المشتركة الصادر تنفيذا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية والتى دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦٤، تظهر ان هذه السوق قائمة من الناحية القانونية، وبالاضافة وضعت لها اطرها واضحة المعالم ورسم لها اسلوب عملها وسارت في التنفيذ شوطا طويلا للغاية وانضمت اليها ثماني دول عربية هي: مصر والاردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا واخيرا فلسطين من بين احدى عشرة دولة انضمت الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية. والدول الثلاث التى لم تنضم هي: الامارات والسودان والصومال. والمعروف ان الدول الاعضاء في الجامعة العربية يبلغ عددها احدى وعشرين دولة.

والواقع ان السوق العربية تعتبر المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي، وهذا مدخل من المقرر ان كانت

تلغى فيه نهائيا الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية مع حلول اول يناير سنة ١٩٧٠. اما الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى على المنتجات الصناعية فقد اتفق على ان تلغى نهائيا مع حلول اول يناير ١٩٧٥. وكذلك الحال مع القيود الادارية والكمية ودون دخول فى التفصيلات اعدت العدة لان تكون السوق - باعتبارها المدخل التجارى للوحدة الاقتصادية العربية - قد استكملت خطواتها فى اول يناير ١٩٧٥.

وقد عمل القائمون على امور التكامل الاقتصادى العربى ان يقترن هذا المدخل باقامة قاعدة انتاجية قوية ومتزايدة النمو فى ارجاء الوطن العربى وذلك من خلال ما اطلق عليه المدخل الانتاجى أو الصناعى فقد وضح لهم ان نمو التبادل التجارى بين البلاد العربية لا يتحقق على نحو فعال الا اذا كان هناك انتاج متزايد كما وكيفا ومتعدد الانواع

ومن هنا برزت اهمية المشروعات المشتركة اداة لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم عمد القائمون على العمل العربى التكاملى الى «المشروع المشترك» ويختص بالصناعات الجديدة والاتحادات النوعية ويختص بالصناعات القائمة فعلا. واعدت العدة للاهتمام بمجالات تكاملية اخرى تتمثل فى موضوعين احدهما تنسيق خطط التنمية عبر اقطار الوطن العربى مع تنسيق السياسات والانظمة والاخر عن طريق تنسيق الموقف العربى تجاه الاقتصاد الدولى.

●●●

ان الاستجابة الى الدعوة لعقد اتفاقيات مناطق حرة ثنائية بين بلدان الوطن العربى، انما تعنى تكريس ضياع ما يقرب من ثلث قرن فات منذ انشاء السوق العربية المشتركة فى اغسطس ١٩٦٤ او ما يزيد على نصف قرن انقضى منذ انشاء جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٤٥.

لقد نادى اقتصاديو التكامل بامكان الدول ان تتخطى مرحلة او اكثر من المراحل الخمس التى ذكرت آنفا دون حرج. فلماذا اذن لا تبدأ الدول العربية من حيث انتهت اليه السوق؟!! والواقع ان ما انجزته هذه السوق ضخم للغاية. وحرام ان نهدره نحن العرب اذا كنا من الجادين حقيقة. وأمامنا مثل الجدية الحقة فى السوق الاوروبية المشتركة.

وثمة سؤال اخير يطرح: لماذا هذا الاخفاق حيث نجح الآخرون؟ ونرجىء الاجابة الى مقال قادم.

**محمود التهامى**

منذ نصف قرن وانا اسمع كما يسمع غيرى عن الأمة العربية الواحدة ، وعن وحدة الهدف تارة ، وعن وحدة الصف تارة اخرى .. ومع كل تلك الشعارات ، ومع التجارب الوحدوية التى لم يقدر لها النجاح ، ظل المواطن « العربى » يتيما بلا أب يرعاه ، ولا امة تحتويه ، ظل المواطن طريد هذه الدولة أو تلك إذا حدثت مشكلة سياسية مفتعلة بين بعض عواصم الدول العربية ، وضاعت الحقوق ، وضاعت الكرامة الإنسانية ، ولا اقول العربية او القومية .

ومع كل ذلك فالحلم بكيان عربى عملاق لايزال يداعب عقول وافئدة البعض ، ويظنون ان بالإمكان تحقيق ذلك الحلم ، وخاصة بعد ان اتجه العالم إلى التكتلات ، واصبحت النماذج التكاملية هى وحدها القادرة على المنافسة فى سوق جبارة تطحن الصغار ، ولا تترك لهم حتى الفتات .

والواقع أن تكوين الكيان العملاق بين الدول العربية له فرصة النجاح افضل بكثير من الصيغة البديلة ، وهى الصيغة الشرق اوسطية ، بشرط اساسى هو ان نبدا من النقطة الصحيحة .

وبديهى انك إذا دخلت فى طريق خطا فلن تصل إلى ما تريده على الإطلاق ، والصواب ان تعود فتسلك الطريق الصحيح من أوله .

وقد حاول بعض القوميين الوحدويين من المفكرين ، ومن الساسة فرض التجارب الوحدوية على الدول العربية ، وارتفعت شعارات كثيرة فى اوقات مختلفة ، ولكن لم يحالف ايا منها النجاح مطلقا ، ولم يكن له ابدا فرصة النجاح نظرا لتجاهل الحقائق العملية والنفسية معا .

ويمكن قبول صيغة الأشقاء فى حالة ما إذا اقتصرت على المعنويات والمجاملات ، وربما يصل الأمر إلى حسن المعاملة والجوار ، ولكن اقتسام المنافع المادية بين هؤلاء « الاشقاء افتراضا » له قواعد اخرى لا ينبغى تجاهلها .

ولذلك لم يكن غريبا انه مع نمو حجم التجارة الدولية الهائلة ، لم يكن غريبا الا يزيد حجم التبادل التجارى بين الدول الناطقة بالعربية على ٨٪ فقط من حجم تجارتها الدولية ، واين الباقى ، مع دول وتكتلات دولية اخرى .

والسؤال هنا لماذا ؟ السنا اشقاء ؟ السنا ابناء امة واحدة ؟

والإجابة هنا ان مسالة الأشقاء هذه ، وابناء الأمة الواحدة تلك مختلفة تماما عن مسالة التجارة وتبادل المنافع ، وان هذه نقرة ، وتلك نقرة كما يقولون ،

والصحيح ان كل « شقيق » يلجأ ويتجه إلى الجانب الاكثر ربحية وراحة في نفس الوقت ، الذى لا يسبب له صداعا بسبب مسالة الاشقاء هذه .

وقد اشرت اكثر من مرة .. ورغم ان كلامى في هذا الموضوع يغضب القوميين والوحدويين ، إلا ان الصيغة خاطئة ، ولا يمكن ان تنتج إلا خطأ ، وان الاستمرار فيها لن يكون له اثر، تماما كما ان النفخ في زهرة حمراء لا يمكن ان يشعلها نارا ، ولو نفخت فيها لمائة عام متصلة ، فهى لا يمكن ان تشتعل لكونها حمراء كجمرة النار المختفية تحت الرماد .

واعتقد ان الدعم المصرى لفكرة إنشاء سوق عربية مشتركة على اسس اقتصادية ووفق الخطوات العلمية المدروسة في هذا الشان ، هو الطريق الصحيح لبناء كيان عربى يتكون من الدول العربية ذات المصالح المشتركة ، وبالتالى يخلق هدفا مشتركا يترتب عليه زيادة في التقارب يخلقها تبادل المصالح واقتسام المنافع .

وبناء السوق العربية المشتركة مسالة ليست سهلة ولا ميسورة كما يتصور البعض ، فهى في حاجة إلى المبادأة والمبادرة واستيعاب الأساس الجديد والصحيح الذى يمكن معه ان تنجح الفكرة .

والفكرة قديمة سبقت ظهور السوق الأوروبية ، ولكن السوق الأوروبية نجحت وتحولت إلى صيغة وحدوية اكثر تقدما وتطورا ، وتعطى نموذجا جيدا ، فليست هناك زعامة ولا هيمنة ولا محاولة للسيطرة ، ولا اندماج بين القوميات ، ولا محو لشخصية اى دولة من الدول ، وإنما هى تعاون على نطاق واسع يجنى ثماره الفلاح الأوروبى والصانع الأوروبى والعامل الأوروبى والمسافر الأوروبى .

وحين يجلس قادة اوروبا او وزراء خارجيتها او وزراء التجارة والاقتصاد بها ، فإنهم لا يتباوسون ويقولون نحن اشقاء وابناء الامة الأوروبية العريقة ، وإنما يطرحون افكارا عملية تتسق مع قواعد السوق الاقتصادية ويحاولون التوفيق بين المصالح والتقريب بين المنافع ، ولا يهمهم في ذلك ان فرنسا حكومتها الت إلى الاشتراكيين او ان بريطانيا يحكمها الآن العمال ، او ان دولة اخرى تعانى من ازمة وزارية .

المهم انهم يجلسون على مائدة المباحثات بصفة دورية يمثلون المواطن الأوروبى في مختلف البلدان الأوروبية المشتركة في الوحدة الأوروبية ، ويبحثون في كيفية تدفق السلع والخدمات دون عوائق ، وتنظيم المنافسة فيما بينهم ، وكل ذلك في النهاية يصب في مصلحة المواطن الأوروبى .

اما مسالة السيادة والكرامة والاستقلال الوطنى لكل دولة فهى مسالة مقررة سلفا وفى خلفية كل الأحداث وليست مطروحة للمناقشة في اى سياق .

ونحن في المنطقة العربية نحلم بان تكون لنا سوق ناطقة باللغة العربية يتم فيها تبادل السلع والخدمات وإنشاء صناعات متكاملة وانشطة تعود بالنفع على كافة الشعوب ، نتطلع إلى اليوم الذى تكون فيه للمواطن في الدول العربية حرية التنقل بين البلاد العربية .. كما يحدث بالنسبة للمواطن في اوروبا الموحدة ، نحلم بان ننزع الضغينة المختفية خلف الاحضان المفتوحة ، والمرارة المستكنة في الأعماق قبل وبعد القبلات امام الكاميرات .

السوق المشتركة تبدا بتعاون اقتصادى يعتمد على الصبر والثقة .. اما الصبر فقد صبرنا كثيرا ، ولانزال نصبر ، وسوف نصبر إلى ماشاء الله ، واما الثقة فتلك هى المعضلة بين القيادات في الدول العربية ، ويعود انعدامها إلى اسباب تاريخية قديمة وحديثة ، وإلى المغالطة في تاسيس العلاقات العربية المشتركة .

إن التبادل التجارى والاستثمارى بين الدول العربية وتفضيل الخبرات المشتركة والخامات المشتركة وفقا لقواعد واضحة واتفاقيات منصفة سيخلق الثقة ويضاعف فرص العمل في كل الدول ولمصلحة كافة الشعوب التى تحتاج إلى هذه الفرص بالتاكيد ، لانه حتى الدول البترولية العربية الآن اصبحت تعانى من مشكلة بطالة من نوع ما ، ولن يمكن حلها باستمرار توزيع دخول

المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ١٦ / ٦ /١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متناقصة بطبيعتها مع ازدياد اعداد المنتفعين بها والمتطلعين إليها ، وإنما الحل هو في خلق فرص العمل في كل مكان وإعطاء الاولوية لبناء السوق العربية المشتركة ، وتهيئة المناخ المناسب لها بإبعادها عن اى خلافات او مشاحنات سياسية تظهر وتختفى دون مناسبة . ■

**محمود التهامي**

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

## الجمهورية تقول

# خطوات على طريق التكامل الاقتصادى العربى

×× تلقى الرئيس حسنى مبارك امس تقريراً من د.كمال الجنزورى رئيس الوزراء عن القمة الأولى المجموعة الدول الثمانية الاسلامية النامية أمس الأول.. رئيس الوزراء اكد هدف المجموعة فى دعم العلاقات الاقتصادية كنموذج رصيده ٨٠٠ مليون نسمة وحجم تجارة يزيد على ٤٠٠ مليار دولار سنوياً اكتشفت الدول الثمانية ان ١٪ فقط من هذا المبلغ يتداول بينها.

×× هل تستطيع أن تربط هذه الخطة الايجابية بما تحاول مصر وسوريا تحقيقه باقامة سوق عربية مشتركة كخطوة على طريق التكامل الاقتصادى العربى.. المراقبون يوكدون ان الربط طبيعى وموجود ليس فقط لأن خطوات التنمية الاقتصادية هى الاسلوب المناسب لمواجهة المتغيرات العالمية والتمشى مع متطلبات النظام العالمى الجديد ولكن لأن الاستثمارات وجذبها أصبحت هى القضية الأولى التى يتنافس عليها التكتلات الاقليمية والعالمية بعد ان سقطت الحواجز والاسوار والأنظمة الاقتصادية.. وبات العالم كله قرية مفتوحة الأبواب أمام منافسة شرسة لايستطيع البقاء فيها إلا الاقوى والاذكى والاكثر علماً ودراية بخطط المستقبل.

×× ومن هنا تاتى الوثيقة المصرية السورية التى تاخذ شكل مبادرة جديدة ستعرض على دول اعلان دمشق فى اجتماعها بالعاصمة السورية قرب نهاية الشهر الحالى.. لتبحث كما أكد عمرو موسى وزير الخارجية اعلان سوق عربية مشتركة فيما بينها (مصر وسوريا والسعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية وعمان) تكون نواة للسوق الكبيرة التى تضم الدول العربية جميعاً.. باعتبارها تاخرت طويلاً.. رغم انها مطلب رئيسى وملح فى عصر التكتلات الاقتصادية.

×× وهذا الوعى بالمصلحة العربية العليا.. تنطلق منه استراتيجية السياسة المصرية فى مجال التعاون العربى منذ تولى الرئيس حسنى مبارك المسئولية.. وذلك باعتماد اسلوب اللجان المشتركة.. التى تم مؤخراً تطوير اسلوب عملها بان تولى الرئيس حسنى مبارك نفسه رئاسة الجانب المصرى.. وبالمقابل رئيس الدولة العربية المقابلة.. وقد ساهمت اللجان بقدر كبير فى مصب الفكرة التى حان الوقت كى تتحول إلى نهر يفيض بالخير والعمل المشترك.. هو السوق العربية المشتركة.

# العرب.. والسوق المشتركة

ليس من اللائق ابدا الا تكون للعرب حتى الآن سوق مشتركة تجمع نحو مائتى مليون شخص بينهم تاريخ مشترك وحضارة واحدة وينتظرهم مستقبل واحد ولديهم من تنوع الامكانات وضخامتها ما يجعل الوطن العربى اغنى مناطق العالم على الاطلاق.

لقد تسابقت دول عديدة خلال السنوات الماضية لعقد تجمعات إقليمية ودولية متفاوتة الحجم متباينة الاغراض ومع بداية النصف الثانى من التسعينات صار المجتمع الدولى عبارة عن وحدات وتكتلات اقتصادية يشارك فيها الجميع حتى الدول الكبرى التى قد يظن البعض انها مكتفية بذاتها وليست بحاجة للآخرين للمحافظة على معدلات نموها الاقتصادى المرتفعة او لضمان استمرار انتعاشها الاقتصادى.

فالولايات المتحدة مثلا واليابان ايضا، ودول أخرى فى حجمها اقتصاديا وسياسيا اعضاء فى تكتلات اقتصادية اقليمية ودولية متفاوتة القيمة، ودول أوروبا نفسها التى خاضت ضد بعضها البعض أبشع حربين شهدهما العالم فى التاريخ الحديث صارت الآن ـ معا ـ سوقا واحدة مشتركة وتحاول ان تقف فى مواجهة مساعى قوى أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان للفوز بنصيب الأسد من حركة الاقتصاد العالمى.

وحتى مناطق اقليمية أصغر فى اسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا بزغت فيها تكتلات جديدة، وصارت الدولة الواحدة عضوة فى عدة تكتلات فى نفس الوقت.

حدث كل ذلك بينما بقيت الدول العربية على حالها تفرقها السياسة ولا يجمعها الاقتصاد. فلا هى صارت وحدة سياسية واحدة ولا بلغت مستوى من التفاهم السياسى المشترك المتميز ، ولا هى أصبحت ماردا اقتصاديا يمكن النظر اليه بقدر كبير من التقدير والاحترام، فهى مازالت كما هى قوى متفرقة لاتعتمد فى اقتصادها إلا على المواد الخام فى الاغلب الاعم ودورها الرئيسى فى الاقتصاد العالمى غير توريد هذه المواد الخام هو كونها تمثل سوقا هائلة لسلع ومنتجات الآخرين، برغم انه يتوافر لديها من الامكانات ما يجعلها فى وزن اضخم التكتلات الدولية.

والمؤسف أن احدا فى العالم العربى لم يتحرك جديا فى اتجاه سوق عربية مشتركة رغم ان مثل هذه السوق كانت سوقا تفيد الجميع ليس اقتصاديا فحسب، بل ربما سياسيا ايضا، فالمصالح الاقتصادية هى وحدها القادرة على تسوية أعقد الأزمات السياسية، وقد كأن بمقدور مثل تلك السوق لو تم تأسيسها أن تمنع أزمات عربية عديدة من حجم الغزو العراقى للكويت، وعلى الآقل كانت مثل هذه السوق ستوفر أجواء ومناخات يمكن فى اطارها تنظيم العمل العربى المشترك على مختلف الاصعدة بما يمنع الازمات من أى نوع.

ولذلك، نعتقد ان المساعى المصرية المكثفة التى تبذلها القاهرة فى هذا الصدد منذ فترة تنطوى على أهمية قصوى لأنها تعيد تذكير العرب بأنه من الممكن ان يضعوا ايديهم معا لتشكيل سوق واحدة يتبادل فى اطارها الجميع الامتيازات والمصالح الأمر الذى يمكن ان تمثل نقلة نوعية وكمية هائلة فى تاريخ العمل العربى المشترك وهو ما سيكون له مردود هام على صعيد تعزيز ودعم المواقف العربية فى عملية السلام.

ويذكرنا ذلك كله، بأن السوق العربية المشتركة هى البديل الأفضل والاكثر فعالية لخيارات اخرى تلوح فى الافق وتنطوى على مخاطر شديدة بالنسبة للعرب الذين من الافضل لهم تكثيف التعاون بينهم بدلا من فتح ابوابهم امام آخرين يريدون الهيمنة على كل شىء فى المنطقة ان لم يكن من باب السياسة والحرب فمن باب الاقتصاد والسلام الوهمى الذى يريدونه بشروطهم الخاصة.

المحرر

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات    التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٧

## ثلاثيات السوق العربية المشتركة

# مصر.. وليبيا.. والسودان

بقلم:

د. الشافعي بشير*

حسنا فعل الرئيس مبارك بذهابه إلى ليبيا مع رئيس الوزراء وأعضاء حكومته في هذه الظروف الدولية الدقيقة التي أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية على حقيقتها المنحازة انحيازا أعمى لإسرائيل والصهيونية العالمية، ضاربة عرض الحائط بكل أصول العدالة والشرعية الدولية وحقوق الشعوب ومقدساتها.. بل متجاوزة ذلك كله إلى الكيد لنا (ولا كيد النسا) بقرارها «البايخ» السخيف الصادر عن مجلس النواب الأسبوع الماضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الشرقية ورصد مائة مليون دولار لإتمام هذه العملية والتصديق على قرار إسرائيل الظالم باعتبار القدس عاصمة أبدية لها وحدها.. ياسلام ولا بلطجة النازية الألمانية مع النمسا عام ١٩٢٨ وتشيكوسلوفاكيا وبولندا عام ١٩٣٩، والتي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن أمريكا تريد إشعال نار حرب أخرى في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل المتحالفة معها استراتيجيا.

المهم.. أننا وصلنا إلى نقطة التقاء ولو نسبية.. بين المعارضة والرئيس إذ كنا نحذر دائما من انحياز أمريكا لإسرائيل، وننبه إلى أنها ستستخدم المعونة الأمريكية للضغط علينا لصالح إسرائيل أيضا ولو على أشلاء كرامتنا الوطنية ومقدساتنا الدينية وانتمائنا القومي.. وها هي الأيام قد أظهرت صحة توقعاتنا.. كما أظهرت الأيام صحة نداءاتنا منذ عام ١٩٦٤ وهو عام إنشاء السوق العربية المشتركة، والتي كانت مفعمة بالأمل الكبير لولا هزيمة ٥ من يونيو ١٩٦٧، وتمزق الصف العربي، في الوقت الذي زاد فيه التضامن الأوربي في ظل سوقها المشتركة المنشأة باتفاقية روما ١٩٥٧ ووصولها في أواخر هذا القرن إلى قمة قوتها وتفوقها على أمريكا واليابان وأي تكتل أخر في العالم.. بينما نحن نعاني من تمزق الصف العربي وتفرقه وتشتته رغم المخاطر الهائلة التي نواجهها.. وأخرها ذلك التحالف الشيطاني الأمريكي - الإسرائيلي على الكيد لنا في موضوع القدس استخفافا بمشاعرنا ومشاعر الأمة الإسلامية كلها.

إذن.. فنحن نؤيد تماما خطى الرئيس مبارك والدكتور الجنزوري في زيارة ليبيا الأخيرة.. ونرحب تماما بما ورد في البيان الختامي للزيارة، والذي يركز على أن تصبح ليبيا ومصر نواة للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.. تلك خطوة عظيمة في الطريق الصحيح.. والأصح أن يُضم السودان إلى الدولتين الجارتين لتصبح دول الجوار الثلاث في السوق العربية المشتركة.: مصر -ليبيا -السودان.. إذ كان الجوار الجغرافي بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج من أكبر العوامل المساعدة على نجاح

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٧

السوق الأوربية المشتركة منذ عام ١٩٥٨.. ذلك أن سهولة المواصلات الأرضية تعمل على سرعة تحقيق التكامل الاقتصادى والمنطقة الجمركية الواحدة التى تقوم عليها الأسواق المشتركة.. ومادمنا نريد نواة لسوق عربية مشتركة من دول الجوار ليبيا ومصر.. فلنضم إليها السودان لتكون أول ثلاثية فى السوق العربية الشاملة.. ونقصد ثلاثية المغرب وتونس والجزائر، وهى موجودة بارتباطاتها التاريخية الماضية والأوربية الحالية. وثلاثية السعودية والكويت وإمارات الخليج.. وهى موجودة فعلا. وثلاثية سوريا والعراق والأردن المتصلة أرضيا، ومن السهل وجودها.. وعندما تتدعم هذه الثلاثيات فى إطار التكامل الاقتصادى العربى، فإنه يسهل الربط بينها لقيام السوق العربية المشتركة الشاملة الفعالة، وليست المسطورة على الورق منذ عام ١٩٦٤ والتى شلتها خلافات الحكومات العربية.

فهل يدرس مجلس وزرائنا هذا الاقتراح فى جلسته القادمة ضمن المقترحات المعروضة عليه؟

نرجو ذلك.. والمهم أن نرتفع فوق مشاكل الماضى مع السودان بالذات ولصالحه وصالحنا وصالح مشروع السوق العربية المشتركة. والله الموفق

* أستاذ بكلية الحقوق -جامعة المنصورة
المحامى بالنقض والإدارية العليا

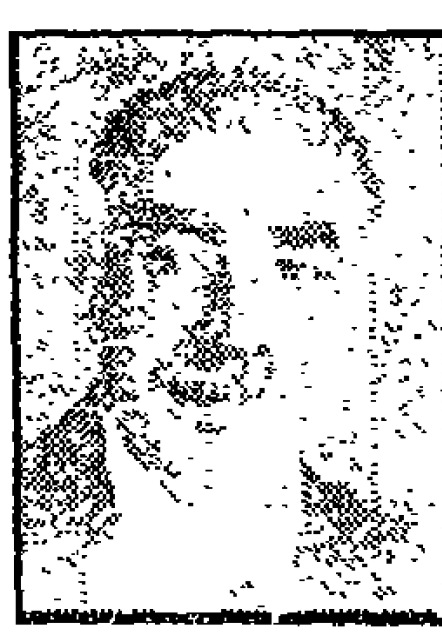
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٧

***في الشهر الأخير تزايدت المطالبة بإنشاء السوق العربية المشتركة وجاء ذلك على لسان السادة الملوك والرؤساء وفي توصيات أكثر من هيئة عربية كما أدرج في جدول أعمال دول اعلان دمشق.***

**بعد أكثر من أربعين عاما**

# تحركت التوائم الثلاثة للعمل العربي المشترك



**يحيى المصرى**

التوائم لابد أن تتشابه، ولكنها فى بعض الأحيان تختلف، والخلاف قد يكون ضئيلا وقد يكون عميقا، ولكن فى جميع الحالات فإنها تنتمى إلى أم واحدة وأب واحد، والتوائم الثلاثة التى اقصدها هى الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة، وهى التى اسفر عنها العمل العربى المشترك تحت قيادة جامعة الدول العربية، ولكنها مازالت بعيدة عن التنفيذ العملى بالرغم من مرور أكثر من اربعين سنة على التفكير فيها.

لا أريد من ذلك أن انتقد جامعة الدول العربية فلقد ظلمها الذين خططوا لقيامها واستبعدوا فكرة انشاء دولة عربية متحدة تحت مسمى «الولايات العربية المتحدة» كان يمكن أن تكون اليوم فى ضخامة الولايات المتحدة الأمريكية، وفى قوتها الاقتصادية، خاصة بعد الاكتشافات البترولية العديدة التى بلغت خلال عام 1995 «18,4» مليون برميل يوميا او ما يوازى 27,6 فى المئة بالنسبة لانتاج البترول الخام فى العالم، كما بلغت نسبة احتياطياتها من البترول المؤكد إلى الاحتياطى العالمى 61,7 فى المئة، بينما تصل مساحتها الشاسعة إلى 1,4 مليار هكتار أى حوالى 14 مليون كيلومتر مربع وهو ما يوازى 10,2 فى المئة من المساحة الكلية للعالم.

لقد كانت جامعة الدول العربية تسير فى طريق تحقيق انجازاتها الاقتصادية عندما قررت فى عام 1957 انشاء وحدة اقتصادية عربية تقوم على الاسس التالية لجميع ابناء الدول العربية.

1 ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال.

2 ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

3 ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.

4 ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية.

5 ـ حقوق التملك والايصاء والارث.

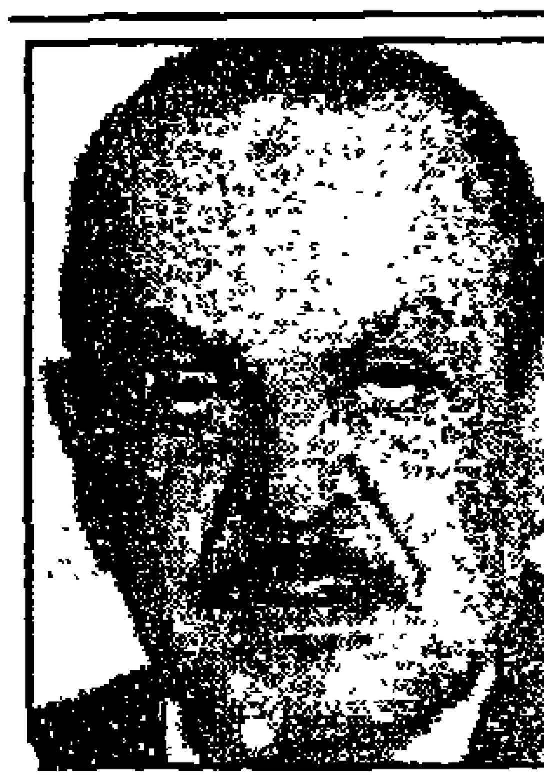
ولكن عندما وافقت جامعة الدول العربية على انشاء مجلس مستقل للوحدة الاقتصادية العربية بدأت تخرج عن المسار الطبيعى للعمل العربى المشترك، لأنها لاتقوم حسب ميثاقها بالتخطيط فقط وإنما تقوم بالتخطيط والاشراف والمتابعة، كما أن قراراتها ملزمة لمن يقبلها، أما فى حالة وجود خلاف يتم اللجوء إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف وتكون قرارات المجلس نافذة وملزمة، لأن المجلس يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء وطالما وافق المجلس على المبادىء الواردة فى الاتفاقيات الجماعية فإن من يمتنع عن التنفيذ يمكن اخراجه من العضوية لأن امتناعه يمكن أن يؤدى إلى تجميد مبادىء رأتها جامعة الدول العربية تتفق مع الأهداف التى انشئت من أجلها. وهو ما حدث بالنسبة للسوق العربية المشتركة التى يسمونها فى الوقت الحاضر «السوق العربية المشتركة المصغرة» حيث أن خروجها من جامعة الدول العربية كان يمكن أن يختلف ايجابا عن المسار الذى خرجت به من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ولانعرف حتى الآن لماذا تغيرت فى العام الماضى المطالبة بالسوق العربية المشتركة وانكمشت إلى منطقة التجارة العربية الحرة التى طالب بها مؤتمر القمة العربى المنعقد فى العام الماضى، وهو ما أدى إلى توجيه الاجتماعات العربية التالية لمؤتمر القمة إلى تحديد المطالبة بمنطقة التجارة العربية الحرة واهمال المطالبة بالسوق العربية المشتركة، علما بأن المنطقة الحرة التى تم الموافقة على تنفيذها منذ شهور ومازالت دون تنفيذ حتى الآن هى خطوة على طريق السوق العربية المشتركة، بل وعلى طريق السوق الموحدة أو الوحدة الاقتصادية العربية التى مضى على رفع شعارها مايقرب من اربعين سنة، على أن شعار السوق المشتركة ظهر من جديد وبقوة خلال الشهر الحالى حيث طالب بانشائها الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من حديث له باعتبارها البنية الاساسية للكتلة الاقتصادية العربية التى تضمن الرفاهية لكل ابناء الشعب العربى، كما تؤدى إلى اقامة المشروعات الاقتصادية العربية الكبرى التى تؤدى بدورها إلى وحدة اقتصادية عربية تضيف لكل الدول العربية ولاتنتقص من أى منها، وهو ما

المصدر . . . صوت الأمة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ .. ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

# لا مقاطعة.. مع السوق العربية المشتركة..!!



بقلم: عدلى المولد

اكدت إحصائيات الامم المتحدة أن مقاطعة العراق تسببت في مجاعة كانت نتيجتها مضاعفة وفيات «٨٠٠» ألف طفل خلال ٨ سنوات وهذه المأساه الاجتماعية والغذائية والدوائية مقصود بها تدهور الشعب العراقي والجيش العراقي ولكن العراق وجدت الطريق بإعادة المشاركة بينها وبين سوريا وسافر الوفد العراقي إلى سوريا عبر الحدود المشتركة وكان الاتفاق على تنفيذ السوق العربية المشتركة التي نادى بها مبارك بها ونفذها مسبقا بين مصر وليبيا التي تسعى إلى أن تفتح الطريق التجارى بينها وبين دول وسط افريقيا وتحقق الاشتراك بين السوق العربية المشتركة وبلاد وسط أفريقيا الاسلامية وكانت زيارة مبارك لليبيا لتأييد شقيقه القذافي بادرة ناجحة لتحقيق السوق المصرية الليبية المشتركة ويبدو أن تخطيط مبارك لجمع شمل الامة العربية اقتصاديا تمهيدا لجمع وحدتها سياسيا كان تخطيطا ناجحا ظهرت بوادره في جمع شمل العراق وسوريا.. وقالت M.B.C أن الوحده التجارية بين سوريا والعراق عبر الحدود المشتركة تمهد للوحدة العربية ولا شك ان هذا التخطيط يحد من المقاطعة التي فرضها مجلس الامن الأمريكي على العراق وليبيا وقد اكد مبارك حرصه على وحدة الامة العربية الاسلامية بأن رفض الدعوة التي وجهت إليه لزيارة تركيا احتجاجا على غزو تركيا لشمال العراق.. وهكذا اثبت مبارك أنه جدير بقيادة الامة العربية وليس مصر والقضية الفلسطينية فقط خصوصا وقد ظهرت نوايا اليهود في الكونجرس الامريكي اليهودى باتخاذ قراره بان القدس عاصمة اسرائيل..

وهكذا ظهرت أمريكا على حقيقتها.. وكم قلنا ان كلينتون مسير وليس بمخير وانه يريد الاستمرار في كرسي الرياسة.. وانه يعمل من خلال اليهود في الكونجرس وايضا في السلطة وهم ناخبيه واصحاب الفضل عليه وقد ظهرت نواياه على لسان يهود الكونجرس والدليل انه لم يتحرك ولم يصرح بما يخالف قرار تهويد القدس.. ولم يعترض على تصريح رئيس مجلس النواب الأمريكي الذى اتهم الفلسطينيين بالنازية وهذا قرار يعلن عن فجر يهود الكونجرس وبجاحتهم.. ويدعو العرب إلى سرعة لم الشمل وتناسي الخلافات وإعلان الوحدة العربية الكاملة الشاملة وضم العراق وليبيا وإيران ودول الخليج التي تناست مشكورة حرب الخليج.. وحاول بعضها الحصول على الترخيص الأمريكاني للتصالح مع العراق ولكن امريكا اعلنت رأيها في تحفظ بأن الوقت لم يحن بعد.. والوقت الذي تنتظره أمريكا هو اذلال العراق والقضاء على الشعب العراقي الذى لا بد ان تقف الدول العربية مساندة له في محنته وبعد فهذه التطورات السريعة في السياسات العربية والاجنبية تستدعي تضافر الجهود للم الشمل وإعلان الوحدة العربية سياسيا وإقتصاديا ووقوف العرب والافارقة ضد طغيان امريكا الذى حل محل الاحتلال البريطانى .

سعت إليه الدول العربية عندما اقامت السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت في عام 1993 إلى سوق أوروبية موحدة تعمل على تحقيق نفس الاهداف التي قررتها الدول العربية عندما وافقت على الوحدة الاقتصادية العربية والتي لم يتم منها إلا انشاء المجلس التنفيذي الذي اضاف كل التعقيدات للعمل العربي المشترك بعد أن تم تجزئته وتشتيته بين منظمات متعددة نتيجة لإنشاء هذا المجلس.

وجاء مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي المنعقد منذ ايام بالقاهرة ليؤكد على أهمية انشاء السوق العربية المشتركة حيث دعا المؤتمر إلى الاسراع وتوسيع السوق العربية المشتركة كأساس لنظام اقتصادي عربي متكامل قادر على التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية وحماية المصالح الاقتصادية العربية المشتركة. وكانت هذه التوصية تعبيرا عما ورد بكلمات رؤوساء الوفود العربية خلال فترة انعقاد المؤتمر بالقاهرة، كما كانت تعبيرا عما ورد في كلمة الرئيس حسني مبارك إلى المؤتمر، وفي كلمته ايضا في الاحتفال بعيد الإعلاميين والتي ذكر فيها أن الارضية اصبحت ممهدة لقيام السوق العربية المشتركة

كما جاءت المباحثات المصرية ـ السورية التي جرت بالقاهرة منذ ايام لتؤكد على أهمية انشاء السوق العربية المشتركة، حيث تم الاتفاق على قيام مصر وسوريا باعداد وثيقة خاصة تتعلق باقامة السوق وعرضها على جميع الدول العربية تمهيدا لمرحلة جديدة من العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهي الوثيقة التي تتضمن الاطار العام لخطوات التحرك العربي. بينما لاتكتفي بالشعارات والتمنيات مثلما كان الوضع في المباحثات الثنائية والجماعية السابقة. وارجو أن يتم عرض الوثيقة في اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الخامسة والستين والذي يبحث ايضا انشاء السوق العربية المشتركة، كما يناقش قرارات المؤتمر البرلماني العربي السابع وفي مقدمتها انشاء السوق

إن التوائم الثلاثة المختلفة في الشكل واللون يتعين أن تدمج في مضمونها الموحد وبالسرعة اللازمة وعن طريق العمل العربي الجاد، سواء تم ذلك تحت راية جامعة الدول العربية أو غيرها وهو ما يؤدي فعلا إلى رفاهية الشعب العربي بأكمله واسترداد موارده الاقتصادية من الخارج ووقوفه ضد العدو الإسرائيلي الذي يشهر بنا ويضحك علينا تمهيدا لاستيلائه على ثروات بلادنا وامكانياتها وتحويلنا إلى عبيد وكتبة مثلما كان يعمل الاستعمار في القرون الوسطى.

لقد اصدر مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي عددا من التوصيات الحيوية التي تشعرنا أننا على ابواب مرحلة جديدة من الانطلاق والوعي والعمل باساليب جديدة لصالح الامة العربية، وكانت السوق العربية المشتركة من أهم التوصيات التي اصدرها المؤتمر لانها ستكون البداية القوية للمرحلة القادمة التي ستؤهلنا للدفاع عن حقوقنا بالوسائل المشروعة التي اصبح الاقتصاد من أولوياتها. ويظل التنفيذ العاجل امانة لدى الملوك والرؤساء العرب ولدى جامعة الدول العربية التي يتعين ان توحد العمل العربي المشترك لكي تبدأ المرحلة الجديدة بمفهوم موحد وعن طريق جهاز تنفيذ واحد.

رأى

# الأمن العربى والسوق المشتركة

السوق العربية المشتركة هى حلم الامة شعوبا وسياسيين ومثقفين فى الماضى وفى الحاضر. خاصة مع توفر كثير من العوامل التى تجعل منه فرضية ممكنة التحقيق.

لكن الاوضاع والعلاقات العربية التي دائما مايصيبها تغيرات مفاجئة غير عقلانية، حالت دون أن تقوم اى قائمة لأى مشروع وحدة عربية حتى على مستوى العلاقات الثنائية والامثلة كثيرة: مصر مع سوريا وكذلك مع ليبيا ، ومجلس التعاون العربى (مصر - العراق - الاردن - اليمن) أو مصر والسودان، وكذلك مجلس التعاون الخليجي ، والاتحاد المغاربي صحيح ان هناك فى التوجه العام استمرارية وقوة نسبية، لكن دائما ماتقوم الخلافات على الحدود بين هذه الدول. وحتى ميثاق الجامعة العربية لايحظى بالتزام كاف. ويوضح ذلك كله ان هناك خلافات بين الدول العربية تكمن وراءها دوافع ليس من صالحها الوحدة العربية

وبناء الامن العربي ومن بعده السوق العربية المشتركة، لن يقوم إلا على مرتكزات اساسية اهمها على سبيل الاولوية

أولا. تنقية المشكلات العربية المتراكمة من الماضى. واغلاق الروافد التى تغذى الشقاق العربى الذى جعل التكتلات الاقتصادية العالمية التى لا تحسب مصالح للأمة العربية فى التوقيع لها على أى اتفاقات تناسب مصالح هذه التكتلات ولا تناسبنا نحن العرب

ثانيا حل مشكلات الحدود على أساس الاعتراف بالمصالح المتبادلة والمشتركة مع الأخذ فى الاعتبار العوامل التاريخية للتداخل الحدودى والاهمية الاستراتيجية لنقطة الخلاف الحدودى لكلا الطرفين

ثالثا اقامة محكمة عدل عربية قوية بأحكامها وأعضائها ونظم عملها لها صلاحيات التحويل المباشر للقادة العرب بمعنى ان يحول الموضوع الذى صدر فيه الحكم الى رئيس اخر قمة عربية للتوقيع، ويصبح قراراً للنفاذ بدعم من القادة العرب وفرض العقوبات على الدول التى تماطل فى التنفيذ

رابعا. اقامة محكمة تجارية عربية عاجلة الاحكام لفض المنازعات التجارية بين الدول والمؤسسات والهيئات العربية وإصدار الفتاوى والتشريعات التى تنظم المعاملات التجارية والأسس القانونية لأى معاملات تجارية ومساعدة وابداء الرأى والنصح لأى مؤسسة عربية لها مشكلات تجارية دولية

خامسا: وهذه خاصة بموضوع السوق العربية المشتركة. الدعوة الى مؤتمر شعبى سياسى اكاديمى تشارك فيه كل الجهات ويتم الاعداد له بشكل جيد لاقتراح اطار ونظام واسلوب عمل هذه السوق والمعاملات بين دوله ، والعالم الخارجي . وان يكون هذا النظام المقترح اختياريا مرنا قابلا لان يتطور بما يناسب المصالح الخاصة والمشتركة .

سادسا: أن يقوم الاعلام العربى بدوره فى تأصيل وتنمية اقناع الشعوب العربية بأنها أصبحت أمام مشروع قومى عربى هو المخرج لها فى عالم التكتلات الاقتصادية والسياسية..

اننا فى حاجة الى تغيير الواقع العربى بحيث يتحول الى وحدة والى قوة اقتصادية وبالتالى إلى قوة سياسية.

نريدها سوقاً اقتصادية عربية تستطيع فرض مايتفق مع مصالحها فى التجارة العالمية نريدها قوة عربية تستطيع فرض السلام الذى نريده□

ابراهيم السيد النجار

باحث بوزارة التجارة والتموين

المصدر : الأهــــرام
التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# التعاون الاقتصادى العربى: المبادىء والتحديات (٢)

دكتور حلمى نمر
نقيب التجاريين

أصبح التعاون الاقتصادى العربى ضرورة ملحة فى ظل المتغيرات المحلية فى الوطن العربى، وفى ظل الاتجاه العالمى نحو ايجاد تجمعات اقتصادية قادرة على المنافسة مع التكتلات الأخرى. وهذا التعاون يهدف فى المقام الأول الى تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة جماعية لصالح المواطن العربى ونأمل أن يؤدى الى توطيد العلاقات والمواقف السياسية تجاه الأحداث الدولية

وفى مقالاتنا التى نشرت فى الأسابيع السابقة طرحنا موضوع الاتجاه نحو إنشاء سوق عربية مشتركة كإحدى صور التعاون الاقتصادى العربى وأشرنا الى ان تحقيق التكامل التجارى يعتبر خطوة مبكرة فى الوقت الحالى وأنه سيواجه تحديات من الصعب التغلب عليها فى المدة القصيرة نتيجة المشاكل التى تعانى منها اقتصاديات الدول العربية. ولقد رأينا أن البديل يتمثل فى نموذج التكامل الاستثمارى الذى يساعد على إصلاح مسار اقتصاديات الدول الاعضاء وبالتالى بناء اقتصاد سليم يمهد الطريق نحو تحقيق التكامل التجارى الذى يؤدى فى نهاية المطاف الى إنشاء السوق العربية المشتركة على أسس سليمة ودون عقبات أو تحديات تعوق نجاحها

وعلى ذلك فإن التنسيق والتعاون بين الدول العربية فى مشروعات استثمارية طبقا لمبدأ التخصص وتوافر عناصر الإنتاج لكل مشروع يمثل نقطة البداية فى التعاون الاقتصادى العربى. ويجب ان تتزامن مع هذا الاتجاه صور أخرى من التعاون الاقتصادى مثل إنشاء مناطق تجارة حرة فى بعض الدول ومايرتبط بها من تخفيض القيود الجمركية والادارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات فى هذه المناطق. وبالإضافة الى ذلك يجب توسيع نظام الصفقات المتكافئة لبعض أنواع السلع والخدمات كما أن زيادة الاهتمام بتوسيع نظام اللجان العليا الثنائية بين بعض الدول العربية يؤدى الى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى فى مجال الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وفى تقديرى أن التعاون الاقتصادى العربى بصوره المختلفة التى أشرنا اليها سابقا يخضع لمبادئ حاكمة كما أنه قد يواجه مشاكل أو تحديات يجب أن نبحث لها عن حل حتى تتلاشى أى عقبات تعوق نجاح هذا التعاون العربى وجنى ثماره.

المبادئ العامة التى تحكم مشروعات التعاون الاقتصادى العربى:

تتمثل المبادئ التى يجب أن تحكم مشروعات التعاون بين الدولة العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لصالح المواطن العربى فى الآتى:

أولا: ـ مبدأ التدرج فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة مع الأخذ فى الاعتبار درجات النمو والاوضاع والظروف الاقتصادية التى تمر بها الدول المختلفة. وهذا المبدأ يعنى الواقعية فى التنفيذ. كما أنه يعنى ايضا أن يكون العمل التكاملى تراكميا وله صفة الاستمرارية ويأخذ طريقه نحو التنفيذ العملى والتدرج مما يتطلب وضع برنامج زمنى محدد يحقق الأهداف المرجوة من هذا التكامل.

ثانيا: ـ مبدأ المصلحة المشتركة: لابد أن تشعر كل دولة من الدول العربية ان هناك فائدة ملموسة تعود على أفراد الشعب والقوى الاجتماعية من هذا التعاون الاقتصادى. والمصلحة المشتركة يجب أن تقوم على أساس إجمالى المشروعات فى الآجل الطويل، ولايجوز ان تقوم على اساس كل مشروع على حده وفى الاجل القصير كما أن هذه المصلحة المشتركة تعنى تحقيق عدالة نسبية ليس فقط فى توزيع المنافع ولكن أيضا فى تحمل التضحيات إن وجدت

ثالثا: ـ مبدأ الإجماع والتوافق: قرارات التعاون الاقتصادى يجب أن تكتسب الاجماع والتوافق بين جميع الدول العربية حتى تتمشى مع فكرة الواقعية فى تنفيذ القرارات دون تباطؤ

رابعا: ـ احترام الشخصية الذاتية للدول: وهذا يعنى انه عند تحقيق التعاون الاقتصادى يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار درجات النمو والاوضاع والظروف الاقتصادية التى تمر بها الدول المختلفة. ومعنى ذلك احترام الشخصية الاعتبارية لكل دولة بمعنى ان تحتفظ كل دولة بشخصيتها فى الأمور التى ترى أنها جزء من نظام عام أو جزء من نظام اجتماعى أو فى الأمور التى ترى أن ظروفها الاقتصادية السائدة لاتسمح لها باتخاذ قرار معين.

التحديات التى تواجه التعاون الاقتصادى العربى

لعلنا فيمايلى نعدد المشاكل أوالتحديات التى قد تقف عقبة فى سبيل تحقيق التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وجنى ثماره، مع الاشارة الى الوسائل المختلفة لعلاج هذه المشاكل أو التحديات.

فى البداية لابد من الاشارة إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية. وكثيرا ما تأثرت علاقات التعاون الاقتصادى العربى بالتقلبات السياسية الناتجة عن بعض الأحداث المحلية أو الدولية. ولاشك أن الرغبة فى تحقيق تعاون اقتصادى عربى يتطلب توافر إرادة سياسية موحدة ، وفكر سياسى موحد، وأهداف سياسية موحدة بين القيادات السياسية فى الدول العربية .

كما تعانى الدول العربية مشاكل اقتصادية متعددة منها عجز الموازنات العامة وعجز موازين المدفوعات ، وتراجع فى معدلات الانتاج وانخفاض انتاجية العامل، وتزايد فى معدلات البطالة والتضخم، وعدم استقرار المناخ الاستثمارى نتيجة الصراعات والحروب فى المنطقة وتعثر مسيرة السلام. وكل هذه المشاكل تتطلب أن تقوم كل دولة عربية باتخاذ اجراءات لإصلاح مسارها الاقتصادى الوطنى، حتى يمكن تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى دون أن يواجه مشاكل تعوق نجاحه .

والتحدى الثالث يتمثل في أن كثيرا ما تعرضت محاولات التعاون الاقتصادى العربى الى الفشل نتيجة الترهل الادارى وزيادة القيود وتعقد الأنظمة والاجراءات الادارية المرتبطة بالتشريعات واللوائح التى تنظم العمل الادارى فى هذه الدول العربية لذلك لابد من التخلص من الروتين واللوائح الادارية الجامدة وهذا الامر يتطلب وقتا طويلا، ولكن لابد من اتباع سياسة التدرج في تحرير القوانين من النصوص الجامدة أو وضع لوائح جديدة تحكم مشروعات التعاون الاقتصادى. كما أن حل المشاكل الادارية يتطلب اعتناق مبدأ انقاص جانب من السيادة الوطنية لصالح مؤسسات التكامل حتي يكون لقرارات التعاون صفة الزامية

اما التحدى الرابع فيرجع الى اختلاف النظم أو السياسات الاقتصادية . ولكن نتيجة التغيرات المحلية والدولية والاتجاه نحو التحرير الاقتصادى فى كثير من الدول العربية، فسوف يتم فى وقت غير بعيد توحيد الانظمة الاقتصادية وسيطرة القطاع الخاص على أوجه الانشطة المختلفة. وهذا التطور المأمول سيفتح الطريق نحو تشجيع التعاون الاقتصادى العربى بين وحدات القطاع الخاص. أما التحدى الخامس فيتمثل فى اختلاف عملات الدول العربية وتباين أسعار الصرف وتغير هذه الأسعار بشكل مستمر. ولكن هناك أكثر من علاج لهذه المشكلة منها الاتفاق على تثبيت أسعار الصرف لفترة طوية نسبيا بالنسبة لمشروعات التعاون، أو إنشاء صندوق موازنة لتسوية فروق الصرف، أو استخدام ترتيبات المقاصة الثنائية والجماعية لتسوية المدفوعات ، أو الاتفاق على تسوية جزء من عمليات التبادل التجارى بالعملات المحلية . وهناك مشكلة توفير مصادر التمويل اللازمة لمشروعات التعاون الاستثمارى وفى هذا المجال يمكن الاتفاق على تطبيق مبدأ التخصص لكل دولة طبقا لتوافر عناصر الانتاج فيها مما يخفف اعباء التمويل على موازنات هذه الدول. كما أن عملية التكامل تؤدى الى ظاهرة الانتاج الكبير واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة مما يخفض من تكاليف الانتاج، وبالتالى يوفر مصادر التمويل، ويمكن أيضا التفكير فى إنشاء صندوق للتمويل تسهم فيه الدول الأعضاء . ويمكن أيضا اللجوء الى القروض الاجنبية كمصدر للتمويل ولاشك أن التجمع العربى سيمثل قوة تفاوضية ممتازة للحصول على القروض الأجنبية بافضل الشروط. وأخيرا قد يواجه التعاون الاقتصادى العربى مشكلة تفاوت درجات النمو الاقتصادى بين الدول العربية. ويمكن إنشاء مجموعة من الصناديق الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية التى تتكفل بمساعدة الدولة الاقل تقدما داخل التنظيم التكاملى.

# حلم السوق العربية المشتركة هل يرى النور ؟

تحقيق يكتبه : أسامة عجاج

## هل تصدق : بعد أكثر من ٣٠ عاما، حجم التبادل التجارى العربى لا يتجاوز ٨ بالمائة

● آفة الاقتصاد ، خلافات السياسة..

كثيرة هي مشروعات التعاون الاقتصادى العربي، أجهضتها أزمة سياسية والنماذج عديدة، أكثر من أن تحصي على مدى التاريخ القريب آخرها الغزو العراقي للكويت، حيث مازال الاقتصاد العربى كله - وليس الخليجي — يدفع الثمن - الخسائر وصلت إلى ٦٠٠مليار دولار كانت كفيلة بانتعاش اقتصادى عربي. وعودة ٢مليون من ٣,٥مليون عامل عربي في دول الخليج شكلوا ازمة اخرى فى بلادهم .

● شهدت الأونة الأخيرة محاولة للفصل بين السياسة والاقتصاد،او بمعنى آخر جعل السياسة قاطرة للتعاون الاقتصادى تفيد في خلق مصالح مشتركة، تكون حافزا لمنع خلافات السياسة ولهذا نشطت فكرة السوق العربية المشتركة من جديد، وكانت البداية منذ عام تقريبا فى ٢٣ يونيه الماضى دعا القادة العرب فى بيانهم الختامى لقمة القاهرة إلى «تفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادى المشترك، وتنفيذ القرارات الصادرة عنها، وكلف القادة المجلس الاقتصادى والاجتماعي ومجلس الجامعة العربية بوضع تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة تتيح للأمة العربية خدمة مصالحها الاقتصادية العليا. والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين، فى النظام الاقتصادى العالمى» هذا ما جاء في البيان الختامى للقمة .

### اهتمام شعبي

● ودارت العجلة العربية في نفس الاتجاه .. في المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي. والذي انعقد في مايو الماضي بالقاهرة جرت مناقشات أكثر تفصيلية لقضية التعاون الاقتصادي، والذي شكل محورا مهما من محورين أساسيين للمؤتمر، وفي النهاية اتفق رؤساء البرلمانات، وهم يشكلون ويمثلون الشعوب العربية على ضرورة العمل على انجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاسراع في تحقيق البرنامج التنفيذي، وضرورة منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة المصغرة، والمبادرة إلى تفعيل وتعميق السوق المصغرة الحالية القائمة تحت مظلة هذه الاتفاقية وتوسيع نطاق المشاركة فيها، تحقيقا للتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية كمدخل حيوي وأساسي للتكامل، والانتقال به نحو اقامة الاتحاد الجمركي تنفيذا لقرارات المجلس الصادرة في هذا الشأن، وصولا إلى مرحلة السوق المشتركة الكاملة، بحيث تكون السوق الحالية نواة للسوق المشتركة الموسعة. واعتبار هذا التطور والتفعيل طريقا يؤدي إلى دعم الاقتصاد القومي وتكثيف وتنويع الإنتاج العربي، ووضع خطة عمل واضحة المعالم، وجدول زمني لمدد محددة للاسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة، واصدار ما يلزم من تشريعات جديدة وتطوير وتفعيل التشريعات القائمة .

**ما سبق يمثل خطة عمل، وتوجها جديدا تقوده البرلمانات العربية وكشفت عن ماكان يخفي عن كثير من الجهات، أن هناك سوقا عربية قائمة مصغرة، مع ضرورة العمل لتوسيعها، وهذه قضية سنتناولها بالتفصيل فيما بعد، ما يهمنا أن الاهتمام بالسوق العربية المشتركة لم يفتر، وتلك أحد العيوب العربية المستديمة.. الحماس الزائد، الذي يؤدي إلى فتور عجيب .**

### مؤتمر اقتصادي عربي

● وفي اطار جولة أخيرة قام بها عبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري حافظ الأسد لعدد من دول الخليج كان محورها الدعوة إلى مقاطعة المؤتمر الاقتصادي الذي سينعقد في قطر في نهاية هذا العام، خاصة مع مشاركة إسرائيل فيه، واعتبر خدام أن المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد يكون مناقضا لقرارات القمة العربية في القاهرة، ولاننا لسنا في زمن عربي يحتمل الخلاف، أو الصدام بين التزام قطر بعقد المؤتمر بعد الإعلان عن استضافتها له منذ مؤتمر القاهرة الأخير، وبين الظروف الجديدة والتعنت الإسرائيلي الذي ظهر مع تولي نتنياهو الحكم في إسرائيل والمأزق الذي تعيشه عملية السلام. والذي يجعل من مشاركة إسرائيل في المؤتمر عملا غير مستحب أو مرغوب فيه، فقد كان من الضروري البحث عن البديل خاصة وأن إلغاء مؤتمر الدوحة قد يبدو صعبا. وكان هذا البديل في دعوة سوريا إلى مؤتمر اقتصادي عربي. وعرض عبدالحليم خدام الفكرة في زيارته الأخيرة للقاهرة حيث تم الاتفاق على اعداد ورقة مشتركة لامكانية اقامة السوق العربية المشتركة، وعرضها على بقية الدول العربية .

**إذن نحن أمام محاولة جادة، أهم مايميزها أنها لها صفة الديمومة والاستمرار في البحث عن صيغة جديدة للتعاون الاقتصادي العربي، نقول ذلك لأننا أمام حقيقة غريبة أن مشروعات التعاون الاقتصادي العربي قديمة بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهور التكتل الأوروبي في عام١٩٤٧، والتفاصيل تكشفها ورقة الشعبة البرلمانية المصرية التي قدمت إلى المؤتمر السابع لاتحاد البرلمانيين العرب وإذا أردنا المزيد فنقول حسب ما جاء في الورقة .**

### تعاون قديم ولكن

بدأت الدول العربية أولى صور التعاون الاقتصادي فيما بينها في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية، كأول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية استجابة لتوصيات وزراء الاقتصاد والمال العرب في مؤتمرهم الأول في بيروت ١٩٥٣، وقد أصبحت الاتفاقية نافذة بالفعل في ديسمبر من نفس العام، بعد تصديق ثلاث دول عليها - هي مصر والأردن ولبنان، كما صدقت عليها خلال عام١٩٥٤ السعودية وسوريا والعراق، والكويت في عام١٩٦٢، وقد نصت الاتفاقية على إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وتخفيض تلك الرسوم على عدد من السلع الصناعية بنسبة

٢٥بالمائة بشرط أن يكون منشؤها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة - إلا أن الاتفاقية فتحت باب التعديل السنوى لهذه السلع الأمر الذى جعل التعديلات تتلاحق عليها، مما أفقد الاتفاقية مضمونها .

ومازالت المحاولات مستمرة للبحث عن صيغة للتعاون العربى فى أغسطس١٩٦٤- والكلام مازال فى ورقة الشعبة البرلمانية المصرية - أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية استنادا إلى الصلاحيات التى أعطتها له اتفاقية الوحدة الاقتصادية قرارا بإنشاء السوق العربية المشتركة الذى يربط فى ديباجته بين تحرير التبادل التجارى وتحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المستمرة، وقد تمثلت أهم الأسس الاقتصادية التى أقرت كأهداف للسوق العربية. فى حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال وحق الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية تبادل البضائع وحرية تجارة الترانزيت .

وفى ٢٧فبراير١٩٨١ تم إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين دول الجامعة، والتى كانت تمثل خطوة أكثر تقدما من اتفاقيتى١٩٥٣، وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة فى اطار اقتصادى عربى متحرر ومتطور ومترابط ومتوازن، وتعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية تضع التبادل التجارى فى الاطار السليم كمدخل من مداخل التكامل الانمائى، وتترجم المبادىء الأساسية التى تضمنتها وثيقتا استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، وميثاق العمل الاقتصادى القومى، اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة فى نوفمبر١٩٨٠ ولم تخل الجهود السابقة دون عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية التى بلغ عددها حوالى ١٢٢اتفاقية، ورغم هذا الكم الكثير فان الأثر الناتج عن تدفق الصادرات العربية ظل محدودا للغاية .

ومع كل هذه التجارب والقرارات إلا أن النجاح ظل محدودا، مثلا حجم التجارة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجى لم يتجاوز ٦بالمائة، وهو حجم متواضع إذا تمت مقارنته بالتكتل الأوروبى ودول الاتحاد المغاربى لم تتجاوز النسبة ٤بالمائة، بينما نسبة التجارة البينية العربية لا تتجاوز نسبة من ٦-٨بالمائة فى حجم التجارة الاجمالية .

## اتفاق فى القمة

واتخذت الجهود العربية منحنى مختلفا بعد قمة القاهرة فى يونيه الماضى، حيث قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة، اصدار برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الذى يستهدف اقامة مشروع المنطقة على مدى عشر سنوات اعتبارا من يناير ١٩٩٨ بواقع نسبة ١٠بالمائة اعفاء من الرسوم كل عام، وصدر قرار آخر من مجلس الوحدة الاقتصادية فى اجتماعه فى ديسمبر١٩٩٦ بتفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق الدعوة إلى التزام الدول الأطراف فيها بالتحرير الكامل للتبادل التجارى فيما بينها طبقا لأحكام السوق ودعوة الدول الأخرى الأعضاء فى المجلس للانضمام إلى السوق وفتح الباب أمام كافة الدول العربية الأخرى، غير المنضمة لاتفاقية الوحدة للمشاركة فى السوق، عن طريق آلية جديدة للانتساب إليها بمقتضى برتوكول خاص يعقد مع كل دولة على حدة دون الانضمام إلى اتفاقية الوحدة

ونعود إلى قضية السوق العربية المشتركة، لنقول إن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى يشرف على تنفيذها مجلس الوحدة الاقتصادية تضم ١١دولة عربية «الاردن والامارات والسودان وسوريا والصومال والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن وفلسطين، أما اتفاقية الوحدة فتضم ٧دول فقط ودخلت حيز التنفيذ عام٦٤. وهى التى وافقت على الاتفاقية التى أقرت عام١٩٥٧ أما الدول الأربع التى لم تنضم هى الامارات، السودان والصومال وفلسطين .

## سوق عربية قديمة

ويبدو الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية متفائلا ومؤكدا على نجاح السوق العربية المشتركة، ويذكر فى ورقة قدمها إلى المؤتمر العام التاسع لاتحاد المحامين العرب والذى انعقد منذ أسبوعين فقط فى تونس، أن الدول السبع تمثل٣٨.٦ بالمائة من الناتج الاقتصادى العربى، وهى ٢٠٤ملايين دولار، ٤٧بالمائة من عدد السكان، حيث يبلغ عددهم ١١٩.٢مليون نسمة،

٦٤بالمائة من الإنتاج الزراعي والصيد والغابات بقيمة ٤٤.٣مليار دولار بنسبة ١٥.٨بالمائة والصناعات التحويلية بنسبة ٢٠.٩مليار دولار بنسبة ٢٧.٦بالمائة من الاجمالي العربي، وصادراتها تصل إلى ١٩.٤مليار بنسبة ١٣.٧بالمائة من الاجمالي ووارداتها ٢٨مليارا بنسبة ٢١.٩بالمائة، وقد زادت الصادرات البينية للدول الأعضاء في السوق، بنسبة ١٢.٩بالمائة خلال عشر سنوات من التنفيذ في ٧٠-٨٠، واستمرت تحقق بعض النمو مطلقا ونسبيا عام١٩٩٤، ورغم التباطؤ في تطبيق قواعد السوق، ومعوقات الالتزام الكامل بأحكامها في الدول الأطراف .

ويؤكد الدكتور حسن إبراهيم أن أكثر من نصف تجارة دول السوق السبعة يتم فيما بينها وتصل ٥٣.٨بالمائة، أما النسبة الباقية ٤٦.٢بالمائة مع باقي الدول العربية الأخرى، وهذا يؤكد المستوى الجيد والقابل للنمو في الاعتماد التجاري المتبادل فيما بينها .

## خلاف حول نجاح السوق

ولا يشارك الكثيرون الدكتور حسن إبراهيم تفاؤله وحديثه عن نجاح تجربة السوق العربية المحدودة، لدرجة وصلت بالوفد البرلماني السوري في ورقته التي قدمها للمؤتمر الأخير أن يتحفظ حتى على التسمية، ويقول أنها «منطقة تجارة حرة عربية مصغرة، وليس سوقا مشتركة، مستندين في ذلك إلى أن أهداف قيام السوق بين الدول السبع، والجداول الملحقة به والتي تناولت مسألة التدفقات السلعية بين الدول الأعضاء بتجميد الرسوم الجمركية، ثم التخفيض والاعفاءات وصولا إلى حالة الاعفاء الكامل والذي كان من المفروض أن يتم مابين ٦٩-٧١، كل ذلك يؤكد أنها منطقة تجارة حرة .

ومازالت الانتقادات مستمرة لتجربة السوق العربية المشتركة المصغرة - ويقول عمر عبدالله كامل في ورقة قدمت إلى ندوة السوق العربية المشتركة في ظل التغيرات الاقليمية والدولية والتي انعقدت في القاهرة في ابريل١٩٩٦ ويقول «انها محدودة العضوية ٧دول بين ٢٢دولة، أى ان عضويتها لا تتجاوز ثلث الدول العربية بالاضافة إلى توقف هذه التجربة التكاملية العربية في منتصف الطريق، سواء من حيث نطاق العضوية أو مستوى الفاعلية.

ويضيف : إذا كانت السوق قد اشتملت في جوهرها على اقامة منطقة تجارة حرة ترتكز على التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء لجميع المنتجات ذات المنشأ الوطني في كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والقيود غير الجمركية فان مؤشر قيمة

التجارة البينية بين الدول السبع الأعضاء بالسوق يشير إلى مدى ضآلة الاستفادة من هذه السوق، حيث اقتصرت على ٢مليار دولار في عام١٩٩٠ بنسبة لم تتجاوز ١٩.٨بالمائة من اجمالي التجارة البينية العربية، ووارداتها نحو ٢.١مليار بنسبة ٢١.٩بالمائة من اجمالي التجارة العربية .

## التكامل على مراحل

ويتفق كل الخبراء على تحديد مراحل التكامل الاقتصادي في خمسة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق العربية المشتركة وبعدها الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي، ولأن المطروح هو الدعوة إلى البدء في سوق موسعة، فينتقد الدكتور حسن إبراهيم أن تكون البداية من نقطة الصفر، وهو مايتبناه البعض، فهذا يعني ضياع سنوات طويلة من العمل الذي تحقق من قبل في السوق الحالية وبالمثل فإن انتظار سنوات طويلة قادمة لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وهي التي تم اقرارها في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تبدأ من عام١٩٩٨، ويجب أن تمر بفترة طويلة أخرى قد تستغرق ١٠سنوات للتوصل إلى اقامة اتحاد جمركي عربي، وهو ما يمثل المرحلة الثانية من التكامل بتوحيد التعريفات والتشريعات الجمركية، ويظل الانتهاء من ذلك اقتصاديا وفنيا وعلميا قبل الانتقال إلى مرحلة السوق العربية المشتركة وهي المرحلة الثالثة في سلم التكامل الاقتصادي، والذي سوف يستغرق سنوات طويلة أخرى لأرساء قواعدها، وقد تكون هذه الفترات أطول بكثير إذا أضفنا إليها بالضرورة سنوات. كما حدث في ظل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، والتي ظلت في حالة جمود ١٥عاما، واستغرق التفاوض عاما

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٧

ونصف العام للاتفاق على البرنامج التنفيذى لها، لكى يقام فى اطارها مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويعنى انتظار هذه الفترات اضافة سنوات طويلة أخرى للوقت الضائع العربي حتى الآن لبناء المشروع الاقتصادى القومي التكاملي في وقت لا تحتمل فيه المصالح العربية العليا والتطورات الدولية والاقليمية المزيد من الانتظار وتبديد الوقت الثمين. والعجز عن المواجهة العربية للأوضاع والمتغيرات الاقتصادية القطرية والقومية والخارجية وضرورة التعامل العربى معها من موقع الثقل الجماعي والعربى المنسق .

## هل يبدأ التعاون الاقتصادى من نقطة الصفر

### فوائد التكامل الاقتصادى

وبعد هل لنا أن نسعى إلى بداية جديدة بفكر جديد للنظر إلى فكرة السوق العربية المشتركة دون اهمال ماتم تحقيقه من مراحل مهمة سابقة طوال تاريخ التعاون الاقتصادى العربى الجماعي من خلال دول السوق السبعة، أو الثنائى من خلال عشرات اللجان العليا المشتركة بين كافة الدول المشتركة التى تراعى قضية التعاون في كافة المجالات خاصة الاقتصادى والتجارى والتنموى، ويبدو أنه من الطبيعى أن نبحث عن الدوافع المهمة باتجاه الانتهاء السريع من قضية السوق المشتركة، ولو أنها مرحلة وسطية للوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية .

وتتعدد الدوافع وتكشف عن الرؤية اللبنانية التى طرحت على الاتحاد البرلماني تركز بالأساس حول هذه القضية. وتتحدث عن ستة موجبات لتفعيل السوق المشتركة الأولى أداتى ذاتى فالتجارب العملية برهنت على أن أداء مجموعة من الاقتصادات في منطقة تتمتع بقدر من المزايا والموارد والتطلعات المشتركة يظل أداؤها الاقتصادى أقل بكثير وأكثر ضعفا وأكثر تعرضا للهزات مما لو اجتمعت ضمن صيغ للتعاون، والموجب الثانى يتعلق بمخاطر السوق الشرق أوسطية، والثالث يتعلق أيضا بالشراكة الأوربية المتوسطية ورغم وجود ايجابيات فى هذه الشراكة إلا أن ذلك لا ينفى عيوبا عديدة فيها، منها أن الاتفاقيات ستكون جماعية من الطرف الأوروبى، وفردية من الجانب العربى، مع كل دولة على حدة، والرابع حمائى تجارى يتعلق بقواعد ومتطلبات اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد العربى، والخامس يتعلق بمجموعة الضغوط التى تنامت خلال التسعينات بشكل خاص والمتصلة بمقولات ومساع تدفع إلى اتجاهات العولمة بفتح المجالات للاستثمار الأجنبى دون ضوابط أمنية واقتصادية واندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة الخارجية وأسواق النقد الأجنبى والاصلاح الهيكلى الذى يراد به الالغاء شبه التام لدور القطاع العام، والأخير اعلامى تحذيرى وتبشيرى بضرورة التصدى للخطر الذى يمثله المشروع الأوسطى وضرورة توفر الإرادة العربية للصمود والتصدى لها وتتعدد المزايا التى ستحصل عليها الدول العربية من جراء التكتل الاقتصادى وهى التى ركزت عليها المغرب والورقة التى تقدمت بها إلى مؤتمر البرلمانيين، وفى ذلك الحصول على أفضل مزايا تنافسية فى اطار المعاملات التبادلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى وتشكيل قوة ضغط ومساومة التعاون الاقليمي الداخلى بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التى تتمتع بها كل دولة عربية. توسيع مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة ينتج ترسيخ الأموال العربية في استثمارات عربية مع جذب الاستثمارات العربية الخارجية للداخل عبر اقامة سوق مال عربية ومشروعات عربية مشتركة بتوفير مصادر التمويل الدولية لمساعدة الدول العربيةعلى اتخاذ قراراتها الاقتصادية باستقلالية أكبر، ضمان حد أدنى من الصادرات العربية المتبادلة فى مجال العمالة والسلع والخدمات .

وهكذا هذه قراءة فى مشروع طالما كان حلما لكل العرب قادة وشعوبا، آن الأوان ليرى النور، لتعيش فى ظله مع الواقع، خاصة وأن التحدى المفروض على العرب شعاره «نكون أو لا نكون» فى عالم لم يعد يعترف بالضعفاء. ولا بالكيانات الصغيرة، فما بالك فى منطقة تمثل أهمية استراتيجية مضعفة، مرتبطة بامكانياتها كمصدر مهم من مصادر الطاقة، وكسوق أكثر أهمية، ومعها تزداد التحديات والأطماع .

خدام فى حوار مع إبراهيم نافع ولقاء بأعضاء مكتب اتحاد الصحفيين العرب

# اتفاق مصرى - سورى على إقامة السوق العربية المشتركة

## أمريكا لا تستطيع تجاهل موقف موحد للعرب ينطلق من مصالحهم السياسية والاقتصادية

دمشق - من إبراهيم نافع:

أكد السيد عبدالحليم خدام نائب الرئيس السورى اتفاق مصر وسوريا على إقامة السوق العربية المشتركة، وأشار إلى أنه تم الاتفاق بين الرئيسين حسنى مبارك وحافظ الأسد فى قمة شرم الشيخ الأخيرة على العمل لإقامة السوق العربية المشتركة، وأشار فى لقائه مع أعضاء المكتب الدائم لاتحاد الصحفيين العرب وحوار أجراه معه الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام ورئيس الاتحاد فى دمشق أمس - إلى أنه لمس - فى لقاءاته مع القادة العرب - إدراكا لأهمية التكتل الاقتصادى لبناء قاعدة اقتصادية عربية، وأضاف أنه تم إعداد وثيقة مصرية - سورية للسوق العربية المشتركة، سيتم عرضها على اجتماع دول إعلان دمشق.

وأعرب خدام عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة لاتستطيع تجاهل الموقف العربى الموحد لو انطلق من مصالح العرب السياسية والاقتصادية، كما طالب بتجاوز العواطف إلى صياغة التعاون الملموس، مشيرا إلى أنه ليست هناك دولة عربية تستطيع بمفردها تحقيق النمو والتقدم. وفى إشارة إلى المشاركة بين الدول العربية المتوسطية وأوروبا قال إنه ليس من المعقول أن تتم المشاركة بين بلد عربى وآخر عبر المشاركة الأوروبية.

ورحب نائب الرئيس السورى بالتصريحات التى أدلى بها السيد عمرو موسى فى تركيا، حول الحلف التركى - الإسرائيلى، مشيرا إلى ضرورة قيام حلف مضاد.


عبدالحليم خدام

# السوق العربية المشتركة خيار عربي لا مفر منه...

فاروق البربير *

■ لا يحتاج الانسان العربي الى جهد كبير، بل الى اي جهد، لإدراك ان المستقبل العربي واحد، ازدهاراً وفقراً، تقدماً وتخلفاً، تماماً كما هو التاريخ العربي واحد بدوره.

ومن الطبيعي ان هذا الانسان العربي يدرك في الوقت نفسه، ان «الشرق اوسطية» التي صاغها رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شمعون بيريز في كتابه «الشرق الاوسط الجديد» لا تختلف في قليل او كثير عن «متوسطية» حاول الاتحاد الاوروبي وضع صيغة محددة لها خلال مؤتمر برشلونة للعام ١٩٩٥ ثم من خلال مؤتمر مالطا للعام ١٩٩٧. فكلتاهما تسعى الى التسلل الى داخل الاقتصاديات والثروات والاسواق الاستهلاكية العربية خدمة للمخططات التي تقف وراءها: المخطط الاسرائيلي لمرحلة الاندماج في المنطقة بعد نصف قرن من العزلة الكاملة عنها، والمخطط الاوروبي لانتزاع حصة من طاقات المنطقة وقدراتها بعد الهجمة الاميركية التي هيمنت، او كادت، على هذه الطاقات والقدرات الهائلة.

ومع اقتراب القرن الحادي والعشرين وتغير موازين القوى السياسية والاقتصادية في اوروبا والشرق الاقصى بدأ الحديث - والعمل - عن التحالفات التجارية الاقليمية الكبرى ومناطق التبادل الحر واتفاقات الشراكة بين المجموعة الاوروبية وبلدان البحر المتوسط وغيرها من دول العالم.

فها هي اوروبا توحدت اقتصادياً ومالياً، وبالقريب العاجل ربما سياسياً، وها هي دول الشرق الاقصى تتكاتف، وكذلك الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وهكذا بدأت الحروب التجارية العملاقة تنشط ضمن اطار مضبوط، فكأنها لعبة ضخمة لها تنظيمها الخاص وإطارها الخاص المتفق عليه.

وتبقى الغلبة في هذه الاتفاقات بالطبع للمجموعات الاقتصادية الكبرى، فكيف يستطيع لبنان مثلاً او غيره من الدول العربية ان يفاوض وحده بقوة مع المجموعة الاوروبية مجتمعة، وكيف يتمكن من تحقيق المكاسب المرجوة وهو وحده في الميدان؟!

ومن هنا فقد كان الطرح العربي الذي ساد في مواجهة الخطتين الاسرائيلية والاوروبية، وطبعاً في مواجهة الخطة الاميركية التي سارت في موازاتهما، انما يتحدث فقط عن السوق العربية المشتركة التي طال انتظارها خصوصاً ان ارشيفات جامعة الدول العربية تحتوي على مشروعات مفصلة ومتكاملة، ومنذ زمن بعيد، لوضع هذه السوق موضع التطبيق.

كان ذلك قائماً، بل كان امراً ثابتاً لا يجادل فيه احد، حتى عندما كانت مسائل التسوية السياسية في المنطقة ايام اسحق رابين وشمعون بيريز مطروحة كاحتمال في الافق. ذلك ان التسوية، على افتراض احتمالاتها كما كان الوضع في الاعوام الماضية، لم تكن لتعني عربيا تفادي الاستسلام السياسي للمحتل من اجل السقوط في وهدة الاستسلام الاقتصادي - الاجتماعي - المالي لإرادة المحتل نفسه، او لإرادة اي قوة خارجية اخرى.

هذا، على الاقل، هو ما أملى على الساسة ورجال الفكر والاقتصاد العرب في المرحلة الماضية اقتراح السوق العربية المشتركة في مواجهة الطرحين الآخرين غير العربيين: «الشرق اوسطية» الاسرائيلية و«المتوسطية» الاوروبية، اضافة طبعاً الى الطرح الاميركي الذي يأخذ منهما معاً ولا يتعارض معهما كلياً.

الآن، وبعد الطريق المسدود الذي وصلت اليه التسوية في المنطقة حتى بات الحديث عن موتها النهائي من نوع الحديث غير المشكوك فيه...

وبعد موقف بنيامين نتانياهو الذي يقصر التسوية مع الفلسطينيين على ٤٠ في المئة من اراضي الضفة وغزة، ويعمل بصورة يومية على تهويد القدس، ويحيط الجولان والجنوب اللبناني بأسوار شائكة من الشروط غير المقبولة...

وبعد الموقف الاميركي الحامي بشكل كامل لإسرائيل وخططها وصولاً الى تهديد لبنان بعدم التجديد للقوات الدولية في الجنوب في ما لو قررت الامم المتحدة فرض تعويضات على اسرائيل لقصفها مركز القوات الدولية في قانا...

... بعد ذلك كله، هل يجوز مجرد الظن بأن مؤتمراً اقتصادياً من نوع المؤتمر المقرر في قطر الخريف المقبل، وبحضور اسرائيل بالذات، ممكن الحدوث... أو ممكن العودة منه بأية فائدة على العرب؟

بل هل يمكن تصور اي اقتراح عربي، رداً على هذا الموقف السائد، غير الاقتراح السوري بوضع آلية محددة للسوق العربية المشتركة بديلاً عن المشروعات الخارجية كلها؟!

اما آن الاوان للخلافات السياسية التي تعصف بالدول العربية ان تتوقف، لنتصرف اقتصادياً بما تمليه علينا مصلحة المواطن العربي في كل ارجاء الوطن العربي.

هل تدفع بنا تحديات هذه الايام البائسة الى اليقظة العربية التي لا نزال ننتظرها منذ عقود؟!

---

* وزير التعليم المهني والتقني في لبنان.

# في الممنوع

سيكون خطأ تاريخيا بدء الاعلان عن قيام السوق العربية المشتركة بين دول إعلان دمشق الخمس، مصر وسوريا والاردن والكويت والسعودية لأسباب سياسية بحتة.

منذ بداية الخمسينات وحلم اقامة السوق العربية قائم. ولأسباب سياسية يتأجل تنفيذ الفكرة بالرغم من توافر كافة العوامل التي تدعو الى اقامة السوق ونجاح الفكرة.

ونجحت أوروبا في تنفيذ سوقها المشتركة وقطعت فيها اشواطا كبيرة بينهما فشل العرب، في الوقت الذي ظهرت فيه الفكرتان معا.

ومن المفيد ان يفكر العرب في استثمار مناخ السلام المتأزم حاليا في زيادة روابط القوة فيما بينهم. وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية والتي تحاول اسرائيل الانخراط فيها ولعب دور رئيسيا فيها. ولكن من غير المفيد ان نربط ذلك بالاحوال الجارية على صعيد عملية السلام في المنطقة.

فنسرع الخطى نحو الوحدة والتكامل لأسباب سياسية ثم نبطيء الحركة او نتراجع عنها ونجمدها لاسباب سياسة مغايرة. بمعني ان نربط مصير السوق العربية المشتركة بحالة السلام.

نتحمس للفكرة اذا واصلت اسرائيل سياساتها الاستيطانية. ونعطلها ونعوق تنفيذها إذا أبدت إسرائيل بعض المرونة.

السوق العربية يجب أن تقوم لاسباب غير سياسية أو على الأقل أن تأت الأسباب السياسية في ترتيب متأخر. لأن العرب غر مضمونين سياسيا. وهذا الدرس المستخلص من تجربة سنوات طويلة من العمل المشترك.

**مجدى مهنا**

## رفض طلب إسرائيلي الاشتراك في الربط العربي

# أباظة: الربط الكهربائي العربي أولى خطوات السوق المشتركة

كتب علاء البنا:

صرح المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة ان مشروع الربط الكهربائي بين افريقيا واسيا عن طريق الربط المصرى- الأردنى يعتبر اول مشروع تمهيدى للسوق العربية المشتركة والمشروعات التنموية العربية التى دعا إليها الزعماء العرب خلال الفترة الاخيرة.

وقال اباظة انه تم مد ٤ كابلات بحرية عملاقة لربط الشبكة الكهربائية المصرية بالشبكة الأردنية على عمق ٨٥٠ متراً بنحو وبطول ١٣ كيلو مترا لعبور خليج العقبة لنقل طاقة تقدر بنحو ٤٠٠ الف كيلو فولت مبدئيا وذلك فى اطار مشروع الربط الخماسى لشبكات كهرباء مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق وتركيا.

واشار وزير الكهرباء انه على الرغم من الاختلافات فى الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول منطقة الشرق الاوسط إلا ان مشروع الربط يسير بطريقة مسلسة والتعاون قائم بين دول المنطقة العربية وتركيا بعيداً عن اسرائيل بسبب الموقف المتعنت من قضايا السلام واضاف اباظة ان الربط بين مصر والاردن سيفيد الدولتين اقتصاديا وذلك بتحديد الحاجة إلى تركيب محطات قوى كهربائية غالية الثمن لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية كما ان الاختلاف فى حالات المناخ وفروق التوقيت واوقات الحمل الاقصى سوف يزيد كفاءة التوليد ويقلل ساعات التشغيل والاحتياطى.

وقال وزير الكهرباء ان الربط بين مصر والأردن تكلف حوالى ٨٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين وسينتهى العمل به خلال ٣ اشهر ويكون جاهزا للعمل فى اكتوبر القادم مشيراً ان الشبكة المصرية اصبحت جاهزة تماماً لمشروع الربط مع دول المشرق العربى بعد انتهاء اقامة الخط الكهربائى العملاق ٥٠٠ الف فولت فى سيناء قبل موعده بـ ٤ اشهر.

## قبل أن «يدهس» قطار «الغات» الأسواق العربية

# منطقة التجارة الحرة تدعم التعاون العربي

القاهرة - كرم جبر:

وصف تقرير صدر مؤخراً في القاهرة مشروع منطقة التجارة الحرة العربية التي يجري الآن اعداد الدراسات النهائية لإقامتها، بأنها الفرصة الأخيرة لإحياء التعاون الاقتصادي العربي، ومواجهة الضغوط الاقتصادية الشرسة إقليمياً ودولياً، التي تستهدف إحلال نظام اقليمي جديد على أنقاض النظام العربي.

وحدد التقرير الذي أعدته مجموعة من الخبراء عدة أسباب يتوقف عليها نجاح منطقة التجارة الحرة العربية وأهمها:

أولاً: توافر الارادة السياسية للدول العربية وحسن النية لهذا المشروع الذي يتطلب قرارات صعبة وهامة وقوانين وتشريعات محلية عديدة.

ثانياً: القضاء على الاجراءات والممارسات الجمركية المعقدة، وكذلك اجراءات النقل والعبور عبر الحدود العربية، وكلها أمور لم ترد في اتفاقيات تحرير التجارة.

ثالثاً: اعادة النظر في الازدواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تعرقل بعضها البعض.

رابعاً: ضرورة انضمام جميع الدول العربية إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، التي صادقت عليها ١٦ دولة عربية فقط، وضرورة اسراع الدول الست الأخرى باتخاذ الاجراءات الدستورية للانضمام إلى الاتفاقية.

ووصف التقرير قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية الصادر في شباط (فبراير) الماضي بانشاء منطقة التجارة الحرة العربية خلال الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٨ بأنه صحوة عامة من أجل انقاذ وتعزيز العمل العربي المشترك.. خصوصاً وان القمة العربية التي استضافتها مصر في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ كلفت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما... وكلفت القمة الجامعة العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط اقتصادية تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا... وان تكون منطقة التجارة الحرة العربية هي الخطوة الأولى للوصول إلى سوق عربية مشتركة.

وقال التقرير ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لم تعد كافية كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، لأنها تفتقر إلى آلية عملية للمتابعة والتنفيذ... كما أن نصوص اتفاقية الغات قدمت استثناءات مهمة ومفيدة ولكن ليس للدول فرادى، وإنما لمناطق التجارة الحرة التي تضم تكتلات تجارية دولية، حيث لم تعد الغات تعترف بالاتفاقات الثنائية في المجال التجاري بسبب قاعدة الدولة الأولى بالرعاية.... وأي اتفاق ثنائي سوف تطبق عليه القواعد والمزايا الواردة فيه تلقائياً، وبحكم اتفاقيات الغات على جميع الدول الأعضاء في منظمات التجارة العالمية... وأصبح الخيار حتمياً أمام الدول العربية، فرادى وفي مجموعها لمواجهة آثار الغات، التي ستقلص الأسواق الخارجية أمام الصادرات العربية وستفتح الأسواق العربية أمام واردات الدول الأكثر تقدماً.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

# المنطقة الحرة.. سنة أولى «سوق عربية»



د. أحمد الجويلى

د. أحمد الجويلى:

بدأنا بالتنسيق الثنائى وهدفنا الإستراتيجى إنشاء منطقة تجارية عربية حرة

د. حسن ابراهيم:

التكتل الإقتصادى العربى قضية مصير

تحقيق :
أحمد عبد الخالق

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

**مازالت الدعوة المصرية والجهود المكثفة التى يبذلها الرئيس مبارك لانشاء السوق المشتركة تجد استجابة واسعة من مختلف الدول العربية والمنظمات وعلى رأسها جامعة الدول العربية التى بدأت فى التحرك السريع على كافة الأصعدة لتحقيق نفس الهدف حيث طرحت الجامعة العربية اقتراحا بالبدء العملى فى إنشاء هذه السوق بخطوات متدرجة تبدأ بانشاء منطقة «للتجارة الحرة» مع بداية يناير ١٩٩٨م وعلى مدى عشر سنوات كاملة تنخفض خلالها الجمارك بنسبة ١٠٪ وإزالة المعوقات التى مازالت تقف حاجزا أمام التجارة والتعاون العربى.. هذه الدعوة وصفها الخبراء بانها سنة أولى سوق عربية مشتركة تحتاج الى دعم متواصل من الأنظمة والحكومات العربية.. وتحتاج أيضا الى خطة استراتيجية طموحة على كافة المستويات الخاصة والعامة فى العالم العربى لتحقق الحلم الذى ينتظره العرب بالسوق العربية المشتركة.**

محمود العربى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية يؤكد اهمية اقامة المنطقة الحرة التى جاء الاعلان عنها بعد اجتماعات من خلال الجامعة العربية واللجان المشتركة على المستوى الثنائى وهو هدف يسعى اليه كافة الأقطار العربية فى الوقت الحالى منذ وقت طويل وسيؤدى الى المحافظة على المصالح العربية وزيادة نسبة حركة التجارة وستكون المناطق الحرة نواة حقيقية للسوق العربية المشتركة وتجعلها اكثر جاذبية للاستثمارات العربية والأجنبية وتقرير الترابط بين الاتحادات النوعية ومنظمات العمل العربي المشترك فى اطار التكامل الاقتصادي العربي.

واكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان السياسة الواضحة التى تتبعها مصر خلال المرحلة الحالية هى ان العلاقات السياسية المتميزة بينها وبين الدول العربية لابد ان تترجم الى علاقات اقتصادية وتجارية قوية وفقا لأسس واضحة والعلاقات السياسية تحتاج الى هذه الاسس والخيوط الدائمة والمستمرة وقد تاكد هذا المنهج كثيرا فى تصريحات الرئيس مبارك وتوجهاته الذى يؤكد أن مستقبل الدول العربية يرتبط ارتباطا وثيقا باقامة منطقة حرة عربية كخطوة طموحة نحو السوق العربية المشتركة ولهذا كانت تحركات الحكومة نحو الحكومات العربية حيث حققت انجازات تستحق الاشادة مع دول كثيرة على المستوى الثنائى مثل المغرب وتونس والكويت والسعودية ولبنان والأردن اضافة الى الوثيقة التى صدرت مؤخرا مع سوريا والتى ستناقش فى اطار دول اعلان دمشق ولايعنى ذلك استبعاد الدول الأخرى وانما خطوات التفاعل تحدث خطوة خطوة حتى تكتمل وتحدث ترتيبات نهائية للتبادل التجارى الحر ويتم ارسال فرق العمل وتشكيل اللجان الثنائية وفق استراتيجية مصرية محددة فى هذا الشأن تهدف الى انجاز حلم المناطق الحرة وصولا الى السوق العربية المشتركة مستقبلا.

## الخيار الوحيد

ويرى الخبير الاقتصادى فاروق مخلوف أن المناطق التجارية الحرة فى العالم العربى يمثل الخيار الوحيد لايجاد تكتل اقتصادى موضحا أن منطقة التجارة العربية الحرة هى اقل درجات التكتل الأقليمى الاقتصادى حيث سيتم ابلاغ منظمة التجارة العالمية بقيام وبدء المنظمة العربية للتجارة الحرة بداية عام ١٩٩٨م والتى سيتم انجازها خلال الأعوام العشرة القادمة مما سيعد انجازا عربيا رفيع المستوى يستحق التقدير.

ويؤكد الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن المناطق الحرة العربية هى نواة حقيقية للسوق المشتركة التى طال انتظارها وسط تكتلات عالمية تحاول السيطرة الكاملة على منطقتنا وتشكل المنطقة العربية الحرة اطارا قانونيا وهيكلا تنظيميا يمكن من خلالها الاسراع فى انشاء المشروعات الكبرى وزيادة التبادل التجارى والمنطقة التجارية الحرة هى أولى درجات التكامل الاقتصادى الذى يمكن أن ينتقل بعد فترة زمنية قدرها عشر سنوات الى مرحلة الاتحاد الجمركى، ثم بعد سنوات أخرى الى مرحلة السوق العربية المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادى الكامل ثم الاتحاد النقدى وهو امر يمكن أن يستغرق من الدول العربية النصف الاول من القرن الحادى والعشرين من اجل الوصول الى المرحلة الأخيرة علما بأن الأمر يقتصر فى حالة تنفيذ مشروع المناطق الحرة الجديدة على قطاع او مدخل واحد هو التجارة ولكن هذا الخيار يتطلب تحركا عربيا سريعا لتنفيذ هذا التحرك لابد ان يتناسب مع التحديات التى تواجه الدول العربية وهذا الامر متاح وممكن على الساحة العربية حاليا.

ويشير الى ان التحرير الفورى والكامل للتجارة المدعوم بانشطة تكاملية أخرى للمجلس وبالتنسيق الوثيق مع الجامعة العربية والمدعوم بادارة سياسية عربية وعزم من القطاعات المختلفة سواء حكومية أو خاصة كل ذلك يمكن أن يكون انطلاقة حقيقية نحو السوق العربية المشتركة.

الدكتور عبد الرحمن السجيانى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية يرى أن انشاء المناطق الحرة فى العالم العربى سيكون النواة الحقيقية للسوق العربية المشتركة التى تسعى جميعاً للوصول إليها منذ عدة سنوات كما أن اى دولة عربية لن تضار مطلقاً من انشاء مزيد من المناطق الحرة والتى ستعود حتماً بالخبرات على العالم العربى كله.. هذه المناطق ستعتمد اساساً على القيمة النسبية لان هناك ميزات نسبية فى كل دولة عربية تختلف عن الاخرى وبذلك سيصبح الانتاج مكتملاً ولن يعانى أحد من نقص فى السلع.

وأشار إلى أن موافقة الدول العربية مجتمعة على انشاء المناطق الحرة يعتبر خطوة ايجابية نحو الاتجاه الصحيح لتطبيق القواعد الاساسية للسوق الحرة وهو ما يعتبر قراراً تاريخياً يستحق تنفيذه فى اقرب وقت ممكن.

ويشير الدكتور عبد الرحمن السجيانى إلى ان الجامعة العربية وضعت ضمن استراتيجيتها للسنوات القادمة العمل على تشجيع الاقطار العربية لانشاء المناطق الحرة سواء على المستوى الثنائى او الشامل أو داخل الاقطار العربية نفسها وذلك وفق جدول زمنى محدد مؤكداً أن المناطق الحرة ستمهد الطريق امام السوق العربية الشاملة كما انها شئ ضرورى لتفادى التعثر والاحباط الذى عانينا منه على مدى اكثر من أربعين سنة والفارق الآن أن عامل الوقت أصبح شديد التأثير فالتوقيت والتروى يجب الا يترجم إلى التراخى والتهاون وعدم حساب كل يوم يمر فثورة المعلومات والتكنولوجيا أصبحت تحسب الوقت بالثوانى وليس بعشرات السنين.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

ووصف الدكتور عبد الرحمن السجيانى القرار الذى اتخذ مؤخراً من قبل وزراء الاقتصاد العرب بالقيام بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية بأنه قرار تاريخى ويعد خطوة أساسية نحو التكتل الاقتصادى وذلك يعد المرة الأولى التى يتم فيها إرساء قواعد ثابتة وتاريخ محدد لانشاء تجارة حرة تضم جميع الدول العربية بلا استثناء حيث سيتم خلال هذه الفترة التنفيذ الفعلى الذى سيبدأ فى شهر يناير القادم بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم المماثلة فى جميع الاقطار العربية على جميع السلع العربية بنسبة موحدة قدرها ١٠٪ كخطوة أولى يعقبها تخفيض مماثل سنوياً أول يناير من كل عام حتى التحرر الكامل لكل السلع العربية.

ويتوقع الدكتور عبد الرحمن السجيانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية مضاعفة حجم الاستثمارات العربية والامنية التى توجه إلى الدول العربية خلال الفترة القادمة بعد بدء اجراءات التنفيذ الفعلى لقرارات انشاء المنطقة الحرة مشيراً الى أن تنفيذ هذه القرارات سيؤدى لزيادة كبيرة بحجم التجارة العربية البينية بعضها ببعض نتيجة للمزايا الجمركية والضريبية التى ستتمتع بها السلع العربية بعد انشاء منطقة التجارة الحرة.

## لصالح الجميع

ويؤكد الدكتور أسامة أبو الليل «خبير اقتصادى» أن انشاء منطقة تجارة عربية حرة يمثل بداية حقيقية للسوق العربية المشتركة وهذا المطلب سيشجع كل دولة من الدول العربية على ان تتخصص فى المحاصيل أو المنتجات التى لها ميزة نسبية وهذا فى صالح الدول العربية كلها. وفتح التجارة ليشجع على الاستخدام الامثل للموارد دون اهدار للطاقات وتقليل لحجم الفاقد حيث أثبتت جميع الدراسات أن التكامل الاقتصادى العربى سيكون فى صالح كل الدول العربية منها الفقيرة لأن الدول الغنية لو استثمرت فى الدول الفقيرة سيكون أوفر وأقل تكلفة ولأن الموارد متوافرة فى كل الدول العربية مجتمعة اما اى دولة عربية بمفردها فلا يوجد بها هذا التكامل. وطالب بضرورة إزالة جميع القيود التى تعوق الانسياب فى السلع وتنسيق الخطط فى مجالات التصدير والاستيراد والجمارك وإقامة المشروعات المشتركة فى جميع المجالات.

وقال ان حجم التجارة البينية من الدول العربية مثل ٨٪ فقط من اجمالى حجم التجارة ولذلك فهناك ضرورة قومية قصوى لانشاء المناطق الحرة لتكون نواة ومقدمة للسوق العربية على المدى البعيد وهذا يتطلب العمل بمبدأ التفضيل للمنتجات العربية على المنتجات الواردة من خارج الوطن العربى وتطوير الخدمات وتحسين قطاع الانتاج ليتناسب مع الانتاج العالمى ويتمكن من المنافسة.

ويؤكد عبد الستار عشرة الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية

أنه رغم أن الاجراءات الجمركية المتبعة فى كل الاقطار العربية تخضع الى قواعد اقتصادية الا أن هناك اختلافاً حاداً فى التطبيق والتنفيذ وغياب التكنولوجيا الخاصة بتقدير بيانات الشحنة والاقرارات الخاصة بالبضائع وما إلى ذلك بالاضافة الى غياب نظام تبادل البيانات الالكترونية من الجمارك اليومية وهناك أيضا بعض الانظمة الحركية التى تعوق أى نوع من انواع المناطق الحرة مثل اشتراط استكمال كل الاجراءات الجمركية قبل السماح للبضائع بالخروج إلا بعد الوفاء بكل هذه الاجراءات الطويلة مما يؤدى الى تعطيل خروج البضائع من المنافذ الجمركية إضافة إلى خضوع هذه البضائع للكشف الجمركى الدقيق وبنسب تزيد كثيراً عن المتعارف به فى دول أوروبا والتى لا تصل إلى نسبة ٥٪ من إجمالى البضائع التى تمر فى المنافذ الجمركية تخضع للتفتيش والمتابعة.

وأشار إلى أن الاقدام على انشاء مناطق حرة سيؤدى حتماً إلى ازالة كل هذه المعوقات التى تعطل التجارة بين الدول العربية وزيادة حجم التبادل التجارى إلى الحد الذى يحدث ثورة اقتصادية حقيقية فى العالم العربى تنعكس على المجتمع والمواطن.

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

# السوق المشتركة

من اللافت للانتباه ازدياد الحديث مؤخرا عن السوق العربية المشتركة التي يتردد على لسان ليس الكتّاب ورجال الاعمال فحسب، بل ايضا كبار المسؤولين العرب بمن فيهم الرئيس المصري حسني مبارك، والملك حسين عاهل الاردن، ورئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. وأن يكون الكلام حول هذا الموضوع على هذا المستوى من المسؤولين. فهذا كاف بحد ذاته لاثارة الاهتمام والتامل في آن معا.

وقد كثر هذا الحديث بشكل خاص في اعقاب قرارات القمة العربية الاخيرة التي عقدت في يوليو (تموز) الماضي. الا ان السؤال المحير الذي لم يحظ باجابة شافية بعد هو: ما هي السوق المشتركة التي يريدها العرب الآن؟ وهل يعرفون حقا لماذا يطالبون بهذه السوق؟ هل هي دعوة لتلبية حاجة حيوية وضرورة مصيرية، ام انها دعوة للرد على طروحات اخرى من العمل الاقتصادي المشترك مثل السوق الشرق أوسطية، او الشراكة المتوسطية مع «الاتحاد الاوروبي»؟

أي شكل من اشكال العمل العربي المشترك، او التنسيق المشترك ولو كان بحدوده الدنيا، سياسيا ام اقتصاديا، هو خطوة الى الامام في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ المنطقة. ومع ازدياد الدعوة للسوق المشتركة، فان هناك دولا وهيئات عربية ترى السوق الاقتصادية الشرق أوسطية عملا اقتصاديا بحتا. وتعتبر الدعوات الرافضة لها بمثابة «محاولات لتسييس الموضوع». ولذلك فانه من الضروري ان يناقش الداعون للسوق المشتركة الاسباب التي تدعو الى اقامتها: فهل هي تلك التي حصلت على موافقة مؤتمر القمة العربية الاول في القاهرة عام 1964، ام انها شيء آخر تماما؟ بالتأكيد انها شيء آخر، اذ ان السوق المشتركة لعام 1964 طرحت على خلفية ايديولوجية ثورية كان يقودها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

كما ان حال العرب آنذاك كان غير حالهم الآن وعلى مختلف الصعد، فقد كانت مصر وسورية قد خاضتا في عام 1958 تجربة الوحدة الاندماجية تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» والتي فشلت بعد انفصال دمشق في سبتمبر (ايلول) عام 1961.

ولعل الاساس الايديولوجي لذلك المسعى التوحيدي الاقتصادي هو الذي حال دون تحقيق اي تقدم في هذا السبيل. بمعنى آخر، الوحدة الاقتصادية العربية على اساس تلك القاعدة افرزت - وهذا رد فعل طبيعي - خصوما محليين وخصوما خارجيين، ولكن ما يزال هناك من يعتقد انه لا يمكن قيام وحدة اقتصادية، او سوق مشتركة، من دون اساس ايديولوجي.

ومن هؤلاء المفكر الاقتصادي والاكاديمي المرموق د. جلال امين الذي كان يتحدث في لندن مؤخرا من فوق منبر «رابطة اصدقاء جامعة الدول العربية». ويسوق للتدليل على ذلك ان المفكر الالماني المعروف فريدريك ليست كان يدعو في ثلاثينات القرن الماضي الى وحدة المانيا الاقتصادية ليس لأسباب تجارية او اقتصادية بحتة، بل على اساس المعتقد الايديولوجي.. فهو يعتقد ان الوحدة الاقتصادية يجب ان تقوم تعبيرا على الشعور بالانتماء الى أمة او قومية... الخ.

ولكن لو قبل المرء كلام ليست، او رأي امين، فان المتتبع يلاحظ كيف ان الراسماليات الاوروبية المتنافسة، وبينها الراسمالية الالمانية، خاضت صراعا دمويا في ما بينها ودخلت في حربين عالميتين طاحنتين الحقتا الدمار باوروبا. والمعروف ان اوروبا هذه انقذت وأعيد إعمارها وفق مشروع المساعدات الامريكية المعروف باسم «مشروع مارشال» قبل خمسين عاما نسبة الى وزير الخارجية

الامريكي آنذاك جورج مارشال. ولكن ما كان يمكن لاوروبا ان تقوم وتستعيد اقتصادياتها العافية، لولا البدء بالعمل الاوروبي الموحد الذي انطلق من اتفاق الفولاذ والفحم بين المانيا وفرنسا وتلاه الاعلان عن اتفاق ست دول اوروبية على قيام سوق مشتركة عام 1956، التي تطورت الى «الاتحاد الاوروبي» الذي يضم 15 دولة. ومهما كان الاساس الايديولوجي للدور الامريكي في توحيد اوروبا، فان تجربة العمل الاوروبي المشترك جديرة بالدراسة والاهتمام وتعلم الدروس منها.

ولذلك فان من المفيد جدا معرفة ماذا نريد من السوق المشتركة الآن. لا سيما ان معظم أنظمة الحكم العربية لم تتغير منذ الستينات. وبما انه لا يمكن العمل لتحقيق الوحدة الاقتصادية المثلى، او حتى المماثلة لما هو قائم في اوروبا، نعتقد ان الخطوات الاولى تكون بوضع ضوابط افضل وقواعد اكثر متانة لضمان وصيانة حقوق وشروط علاقات التعاون العربي، وتشجيع اقامة المؤسسات الحرفية والمهنية والاهلية. ولكن الاهم من هذا وذاك ان قيام سوق مشتركة حقيقية وفق شروط هذا العصر، يتطلب تضحيات آنية. فهل نحن جاهزون؟ ■

**مصطفى كركوتي**



**ميس الحديدي**

# السوق «اللامشتركة»

الأرقام تقول إن حجم التجارة العربية البينية يساوى 10٪ فقط من حجم التجارة العربية الخارجية! أما الاستثمار البيني فهو رقم أقل من ذلك حيث لا يساوى سوى 6٪ فقط من استثمارات العرب فى الخارج والتى قدرتها بعض المصادر بـ 600 مليار دولار.

أليست هذه الأرقام فعلا «تكسف»؟!

ومنذ الخمسينات والجامعة العربية تنادى بالسوق العربية المشتركة لكن الحماس لهذه الفكرة ارتفعت حرارته فى الأشهر الأخيرة حيث أقيمت الندوات والمؤتمرات بل وصدرت القرارات بالفعل من القمة العربية ثم الجامعة العربية.. ثم.. ثم.. و.. فقط!

ولم تتخذ أى دولة عربية حتى لحظة كتابتى لهذه الكلمات أية خطوة عملية لتنفيذ هذه الفكرة العبقرية سوى مصر التى بدأت فى تحريك الأمور باتفاقات تجارة حرة ثنائية مع ليبيا وتونس والأردن وسوريا كبداية للفكرة الأكبر.

أما على المستوى الجماعي ورغم اجماع دولنا العربية على أهمية منظمة التجارة الحرة وضرورتها وسط تكتلات العالم الاقتصادية. الخ.. الخ إلا أن الأمر لم يخرج عن مستوى حبر الورق الذى كتب به القرار.

والقرار يا سادة يقول إن يناير القادم هو موعد بداية التخفيض التدريجى للجمارك العربية البينية بنسبة 10٪ سنويا للوصول إلى التحرير الكامل للتجارة بعد عشر سنوات.

لم يتبق من الوقت سوى ستة أشهر ولم يحدث أى تغيير لا فى نظم الجمارك او النقل أو التامين أو ضمان الصادرات أو حتى توفير المعلومات للدول المختلفة عن صادرات الدول الشقيقة!

وبينما تبذل دول كثيرة فى المنطقة ومنها مصر ولبنان ومثلهما من دول الاتحاد المغربى مجهودات ضخمة فى محادثاتها مع المجموعة الاوروبية للوصول إلى اتفاقية شراكة او تجارة حرة .. فإن ذلك الامر لا يتكرر على المستوى العربى الجماعى باى شكل من الاشكال. ويظل عدم توصل دول مجلس التعاون الخليجى لاتفاق جمركى موحد أحد ابرز الادلة على اتساع هوة الفكر الاقتصادى بين الدول العربية وبعضها.

منظمة التجارة العربية الحرة أصبحت أمرا حتميا لا مجال للتراجع عنه الآن مهما تراكمت الخلافات.

والتكتل الاقتصادى هو الطريق الوحيد ونحن مقبلون على فترة سيتم فيها الغاء الاتفاقات الثنائية والسماح فقط بالتكتلات الجماعية طبقا لمنظمة التجارة الحرة التى تنضم اليها دولة تلو الأخرى.

السوق المشتركة إذا يجب أن تخرج من الادراج إلى التنفيذ.. ليس على الورق لكن على الحدود.. أما ما نشهده الآن فهو مجرد مجموعة دول لا تشترك مع بعضها فى أى شىء سوى فى قدرتها الفائقة على ابراز الاختلاف واعلانه!!

**نقطة فاصلة:** سؤال لوزارة الاقتصاد المصرية: لماذا لم تنضم مصر لاتفاقية تيسير التبادل التجارى العربى حتى الآن؟! رغم أنها النواة المؤسسة لفكرة السوق المشتركة التى تنادى بها مصر؟! مجرد سؤال!!

# تجربة تكاملية اقتصادية مبكرة أخفقت لماذا؟



بقلم الدكتور: صليب بطرس

انتهى مقال الاسبوع الماضى الى ان اعادة ترميم السوق العربية المشتركة يجب الا تبدأ من الصفر من حيث انتهت اليه وبغير ذلك نكون قد سلمنا بضياع مجهودات ضخمة قام بها اصوليون مصريون فى اقتصاديات الحركات التكاملية وهو أمر لا يجوز ان يقوم به كل من يريد الخلاص للوطن العربي.

وتتطلب الاجابة عن سؤال طرحته عن سبب اخفاقنا نحن العرب فيما نجح فيه الاخرون ان نعرض لتجربة وقعت فعلا مرت بها سوريا ولبنان عن طريق اتحاد جمركى قام بينهما خلال فترة الانتداب الفرنسى واستمر بعد حصول البلدين على الاستقلال عن فرنسا ١٩٤١.

وانشىء هذا الاتحاد بموجب اتفاقية وقعها البلدان فى دمشق بتاريخ اول اكتوبر ١٩٤٣ وبموجبها اصبحت سوريا ولبنان منطقة جمركية واحدة لها تعريفة واحدة وتكفل حرية نقل السلع حرية تامة دون أية رسوم أو ضرائب جمركية وعلى هذا الاساس كان لكلا البلدين ادارة جمركية واحدة تؤدى عملها فى اطار خطة جمركية واحدة

وبموجب هذه الاتفاقية انشىء مجلس مشترك يسمى المجلس الاعلى للمصالح المشتركة يتألف من ثلاثة مندوبين لكل من الدولتين ولكل فريق صوت واحد ويزاول هذا المجلس نشاطه ستة اشهر فى سوريا وستة اشهر فى لبنان وتكون الرئاسة للبلد الذي ينعقد فيه ويتولى هذا المجلس الاشراف على ادارة الاتحاد الجمركى.

●●●

وطبقا لهذه الاتفاقية يتولى المجلس اعداد التشريعات الضرورية لكل الهيئات المشتركة بين البلدين ومراقبة هذه الهيئات ورسم سلطة كل منها وذلك بغية تفادى التضارب فيما بينها واعداد مشروعات الاتفاقيات التجارية والصناعية لعرضها على كل من الحكومتين لبحثها والموافقة عليها وقضت الاتفاقية ان يعد المجلس الاعلى مشروعات القوانين ويقدمها الى مجلس وزراء كل من البلدين فاذا ما اصدر البلدان قراراتهما المتفق عليها يقوم المجلس بنشرها وتنفيذها

ويظهر استعراض العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى تلك الحقبة عن تجاوزها اطار الاتحاد الجمركى فكانت هناك حرية انتقال عوامل الانتاج من راس مال وعمالة بجانب حرية تداول منتجات كل من البلدين وذلك بالاضافة الى حرية تداول الليرة السورية والليرة اللبنانية فى كل من البلدين دون التقيد بالسعر الرسمى وجاء ذلك نتيجة ان وحدة النقد فى كل من البلدين مرتبطة بالفرنك الفرنسى ويصدرها بنك سوريا ولبنان وهو بنك يخضع لتوجيهات مركزه الرئيسى الموجود فى باريس وكانت هذه وحدها نقطة ضعف فى بنيان هذا الاتحاد لانها جاءت سابقة لأوانها.

●●●

والواقع كانت هناك عوامل كثيرة انتهت الى عدم استمرار هذا الاتحاد والاسراع بانفضاضه ابتداء من ١٤ مارس ١٩٥٠ واصبح واضحا ان اخفاق الاتحاد الجمركى السورى اللبنانى انما يرجع الى عدة اسباب

تعرض الترابط بين البلدين فى مسائل عديدة وفى مقدمتها المسائل السياسية الى الضعف وبخاصة فى مراحل الاتحاد الاخيرة ويكمن جوهر هذا الضعف فى حقيقة مؤداها ان اطار الوحدة الاقتصادية التى كانت قائمة بين البلدين ايام الانتداب الفرنسى وظل قائما فى حقبة الاستقلال لم تكن به ادوات تنظيمية لادارته مستقلة بعيدا عن ضغط الاستعمار وبالاضافة الى ذلك لم يكن هناك ادراك مشترك للوحدة او رغبة سياسية لاستمرارها.

تباين السياسات التجارية والصناعية والزراعية لكل من البلدين ورغبة كل منهما ان يتبع سياسة اقتصادية مغايرة تتلاءم مع مقتضياته الاقتصادية فأرادت سوريا ان تحد من الواردات لكى تحقق توازنا حقيقيا فى ميزان مدفوعاتها وتحمى انتاجها الصناعى والزراعى على عكس ماكان يرمى اليه لبنان من اطلاق حرية الاستيراد رغبة منه فى توسعت افق تجارته مع بلاد العالم واصبحت نتائج هذا الاختلاف اشد خطرا بعد ان توسعت الصناعات وزاد الانتاج الزراعى فى كلا البلدين دون ان يكون هناك تخطيط ثنائى مسبق فى ظل الاوضاع الجديدة التى يفرضها توسع الاتحاد الجمركى.

ضعف اواصر المحبة بين الشعبين السورى واللبنانى نتيجة عوامل الشقاق التي بذرها الاستعمار الفرنسى بينهما ونجح على نحو ما كان يسعى اليه الاستعمار الانجليزى

في مصر وفشل بفضل القيادة السياسية الواعية ولعل خير مثل لذلك ماقامت به لبنان سرا وبدون علم سوريا بابرام اتفاق مالي مع فرنسا الغيت بموجبه قوة الابراء غير المحدودة للعملة السورية في لبنان ويعني ذلك عدم قبول الليرة السورية سدادا للديون في لبنان.

عدم ايمان القيادة السياسية في كلا البلدين بفكرة التكامل الاقتصادى وعدم اقتناع هذه القيادة بالعوائد التى يحققها التكامل وغيبة الشعب نفسه عن هذا المضمار.

القفز الى الجانب النقدى فى اول مراحل الاتحاد الجمركي وذلك برغم تحذير الاكاديميين من ذلك استنادا الى ان هذا الجانب اعلى درجات التكامل وليس مكانه مرحلة الاتحاد ففي يناير ١٩٤٤ ابرمت الدولتان اتفاقية نقدية مع فرنسا حددت بمقتضاها قيمة العملتين السورية واللبنانية بالنسبة للفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني وفي ابريل ١٩٤٤ اتفقت الدولتان مع فرنسا على انشاء هيئة مستقلة اسمها مراقبة النقد السورية اللبنانية وتتكون من ممثلين عن سوريا ولبنان وفرنسا وتصدر قراراتها بالاجماع وانيط بها الاشراف على تنظيم مراقبة النقد الاجنبي وهذا اجراء ما كان يجوز الاقدام عليه فى هذه المرحلة

وجاء على لسان الرئيس اللبناني عند اعلانه قبول فض الاتحاد لقد سئلنا لماذا لا تقبلون وحدة اقتصادية ونقدية كاملة؟

ونجيب ان التنسيق الاقتصادى شيء والوحدة الاقتصادية شيء آخر.

ان اقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة سيضربنا دون ان يفيد منه السوريون.

●●●

وكذا اخفقت المحاولة المبكرة التى قامت لتكون نواة لعمل عربي مشترك اكثر رحابة فى مضمار التكامل الاقتصادى ولعل هذه المحاولة لو نجحت لاصبحت شوكة لها دور فى حماية فلسطين بعد ان ينضم لها الاردن والعراق لتكون المجموعة الفرعية الثالثة التى سبق ان اقترحت تكوينها فى كتابى الذى صدرت اول طبعة منه فى اول يناير سنة ١٩٧٦ اما الاولى فقد اقترحت ان تضم مصر وليبيا والسودان والثانية مانفذت تحت اسم الاتحاد المغاربي والرابعة وتضم من دول الخليج والتى تحمل اسم ٦ الاتحاد الخليجي.

المصدر : الأحرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

# حلم لا يريد أن يتحقق اسمه : السوق العربية المشتركة

## الحكام العرب يرفضون مبدأ .. الكل في واحد!

على الرغم من ان السوق العربية المشتركة قد ولدت كحلم كبير تغذيه آمال جياشة تملأ قلوب المواطنين العرب الا ان هذا الحلم الكبير تكسر على صخور الخلافات السياسية.

وعن تاخر تحقيق الحلم يقول:

● مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار إن اسباب تاخر وجود السوق العربية المشتركة انها لم توجد اية اليات او مؤسسات تتابع القرارات التى تصدر سواء من الرؤساء العرب او من مجلس الجامعة العربية هذه الآليات لم تكن موجودة بالقدر الكافى وبالتالي فإن السوق العربية المشتركة تاخر ظهورها وتاخرت فاعليتها ويحاول الرئيس مبارك مع بعض الرؤساء العرب فى سوريا والمغرب وليبيا إحياء هذه السوق بنشاء مناطق للتجارة الحرة عن طريق الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وفى

### لا مكان للعرب فى عصر التكتلات!

راينا ان هذا لا يكفى لان الآليات يجب ان تكون على أعلى مستوى تنفيذى لدعم هذا السوق بالاضافة الى ضرورة وجود محكمة عدل عربية للفصل فى النزاعات التى قد تنشا بين الاشقاء العرب وكذلك تنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك وذلك بان تخصص قوة سلام عربية مكونة من وحدات عسكرية من كل الدول العربية تحت قيادة موحدة وذلك

للتدخل السريع فى حالة حدوث اى عدوان على اية دولة عربية او حدوث نزاع مسلح بين دولتين عربيتين وبهذه الطريقة تكون قد انشانا الآليات المطلوبة لدعم السوق العربية على ان يكون هناك مجلس للرؤساء والملوك العرب ينعقد كل ٣ اشهر ويكون هناك مجلس وزراء يتكون من وزير عن كل دولة عربية.

وتكون الرئاسة بالتوالى بين الوزراء العرب ويجتمع اجتماعات ربع سنوية لمتابعة تنفيذ توصيات وقرارات مجلس الرئاسة العربى بالاضافة الى ذلك يتكون برلمان عربى من عشرة اعضاء عن كل دولة عربية ويجتمع هذا البرلمان العربى فى دورات ربع سنوية للنظر فى التعديلات التشريعية واخراجها الى حيز الوجود وازالة اية عوائق قد تعترضها ويمكننا الاقتداء بالسوق الاوروبية

المشتركة وكيف تطورت من سوق مشتركة الى سوق موحدة وهي القدوة الاساسية والقاعدة السليمة التى تنهض عليها الوحدة السياسية.

ويؤكد الدكتور محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى ان حلم السوق العربية المشتركة سيتحقق عاجلاً او آجلاً ونظرة لواقع التمزق العربي الذى ادى الى ان اصبحت كل دولة مجرد جزيرة تحيط بها الاسوار العالية والمياه من كل جانب وقد وضع الحكام العرب انفسهم فى مازق عندما اصبحت كل مقدراتهم الخارجية تأتى من خارج الوطن العربى.

وبالتالى أصبحت شعوبهم تعيش أسيرة للاستيراد أو التصدير.

فقد أصبحت خطوط الاتصال بين الدول العربية وبعضها البعض في حاجة إلى شبكات فعالة من الطرق البرية، والبحرية والجوية تعمل بين هذه الدول لذلك لابد من إزالة كل الحواجز وإقامة المعابر والجسور التى تنهى هذه العزلة المفتعلة ويؤكد الخضيرى ان الامة العربية تمتلك جميع مقومات التكامل والتنمية الشاملة التى ترفع من اقتصاديات الامة العربية مثل توافر عوامل الانتاج وكذلك الايدى العاملة فلدينا ٢٤٠ مليون فرد يقطنون أرض الأمة العربية من بينهم مايزيد على ٨٠ مليون عامل من مختلف التخصصات ولديهم الخبرة والمعرفة والاستعداد الغريزى لإكتساب العلم وصقل المعرفة والخبرة من خلال التدريب وبالتالى فإن الايدى العاملة متوافرة بدرجة كبيرة وبالتالى فإنه ليس من

المنطقى الاستمرار في استيراد الايدى العاملة من الخارج . ويشير الدكتور الخضيرى إلى وفرة رأس المال فهناك مايزيد على ٢٠٠٠ مليار دولار اموالا عربية سائلة ومختزنة ومكتنزة وهائمة في الاسواق الدولية وبالتالى فهى جاهزة للاستثمار والتوظيف في المنطقة العربية إذا ماتوافرت لها الضمانات وفرص الاستثمار الجيدة . ونحن نمتلك الارض فهناك مساحات شاسعة مترامية الاطراف من الاراضي التى تزخر بالخيرات [illegible] تمتد إليها يد الاستغلال حتى الآن بل ان كنوزها الدفينة لايتم الكشف عنها إلا من خلال الصدفة اما الادارة فهناك عشرات الآلاف من خبراء الادارة والمديرين الذين يمكنهم إدارة المشروعات بكفاءة ولكن لم تتح لهم الفرصة لكى يثبتوا ذلك لان اختيار القيادات فى الدول العربية يخضع لنظرية «KGB» السوفيتية التى تنص على عدم اختيار اى قيادة إلا إذا كان هناك ملف فساد فبالتالى يتم

اختيار العناصر السيئة التى بدورها تختار العناصر الاسوأ وبالتالى فهى تختار العناصر بالغة السوء وبذلك فقدت المشروعات في كثير من الدول العربية القدرة على المنافسة نتيجة الفشل الادارى وسوء اختيار القيادات الإدارية التى نهبت المشروعات بدلا من ان تعمل على نموها .

كل هذا يحتاج لمراجعة دقيقة ووقفة مع الذات من اجل الاعداد لسيناريو او لتصور عام ذكى رشيد لامكانيات الامة العربية فلابد من وضع خطة مريحة زمنيا لاحداث السوق العربية المشتركة عن طريق تكوين اتحاد جمركى مابين الدول العربية بهدف الوصول إلى صيغة السوق العربية المشتركة ثم إلى صيغة المجتمع العربى الموحد الذى يندمج فيه إقتصاديات الدول العربية جميعها وتصبح اقتصادا واحدا محققة بذلك حلم سوق الوحدة العربية المشتركة.

## تميز العرب بعدم الجدية

يقول الدكتور حسن عبيد

الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية :في واقع الأمر كان اتفاق السوق العربية المشتركة سبق مولد العديد من الاتفاقيات منها اتفاقيات اوروبا على إنشاء سوق اوروبية مشتركة ولكن الفرق بيننا وبينهم انهم اخذوا الموضوع بجدية وتدرج بدأ من إتحاد الفحم والصلب في اتفاقية روما عام ١٩٥٧ إلى إتحاد جمركى ثم إلي سوق اوروبية مشتركة ثم إلى جماعة إقتصادية موحدة .

ففى يناير ١٩٩٩ المقبل سوف تظهر العملة الاوروبية الموحدة .

بينما نحن بدأنا باتفاقية سوق مرة واحدة وانشانا هيئة للسوق العربية المشتركة تتبع جامعة الدول العربية وبذلت جهود كبيرة ورسمت عدد من المشاريع المشتركة ولكن لم يخرج الي حيز

التنفيذ الا عدد محدود فقط من المشروعات واتفاقيات التبادل لدرجة ان التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض لا تتجاوز ٨٪ فقط بينما تجارة العالم العربي مع اوروبا بتجاوز ٩٢٪ .

ان المشكلة لا تكمن في وجود سياسات او هيئات او مشروعات او دراسات بقدر وجود العزم لدي المستثمرين وكذلك بين المصدرين والمستوردين لدراسة اسواق الدول العربية علي الطبيعة ومحاولة النفاذ منافسة المنتجات الاجنبية.

نحن الآن في مواجهة تحديين اولهما تحدي الحسابات اي حرية التجارة في السلع والخدمات.

ثانيهما تحدي التجمعات العالمية الكبري سواء في اوروبا او امريكا الشمالية او آسيا اذن لابد من تجمع اقليمي وليكن تجمعا عربيا وقد بدأت بوادر تجمع اسلامي بين دول الثماني التي عقدت بتركيا هذا الشهر بحضور الدكتور الجنزوري وذلك لتسهيل عمليات التبادل والتجارة والاستثمار ولكن الحل في منطقتنا العربية يكمن في اولا:

الدراسات العملية الجادة التي يجب ان تقوم بها الغرف التجارية الصناعية لانها تجمع بين اهل الخبرة في كل مهنة ولا بأس من اشتراك الجهات العلمية مثل الجامعات في رسم مشاريع المستقبل ودراسة الاسواق واحتياجات السلع والخدمات وفرص التكامل.

ثانيا : التنسيق الجاد بين البورصات العربية لتكوين اتحاد بورصات لتسهيل تداول الاوراق المالية العربية داخل الارض العربية وكذلك انشاء هيئة استثمار عربية ترسم للمستثمر العربي خرائط الاستثمار الجاد.

## خفض الجمارك علي السلع العربية المنشأ

ويوضح حمدي عبدالعظيم استاذ اقتصاد وعميد اكاديمية السادات بطنطا ان السوق العربية المشتركة يمكن ان تتحقق اذا ما تم تطبيق بعض السياسات المشتركة بين الدول العربية بحيث يتم تحرير انتقال السلع والخدمات باقل رسوم وجمارك ممكنة وكذلك حرية انتقال عناصر الانتاج سواء في ذلك الايدي العاملة او راس المال

تحقيق :

هدى العيسوى

او الموارد الطبيعية او التكنولوجية والادارة وفي هذه الحالات يمكن ان تكون هناك افضلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول العربية بحيث تكون اولي بالرعاية من المنتجات القادمة من الدول الغربية او الاوروبية.

وكذلك لابد ان تكون هناك مشروعات مشتركة تستفيد من المزايا الموجودة بكل دولة.

فهناك دول لديها راس المال ودول اخري لديها الايدي الماهرة العاملة ، ودول لديها مساحات للزراعة ، واخري لديها ثروة معدنية وبترول ودول اخري لديها قدر من العلم والتكنولوجيا

والادارة بحيث اذا ادمجت هذه الاشياء في مشروعات مشتركة فانها تستطع ان توفي احتياجات الدول العربية من المنتجات والخدمات وبالتالي التقليل من الواردات القادمة من الدول غير العربية.

كذلك يمكن ان تتحقق السوق العربية المشتركة عن طريق اقامة منطقة تجارة حرة يتم فيها التصنيع من اجل التصدير وبحيث تكون خالية تماما من جميع الضرائب والرسوم والتعقيدات الادارية وقيود الرقابة المختلفة وتتمتع بالعديد من الامتيازات التي تمكنها من جذب التكنولوجيا والاستثمار الاجنبي لانشاء مصانع تستطيع ان يستفيد من الامكانيات الموجودة لدي الدول العربية وتؤدي لزيادة صادرات هذه الدول الي بقية دول العالم خاصة دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التي تحتاج الي منتجات الصناعات الهندسية والتعدينية والغذائية باسعار منافسة لأسعار السلع المنتجة بالدول الاوروبية والامريكية .

## بنك مركزى واحد

ويضيف كما يمكن ان تتحقق السوق العربية المشتركة إذا ماتم تطبيق سياسة مصرفية موحدة بحيث تكون هناك بنوك خاضعة لبنك مركزى عربى واحد ويتولى التنسيق فيها فى مجالات الودائع والاستثمار والخدمات المصرفية وايضاً تطوير الايدى العاملة المصرفية ومنها نزوح الاموال العربية الى الخارج بحيث يمكن في المستقبل ان تكون هناك عملة عربية موحدة قابلة للتداول هى الدينار العربى الموحد والذى يوجد الان فى صورة دينار عربى حسابى لتسوية المدفوعات بين الدول العربية بمعرفة صندوق النقد العربى.

كذلك يمكن ان تكون هناك بورصة عربية موحدة تربط بين البورصات الموجودة فى مختلف الدول العربية وتؤدى لتوسيع حجم سوق المال وتداول الاوراق المالية فى مختلف البورصات مما يشجع على استثمار الاموال العربية داخل الوطن العربى ويحد من التقلبات والمضاربات التى تزيد من حجم المخاطر كما يحدث بالبورصات الاجنبية كذلك يمكن ان يكون هناك شركة عربية متعددة الجنسيات تساهم فى راسمالها مالها مجموعة كبيرة من الدول العربية ويعمل فيها عمالة بنسب مختلفة ومتساوية من مختلف الجنسيات العربية مع تحرير عملهم من قيود وقوانين العمل وتصاريح العمل والتامينات وغيرها .

وكذلك يمكن ان يحقق السوق العربية المشتركة اذا ماتم استخدام جانب من الموارد العربية فى مشروعات اقليمية تخدم مختلف الدول العربية بمعنى انه لايتوقف الاستفادة مع المشروع على دولة او دولتين وانما يستفيد منه عدد كبير من الدول العربية المتجاورة .

مثل مشروعات البنية الاساسية القائمة على الربط الكهربائى، الغاز الطبيعى ، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وربط شبكة الطرق العربية البرية ، طرق المواصلات البحرية والنهرية والبرية بحيث يتم التعامل كما لو كانت الدول العربية دولة واحدة لاعتبار فيها لاختلاف الجنسية وهو مايتطلب ارادة سياسية مخلصة من جميع حكام الدول العربية وهو لايزال حلماً حتى الان نتيجة فقدان الثقة بين بعض الحكام العرب وبعضهم البعض.

وعدم استقرار السياسات الاقتصادية التى تتغير بتغير الحكام فى الوطن العربى.

مما يقلل من عنصر الامان الذى يبحث عنه المستثمرون مما يقلل من معدل الارباح العالية نتيجة صغر حجم المشروعات التى تقوم على اسس فردية وليست مشروعات مشتركة ليزيد الحجم وتقل التكاليف وتزيد القدرة على المنافسة امام المنتجات المستوردة خاصة فى ظل اتفاقية الجات التي سوف تزيد معها درجة المنافسة ويؤدى ذلك للاحساس باهمية التكامل والتكتل العربى في سوق مشتركة خاصة ان التكتلات الاقتصادية ومايرتبط بها من مزايا مستثناه من احكام اتفاقية الجات مما جعل معظم الدول شرقا وغربا تتجه الى التكتل للصمود امام المنافسة فى ظل حرية التجارة العالمية

اذا اردنا تحقيق فاعلية السوق العربية المشتركة يجب الا تزيد معدلات الجمارك على السلع العربية التي تعتبر عربية المنشأ ولايقل نسبة التصنيع العربي فيها عن ٤٠٪ فى هذه الحالة لايزيد معدل الجمارك على ١٠٪ على الاكثر فيما بين الدول العربية وبعضها البعض وذلك وصولا الى التحرير الكامل بالغاء الرسوم الجمركية على السلع عربية المنشا بالاضافة الى الحد من الرسوم غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات والاستهلاك والقيمة المضافة وغيرها من الرسوم غير المباشرة الموجودة فى معظم الدول العربية وغيرها.

## ازمة الثقة بين الحكومات العربية

ويشير الدكتور خليل حسن خليل الخبير الاقتصادى بمعهد الدراسات والبحوث العربية الى وجود وانتشار السوق العربية المشتركة ولكنها للاسف لم تكن لها اية فاعلية بسبب عدم وجود ارادة عربية وعدم الايمان بالتعاون الاقتصادى او السياسى فالازمة العربية هى ازمة ثقة بين الحكومات العربية وبعضها البعض وهناك تبعية مخلصة جداً للدول الغربية الراسمالية وهذه الروابط بقيت بين حكومات الدول العربية وحكومات الدول الاستعمارية القديمة وهى انجلترا وفرنسا ثم انتقلت التبعية الآن للدولة الراسمالية الكبرى وهى الولايات المتحدة الامريكية.

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٧

اما الدول العربية ممثلة في حكوماتها تثق في الدول المتقدمة ولا تثق بنفس الدرجة في الحكومات الشقيقة كما يسمونها ولذلك فلن تنجح السوق العربية المشتركة ولن تنجح محاولات اقل من ذلك وهى منطقة التجارة الحرة وهي الخاصة بازاحة العوائق الجمركية لانه مالم توجد ارادة اقتصادية او سياسية فلن توجد اية مشروعات عربية مشتركة ولا اية تنظيمات او اتفاقيات حول الرسوم والحواجز الجمركية.

وهذا الحديث لا ينفى اهمية الاتفاق الاقتصادى بين الدول العربية على قيام جبهة عربية اقتصادية موحدة تدافع عن الحقوق العربية والاتحاد الاوروبى مثال واضح على ذلك فهذا الاتحاد يمثل كل انواع التكامل الاقتصادى من منطقة تجارة حرة وسوق مشتركة ووحدة اوروبية اقتصادية كاملة وحتى الوحدة النقدية نجد لها ميعاداً حددته اتفاقية الاتحاد الاوربى (اتفاقية ماستريخت) اول يناير ١٩٩٩ لتنفيذ وحدة اوروبية نقدية موحدة ولها عملة واحدة وهى اليورو.

ويؤكد اللواء طلعت مسلم الخبير الاستراتيجي على ان السوق العربية المشتركة لم تخرج للنور لعدم اتفاق الدول العربية مع بعضها البعض فاذا اتفقت دولتان عربيتان او اكثر على بدء انشاء سوق عربية بينهما فان هذا سيدفع باقى الدول العربية على الانضمام لتلك السوق.

فمصر بدورها الاساسي تعمل كعنصر فعال في هذه السوق فعندما قامت الثورة كانت مصر مشغولة بتثبيت الثورة وتحقيق العدالة الاجتماعية وكان لديها اولويات تمنعها من التدخل فى انشاء سوق عربية مشتركة بمصر بدورها الحيوى في اى امر يخص الأزمة العربية يكون لها الدور الايجابى والمشاركة الفعالة ولن يتحقق اى سوق عربية مشتركة دون الغاء هذه الحواجز وهى لا تجىء من فراغ ولا تاتى بمجرد صدور قرار فلكى يتم الالغاء فلابد من توحيدها بين الدول العربية حتى لا يستطيع احد استغلال التسهيلات لبلد عربى فى دخول سلع محظور دخولها لدولة اخرى.

ومبدئيا يجب البحث عن كتلة وسط عالم التجمعات وإلا كان مصيرنا الضياع فى العصر القادم فلا يصلح العمل بالكتل الصغيرة والاعتماد على الكتل البسيطة فمصر وحدها لا تحقق اهداف التنمية للسوق العربية وحدها إذ لا يوجد لدينا خيارات كثيرة ولابد ان يكون هذا التجمع عربيا لان باقى التجمعات ستنظر نظرة عدم تكافىء معها.

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات    التاريخ : ٤/ ٦/ ١٩٩٧

# خوري: السوق المشتركة امل العرب الوحيد

وصف الأمين العام للمجلس الاعلى اللبناني السوري نصري خوري قيام سوق عربية مشتركة.بأنه يشكل بارقة الامل الوحيدة في خضم التحديات المصيرية العاصفة في المنطقة والمتمثلة بالسياسة الاسرائيلية التوسعية والعدوانية. وأكد خوري ان التجاوب الشعبي مع المبادرة التي أطلقها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بهذا الشأن يشمل كل الجماهير العربية مشدداً على ان اخطر التحديات التي تواجه العرب، ما يسمى بالمشروع «الشرق اوسطي» الذي هو صورة طبق الاصل عن مشروع السلم الاسرائيلي حيث تعمل الداوئر الصهيونية العليا منذ السبعينيات على تنفيذه بأساليب متنوعة.

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٧

## ● خبير بالبنك المركزى القطرى

# ● دول إعلان دمشق تمتلك إمكانية البدء بالسوق

الدوحة : العزب الطيب طاهر

هل ثمة ما يستدعى قيام سوق عربية مشتركة فى الوقت الراهن؟

بصيغة أخرى . هل حان اوان قيام هذه السوق ؟ الخبراء الاقتصاديون يجيبون بنعم ويطرحون مبررات موضوعية لهذه الاجابة ومن هؤلاء الخبراء الدكتور نبيل عنتر حشاد الخبير الاقتصادى بقطر والذى يرى فى حديث للاهرام - ان هناك اكثر من سبب يبرر دعوة الرئيس مبارك لقيام السوق العربية المشتركة اول هذه الاسباب بروز «العولمة» او الكوكبة ، وكما هو معروف فإن معظم الدول العربية اعضاء فى هذه المنظمة وبالتالى مطلوب منها فتح الحدود الامر الذى سيعرضها لدرجة كبيرة من المنافسة الامر الذى يستدعى بروز تكتل اقتصادى عربى فيما تكن صيغته. منطقة تجارة حرة او منطقة اتحاد جمركى اوسوق مشتركة.

ثانى هذه الاسباب ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية فى السنوات الاخيرة والتى ستحقق اعلى استفادة على حساب الدول غير المنضمة تحت لواء اى تكتل اقتصادى.

أما السبب الثالث فيمكن فى الشراكة الاوروبية المتوسطية والتى بدأت بمؤتمر برشلونة فى العام ١٩٩١ وتضم فى عضويتها العديد من الدول العربية ومن اهم اهدافها اقامة منطقة تجارة حرة . وبالتالى فإنه من باب اولى ان يحدث قبل المضى فى مثل هذه الخطوة مع الجانب الاوروبى ان يحدث نوع من التكتل الاقتصادى العربى تدريجيا.

ولكن الى اى مدى يرى الدكتور نبيل حشاد ان امكانات ومقومات قيام السوق العربية المشتركة متوافرة ؟ يقول: ان العنصر الاهم على هذا الصعيد يتمثل فى توافر الارادة السياسية العربية واحسب ان الدعوة التى يتبناها الرئيس مبارك بمؤازرة ودعم من قادة عرب آخرين تشكل البداية الحقيقية باتجاه توفير الغطاء السياسى - وان صح التعبير للبدء فى انجاز السوق العربية لكن الامر - كما يضيف يتطلب من الدول العربية اذا كانت جادة بالفعل. الاقدام على عدد من الاجراءات التى تهدف الى اصلاح اقتصادياتها سواء على صعيد الاصلاحات الهيكلية او المؤسسية او على صعيد السياسات المالية والنقدية فى ذات الوقت فإن الدول العربية مطالبة بالسعى لتقريب مؤشراتها الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بمعدلات النمو وعجز الموازنات وعجز ميزان المدفوعات ونسبة الدين والقيود المفروضة على التجارة البينية العربية وتجارتها الخارجية .



د. نبيل حشاد

وفى رأى الدكتور نبيل حشاد ان الوصول الى السوق العربية المشتركة لن يتم بين ليلة وضحاها وانما سيستغرق وقتا طويلا انطلاقا من منطقة التجارة الحرة والتى يتم فيها تبادل الصادرات والواردات وحول امكانية قيام سوق عربية مشتركة انطلاقا من دول اعلان دمشق وهى احد القضايا المدرجة على جدول اعمال وزراء خارجية دول الاعلان الذى يبدأ اليوم الاربعاء باللاذقية يقول ان الاتحادات الاقتصادية تبدأ فى العادة بمجموعة من الدول ثم تأخذ فى التوسع والتمدد بعد ذلك فالاتحاد الاوروبى بدأ بست دول واضحى الآن ١٥ دولة وفيما يتعلق بدول اعلان دمشق وهى تتميز بوجود توافق كبير فى خصائصها الاقتصادية خاصة بعد مضى كل من مصر وسوريا خطوات متقدمة على صعيد عملية الاصلاح الاقتصادى وهو ما يجعل دول مجلس التعاون الست التى تكاد تكون متقاربة تماما فى خصائصها ومفرداتها الاقتصادية وكلا من مصر وسوريا نواة جيدة لسوق عربية مشتركة والتى يرى الدكتور نبيل حشاد ان عوامل نجاحها متوافرة بدرجة اكبر من نجاح ما يسمى بالسوق الشرق اوسطية والتى يكتنفها الكثير من المعضلات والتعقيدات السياسية.

غير ان الدكتور حشاد يضيف عنصرا يرى انه من الاهمية بمكان قبل الولوج فى مرحلة السوق المشتركة والذى يتمثل فى ضرورة تطوير وتعديل القوانين الاقتصادية وبصفة خاصة قوانين الاستثمار كى تتسق مع التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية خصوصا ان السوق العربية لا تجتذب حاليا سوى ١٪ من اجمالى حركة رأس المال بالاسواق المالية الناشئة وبالتالى فإن تعديل القوانين سيعمل على تطوير الاسواق المالية العربية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور اكبر فى النشاط الاقتصادى الامر الذى سيساهم فى جذب الاستثمار الخارجى وعودة جزء من الاستثمارات العربية المهاجرة.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ / ٦ / ١٩٩٧

# • الجودة شرط من أجل تنفيذ المشروع

ابناء الامة العربية في حاجة الآن لإقامة السوق العربية المشتركة أكثر من أى وقت مضى وهو الزمن الذى نشهد فيه التكتلات الاقتصادية الدولية في مناطق العالم مثل الوحدة الاوروبية وقوى النمور الاسيوية.

هذا ما يقوله خبير تخطيط المدن ورجل الاعمال السعودي د. محمد سعيد الفارسي الامين السابق لمدينة جدة الذى يضيف قائلا ان مصر والسعودية تأتيان في مقدمة الدول التي يمكن لهذه السوق ان ترتكز عليها بسبب العلاقات الاقتصادية القديمة التي ربطت بين هاتين الدولتين ولاسيما في ظل القيادة السياسية لكل من خادم الحرمين الشريفين والرئيس حسنى مبارك ، وقد شهدت الفترة الاخيرة خطوات مكثفة لدعم العمل الاقتصادى بين البلدين وكان آخر هذه التحركات من خلال زيارة الامير عبد الله بن عبد العزيز لمصر أخيرا. ومن الممكن ان نعتبر العلاقة بين مصر والسعودية نموذجا لباقي الاقطار العربية بحيث تقوم كل دولتين او اكثر بابرام اتفاقيات مماثلة حتى يتحقق الهدف النهائي وهو اتحاد الجميع في شكل سوق مشتركة.

ولا تتعارض اقامة السوق المشتركة مع اتفاقية الجات لأن الاتفاقية الدولية تنظم تعامل العرب مع الخارج اما السوق المشتركة فإنها تنظم التعامل على مستوى الداخل كما ان الدخول في عصر الجات يستلزم من العالم العربى ان يكون كتلة اقتصادية قوية من اجل مواجهة التكتلات العالمية. ولا يرى د. الفارسي ان السوق العربية ستكون مقصورة على التبادل السلعي فقط وانما هي سوق يجب ان تشمل كل المجالات مثل السياحة والخدمات والثقافة والتعليم ،، خاصة ان هناك مقومات عديدة للتكامل العربي من الناحية الجغرافية والطبيعية، ولكنه يستطرد قائلا ان اقامة تكتل اقتصادى عربي قوى يجب ان يرتكز في البداية على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.


د. محمد الفارسي

ويؤكد الخبير السعودي انه اذا اردنا ان نحقق حلم اقامة السوق فلابد ان نمهد الطريق من الآن عبر الالتزام بالجودة لمنتجاتنا العربية، لأن السوق لن تفيد اذا انعدم عنصر الجودة في منتجاتنا لأن المنتج سيعجز عن تسويق سلعه.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ / ١ / ١٩٩٧

### رجـال المـال والاقتصـاد يجيبـون:

# السوق العربية المشتركة هل تخرج من دائرة المستحيل؟

على مدى اكثر من ٣٣ عاما ظلت فكرة اقامة سوق عربية مشتركة حلما تتغنى به الاجيال المتعاقبة ولكنه لم يخرج من دائرة الحلم الى عالم الواقع بسبب التناقضات العديدة في عالمنا العربي التي حولت الفكرة الى مجرد شعار لتظل جهود التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية جهودا مبعثرة لا تستند على ركائز حقيقية للنمو ..

وفي الفترة الاخيرة قدم الرئيس حسني مبارك عدة مبادرات للخروج بفكرة السوق العربية المشتركة من دائرة المستحيل الى دنيا الواقع من خلال الاتفاقيات الثنائية ومشروعات المناطق الحرة مع عدد من الدول العربية مثل المغرب وليبيا وتونس وسوريا لتكون نواة لتحقيق هذه الغاية الغالية وهي الاتفاقيات التي يجري حاليا تتويجها من خلال بدء اقامة مثل هذه السوق في البداية مع دول اعلان دمشق.

وترجع فكرة انشاء السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ حيث صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ١٧ بانشائها لتحقيق افضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل. واستهدفت السوق العربية تحقيق حرية انتقال الاشخاص ورءوس الاموال وحرية تبادل السلع والمنتجات وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة الانشطة الاقتصادية وحرية التنقل واستخدام وسائل النقل والموانى والمطارات، وقد انضمت مصر الى اتفاقية انشاء السوق في ديسمبر ١٩٦٤.

وخلال اجتماعات الدورة ٦٤ لمجلس الوحدة الاقتصادية تمت التوصية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٤ بالموافقة على تفعيل السوق العربية المشتركة ودعوة الدول الاطراف في الاتفاقية للنظر في تنفيذ جميع التزاماتها المقررة بمقتضى القرار رقم ١٧ والقرارات اللاحقة وذلك بهدف تحرير التجارة فيما بينها بالكامل.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٥-٢ / ٦ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الورقة المصرية فى اجتماعات اللاذقية تركز على قيام سوق عربية مشتركة

كتب - مجدى الحسينى:

صرحت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة بأن مشروع السوق العربية المشتركة المطروح للمناقشة امام وزراء خارجية دول اعلان دمشق اليوم يكتسب اهمية بالغة وذلك فى اطار ادراك تلك الدول لأهمية وضرورة تطوير وتفعيل اليات التعاون الاقتصادى فيما بينها.

وقالت المصادر - فى تصريحات خاصة «للأهرام» إن الورقة المصرية التى سيتم عرضها فى اطار المبادرة المصرية - السورية المشتركة على وزراء خارجية دول الاعلان تتضمن عدة خطوات مهمة من أبرزها البدء فى اقامة سوق عربية مشتركة موسعة على أسس جديدة تبدأ بدول المجموعة ثم يفتح باب الانضمام اليها لباقى الدول العربية على ان تكون أولى الخطوات نحو تحقيق هذا الهدف هى البدء بمنطقة تجارة جرة عربية فعالة تحرر فيها التجارة العربية البينية بصورة فورية أو خلال مدى زمنى قصير لاحداث مختلف الآثار الايجابية للسوق الكبيرة بعد تحريرها من الحواجز والرسوم بين الدول الأطراف، ثم البناء على المدخل التجارى للتكامل الذى يهيىء الارض للسوق العربية المشتركة مستقبلا والتى يتم وضع مشروع جديد متطور لها يراعى المتغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والجماعية العربية والاقليمية والدولية التى حدثت خلال السنوات الماضية.

واكدت الحاجة الماسة لهذا المشروع بعد اخفاق التجارب العربية السابقة للتكامل الاقتصادى وقصور المشروع الجديد لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن الوفاء بمتطلبات التكامل الاقتصادى العربى، بل ومتطلبات التحرير الكامل للتجارة العربية البينية سواء فى اطارها الزمنى - والذى يصل الى عشر سنوات أو محتواها الموضوعى نتيجة افتقارها الى قوة الدفع للتجارة بسبب استبعاد وجود جداول سلع تتمتع بالتحرير الفورى وضالة شرائح الاعفاء السنوى وفتح الباب للتهرب من التحرير بالسماح باستثناء السلع الزراعية رغم اهميتها بالاضافة إلى ضعف بنية الاتفاقية ذاتها.

وأشارت هذه المصادر الى أن المبادرة المصرية السورية تهدف الى البدء فى تطبيق مشروع منطقة تجارة حرة على الفور عبر عدة مقترحات تتمثل فى التحرير الفورى الكامل والشامل للتجارة مع السماح باستثناءات محدودة تتم تصفيتها خلال عامين او ثلاث سنوات على الاكثر.. أو اتباع سياسة التحرير المتدرج فى فترة تتراوح مابين عامين الى اربعة أعوام ولايسمح فيها باستثناءات الا لحالات فردية للضرورة القصوى مع تحرير فورى للسلع المحررة فعلا على المستوى الثنائى، اما الخيار الأخير فهو اقامة مناطق تجارة حرة ثنائية طبقا لاطار ومبادىء موحدة متفق عليها تدمج خلال فترة تتراوح مابين ٢ الى ٤ سنوات فى اطار منطقة تجارة حرة موحدة.

واوضحت المصادر ان المبادرة وضعت - أيضا - تصورا لمشروع واتفاقية لسوق عربية مشتركة كبرى يرتكز على ماقد بدأ بالفعل كقاعدة اقتصادية على أن يتحقق هذا المشروع فى فترة تتراوح مابين خمس الى عشر سنوات ويشتمل على تحرير تدريجى لحركة الخدمات ورؤوس الاموال والعمالة وحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية والمهنية يتزامن مع ذلك البدء فى خطوات اقامة اتحاد جمركى تتوحد فيه التعريفة الجمركية ويصبح بمثابة جدار جمركى خارجى لدول المجموعة، على أن نصل فى نهاية المطاف الى اتحاد اقتصادى ونقدى تتوحد فيه الأنظمة والسياسات والتشريعات الاقتصادية.

وقالت المصادر فى ختام تصريحاتها - إن الورقة اكدت ضرورة الحفاظ على الهياكل والاتفاقات الاقتصادية العربية المشتركة القائمة وعدم المساس بها الى أن يتبلور ويتحقق واقع جديد افضل منها فيتم استيعابها فيه مع الحرص فى كل الأحوال على أن يكون التطور والهيكل الجديد فى إطار وتحت مظلة العمل العربى المشترك فى جامعة الدول العربية.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٧

في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الجنزوري:

# التعاون الاقتصادي ضرورة لقيام السوق العربية المشتركة

# تطوير أساليب العمل لتحصيل فواتير التليفونات والكهرباء ومياه الشرب

في اجتماعه امس برئاسة الدكتور كمال الجنزوري، قرر مجلس الوزراء تطوير نظم وأساليب العمل في مجال استخراج وتحصيل فواتير الخدمة التليفونية، والكهرباء ومياه الشرب، وتعلن الهيئات القائمة بتلك الخدمات في وسائل الاعلام خلال الاسبوعين القادمين عن تلك النظم والأساليب.

كما تقرر أن تبدأ فورا الهيئة العامة للمعاشات بتجهيز ٤٧٥٩ منفذا على مستوى الجمهورية لصرف المعاشات، وزيادة عدد مكاتب البريد التي تعمل فترة مسائية ليصبح ١١٨ مكتبا.

● واستعرض مجلس الوزراء - في اجتماعه - تقريرا حول السياسة الخارجية، اكد ان مصر تواصل جهودها لانقاذ الموقف المتأزم الذي تواجهه عملية السلام، وأن تحرك مصر وجميع المبادرات التي تطرحها هي في إطار المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مرجعية السلام واحترام القرارات الدولية.

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام، بأن المجلس استعرض كذلك تقريرا حول اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق خاصة بالنسبة لقيام السوق العربية المشتركة.

وأكد المجلس ان التعاون الاقتصادي هو حجر الزاوية في التضامن العربي في عصر التكتلات الاقتصادية.

وأشار رئيس الوزراء الى النتائج الايجابية التي تمت خلال لقاءات القمة بين الرئيس مبارك وعدد من الملوك والرؤساء العرب إلى جانب ما وصلت إليه اللجان العليا المشتركة بشأن قيام مناطق للتجارة الحرة على المستوى الثنائي تمهيدا لقيام السوق العربية المشتركة.

وأوضح السيد صفوت الشريف أن مصر سوف تطرح ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة خلال اجتماع دول اعلان دمشق الذي يعقد اليوم.

وأضاف السيد صفوت الشريف أن مجلس الوزراء ناقش تقريرا حول زيارة المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع لكل من فرنسا، واليونان والتي تناولت التعاون العسكري بين مصر وفرنسا، وتفعيل الاتفاقيات القائمة بين البلدين.. وتوقيع بروتوكول عسكري بين البلدين.. كما ناقش المجلس تقريرا حول الأوضاع الأمنية أوضح يقظة أجهزة الأمن ومتابعتها وضبطها لاعداد من الهاربين المتورطين في ارتكاب جرائم سابقة والصادر ضدهم أحكام في قضايا إرهابية سابقة، وكذلك الجهود والمتابعة الدقيقة لمحاولات العناصر الاجرامية تجنيد عناصر جديدة.

وحذر وزير الداخلية من التورط في مثل هذه التنظيمات التي تتخذ أشكالا أو مسميات غير معروفة.

كما حذر الذين يحاولون اختلاق المشاكل والازمات أو اثارة البلبلة في الريف المصري.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات      التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٧

وأشار وزير الداخلية إلى ما تم ضبطهم من المنحرفين الذين يقومون بأعمال السطو أو تهديد المواطنين.. وطلب المجلس اعداد مشروع قانون بتجريم بعض الظواهر التي تهدد امن المواطن المصرى.

وأضاف وزير الاعلام أن مجلس الوزراء ناقش تقريرا حول الموقف التموينى، وأوضح الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين أن توريد القمح تجاوز مليون طن بزيادة ٣٧٠ الف طن عن نفس الفترة من العام الماضى.

وقال إن التوريد مازال مفتوحات حتى آخر يوليو القادم. مشيرا إلى أن فى مقدمة المحافظات التى تجاوزت الكميات المطلوبة المنيا وبنى سويف والبحيرة.

.. وأوضح وزير التموين أن المستهدف الوصول إلى مليونى طن من الانتاج المحلى، مؤكدا توافر الأرصدة من القمح والدقيق وجميع السلع الأساسية.. كما استعرض مجلس الوزراء تقريرا حول متابعة تطوير الجهاز الادارى من أجل تحسين أداء الخدمات وأساليب العمل فى العديد من المواقع التى تقدم خدماتها للمواطنين.

وأضاف السيد صفوت الشريف أن مجلس الوزراء اتخذ عددا من القرارات للتسهيل على المواطنين.. هى. .. تطوير نظم وأساليب العمل فى مجال استخراج وتحصيل فواتير الخدمة التليفونية والكهرباء ومياه الشرب وتعلن الهيئات القائمة بتلك الخدمة فى وسائل الاعلام خلال الاسبوعين القادمين عن تلك النظم والاساليب التى تسهل وتيسر على المواطنين.. ان تبدأ فورا الهيئة العامة للمعاشات بتجهيز ٤٧٥٩ منفذا على مستوى الجمهورية وأن تتولى المحليات الاشراف والتنسيق فى تحقيق ذلك.. زيادة عدد مكاتب البريد التى تعمل فترة مسائية ليصبح ١١٨ مكتبا وأن تعلن هيئة البريد للمواطنين فى وسائل الاعلام عن مكاتب الخدمة الجديدة.

كما قرر مجلس الوزراء مد العمل بالمديريات التعليمية ليكون فترتين صباحا ومساء لاستقبال الطلبات وتقديم الخدمات للمواطنين فى هذا المجال.. انشاء ٦ مكاتب للسجل التجارى لخدمة المدن ذات الكثافة العالية.. مد العمل بوحدات تراخيص المرور الرئيسية والفرعية حتى الساعة الثامنة مساء على مستوى جميع المحافظات. ..يصدر الوزراء أو رؤساء الهيئات التابعة لهم قرارات بتشكيل مجموعة دائمة فى كل جهة تشرف على عملية تطوير الاداء ومايصاحبها من تعديلات. .. تتولى الهيئات الخدمية بجميع الجهات السابقة تحقيق المشاركة الاهلية باختيار مجموعة من المستفيدين من الخدمة تغير تباعا لتشكيل مجلس يتولى مناقشة آثار وفاعلية التطوير مع المسئولين.

وأضاف السيد صفوت الشريف أن مجلس الوزراء استعرض مشروع قانون ينظم اتحادات الشاغلين للعقارات المبنية سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين يكفل احلال تنظيم متكامل لاتحاد الشاغلين بدلا من اتحاد الملاك لمعالجة القصور وحفاظا على سلامة المبانى وضمان صيانتها وحسن ادارتها ولتحقيق الانتفاع الامثل بها فى الغرض الذى انشئت من أجله..وتقرر تشكيل مجموعة عمل وزارية لدراسة المشروع ووضع المناقشات التى اثيرت فى الاعتبار وعرض تقريرها على مجلس الوزراء.

كما وافق المجلس على عدد من الاتفاقيات والمنح والقروض ومشروعات قرارات جمهورية.

ووافق المجلس على قيام الوزارات المختلفة والهيئات العامه بتخصيص نسبة من قيمة تعاقداتها مع الدول الاجنبية لتسديدها بصادرات مصرية واعطاء أولوية لمثل تلك التعاقدات كما وافق على تخصيص قطعة ارض مساحتها ٤٩ فدانا بمدينة العبور لجامعة عين شمس لانشاء التوسعات اللازمة للجامعة.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٧

# السياحة.. بوابة العبور للسوق العربية المشتركة

## خطة لوزراء السياحة العرب للعمل المشترك حتى عام ٢٠٠٠

وافق مجلس وزراء السياحة العرب فى ختام اعماله امس على خطة عمل المجلس خلال السنوات الثلاث المقبلة والتى اقترحتها الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية.

وتتضمن خطة عمل المجلس حتى عام ٢٠٠٠ عدة محاور اساسية من بينها حصر المشروعات العربية المشتركة الحكومية والخاصة وتوجيه الانظار والجهود الى المجالات التى تستحق مضاعفة الجهد العربى المشترك لتنسيقها وتجميع التشريعات العربية المتعلقة بقطاع السياحة ومحاولة توحيدها فى صيغة مشتركة وتعميمها.

كما تتضمن الخطة دراسة وتقييم الاتفاقيات السياحية الثنائية العربية وتنظيم تبادل الخبرات فى مجال التدريب للعاملين فى قطاع السياحة ورفع كفاءة الاداء واصدار نشرات احصائية عربية موحدة خاصة بالسياحة وازالة جميع العقبات امام حرية انتقال الافراد والاستثمارات بين البلاد العربية وسوف تقوم اللجنة التنفيذية للمجلس باعداد الاجراءات التنفيذية الخاصة بذلك.

وتتضمن خطة وزراء السياحة العرب أيضا توحيد المصطلحات والمفاهيم العربية فى مجال السياحة بالاضافة الى اصدار دليل سياحى عربى موحد يشمل مختلف المناطق والانماط السياحية العربية ويتم تحديثه دوريا. وتركز خطة عمل المجلس حتى عام ٢٠٠٠ على تبادل الخبرات العربية فى مجال الترويج والتسويق والاعلام السياحى بالاضافة الى اعداد البرامج السياحية المشتركة فى الخارج.

وتتضمن الخطة كذلك اقامة علاقات تعاون بين مجلس وزراء السياحة العرب ومنظمة السياحة العالمية ولجانها الاقليمية ويتم بموجبها تبادل المعلومات والوثائق والاستفادة من الخبرة الدولية للمنظمة فى مسائل التعاون الاقليمى وتوفير معلومات تفصيلية عن مستوى الخدمات والتسهيلات المرتبطة بالسياحة مثل الطرق والمطارات واجراءات الجوازات وخدمات المرافق الاساسية للمناطق السياحية مثل الماء والكهرباء.

وقد تم الاتفاق على ان يتضمن النظام الاساسى للمجلس الوزارى العربى للسياحة العمل على تنمية قطاع السياحة فى الدول العربية لتعظيم مساهمته فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والتربوية والبيئية والعمل على تنمية حركة السياحة العربية البينية وجذب مزيد من السياحة العالمية الى المنطقة العربية

وان يختص المجلس باقرار خطة عمل دورية للمجلس فى ضوء اهدافه وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها من خلال تشكيل الهيئات واللجان اللازمة لمساعدة المجلس فى تحقيق اهدافه مع تحديد اختصاصاتها واسلوب عملها ومتابعة انشطتها. كما تم الاتفاق على ان يعقد المجلس دورة عادية كل عام ويجوز له ان يعقد دورات استثنائية بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية او بناء على طلب دولة عضوة فى المجلس وموافقة اغلبية الاعضاء على ان يكون انعقاد الدورة العادية بمقر جامعة الدول العربية خلال النصف الاول من العام ويجوز ان تجتمع فى اى بلد بناء على دعوة منه وموافقة المجلس.

تساعد المجلس فى اعماله لجنة تنفيذية للسياحة وتضم ممثلين لجميع الدول العربية من كبار المتخصصين بالقطاعين الحكومى والخاص وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل فيما بين دورتى المجلس ويجوز عقد اجتماعات استثنائية لها بناء على طلب اى دولة عضوة وتتولى اللجنة اقتراح ادراج موضوعات فى مشروع جدول اعمال المجلس ودراسة الموضوعات التى يحيلها اليها المجلس واعداد الدراسات الفنية التى تخدم تحقيق اهداف

المجلس ولها ان تستعين بالجهات المختصة لتحقيق ذلك بما في ذلك تشكيل لجان فنية مؤقتة أو مصغرة والقيام بتقديم تقرير دوري عن نشاطها فيما بين دورتي المجلس.

كما يتضمن نظام العمل الاساسي لمجلس وزراء السياحة العرب ان تتولى الامانة العامة لجامعة الدول العربية - الادارة العامة - للشئون الاقتصادية مهام الامانة الفنية للمجلس مثل توجيه الدعوة لاجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية واللجان والهيئات التابعة واعداد مشاريع جدول اعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن المجلس ولجانه واقتراح مشروع خطة عمل دورية وعرضها على المجلس لاقرارها.

ويجوز لمجلس وزراء السياحة العرب دعوة مراقبين لحضور اجتماعاته او اجتماعات اللجنة التنفيذية على ان يعمل بهذا النظام ويكون نافذا من تاريخ موافقة مجلس جامعة الدول العربية عليه

**عبدالناصر احمد**

# • مبارك نجح فى لفت الانظار لاهمية هذه السوق

الكويت - من تهانى البرتقالى:

أكد السيد عبد الرحمن الهادى مدير عام بيت الزكاة الكويتى ان دول اعلان دمشق ستكون النواة الحقيقية التى تدعم قيام السوق العربية المشتركة التى نادى بها الرئيس مبارك، واشار الى ان الفكرة قد نبعت من احتياجاتنا الحقيقية وقد نجح مبارك فى لفت انظار جميع الدول الى اهمية مولد هذه السوق ، خاصة بعد نجاح مشروعات الخصخصة فى مصر والدول العربية علاوة على ما تتمتع به مصر فى الفترة الاخيرة من مناخ جيد للاستثمار، وقد وجدت هذه الفكرة تجاوبا من رئيس وزراء الكويت بالنيابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد.

واشار الى التفاهم الواضح بين الدول الثمانى وهى دول الخليج اضافة الى مصر وسوريا وقد سبق لهذه الدول وضع خطط اقتصادية بالغة الاهمية نظرا لما تتمتع به هذه الدول من امكانات تحقق التكامل فيما بينها ، وتجئ الخطوات التمهيدية لتؤكد ان الطريق ممهد لقيام هذه السوق التى ثبت الاحتياج لها فى عالم التكتلات الاقتصادية.

ويقول السيد عبد الرحمن الهادى ان دول اعلان دمشق مرت بمراحل عديدة منذ الاعلان عنها وقد صادفها بعض العقبات من النواحى السياسية وغيرها ، ولكن الجوانب الاقتصادية دائما ما يحدث حولها توحد فى الرأى وتجانس بين الدول الحريصة على مستقبل شعوبها.

واشار الى نجاح التكتل فى سوق البورصة حيث ضمت كلا من مصر والكويت ولبنان هذا وغيره من المؤشرات الملموسة امور تؤكد ان الوقت اصبح مناسبا للسوق العربية المشتركة.

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهــــــرام
التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٧

## الناس والاقتصاد

# السوق العربية

يدور الحديث هذه الايام عن قامة السوق العربية المشتركة، وهى قضية ليست جديدة، وانما قديمة متجددة، صحيح ان عمر هذه الفكرة يرجع الى بداية الستينات، وبدأت معنا اوروبا الفكرة نفسها لاقامة السوق الاوروبية المشتركة، واقيمت السوق الاوروبية وحققت مصالح مهمة لشعوبها وسيتم تتويج هذه السوق باصدار عملة اوروبية موحدة يتعامل بها شعوب الاتحاد الاوروبى.

اما السوق العربية المشتركة فقد ظلت فترة طويلة فى طى النسيان، وكانت الخلافات العربية واختلاف النظم السياسية والاقتصادية سببا وراء عدم احراز اى تقدم لإحياء هذه السوق.

كيف نبدأ هذه السوق بطريقة عملية حتى تتحول الآمال الى حقائق والى واقع تستفيد منه شعوب الامة العربية، لايكفى فقط ان تكون الازمات التى تمر بها الامة العربية سببا فى الحديث عن قضايا لاتجد حلا، ولكن المصلحة الاقتصادية فى الوقت الراهن تفرض على حكومات الدول العربية ان تتعاون اقتصاديا لمصلحة شعوبها.

ان انسياب حركة العمالة والتجارة والاستثمار بين شعوب الدول العربية من خلال هذه السوق سوف يعمل على دعم اقتصاديات كل دولة على حدة.

وعمليا يمكن ان يكون تعاون دولة عربية مع دولة اخرى نواة لسوق عربية اذا ما تم وضع الاسس والقواعد للسوق، فهكذا بدأت السوق الأوروبية المشتركة بالتعاون بين فرنسا والمانيا، وتلى ذلك دخول بريطانيا ثم بقية الدول الاوروبية.

آليات النظام الاقتصادى العالمى التى دخلت فى اطار عولمة الاقتصاد من خلال الجات والمشاركة سوف تكون سببا فى تيسير احياء السوق العربية المشتركة، فقد اقتربت النظم الاقتصادية فى الدول العربية من بعضها، واصبح لدى الدول العربية اقتناع بالدخول فى النظام الاقتصادى العالمى وبالتالى فانها مهياة اكثر من اى وقت مضى لبدء احياء السوق العربية المشتركة

عبدالرحمن عقل

# السوق العربية المشتركة ضرورة ومسئولية

مع انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق لبحث إقامة السوق العربية المشتركة بين هذه الدول كقلب قادر على جذب كل الدول العربية، فيما بعد أصبحت هناك مسئولية تاريخية هائلة ملقاة على عاتق دول إعلان دمشق وممثليها، لأن انجاز هذه الدول لهذا الهدف سوف يوجد تحولا استراتيجيا تاريخيا فى العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وفى مسيرة تنمية وتطوير اقتصاداتها عموما، وهو تطور سوف يحقق مصالح الدول العربية معا ويحسن موقف كل منها فى التفاعل الاقتصادى مع مختلف الدول والكتل الاقتصادية فى العالم على اعتبار ان كل دولة عربية ستصبح جزءا من تكتل أو سوق لها قوة اقتصادية كبيرة تدعم القوة التفاوضية لكل دولة عربية فى علاقتها باى دولة من دول العالم.

ورغم أن بعض الصناعات أو الزراعات أو الخدمات فى هذه الدولة العربية او تلك يمكن أن تضار عند تحرير التجارة العربية البينية بسبب انخفاض قدرتها التنافسية بالمقارنة بنظائرها فى دول عربية أخرى، إلا أن هناك صناعات وزراعة وخدمات فى كل دولة عربية سوف تستفيد من تحرير التجارة العربية البينية وايجاد سوق واحدة، كما أن كفاءة تخصيص الموارد وعوامل حفز النمو والتطور الاقتصادى سوف تتزايد بشكل فارق لصالح الشعوب العربية على قدم المساواة.

الجمهورية الاسبوعى

يسأل خبراء

الاقتصاد والسياسة

# هل نحتاج الى قمة اقتصادية عربية

**هل نحن فى حاجة إلى عقد قمة عربية اقتصادية لوضع أسس التعاون الاقتصادى العربى الجماعى، ودفع خطوات إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة، وصولا إلى السوق العربية المشتركة؟!**

**سؤال يتردد بشدة هذه الأيام.. وقد حاولنا استطلاع رأى الخبراء السياسيين والاقتصاديين حوله.. وهذه اجاباتهم.**

**●● قال د.عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية: إنه فى عام ١٩٨٠ عقدت قمة عمان الاقتصادية وخرجت باستراتيجية عربية اقتصادية وبرنامج عمل واقرت اتفاقية الاستثمارات العربية.**

**وبالفعل هناك وجهات نظر تطرح الآن ونطالب بقمة عربية اقتصادية بمناسبة قيام المنطقة العربية للتجارة الحرة التى أقر لها برنامج فى فبراير ٩٧ لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة خلال عشر سنوات.**

وسبب هذا المطلب الاحباط من التجارب الماضية والتي تجعل بعض الدول وشعوبها تشكك فى التنفيذ وفى التزام الآخرين.

والظروف العربية الآن تصب فى جانب فرص النجاح فلدينا انظمة عربية تعمل على أساس اقتصاد السوق المفتوح. والكثير من الدول بدات فى تطبيق الاصلاحات الهيكلية وبرامج الاصلاح النقدى والتجارى والمالى وكل هذه العوامل فى صالح المنطقة العربية للتجارة الحرة.

وهناك الآن ٧٥ تكتلا اقتصاديا على مستوى العالم اكثر من نصفها قام بعد واثناء جولات المفاوضات الاخيرة فى أوروجواى حول «الجات» ٩٤ مما يفرض على العرب ضرورة التفكير فى تكتلهم الاقتصادي.

وفي الماضى كنا نحاول القفز على الواقع لتحقيق سوق مشتركة خلال وقت قصير لكن السوق المشتركة لايمكن ان تتحقق فى المستقبل المتطور وانما لابد من العبور فى اتجاهها من خلال منطقة عربية للتجارة الحرة.

يضاف لمقومات النجاح وجود قاعدة عربية وخاصة من الصناعات التحويلية فقيمة الانتاج الصناعى العربى عام ٩٦ كان اكثر من ٦٠ مليار دولار والانتاج الزراعى العربى ٧٥ مليار دولار

ويرى د.عبدالرحمن السحيبانى انه لابد من توفير بيئة سياسية مناسبة لانجاح التكامل الاقتصادى العربى لأن السياسة دائما تأتى قبل الاقتصاد.

**(ممكن بعد سنتين)**

●● ويقول د.معتصم سليمان مدير ادارة الاستثمار والتجارة بالجامعة العربية ان القمة العربية التى عقدت فى يونيو ٩٦ بالقاهرة اتخذت قرارا اقتصاديا بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باقامة منطقة تجارة عربية حرة وهناك القرار رقم ١٣١٧ الذى اتخذ فى فبراير ١٩٩٧ بالاعلان عن قيام منطقة التجارة العربية الحرة ويطبق فى يناير ٩٨ ويتم الانجاز خلال عشر سنوات بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج بنسبة ١٠٪ سنويا. وبالتالى نجد القمة العربية السياسية قد اتخذت القرار الاقتصادى المعبر عن الارادة السياسية للدول العربية. كما أن الندوة العربية حول التجارة والاستثمار التى عقدت فى مايو الماضى وشارك فيها رجال الاعمال وخبراء الاقتصاد والمنظمات الاقتصادية وضعت اليات تنفيذية للاسراع باقامة منطقة التجارة العربية الحرة.

وتقوم الامانة العامة حاليا باعداد قواعد معلومات حول الجمارك وقواعد منشأ السلع العربية وتعقد اجتماعات تنسيقية للمدراء العامين للجمارك واجتماعات للجنة المفاوضات التجارية لوضع برنامج عملى لإلغاء القيود الادارية وغير الجمركية قبل البدء فى منطقة التجارة الحرة. ويعتقد د.معتصم سليمان أنه بعد مرور عامين من عملية التطبيق وبلورة نتائج عملية لاقامة منطقة تجارة عربية حرة يمكن النظر فى الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية أو فى اجراء مراجعة لقرار قمة القاهرة.

●● ويتفق د.محمد عبداللاه رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب مع نفس الرأى تقريبا حيث يرى ضرورة تفعيل الآليات الموجودة بتشجيع الاتفاقات العربية التى تتم على المستوى الثنائى والجماعى وعندما تتبلور الصورة بشكل ملموس يمكن ان نبدأ بشكل جدى فى التفكير فى عقد قمة اقتصادية عربية لتقييم ما تم تنفيذه ودراسة الآليات الجديدة المناسبة لمتابعة التنفيذ.

**سمية عبدالرازق**

**(للمستعدين فقط)**

٠٠٠٣٦٨

٠٠٠٤٠٤

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٦ / ١٩٩٧

●● د.احمد يوسف احمد مدير معهد الدراسات العربية، يرى أن فكرة انعقاد قمة اقتصادية عربية فكرة ممتازة وتمثل الرد الطبيعي على المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الاوسط ولكن هناك عددا من الملاحظات يتعلق بهذه الفكرة من المنظور السياسي في مقدمتها أن العلاقات السياسية العربية سوف تؤثر على مثل هذه القمة من منظور شمولها لكافة الدول العربية وقدرتها على التوصل إلى صيغ مناسبة للمشكلات التي تعترض اتخاذ قرارات جادة في مجال تحقيق التكامل الاقتصادى العربي وايضا ستعترض القدرة على تطبيق أى قرارات تصل إليها. ويقدم د.احمد يوسف البديل الذى يراه اكثر فاعلية من عقد القمة الشاملة وهو عقد قمة اقتصادية عربية للدول المقتنعة بفكرة السوق العربية المشتركة والمستعدة للبدء فورا في اتخاذ خطوات جادة لتحقيقها حتى ولو كانت ثلاث دول.

●● ويقول د.ابراهيم العيسوى استاذ الاقتصاد والمستشار بمعهد التخطيط القومي: هناك نوع من الاجتماعات الاصغر يجرى في الجامعة العربية على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية وهى اجتماعات دورية ويطرح على جدول اعمالها جميع الموضوعات والتحديات الاقتصادية التي تواجه العرب فالأمر ليس غائبا بالمرة. وتوجد الآن ما يشبه القمة الثنائية ومحاولات للتعاون الثنائى في صورة اللجان المشتركة لكن المشكلة تكمن في افتقاد الفاعلية من وراء هذه القمم على اختلاف مستوياتها وهذا ما نشعر به كعرب فلا توجد نتائج ملموسة في صورة تعاون اقتصادى واتفاق على مشروعات محددة تجد طريقها للتنفيذ. ويرى د.ابراهيم العيسوى أن هناك شرطين للنجاح هما:

● ادراك الحاجة للتعاون من جانب قيادات الدول العربية.

● توفر الادارة السياسية لانجاح وانجاز قرارات القمم التي تدعو للتعاون. وهذا يستلزم بلورة نوع من ثقافة التعاون العربي وهى مسئولية المنظمات غير الحكومية والعمل الاهلى ومراكز الابحاث والجمعيات الاهلية العلمية.

# مصر عام ٢٠٠٠

بقلم : محمد على إبراهيم

## تنسيق ايجابى لمبارك وقابوس ..

# السوق المشتركة .. حلم العرب

## ترفض الضغوط .. ترفض المعونات وتحرر القرار

المباحثات التى بدأت اليوم بين الرئيس حسنى مبارك والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان لها اكثر من دلالة وتحمل اكثر من معنى .

فالتنسيق بين مصر وسلطنة عمان لايحتاج لتعليق او تحليل لانه مستمر بلا انقطاع بين البلدين منذ قاد قابوس نهضة بلاده عام ١٩٧٠ ، وكلنا نعرف ان هذا الحاكم العربى رفض قطع العلاقات مع بلاده فى قمة بغداد عام ١٩٧٩ بعد ان وقعت مصر اتفاقيات كامب ديفيد وابرمت معاهدة السلام مع اسرائيل ، ورفض الضغوط التى مورست ضده بشجاعة وأصر على ان يكون العلم المصرى مرفوعا على سفارتنا فى مسقط فى وقت كان هذا العلم لايرفرف الا فى مصر فقط .

..ايضا العلاقة الانسانية التى تربط الزعيم حسنى مبارك بالسلطان قابوس ليست فى حاجة لوصف او تذكير لانها نموذج حى وواضح لما ينبغى ان تكون عليه العلاقات العربية الاخوية .

..اذن ما الجديد الذى يدفعنا اليوم لتناول هذه المحادثات والعلاقات الراسخة بين البلدين الشقيقين ..

.. لانها محادثات تدور فى مرحلة حاسمة من مستقبل الأمة العربية ، وهى مرحلة الهوية العربية.. مرحلة ان يكون العرب او لايكونون .. فالعالم قسم إلى مجموعات وتكتلات اقتصادية ، وترجمت الدول الاوربية والاسيوية مصالحها إلى إتفاقيات وتحالفات واسواق مثل «النافتا» ، «الاسيان» ، «الاتحاد الاوروبى» وغيرها وهى تنظيمات اقتصادية هدفها الاول والاخير "نفاذ إلى الاسواق واحتكارها ، وطبعا السوق العربية الكبيرة هى احد أهم هذه الاهداف بل وعلى رأس قائمتها .

.. من هنا فان الاستراتيجية التى يعتمدها الرئيس مبارك فى المرحلة الحالية التى تسبق دخولنا القرن الحادى والعشرين ، هى مرحلة ارساء دعائم سوق عربية مشتركة تنفع العرب فى الأعوام القادمة وتجمع فى أيديهم ثرواتهم مستفيدة من كروتهم الرابحة التى بنى الغرب عليها ثروات ضخمة واستثمارات هائلة وأهدرنا نحن امكانية الفوز بها وتسخيرها لخدمة ابناء الامة العربية .

وليس هناك أفضل من السلطان قابوس فى مشاركة مصر التخطيط والتنفيذ لبناء هذه السوق الحلم والامل ، خاصة وانه يتفق مع الرئيس مبارك فى استراتيجيته ورؤيته للمستقبل التى تعتمد على تحرير الارادة العربية والاعتماد على الذات ورفض الضغوط وركل الاحسان والصدقات .. وتغيير مفهوم المعونات الى تعاون وتشاور وتنسيق ، وكلها احلام عربية آن الاوان لتحقيقها على يد الزعيمين الكبيرين .

.. كيف نكون كعرب بهذا الثراء والأرصدة الضخمة ثم لانستثمر فى منطقتنا سوى ٨٪ من ثرواتنا ونترك الآخرين يحددون لنا كيف ومتى واين نضع نقودنا فى المكان الصحيح .

.. ودعونى أضرب مثالين ليعرف القارىء الكريم ان الزعماء من طراز مبارك وقابوس لايقبلون ضغوطاً او نقاشا فى امور تتعلق بالسيادة وحرية إتخاذ القرار .

.. فمثلا الولايات المتحدة رغم انها تحتفظ بعلاقة طيبة جدا مع مصر ، تحاول احيانا من خلال نواب الكونجرس الخاضعين للسيطرة الصهيونية او بعض المسئولين والوزراء الذين لايخفون انتماءاتهم اليهودية ان تهدد بقطع المعونة السنوية التى تتلقاها مصر وقدرها ٢,١ مليار دولار وتتصور ان هذا التلويح أو التهديد سيغير من توجه القيادة السياسية المصرية او من دورها العادل فى مسيرة السلام ، فنرضخ لما يريدون ونفعل ماتريده اسرائيل وأذنابها فى دوائر صنع القرار الامريكى ونتخلى عن دورنا العربى.. لكن هذا لن يحدث ابدا .

.. الرئيس مبارك يفهم العقلية الامريكية جدا ويخاطبهم بلغة يفهمونها جيدا دون ان يفقد شيئا من كرامة القرار المصرى او يتنازل عن اولويات السيادة المصرية فرغم الصداقة المصرية الامريكية ، الا انه يعلمهم دائما انه لن يجىء يوم تتحرك فيه السياسة المصرية بإشارة من السيد الامريكى .

.. فى ابريل ١٩٩٥ تحدث الرئيس مبارك عن (المعونة) بمنطق واضح ينسف هذه «اللبانة» التى مافتئوا يرددونها فقال قلت لاعضاء الكونجرس انني لم آت لبلادكم للحديث عن المعونة ، ولم آت لكى القى بيانا ، لكن اسألونى فى كل مايعن لكم وسوف أجيب على كل ماتثيرونه ، ونتناقش حتى نصل لقناعة تامة.. وبالنسبة للمعونة التى تقدمها أمريكا لمصر فقد قلت لهم ان هذا موضوع حساس ، لكن لابد ان نفهم شيئا مهما ، وهو ان هذه المعونة تعنى فائدة مشتركة لكل من مصر وامريكا.. ويكفى ان تعلموا ان جملة مبالغ المعونة التى تلقتها مصر من امريكا منذ اقرارها بعد معاهدة السلام هو ٣٢ مليار دولار وفى مقابل ذلك استوردت مصر من امريكا خلال نفس الفترة ماقيمته ٤٦ مليار دولار ، وهذا يعنى انكم استردتتم معونتكم واكثر منها .

.. وفى مارس ١٩٩٧ ايضا قال مبارك أمام لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الامريكى «اغلقوا ملف المساعدات من فضلكم ، فانتم تقدمونها إلى مجموعة من المصريين والامريكان ولايعنينى الابقاء عليها او الغاءها .. بل تعنيكم انتم لانها فى مصلحتكم ١٠٠٪ » !!

.. هذا المنطق الهادىء النافذ هو سلاح مبارك امام الامريكان ، لم تمنعه «المعونة» من عدم حضور مؤتمر القمة الرباعى فى واشنطن لدفع عملية السلام ، ولم تمنعه «المعونة» من انتقاد نتنياهو المستمر ووصفه بالكذاب ، ولم تمنعه المعونة من السعى بشدة لاقرار حق الفلسطينيين ومهاجمة الاستيطان ولم تقيده المساعدات الامريكية لمصر من تدعيم علاقة مصر بالصين وروسيا وفرنسا والمانيا ودول الاتحاد الاوروبى .. وهكذا عرفت امريكا ان المعونة فى مصلحتها اكثر منا فهناك ٢٦ الف خبير يعملون هنا تحت ستار المعونة ويستولون على ٣٥٪ من اجمالى المعونة بينما فى اسرائيل لايتعدى عددهم اصابع اليد الواحدة.. وادركت واشنطن ان مبارك زعيم لاتنفع معه الضغوط او تلويحات او شىء آخر..

نفس الحال بالنسبة للسلطان قابوس الذى تأكد على مر الايام انه من نفس نوعية الزعماء والقادة الذين لايقبلون ضغوطا او تلويحات او يدخلون فى تحالفات ضد المنطقة ، فقد رفض منذ ٢٠ عاما الضغوط العربية لقطع العلاقات مع مصر وأبقى على الوشائج القوية .

وعندما تقدمت مسيرة السلام فى ظل حكومة بيريز السابقة ، اراد ان يشجع الفلسطينيين واختار ماختاروه فى اوسلو ومدريد والقاهرة ، لكن عندما تعثرت المسيرة ونكصت حكومة نتنياهو على اعقابها وتعسفت وماطلت وسوفت.. اوقف قابوس كل اجراءات السلام مع اسرائيل ملتزما بما التزم به العرب ومجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورته الـ١٠٧ بالقاهرة .

.. اوقف قابوس اجراءات السلام مع اسرائيل ولم يؤثر ذلك على علاقته الطيبة مع الولايات المتحدة واوروبا ، اختار السلام عندما اختاره العرب والفلسطينيون واوقفه عندما لاح فى الافق مايمكن ان يفصل عمان عن العرب او يفرق العرب عن عمان وهما كيان واحد ونسيج متشابك الخيوط.

.. ولعلنى اسوق قصة لايعرفها القارىء عن قابوس ، فقد حدث ان اشترت احدى السفارات الغربية الكبرى ارضا فى مسقط وشيدت فوقها مبنى السفارة الجديد ، وارادت هذه الدولة التى تحتفظ بعلاقات فى منتهى القوة بالسلطنة ان ترفع علمها على الارض التى اشترتها وأقامت المبنى عليها .. وكان القرار الذى اتخذه السلطان قابوس واضحا وحاسما.. «لاعلم يرفع على أرض عمانية الا العلم العمانى».. وعلى الدولة الغربية ان ترفع علمها فوق المبنى فقط.. حاولت حكومة هذه الدولة وسعت.. لكن القرار السامى للسلطان كان واضحا وصريحا ولارجعة فيه.. ولم تفسد العلاقات بين مسقط وتلك الدولة .

.. مبارك وقابوس زعيمان يصلحان للقرن الحادى والعشرين ، زعيمان يجيدان استخدام اوراقهما لصالح شعبيهما ويفهمان جيدا التوازنات الدولية ، لذلك فانهما اصلح من يقودان السوق العربية المشتركة فى المرحلة القادمة.. وهما أنسب من يعبر عن الامة العربية فى عالم الغد حيث التوازنات والمصالح والتكتلات والتى اذا لم نفهمها ونستطيع النفاذ اليها بامكانياتنا وأوراقنا الرابحة ، فلن يكون لنا مكان فى القرن القادم .

الأهرام المسائى

# السوق المشتركة.. وقوة العرب

يكشف البيان الختامى لاجتماعات وزراء خارجية دول اعلان دمشق فى مدينة اللاذقية السورية - امس الأول عن مدى حرص الدول الثمانى فى اعلان دمشق على تحقيق حلم اقامة السوق المشتركة وانشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها فى احدث محاولة لتوحيد الاقتصاديات العربية منذ اعلان سوق عربية مشتركة فى القاهرة عام ١٩٦٤.

والشىء المؤكد ان تعثر محادثات السلام فى الشرق الأوسط والاتجاه المتنامى فى العالم نحو اقامة تكتلات اقتصادية يجعلان فكرة اقامة السوق المشتركة امرا اكثر الحاحا، ويستفز الهمم والطاقات للتغلب على العقبات التى تعرقل تحويل هذا المشروع الكبير إلى حقيقة واقعة بعد ٣٣ عاما من التفكير الجدى فيه. وإذا شئنا الدقة فإن تحرك دول اعلان دمشق لاقامة سوق مشتركة بدءا من انشاء منطقة للتجارة الحرة، يعد خطوة فى الاتجاه الصحيح، خاصة إذا تمت معالجة اختلاف نظم التعريفات الجمركية والقيود على الصرف الأجنبى وحصل قطاع رجال الأعمال على مزيد من الحرية فى الاستثمار والمزايا والاعفاءات الضريبية.

ومما يلفت الانتباه أن دعوة وزراء خارجية دول اعلان دمشق فى البيان الختامى لاجتماعات اللاذقية تأتى فى توقيت مناسب، وذلك لمواجهة تقلص حجم التبادل التجارى بين الدول العربية الذى لا يتجاوز ١٠ فى المائة من اجمالى حجم التجارة العربية. واننا ننتظر أن يسفر تحرك دول اعلان دمشق الثمانى عن نتائج ايجابية فى هذا الاتجاه، انطلاقا من عدة حقائق وبيانات، تشير إلى أن الرغبة فى التكامل الاقتصادى تعد دافعا قويا على تذليل اية عقبات وتجاوز اى عراقيل من شأنها تعطيل مسيرة التعاون الاقتصادى العربى.

ورغم أن العرب اكتفوا فى الماضى بالحديث عن السوق العربية المشتركة، فإن هناك عوامل جديدة اصبحت تقربهم من بعضهم البعض، منها تزايد دور القطاع الخاص فى الاقتصاد وادراك ان التفاوض مع التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبى سيكون اسهل إذا تم من خلال تكتل عربى قوى. بل إننا نرى أن تدهور عملية السلام وجمودها نتيجة تعنت حكومة «الليكود» اليمينية فى إسرائيل بزعامة بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى يعد حافزا آخر على توحيد الصف العربى اقتصاديا، بعد أن استوعبت الدول العربية درسا بالغ الأهمية عبر العقود القليلة الماضية مفاده أن قيام تكتل يجمع الاقتصاديات العربية سيظهر لإسرائيل بعدا اقتصاديا للسلام.

ودعونا نذكر بأن القمة الاقتصادية التى استضافتها القاهرة فى نوفمبر الماضى اثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن ورقة الاقتصاد لها دور مؤثر وفعال فى عملية السلام. فقد رفضت مصر الغاء قمة القاهرة، ولكنها اجرت فى الوقت نفسه مشاورات مع شركائها الأوروبيين الأمريكيين واليابانيين للاعداد لعقد القمة فى مناخ مناسب، موضحة أن أى نجاح للمشروعات المشتركة المعروفة على القمة الاقتصادية، يرتبط فى الأساس بمدى تحقيق تقدم جوهرى ملموس فى عملية السلام، يزيل الحواجز ويبنى جسورا للثقة بين الأطراف العربية والإسرائيلية.

وفى اعتقادنا أنه وفقا للظروف الحالية فى الشرق الأوسط، فإنه من الأفضل اقامة سوق عربية مشتركة تضم جميع الدول العربية، خاصة أن التجمع الاقتصادى العربى سيشكل قوة اقتصادية مؤثرة على الساحتين الاقليمية والدولية، فضلا عن كونه يحقق حلما طال انتظاره ويخطو خطوة كبيرة نحو التكامل بين اقتصاديات الدول العربية وخفض حجم الواردات وزيادة الصادرات الخارجية وعلاج الاختلال الواضح فى ميزان الصادرات والواردات على المستوى العربى.

ونحن على ثقة بأن اعطاء دول اعلان دمشق الأولوية لاقامة السوق العربية المشتركة يعد قرارا صائبا، لأن مثل هذه السوق تتناسب اكثر مع مصالح العرب وتحقق متطلباتهم وتلبى احتياجاتهم فى عالم يجنح اكثر نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى ويميل إلى التعامل معها اكثر مما يفضل التعامل مع الدول بشكل منفرد.

ولاشك فى أن هذه الخطوة ستضرب اكثر من عصفور بحجر واحد، فمن ناحية ستكون الفائدة الكبرى فى مصلحة العرب الذين يواجهون التحديات السياسية والاقتصادية وهم على مشارف قرن جديد ومن ناحية اخرى فإن تقدم التعاون الاقتصادى العربى يسمح بتقدم جهود ومساعى السلام إلى الامام ويشكل ضغطا غير مباشر على الجانب الإسرائيلى الذى سيجد امامه صوتا عربيا واحدا سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٧

إن الخطوات العملية التى طرحتها كل من مصر وسوريا لانشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول اعلان دمشق تبقى خطوة كبيرة نحو اقامة السوق العربية المشتركة. ولذا فإننا نعقد آمالا عريضة على الاجتماع المرتقب لخبراء مصر وسوريا مع خبراء من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى لبحث تنفيذ قرارات وانظمة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال مدة اقصاها سبتمبر المقبل، على أن يجتمع فريق عمل فى اقرب فرصة ممكنة لاعداد مشروع الخطوات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة، بحيث يرفع تقرير شامل ووافٍ إلى وزراء خارجية دول اعلان دمشق فى أقرب وقت ممكن.

ويقينا فإن اقامة السوق العربية المشتركة تعد خطوة فى الاتجاه الصحيح وتحركا فى التوقيت المناسب لتحقيق حلم عربى ممكن وملح، فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

المحرر